جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

رسالة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كلي نقدي ومالي

تحت عنــوان:

سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري و أثرها على التشغيل حالة الجزائر (1990-2017)

– من إعداد الطالبة:
بروبـة فتيحـة

تحت إشــراف:
د.بوظراف الجيلالي

لجنـة المناقشـة

– أ.د بوروبة أمحمد الحاج	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
– د.بوظراف الجيلالي	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مقرراومشرفا
– أ.د بن زيدان حاج	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مساعد المشرف
– د. محمد محمود عيسى محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا
– د. تقرارت يزيد	أستاذ محاضر أ	جامعة أم البواقي	مناقشا
– د.بشني يوسف	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا
– د. تقرورت محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة شلف	مناقشا

السنـة الجامعية: 2019-2020

الإهـــــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم

رب اجعل هذا العمل صالحا لوجهك الكريم

إلى روح أبـــــي الزكيـــة الطاهـــرة ، يا صدرا رحبا ضاقت بي الدنيا بعده

إلى من حصدت الأشواك عن دربي لتمهد لي طريق العلم، وتعوضني فراق الغالي، أمـــي الحبيبة أطال الله في عمرها ورزقها الصحة والعافية

إلى كـــل العائلـــة الكريمـــة كبيـــرا صغيـــرا

إلى كل من أنار شمعة في دربي وكان لي سندا وعونا

إلى كل السادة الأساتذة الكرام،مؤطر ومساعد المؤطر ولجنة المناقشة

إلى كـــل الأســـرة العلميـــة

أهـــــدي هـــذا الـــعمل المتواضـــع.

ف .بـروبـة .

شكـــــر و تقديـــــر

ألف حمد وشكر لله تعالى الذي بحمده تتم الصالحات، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وعلو مكانك على توفيقك لي لإنجاز هذا العمل .

بمزيد من التقدير و الامتنان أتقدم بجزيل الشكر إلى المشرف على هذا العمل

د. بـوظراف الجيـلالي

كلمة شكر و عرفـان وتقدير إلى مساعد المشرف، الذي كان سعيه مشكورا وعطاؤه وفيرا ، ومساعدته كثيفة، وتوجيهه خالص، والذي كان صبورا معي ووفق إلى حد كبير في رفع العزيمة والمعنوية لدي، مساعد المشرف

د. بن زيـــدان حـــاج

كل التقدير والشكـر إلى أعضاء اللجنة الذين وافقوا على مناقشة هذه الأطروحة .

ف .بـروبـــة

الفهـرس

	المقدمـة العـامة – تمهيد – إشكالية الدراسـة – الفرضيات – أسباب اختيار الموضوع – أهمية الدراسة – أهداف الدراسة – حدود الدراسة – الدراسات السابقة – المنهج المتبع – تقسيمات البحث – الصعوبات	أ–ط
الفصل الأول: الإنفاق الحكومي الاستثماري كأداة من أدوات السياسة المالية		
I- 1	أدوات السياسة المالية	03
I-1-1	الأدوات التلقائية	03
I-1-2	الأدوات المقصودة	03
I- 2	الإطار النظري للإنفاق الحكومي	04
I- 2-1	مفاهيم عن الإنفاق الحكومي	05
I-2-1-1	تعريف الإنفاق الحكومي	05
I-2-1-2	أسباب تزايد الإنفاق الحكومي	06
I- 2-2	أقسام و تصنيفات الإنفاق الحكومي ودوره	10
I-2-2-1	حسب معيار طبيعة النفقة	12
I-2-2-2	حسب معيار دورية النفقة	12
I-2-2-3	حسب معيار الغرض من النفقة	14
I-2-2-4	اختيار الدور المناسب للدولة في الاقتصاد	14
I-2-2-5	الإنفاق الحكومي كأداة لمعالجة العجز في الموازنة العامة	16
I- 3	سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي و أثارها	17
I-3-1	ماهية سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي	17

I-3-1- 1	تعريف سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي	18
I-3-1-2	آلية تدخل الدولة من أجل ترشيد سياسة الإنفاق الحكومي	20
I-3-1-3	عراقيل ترشيد الإنفاق الحكومي	25
I-3-1-4	ترشيد الدولة للنفقات العامة من أجل التنمية الاقتصادية	27
I-4	سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري	32
I-4-1	ماهية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري	32
I-4-1- 1	تعريف سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري	32
I-4-1- 2	محددات الاستثمار الحكومي	34
I-4-1- 3	تصنيفات الإنفاق الحكومي الاستثماري	36
I-4-1- 4	أهداف الإنفاق الحكومي الاستثماري	41
I-4-2	الأثر الكلي للإنفاق الحكومي الاستثماري	43
I-4-2-1	على المدى القصير	43
I-4-2-2	على المدى المتوسط	45
I-4-2-3	على المدى البعيد	46
I-4-2-4	النظريات المفسرة للاستثمار	48
I-4-2-5	أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو	62
I-4-2-6	أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التشغيل	66
الفصل الثاني: موضوع التشغيل في الجزائر		
II-1	الإطار المفاهيمي للشغل	71
II-1-1	سوق الشغل	71
II-1-1-1	المفاهيم المتعلقة بالشغل	71
II-1-1-2	التمييز بين العمل و التشغيل	72
II-1-1-3	مفهوم سوق العمل	72
II-1-2	نظرة عامة عن سياسة التشغيل	73
II-1-2-1	مفهوم سياسة التشغيل	73

II-1-2-2	العوامل المؤثرة في حجم التشغيل	74
II-1-3	أهداف سياسة التشغيل و أنواعها	76
II-1-3-1-	أهداف سياسة التشغيل	76
II-1-3-2-	أنواع سياسة التشغيل	80
II-1-3-3-	التوازن في سوق العمل	81
II-2	تشخيص مشكل البطالة	85
II-2-1	ماهية البطالة	85
II-2-1-1-	مفهوم البطالة	85
II-2-1-2-	أنواع البطالة	86
II-2-1-3-	كيفية حساب معدل البطالة	88
II-2-1-4	تفسير المدارس الاقتصادية للبطالة	91
II-2-2	أسباب البطالة	103
II-2-2-1	أسباب البطالة في الدول النامية	103
II-2-2-2	أسباب حدة مشكلة البطالة في الجزائر	106
الفصل الثالث: العلاقة بين الإنفاق الاستثماري و التشغيل		
III-1	التوازن في سوق السلع والخدمات (IS-LM)	114
III-1-1	تحليل نموذج IS-LM	114
III-1-1-1	توازن سوق الإنتاج ومنحنى IS	114
III-1-1-2	توازن سوق النقود ومنحنى LM	118
III-1-1-3	التوازن الآني لسوق السلع والخدمات(سوق الإنتاج) و سوق النقود (IS- LM)	119
III-2	الإنفاق الحكومي الاستثماري و تأثيره على البطالة	120
III-2-1	دور الإنفاق الحكومي الاستثماري في القضاء على البطالة	120
III-2-1-1-	الإنفاق الحكومي الاستثماري أداة فعالة في التقليص من معدلات البطالة	120
III-2-1-2-	علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري بسوق التشغيل	122

III-2-1-3	آثار الإنفاق الحكومي الاستثماري في رفع مستوى العمالة في الجزائر	123
III-2-1-4	العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الجزائر	133
III-2-1-5	دور القطاع الخاص في معالجة مشكل البطالة	139
الفصل الرابع: تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على سوق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990/2017		
IV-1	واقع سوق التشغيل في الجزائر	146
IV-1-1	سياسات التشغيل المتبعة في سوق العمل الجزائري	146
IV-1-1-1	تقييم الإصلاحات الحكومية على سوق العمل من عام 1990 إلى2014	150
IV-1-1-2	تقييم الإصلاحات الحكومية على سوق العمل من عام 2015 إلى 2017	166
IV-1-1-3	آفاق النموذج الاقتصادي الجديد مع بداية سنة 2019	169
IV-2	واقع الاستثمار في البنية التحتية في الجزائر	172
IV-2-1	الاستثمار في البنية التحتية	172
IV-2-1-1	مفهوم الاستثمار في البنية التحتية	173
IV-2-1-2	أنواع البنية التحتية	174
IV-2-1-3	البنية التحتية والنمو الاقتصادي	174
IV-2-1-4	مصادر تمويل مشروعات البنية التحتية في الجزائر	176
IV-2-1-5	مساهمة قطاعات البنية التحتية في الناتج الوطني الإجمالي	177
IV-2-1-6	مساهمة قطاعات البنية التحتية في تقليص معدلات البطالة	180
IV-2-1-7	التحديات التي تواجه سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر	181
IV-2-1-8	المعوقات التي تؤدي إلى فشل سياسة التشغيل في الجزائر	182

9-1- 2-IV	آفاق الجزائر المستقبلية في مجال سوق التشغيل و الحد من معدلات البطالة	184
3-IV	تشخيص المعطيات و المتغيرات الخاصة بالدراسة	185
1 - 3-IV	تقديم متغيرات الدراسة	202
1- 1- 3-IV	متغيرات الدراسة المؤثرة في حجم التشغيل	202
2-3-IV	دراسة وصفية للمعطيات	203
1-2-3-IV	دراسة وصفية لتأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التشغيل	203
3-3-IV	منهجية الدراسة	212
1-3-3-IV	اقتراح نموذج قياسي لقياس أهم المتغيرات التي تؤثر في حجم التشغيل	212
2-3-3-IV	توصيف النموذج	212
4-3-IV	اختبار استقرارية متغيرات الدراسة	214
1-4-3-IV	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	215
2-4-3-IV	إختبار جذر الوحدة لديكي فولر Dickey-Fuller	216
5-3-IV	تقدير النموذج القياسي	218
1-5-3-IV	التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج	220
2-5-3-IV	التحليل القياسي للنموذج المقدر	222
	الخاتمة العامة	232
	المراجع	239
	الملاحق	264

قائمــة الأشكال والجداول والملاحــق

1/الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
I–1	تعداد السكان في العالم تبعا للبلد خلال سنة 2017	08
I–2	التقسيم الاقتصادي للإنفاق الحكومي	11
I–3	حلقة تشكيل المشكلة الاقتصادية أو المالية و حلها	23
I–4	متوسط سعر برميل النفط الخام السنوي حسب منظمة أوبكبين سنتي (2014-2017)	26
I–5	أثر الزيادة/التخفيض في الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي	45
I–6	أثر زيادة الدخل على الاستثمار	49
I–7	أثر المضاعف و المعجل	51
I–8	العلاقة الإيجابية بين الإنفاق العمومي و النمو الاقتصادي	65
II–1	مراحل و خطوات عملية صنع سياسات التشغيل	77
II–2	تمثيل دالة عرض العمل	82
II–3	تمثيل دالة الطلب على العمل	83
II–4	تمثيل التوازن في سوق العمل	84
II–5	تمثيل منحنى فيليبس	98
III–1	تمثيل دالة الاستثمار	115
III–2	اشتقاق منحى (IS)	116
III–3	الاشتقاق الهندسي لمنحنى (IS)	117
III–4	الاشتقاق الهندسي لمنحنى (LM)	118
III–5	التوازن الاقتصادي الكلي(IS- LM)	119
III–6	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع القطاع القانوني للفترة 2017/2002	137
IV–1	تطور أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة 2004/2001	158
IV–2	تطور معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر حسب القطاعات(2001-2004)	159
IV–3	تطور معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر حسب القطاعات (2005-2009)	161

4–IV	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)	163
5–IV	مجالات برنامج توطيد النمو (2010-2014)	164
6–IV	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال برنامج توطيد النمو في الجزائر للفترة (2010-2014)	166
7–IV	تطور الصادرات، الواردات والميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2014-2017)	168
8–IV	الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والإنتاجية الحدية للإنفاق العام	176
9–IV	تطور حجم الإنفاق على البنية التحتية الإدارية، الثقافية والاجتماعية (IGI)	204
10–IV	تطور حجم باقي الاستثمارات(RIG)	205
11–IV	تغيرات حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	206
12–IV	تغيرات سعر برميل النفط ($ROIL_P$)	207
13–IV	تغيير حجم الإنفاق الحكومي (GOV)	208
14–IV	تغيرات معدل التضخم (INF)	210
15–IV	تغيرات حجم التشغيل (EC)	211
16–IV	خطوات التحليل في الاقتصاد القياسي التطبيقي	214
17–IV	توضيح إختبار **Jarquebera** لتوزيع الأخطاء العشوائية	223

2/الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1–I	بعض نماذج إصلاح الدعم لعينة من البلدان العربية	21
2–I	تغيرات النفقات العامة و نسبة التشغيل و البطالة للفترة (2013-2017)	31
1–II	معدل البطالة لبعض الدول الأوروبية في جويلية 2018، بيانات معدلة موسميا	90
2–II	معدل البطالة الإجمالي لجميع الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة(2010-2016)	105
3–II	متوسط سعر برميل البترول وحجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014-2017)	109
1–III	الإطار التشريعي للاستثمار في الجزائر	124
2–III	تطور تعداد اليد العاملة النشيطة ونسبة الفلاحة من القوة العاملة النشيطة خلال الفترة (2007-2016)	126
3–III	تطور تعداد اليد العاملة النشيطة ونسبة الصناعة من القوة العاملة النشيطة خلال الفترة (2007-2016)	128

4-III	أسباب نمو القطاع الخدماتي	130
5-III	تطور تعداد اليد العاملة النشيطة ونسبة الخدمات من القوة العاملة النشيطة خلال الفترة (2007-2016)	130
6-III	تطور تعداد اليد العاملة النشيطة ونسبة قطاع البناء والأشغال العمومية من القوة العاملة النشيطة خلال الفترة (2007-2016)	132
7-III	تطور عدد مناصب العمل المصرح بها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي (2016-2017)	133
8-III	العلاقة بين الاستثمار العام والخاص، نتائج بعض الدراسات التطبيقية	135
9-III	توزيع المشاريع المصرح بها عبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب نوع القطاع القانوني للفترة 2002/2017	137
1-IV	خصائص مختلف الأجهزة والبرامج للحد من زيادة مشكلة البطالة	148
2-IV	مؤشرات قياس التحول الاقتصادي وفق EBERD لسنة 2003	152
3-IV	تطور معدل البطالة والتشغيل خلال الفترة 1990-2000	153
4-IV	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية (1990-2000)	156
5-IV	أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة(2001-2004)	157
6-IV	محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)	160
7-IV	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009)	162
8-IV	تطور معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر خلال الفترة(2010-2014)	165
9-IV	أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر بين سنتي (2015-2017)	167
10-IV	معدل البطالة في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية لسنة 2017	168
11-IV	التشغيل والبطالة في فئة الشباب و حسب الجنسين للفترة من 2008-2018	171
12-IV	الناتج المحلي الإجمالي و التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر للفترة 2012-2016	178
13-IV	حوصلة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2017	179
14-IV	تطور سوق العمل في الجزائر للفترة 2010-2016	182
15-IV	تحديد وتعريف متغيرات الدراسة ، رموزها ومصادرها	213

16-IV	نتائج إختبار ADF على سلاسل المتغيرات عند المستوى 0	217
17-IV	نتائج إختبار ADF على سلاسل Gov و Roil و Inf عند الفرق الأول	218
18-IV	نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد	220
19-IV	نتائج تقدير إختبار Breusch- Godfrey	222
20-IV	نتائج التقدير لاختبار White	222
21-IV	نتائجاختبارالسببيةلجرانجربين المتغيرات	224
22-IV	نتائج تحديد درجة التأخير	225
23-IV	نتائج اختبار التكامل المشترك "جوهانسون"	225
24-IV	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM	227

3/الملاحـــق

الرقم	عنوان الملحق
01	حجم التشغيل، حجم البنية التحتية وحجم باقي الاستثمارات
02	معدل النمو، أسعار البترول الحقيقية، حجم الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم
03	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الرابع لمتغير حجم التشغيل ec
04	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الخامس لمتغير حجم التشغيل ec
05	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج السادس لمتغير حجم التشغيل ec
06	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الرابع لمتغير حجم باقي الاستثمارات RIG
07	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الخامس لمتغير حجم باقي الاستثمارات RIG
08	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج السادس لمتغير حجم باقي الاستثمارات RIG
09	نتائج اختبارADFلاستقرارية النموذج الرابع لمتغير حجم استثمارات البنية التحتية IGI
10	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الخامس لمتغير حجم استثمارات البنية التحتية IGI
11	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج السادس لمتغير حجم استثمارات البنية التحتية IGI
12	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الرابع لمتغير حجم الناتج المحلي الإجمالي GDP
13	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الخامس لمتغير حجم الناتج المحلي الإجمالي GDP
14	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج السادس لمتغير حجم الناتج المحلي الإجمالي GDP
15	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الرابع لمتغير أسعار البترول ROIL
16	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الخامس لمتغير أسعار البترول ROIL

17	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج السادس لمتغير أسعار البترول ROIL
18	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الرابع لمتغير أسعار البترول ROIL عند الفرق الأول
19	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الخامس لمتغير أسعار البترول ROIL عند الفرق الأول
20	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج السادس لمتغير أسعار البترول ROIL عند الفرق الأول
21	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الرابع لمتغير حجم الإنفاق الحكومي GOV
22	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الخامس لمتغير حجم الإنفاق الحكومي GOV
23	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج السادس لمتغير حجم الإنفاق الحكومي GOV
24	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الرابع لمتغير حجم الإنفاق الحكومي GOV عند الفرق الأول
25	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الخامس لمتغير حجم الإنفاق الحكومي GOV عند الفرق الأول
26	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج السادس لمتغير حجم الإنفاق الحكومي GOV عند الفرق الأول
27	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الرابع لمتغير التضخم INF
28	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الخامس لمتغير التضخم INF
29	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج السادس لمتغير التضخم INF
30	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الرابع لمتغير التضخم INF عند الفرق الأول
31	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الخامس لمتغير التضخم INF عند الفرق الأول
32	نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج السادس لمتغير التضخم INF عند الفرق الأول
33	نتائج اختبار السببية لجرانجر
34	نتائج تحديد درجة التأخير
35	نتائج إختبار التكامل المشترك لجوهانسن

المقدمـــة العامـــة

المقدمة العامة:

تعاني معظم الدول من مشكلة البطالة التي تعتبر من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأثر السلبي الفتاك على استقرار المجتمعات، وخاصة الفقيرة منها، لما لها من تهديد حقيقي على استقرار النظام الكلي للدولة.

فقد كانت ولا تزال هذه المشكلة تشكل هاجسا لكل الدول التي تعاني منها، باختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والجزائر هي الأخرى تصنف ضمن قائمة تلك الدول التي طالما سجلت معدلات مرتفعة و مخيفة للبطالة، والتي باتت تشكل الشغل الشاغل لها.

ولا شك أيضا في أن موضوع التشغيل هو الآخر يكتسي أهمية بالغة من خلال دوره الواسع في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي، الأمر الذي يحتم على متخذي القرار الاهتمام به أكثر من أجل مواجهة تفشي فقر العمالة، وفي هذا السياق انتهجت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية محاولة منها النهوض بالاقتصاد الوطني، عن طريق رسم مخططات تنموية منذ الاستقلال، من خلال وضع الركائز الأساسية للنموذج التنموي قصد إخراج البلاد من حلقة الفقر و الحد من معدل البطالة، معتمدة في ذلك على سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري، الذي يعتبر وسيلة فعالة من بين وسائل السياسة المالية، التي تهدف إلى ترشيد سياسة الإنفاق العام،عن طريق آليات حديثة متبعة من طرف الحكومة، وتبني أهدافا واضحة، تمكن الدولة من التحكم في الإنفاق الحكومي و استغلال أمثل للموارد المالية المتاحة و تحقيق الاستقرار المنشود، لأن زيادة الإنفاق الحكومي خاصة الاستثماري تؤدي حتما إلى زيادة النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل التشغيل فالتقليص من معدل البطالة، وهذا حسب الأفكار الكنزية.

شهدت الجزائر في السنوات الفارطة تقدما حسنا في مستويات التشغيل،وهذا راجع إلى سياسة الإنفاق التوسعية التي انتهجتها أنذاك التي تهدف إلى خلق أكبر عدد لمناصب الشغل، رغبة منها في إيجاد سياسة تشغيل تغطي النقص الكبير في مناصب العمل و تصحيح الإختلالات الواضحة في سوء تسيير سوق الشغل،فقد استهدفت تلك المخططات التنموية كل القطاعات وبالخصوص القطاع الفلاحي والصناعي هذا الأخير الذي تمكن من جلب أكبر عدد للعمال مقارنة بالقطاع الزراعي ، و يعكس بدرجة عالية فعالية الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي.

فالإنفاق الحكومي الاستثماري هو وسيلة تبين أثر تدخل الدولة في الاقتصاد بعدما كان دورها يقتصر على المراقبة، و فعلا كان لتدخلها ظهور تقدما ملحوظا في مستويات التشغيل و امتصاص معدلات البطالة وتحسن المؤشرات الكلية للاقتصاد .لكن سرعان ما بدأت الأوضاع في التدهور نتيجة حدة الأزمة الاقتصادية، بسبب الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات، فوقفت الجزائر عاجزة عن سد ثغرة هذا النقص في الموارد

المالية واستكمال المشاريع الاستثمارية، نظرا لعدم وجود إيرادات بديلة للمحروقات ،مما جعلها تغرق في أزمات اقتصادية واجتماعية كان أثرها السلبي على الاقتصاد واضحا خاصة في سنوات التسعينيات،تجلى في إثقالها بالديون بسبب عجز ميزان المدفوعات و نقص مصادر التمويل الخارجي، و العجز عن تمويل الاستثمارات والتراجع الملحوظ في خلق مناصب الشغل و بالتالي زيادة ناقوس خطر تفشي الآفات الاجتماعية بسبب التزايد الملحوظ في معدلات البطالة، وللخروج من هذا الوضع راحت الجزائر تبحث عن أنجع الطرق مرة أخرى للتصدي لهذه الأزمة، من خلال إعادة النظر في سياسة الإنفاق الحكومي خاصة الاستثماري،ببذل مجهودات جبارة في مجال التنمية بإتباع برامج إنعاش ابتداء من سنة 2001 أكثر نجاعة ، لتحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد عن طريق تخصيص مبالغ مالية ضخمة لكل القطاعات، منها: برنامج " **الإنعاش الاقتصادي**" الذي اتخذته على طول المدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2004 ، ويليه مباشرة البرنامج الثاني بدءا من سنة 2005 إلى غاية سنة 2009 الموسوم بـ**"البرنامج التكميلي لدعم النمو"** واختتمت تلك البرامج الواعدة ببرنامج**" تعزيز النمو الاقتصادي "** الذي امتد منذ سنة 2010 إلى غاية 2014، و كانت تلك البرامج متتالية حرصا من الدولة على التسرع في تسوية الوضع الاقتصادي المتضرر وإصلاح الإختلالات، كما لا يمكن إنكار فضل الدولة والمجهودات التي بذلتها في سبيل تطوير سوق الشغل، فقد سطرت **نموذجا اقتصاديا جديدا على طول الفترة 2015-2019**الذي خصص له مبلغا ماليا معتبرا بغية استهداف معدلات نمو مرتفعة، وقد واصلت الحكومة الاهتمام بالبنية التحتية من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان، ومن خلال هذا البرنامج تم استحداث مناصب شغل جديدة ،وتقليص معتبر في معدلات البطالة، لكن اعتماد الجزائر المفرط على الصادرات النفطية، يجعلها دائما في حالة اللاآمان وأللاستقرار ،وأكثر عرضة للصدمات سواء الداخلية أو الخارجية منها، فظهور طفرة النفط والانخفاض المحسوس في سعر البرميل الذي بدء منذ سنة 2014 إلى غاية اليوم حتم عليها انتهاج سياسة إنكماشية تقشفية، مسايرة للوضع الحالي، مما جعل سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري تقف عقيمة، عاجزة عن الوصول إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في توسيع سوق التشغيل في الجزائر ولا تستجيب لمتطلبات سوق الشغل المستعجلة، لكن ومع كل هذا تبقى تلك السياسة سلاح الحكومة في التصدي للأزمات الاجتماعية وبناء اقتصاد قوي ،و رغم كل هذا إلا أنه لا بديل للجزائر في ضمان استدامتها المالية بالاعتماد على صادرات المحروقات، و تبني سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري للتأثير على سوق الشغل فيها عن طريق اتخاذ إجراءات مجدية للحد من البطالة، والاهتمام أكثر بالاستثمار في البنية التحتية ومختلف الاستثمارات المربحة التي يمكن من خلالها استيعاب أكبر قدر من اليد العاملة المشغلة .

و بناء على ما تم ذكره سابقا، يمكن طرح الإشكالية التالية التي تتمحور حول علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري بالتشغيل و أهم التأثيرات التي يمكن أن يحدثها عليه في الجزائر كما يلي:

ما مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على سوق التشغيل في الجزائر؟

وتتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية التي يحاول البحث الإجابة عليها عدة أسئلة فرعية هي:

- ما مدى فعالية السياسة المالية انطلاقا من أداة الإنفاق الحكومي الاستثماري؟
- هل يمكن القول أن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة الأخيرة حققت أهدافها خاصة في سوق التشغيل؟ وما هو واقعه وتطلعاته ؟
- كيف يمكن تصور العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري وسياسة التشغيل ؟
- إلى أي مدى يمكن لأداء الإنفاق الحكومي الاستثماري أن يزيد من حجم التشغيل في الجزائر؟

الفرضيات:

- تلعب النفقات العامة وخاصة الإنفاق الحكومي الاستثماري دور هام في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، ووسيلة علاج لإختلالات التوازن في سوق الشغل، ومن أجل ذلك حددت الحكومة الجزائرية ضمن أولوياتها سياسة ترشيد الإنفاق العام نتيجة الانخفاض الكبير في عائدات النفط وذلك من أجل الحد من هدر المال العام وتوجيهه للمشاريع الاستثمارية الأكثر إنتاجية.
- لقد أثبتت تجارب الإنعاش المنتهجة سابقا من قبل الدولة الجزائرية جدارتها في الحد من البطالة وزيادة معدلات التشغيل ،إلا أن العجز في ميزانية الدولة واعتماد الجزائر بصفة مطلقة على العائدات الريعية التي تعتبر الشريان النابض لاقتصادها يجعلها دائما عرضة للصدمات والهزات نتيجة للتغيرات السريعة في أسعارها ويقف حاجزا أمام ذلك، فقد شهد سوق التشغيل في الجزائر سلسلة من التعثرات بسبب جملة من التغيرات أثرت عليه سلبا و إيجابا.
- هناك علاقة طردية إيجابية بين زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري خاصة في الإنفاق على البنية التحتية ومعدلات التشغيل.
- لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري تأثير على الطلب الكلي وتساعد على تشجيع الإنتاج فزيادة حجم التشغيل.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن اعتبار أول سبب لاختيار هذا الموضوع هو توافقه مع التخصص ، وهناك رغبة شخصية في اختيار هذا الموضوع نظرا للوضع الحرج الذي تمر به البلاد خلال الفترات الأخيرة حيث يصعب على الدولة مواجهة مشكلة نقص مناصب الشغل ،نظرا لانكماش إيراداتها الناتجة عن تراجع الصادرات النفطية وعدم استقرار أسعارها، التي حتمت عليها انتهاج سياسة تقشفية خاصة بعد هزة 2014 التي فتحت مجال السقوط الواضح لأسعار البترول ،مما أدخل الجزائر في أزمة تستوجب مراجعة سياستها واللجوء إلى ترشيد الإنفاق العام وتنويع الاقتصاد و البحث عن حلول عليها تكون بر أمان لها، إضافة محاولة هذه الدراسة توضيح الأثر الذي يمكن أن يحدثه الإنفاق الحكومي الاستثماري وخاصة الإنفاق على البنية التحتية على التشغيل في الجزائر.

أهمية الدراسة:

نظرا لأن تراجع معدلات التشغيل وزيادة معدلات البطالة تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول وخاصة النامية منها، ونظرا لأن تفاقمها في الاقتصاد الجزائري يعود لسنوات قديمة، مما يتطلب على الدولة التدخل عن طريق سياسة توسعية تستدعي إنعاش الطلب الفعال بواسطة زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري، فإن أهمية الموضوع تكمن في كونه يسلط الضوء على مشكلة تراجع معدلات التشغيل هذا من جهة، و تناقص في إيرادات الدولة من جهة أخرى، خاصة في السنوات الأخيرة التي عرقلت عملية تنفيذ المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى معرفة التغيرات التي جرت في سوق التشغيل جراء تنفيذ المخططات الاقتصادية و بالتالي محاولة إيجاد الطرق المثلى التي تجعل سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري تصل إلى فعاليتها بإنفاق رشيد ، مع توضيح آثارها الإيجابية في الرفع من معدلات التشغيل.

أهداف الدراسة:

- التأصيل النظري لمفهوم سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري؛

- تبيان العلاقة التي تربط بين سوق التشغيل و الإنفاق الحكومي الاستثماري؛

- دراسة واقع سوق التشغيل في الجزائر ،ومحاولة إيجاد الأسباب التي أدت إلى تراجع معدلات التشغيل رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة عن طريق برامج الدعم الاقتصادي التي تهدف إلى إرساء قواعد سوق التشغيل؛

- إلقاء نظرة على مخلفات البرامج الحكومية التي تبنتها الجزائر على طول الفترة 1990-2019 التي سعت من خلالها إلى تشجيع وتنويع الاقتصاد واستكمال مشاريعها التنموية، وتبيان الأثر الذي أحدثته تلك البرامج على المتغيرات الكلية للاقتصاد وخاصة سوق التشغيل؛

- محاولة معرفة مدى قدرة سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على زيادة معدلات التشغيل، وخاصة إذا تم تركيز الحكومة أكثر على الإنفاق على مشاريع البنية التحتية التي يمكنها استيعاب أكبر قدر من اليد العاملة المشغلة.

حدود الدراسة:

الدراسة تخص الاقتصاد الجزائري، و ما مسه من تغيرات، ومختلف البرامج الحكومية المطبقة على عليه خاصة في مجال الاستثمار هذا بالنسبة للمجال المكاني،أما المجال الزمني هو الفترة: 1990-2017، و قد تم اختيار هذه الفترة بدء من سنة 1990 نظرا لما عاشته الجزائر من ظروف أمنية قاسية كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد، و تلتها فترة خروج الجزائر من تلك الأوضاع التي خلفت آثارا سلبية استوجبت تدخل الدولة لتسوية الأوضاع من خلال سلسلة من الإصلاحات كلفت الدولة إنفاقا حكوميا واسعا ،بالإضافة إلى أن سنة 1990 تعتبر كهمزة فصل بين الاقتصاد الموجه و اقتصاد السوق، و كذلك من أجل القيام بدراسة قياسية تهدف إلى محاولة تحديد النموذج الأمثل و الأنسب لتفسير الظاهرة المدروسة.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع التشغيل والبطالة و الإنفاق الحكومي ذو أهمية بالغة خاصة في الدول النامية التي تعتمد على زيادة نفقاتها العامة لمواجهة تلك المشكلة ، فكثيرة هي المواضيع التي تحدثت عن تلك المشكلة نظرا لحدتها على الاقتصاد ،والاهتمام أيضا بموضوع التشغيل وربطه بالإنفاق الحكومي الاستثماري ولو أنها قليلة، فالتعرف على وجهات النظر للدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع تعطي فكرة على تلك الوجهات المختلفة في الحكم على الموضوع، لذلك يمكن إحصاء بعض الدراسات الهامة منها:

- **مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر(1988-2012)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس الجزائر، 2015/2014،حيث حاول من خلال هذه الدراسة الباحث التطرق إلى تقييم فعالية السياسة المالية التوسعية للجزائر، من خلال زيادة النفقات العامة و كذا تأثيرها على كل من معدلي البطالة و التضخم، باستعمال نماذج قياسية و طرق إحصائية، حيث توصل من خلالها إلى أن أي زيادة في النفقات العامة تؤدي

إلى انخفاض في معدل البطالة و زيادة في معدل التضخم ، تلك النتيجة التي يمكن القول من خلالها أن سياسة الجزائر التوسعية مكنتها من الوصول إلى أهدافها المبتغاة.

- **كمال عايشي، سليم بوهديل ،الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2010/2001** ، مداخلة بجامعة باتنة لسنة 2010،تطرق الباحثان من خلالها إلى إبراز و إظهار الدور الذي تلعبه النفقات الحكومية في ترشيد و تنمية سوق التشغيل، حيث تمكنا من خلال الدراسة التحليلية التي تم إجرائها إلى أن اعتماد الجزائر على المقاربة الكنزية لتنشيط سوق التشغيل كان ناجحا، و حقق هدفه نظرا للتراجع الملحوظ الذي عرفته معدلات البطالة طوال الفترة محل الدراسة.

- **أحمد لعمى، محمد مسعى، مداخلة بعنوان: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (2010/2001)** ،دراسة تحليلية، مجلة الباحث الاقتصادي ، مجلة محكمة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، العدد 14، لعام 2014، في هذه المداخلة كان للباحثين هدف في تحليل سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر طول المدة من 2001 إلى غاية 2010 ، فتوصلا على خلاف الدراسة السابقة إلى أن سياسة الإنعاش لم تأتي بحلول دائمة، بل كانت عبارة عن التكفل المؤقت بالعدد الضخم للبطالين خاصة خريجي الجامعات من خلال التشغيل المؤقت أي أنها معالجة اجتماعية تولد مناصب شغل مؤقتة، خاصة في ظل ما يعاب على الاقتصاد الجزائري بتبعية لريع المحروقات.

- **سليم مجلخ، مداخلة بعنوان: دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2014/1985** مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 09 ،سنة 2016 باستخدام أشعة الانحدار الذاتي، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، من خلال هذه المداخلة و باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي **VAR**، حيث غاص الباحث في تحليل و قياس بعض المتغيرات على معدلات البطالة في الجزائر، فتوصل من خلالها إلى اختلاف في العوامل المحددة للبطالة حسب النظريات الاقتصادية ،حيث بينت الدراسة أن هناك علاقة في نفس الاتجاه لمعدل البطالة و حجم السكان، و علاقات إيجابية و سلبية بين معدل البطالة و المتغيرات الأخرى كالعلاقة العكسية الإيجابية بين معدل البطالة و النفقات العامة التي تفسر فعالية السياسة المالية في الجزائر و تأثيرها على معدل البطالة.

- **سليمان محمد، بايزيد علي، مداخلة بعنوان: دراسة تقنية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر،خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2014/2001)**من المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 03، أفريل 2015، حيث عرضت الورقة البحثية العديد من السياسات التي انتهجتها الجزائر، خلال الفترة المدروسة و الممثلة في اتخاذ الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق أهدافها ،لكن بينت الدراسة على أنه بالرغم من سعي الدولة و مجهوداتها الجبارة في تحقيق التنمية المستدامة إلا أن إهمال القطاع الأخضر في حد

قول الباحثان و الاعتماد على قطاع المحروقات القابل للنفاذ يجعلها عاجزة على النهوض باقتصادها الريعي ما يحتم عليها التفكير في مرحلة ما بعد البترول.

– موسى رحماني، حنان يقاط، مداخلة بعنوان: نمذجة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2014/1980) " مجلة رؤى اقتصادية" ،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد10، جوان 2016، من خلال هذه الورقة البحثية حاول الباحثان التطرق إلى دراسة قياسية إلى المشكلة التي لا تقبل التأخير و لا التأجيل حسب قولهما، خلال الفترة 2014/1980، من خلال بناء نموذج قياسي لمعدلات البطالة، ثم الوصول إلى أن الاستثمار لم يكن فعالا في تقليص معدل البطالة كما تدعي الأفكار الكنزية، لأن معامله كان ضعيف جدا، و السبب في ذلك يقول الباحثان راجع إلى غياب الرشادة في تسيير الاستثمارات، و كخلاصة عامة للدراسة، توصلت إلى أن فئة الشباب أخذت حصة الأسد من معدلات البطالة المرتفعة، نظرا لتميز المجتمع الجزائري بالشبابية.

– جاءت دراسة**بن عزة محمد في مداخلة بعنوان: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "دراسة العلاقة السببية بين اللإنفاق العام و أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR** " مجلة رؤى اقتصادية جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي ، الجزائر،العدد 09 ديسمبر 2015 ، متناقضة مع الدراسات المذكورة سابقا، حيث خلصت الدراسة إلى أن السياسة الإنفاقية التي تمارسها الجزائر تعتمد على أفكار لاكنزية، نظرا لأن زيادة الإنفاق العام تسبب بعض المصاعب على الاقتصاد كارتفاع مستوى الأسعار و بالتالي زيادة الضغوط التضخمية حسب قوله، مما يوحي بعدم تجسيد أهداف السياسة الاقتصادية جملة و تفصيلا على كل من:

- النمو الاقتصادي؛

- التشغيل الكامل؛

- الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

- تحقيق التوازن الخارجي.

و السبب الأول و الأخير في ذلك يقول الباحث يعود إلى الهشاشة المالية للاقتصاد الجزائري الريعي.

–أما دراسة **محمد مازن محمد الأسطل، التي جاءت استكمالا لشهادة الماجستير في فلسطين، بعنوان: العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين، للفترة 2012/1996 ، لعام 2014** ، حيث تطرقت إلى مشكلة البطالة في فلسطين، من جانب أهم العوامل المؤثرة عليها، فتوصلت إلى مجموعة من النتائج أبرزها

عدم موافقة الشهادات الممنوحة من التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة خاصة إلى عامل الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض سياسته على الأراضي الفلسطينية المحفزة لتزايد معدلات البطالة الحتمية.

و اعتماد الدولة الفلسطينية على الإعانات الخارجية جعل اقتصادها مرهونا بتلك الإعانات .

المنهج المتبع:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل وصف تفاصيل المشكلة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي و ذلك بغية تحليل النتائج المتحصل عليها، و بما أن الدراسة ستكون قياسية ، فسيتم الاعتماد على الأسلوب الإحصائي الكمي القياسي من أجل اختيار النموذج الأمثل لتحليل و تفسير المشكلة المطروحة بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى.

في هذا السياق تمت عملية جمع المعلومات المساعدة على تحقيق الدراسة حيث ان البحث الشامل والمفيد هو الذي يتم الاعتماد فيه على مجموعة من المراجع المختلفة التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة، لذلك سيتم الاعتماد على مجوعة من الوسائل التي تفي بالغرض و التي من بينها:

- الرجوع إلى الكتب و كم هي غنية المكتبة الوطنية بها،من أجل التعرف على الجانب النظري للموضوع ومختلف النظريات التي كان للباحثين الاقتصاديين دور كبير في شرح كل ما تعلق بالإنفاق الاستثماري والبطالة والتشغيل على رأسهم المدرسة الكنزية.

-الدراسات السابقة سواء المحلية أو العربية أو الأجنبية التي تناولت الموضوع، و الكل بطريقته الخاصة و من زاوية مختلفة عن غيره، و ذلك من أجل الزيادة و الإضافة على ما تم التوصل إليه من طرفهم.

- الاعتماد على مختلف المواقع الإلكترونية الخاصة بالإحصائيات،كالديوان الوطني للإحصاء و وزارة المالية والبنك الدولي حيث يمكن الاستفادة من الأرقام العددية التي تنشرها كل سنة من أجل ضبط المعلومات الإحصائية بالإضافة، إلى مختلف المستجدات المتعلقة بالموضوع.

تقسيمات البحث:

من أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، و يمكن إيجازها فيما يلي:

الفصل الأول تحت عنوان: **الإنفاق الحكومي الاستثماري كأداة من أدوات السياسية المالية** ، الذي تم فيه شرح الإيطار النظري لأدوات السياسة المالية والإنفاق الحكومي وسياسة ترشيده، و مختلف العوامل المؤثرة فيه وصولا إلى سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري ومختلف النظريات المفسرة له وأثره على النمو

والتشغيل، **أما الفصل الثاني فعنون بموضوع التشغيل في الجزائر** ، من خلال التطرق إلى واقع سوق التشغيل في الجزائر ، والتوازن في سوق العمل ،إضافة إلى الإيطار النظري لمشكلة البطالة ومختلف النظريات التي فسرتها،أما**الفصل الثالث** تم من خلاله التطرق إلى **العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والتشغيل**، وفيه تم تحليل التوازن في سوق السلع والخدمات (IS-LM)،وكذا تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على البطالة وسوق التشغيل والرفع من معدلات العمالة، مع تبيان العلاقة بين الاستثمار العام والخاص، وقد خصص **الفصل الرابع إلى الدراسة التطبيقية التحليلية والقياسية لتأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على سوق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2017/1990**،من خلال تحليل فترة البرامج الحكومية و تحديد العلاقة التي تربط الإنفاق الحكومي الاستثماري بسوق التشغيل و مدى تأثر هذا الأخير ببرامج الإنفاق الحكومي، من خلال معرفة العلاقة بين معدلات التشغيل كمتغير تابع وكل من الإنفاق على البنية التحتية، الاستثمارات الأخرى، الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار المحروقات وحجم الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم كمتغيرات تفسيرية مستقلة.

الصعوبات:

تمت مواجهة بعض الصعوبات خاصة في طريقة الحصول على الأرقام الحقيقية الفعلية الصادرة عن السلطات المعنية،كالديوان الوطني للإحصاء مثلا الذي يقدم أرقاما عن معدلات البطالة ومعدلات التشغيل ويتم تغييرها بين الفينة والأخرى مما يجعل صعوبة في أخذ الإحصائيات الفعلية لوضع المحاكاة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري و معدل التشغيل، إضافة عدم توحيد الأرقام الصادرة عن المصادر الرسمية.

الفصل الأول:

الإنفاق الحكومي الاستثماري كأداة من أدوات السياسة المالية

تمهيـــــد :

إن كل ما تقوم الدولة بصرفه على الشعب بدون مقابل يعتبر إنفاقا حكوميا، حيث أن الدولة تتحمل نوعين من الإنفاق في الأجل القصير و الطويل، أولهما الإنفاق الجاري و المتمثل في الأجور و الرواتب والمعاشات، و كل ما يتعلق بالدعم الحكومي للمواد المستهلكة، و أهمهما الإنفاق الرأسمالي كالبنية التحتية الذي يعتبر مهما في دعم النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة، حيث انطلاقا من مبادئ كينز، و التي تؤكد على أهمية دور الدولة في الاقتصاد من خلال التدخل المباشر لزيادة الطلب الفعال، نجد أن المفكران Peacock و Wisemen حاولا أن يفسرا ظاهرة زيادة الإنفاق العام و علاقته بتدخل الدولة حيث توصلا من خلال نظريتهما أن النفقات العامة تزداد بشكل مفاجئ ثم تعود لطبيعتها، حيث أن تلك الزيادة غالبا ما تكون في أوقات الأزمة أين تكون الدولة قادرة على زيادة التحصيل الضريبي، و هذه الحالة لا تتحقق في الأوقات العادية[1]، و بالتالي تدخل الدولة في الاقتصاد أمر ضروري،من أجل إحداث حالة التوازن، مع الحرص على ترشيد النفقات العامة .

و انطلاقا من هذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم العامة المتعلقة بالإنفاق الحكومي، وبالأخص الاستثماري منه ، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أدوات السياسة المالية

المبحث الثاني: الإطار النظري للإنفاق الحكومي.

المبحث الثالث: سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي و أثارها .

المبحث الرابع: سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري.

[1] عبد المجيد قدي(2005)، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية ، ص: 17.

I -1 أدوات السياسة المالية

تمثل السياسات المالية أحد الأدوات التي تستخدمها الحكومة للتأثير في مجريات النشاط الاقتصادي بهدف التغلب على التقلبات التي تنتاب الاقتصاد والوصول بالدخل القومي إلى المستويات المرغوب فيها [1] وتتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وتحصيلها وإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد[2] وتعتمد في ذلك على مجموعة من الأدوات التي سيتم التطرق إليها من خلال هذا المبحث.

I-1-1 الأدوات التلقائية

وتتمثل تلك الأدوات في[3]:

I-1-1 -1 الضرائب التصاعدية:ترتبط بعلاقة طردية مع الدخل؛

I-1-1 -2 إعانات الحكومة: أو ما يسمى بالإعانات الاجتماعية كإعانات العاطلين عن العمل، ويطلق عليها أيضا المدفوعات التحويلية؛

I-1-1-3 سياسة الدعم الحكومي: وتستخدمهاالحكومة في دعم أسعار المنتجات الزراعية الإستراتجية كشراء محاصيل القمح مثلا، أو دعم أسعار الصادرات إلى الخارج.

I -1-2 الأدوات المقصودة

وهي الأدوات المخططة التي تستخدمها الحكومة عن قصد للتأثير على النشاط الاقتصادي وتتمثل في:

I - 1-2-1 الضرائب: وتعتبر مساهمة ماليةإلزامية تفرض على الأنشطة والدخول، وحتى على التجارة الخارجية، وتعد من الأدوات المالية التي تهدف إلى زيادة أو تقليل الإنفاق الكلي في الاقتصاد، كمثال على ذلك: زيادة معدلات الضرائب يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي في الاقتصاد مما يؤدي إلى تراجع مستوى الدخل القومي والعكس صحيح[4]؛

---

[1] محمدى فوزى أبو السعود(2014)، **مقدمة في الاقتصاد الكلي ،(مع التطبيقات)**، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، ص: 174.

[2] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري(2011)، **مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي** ، عمان الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ص: 377.

[3] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، نفس المرجع أعلاه ، ص: 381.

[4] حسام علي داود(2013)، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، ص: 342.

I -1-2 -2إعادة توزيع الدين العام

الإفراط في الإنفاق الحكومي يوقع الحكومة في حالة عجز في الموازنة العامة نظرا لزيادة نفقاتها عن إيراداتها، فتضطر إلى الاقتراض وتصبح مثقلة بالديون. يمكن للحكومة استخدام السياسة المالية في معالجة العجز أو الفائض في الموازنة، ففي أوقات التضخم تكون الأسعار مرتفعة وعندها تتدخل الحكومة من أجل تقليل الطلب وخفض القدرة الشرائية، فتعمد على تقليل الإنفاق الحكومي ورفع معدل الضرائب، ويطلق عليها السياسة الانكماشية، أما في أوقات الكساد، يكون هناك انخفاض في مستويات الطلب الكلي بسبب تراجع الإنتاج، وتزايد معدلات البطالة فتتدخل الحكومة بسياسة توسعية وتزيد من الإنفاق الحكومي وتخفض معدلات الضرائب.

تعد أدوات السياسة المالية مهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة، من خلال خلق تغذية عكسية لمختلف الإختلالات الاقتصادية وإعادة التوازن الاقتصادي بما يساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وتعد ناجعة في الدول النامية على غرار السياسة النقدية باعتبارها تؤثر في الاقتصاد ككل.

I -1-2 -3 الإنفاق الحكومي:

سيأخذ جزء معتبر من هذا البحث بحيث سيتم التطرق إليه بالتفصيل لاحقا، فالإنفاق الحكومي يمكن له أن يلعب دورا مهما في معالجة أزمات الاقتصاد العالمي، وقد أشار كينز إلى استخدامه في تحريك النشاط الاقتصادي خاصة في أزمة الثلاثينات التي حلت بالعالم، حيث أكد على إتباع نظرية التمويل بالعجز أي أن تكون نفقات الميزانية أكثر من إيراداتها لمعالجة تلك الأزمة [1]، فيمكن للحكومة استخدام الإنفاق الحكومي لإعادة توزيع الدخل، حيث زيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي وذلك يؤدي إلى زيادة الدخل القومي والعكس صحيح؛

I-2 الإطار النظري للإنفاق الحكومي

إن برامج العمل التي تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية، لاستخدام مواردها المالية، باستعمال أدواتها و المتمثلة أساسا في الإنفاق الحكومي [2]، وهي ما يسمى بالسياسة المالية، التي سيتم من خلال هذا المبحث التركيز على أحد أهم أدواتها وهو الإنفاق الحكومي الذي يؤثر في الطلب الكلي و بالتالي على مستوى الاستخدام و الدخل فدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

---

[1] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مرجع سبق ذكره، ص: 382.

[2] محمد حسين الوادي(2010)، **تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي و مكافحة الفساد**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص:143.

I-2-1مفاهيم عن الإنفاق الحكومي

يعتبر الإنفاق الحكومي مكون أساسي من مكونات الطلب الكلي، حيث ازدادت أهميته مع توسع دور الدولة و زيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي[1]،ليصبح من أهم أدوات السياسة المالية ، التي تستعملها الدولة من أجل إعادة التوازن الاقتصادي، خاصة في الدول الأقل نموا مثل الجزائر ،حيث تلعب الحكومة دورا كبيرا وواسعا لتسريع النمو الاقتصادي(TechomeKatma 2006)، في ظل السياسات التوسعية للدولة.

I-2-1-1 تعريف الإنفاق الحكومي

النفقات العامة تعني كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام من أجل تلبية حاجة عامة[2]، إما تلبية ثمن السلع والخدمات أو منح مساعدات و إعانات ، وكذا القيام بالمشروعات الاستثمارية، كما يمكن تعريفه على أنه مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة سدادا لحاجات عامة، الغرض منها حماية المواطنين و زيادة رفاهيتهم ، حيث يستلزم ذلك إصدار إنفاقا من الحكومة [3]،فالنفقات العمومية تشمل النفقات الواردة في الميزانية العامة للدولة و كذا الحسابات العامة للخزينة، و أيضا الميزانيات الملحقة ، وميزانية الهيئات العامة، الهدف منها إشباع حاجة عامة، و تحقيق النفع العام، فإن كانت غير ذلك لا تعد نفقة عامة[4].

انطلاقا من التعاريف السابقة يتضح بأنه أمر ضروري توفر الدولة في عملية الإنفاق العام، فهي التي تقوم بتقدير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات ،أي أنه تولي الشخص العام مهمة تلبية الحاجات العامة من خلال كل الأموال التي تصرفها الدولة على الأفراد.

من خلال ما سبق يمكن تحديد ثلاث عناصر يجب توفرها للنفقة العامة هي:

أولا: الشكل النقدي للنفقة العامة[5]

تتخذ النفقة العامة طابعا نقديا ، بمعنى أنها تتم في صورة تدفقات نقدية، أي أنها تتمثل فيما تقوم بدفعه الدولة من أجل الحصول على الموارد الإنتاجية كالسلع و الخدمات ، أي أنه يتم مبادلة سلعة بالنقود،

---

[1] سوى عدلي ناشد(2000)، **الوجيز في المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة ، الميزانية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص: 23.

[2] فليح حسن خلف(2008)، **المالية العامة، عالم الكتب الحديث**، جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان و إربد، الأردن، ص: 89.

[3] عبد المنعم فوزي(1972)، **المالية العامة و السياسة المالية** ،دار النهضة العربية، بيروت، ص:41.

[4] برحماني محفوظ(2015)،**المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، ص: 29.

[5] محمود حسين الوادي(2007)، **مبادىء المالية العامة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، ص:106.

حيث تعتبر وسيط للدولة في عملية الإنفاق ،و يعتبر الإنفاق النقدي أفضل صور الإنفاق، لأنه يمزج بين مجموعة من العوامل أهمها[1]:

- تسهيل مباديء الرقابة المعتمدة على النفقات العامة النقدية مقارنة بالإنفاق العيني؛

- تطبيق مبدأ العدالة و المساواة بين الأفراد؛

-التخلي عن الإنفاق العيني الذي يثير الكثير من المشاكل الإدارية، كعدم الدقة .

-مع التطورات الحديثة و رسوخ مباديء الديمقراطية الأمر الذي جعل الأفراد غير مكرهين على تأدية مهامهم بدون أجر.

ثانيا: النفقة العامة تصدر من شخص عام

يقال عن النفقة أنها عامة إذا كان الشخص الذي قام بها عام، كالدولة أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري [2]، أي أنها تصدر من هيئة عامة،حيث أن النفقات التي يقوم بإنفاقها أشخاص خاصة ، طبيعية أو اعتبارية لا يمكن اعتبارها نفقة عامة وحتى و لو كان الهدف منها تحقيق نفع عام [3]، و لكي يتم التفريق بين الإنفاق العام و الخاص يجب توفر الصفة القانونية للشخص العام.

ثالثا: الهدف من النفقة العامة إشباع حاجة عامة

يعتبر شرط ضروري توفر هدف تحقيق النفع العام للنفقة، على جميع المواطنين وليس على فرد واحد أو فئة معينة من أجل اعتبار النفقة عامة[4] ، حيث أن النفقة الخاصة هدفها تحقيق منفعة خاصة، أما الإنفاق العام يهدف إلى تحقيق نفع عام ، و بالتالي تحقيق مبدأ المساواة بين الأفراد، و تجنب التفرقة بينهم في الاستفادة من النفقة العامة.

I-2-1-2 أسباب تزايد الإنفاق الحكومي

لقد تطورت النفقات العامة في كل الدول، ارتباطا بالمفهوم المعاصر لدور الدولة ، و الذي تطلب التوسع في الإنفاق على كافة المجالات [5] و تتطور و تتزايد النفقات العامة أيضا نتيجة تغيير الظروف السياسية

---

[1] سلوى عدلي ناشد،مرجع سبق ذكره ، ص: 29.

[2] برحماني محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص: 31

[3] سوزى عدلى ناشد، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[4] بن داود إبراهيم(2010)،**الرقابة المالية على النفقات العامة في القانون الجزائري و المقارن**، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، القاهرة، ص:54.

[5] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

والاقتصادية و الاجتماعية للدولة، حيث اعتبر العالم الألماني أدولف فاجنر "A .VAGNER"، أنه كلما زاد معدل النمو الاقتصادي لمجتمع ما يتبعه زيادة و توسع في دور الدولة مما ينتج عنه زيادة الإنفاق العام، و لكن ليس بالضرورة الزيادة في دخل الفرد [1]،و من الأسباب التي تدعو إلى زيادة الإنفاق العام التي لم تقتصر على الدول المتقدمة فقط بل تعدتها إلى الدول النامية فباتت ظاهرة عامة، و تلك الأسباب تتمثل في:

1-أسباب ظاهرية

تتمثل الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة في الأسباب التي لا يترتب عليها أية زيادة في الخدمات العامة ، أي هي الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة دون أن ينتج عنها زيادة في الحاجات العامة للأفراد[2]، أي أنها مجرد زيادة رقمية لا غير ، وتلك الزيادة تعود للأسباب التالية:

أولا: تدهور قيمة النقود، "التضخم"

بمعنى الزيادة تكون ظاهرية فقط دون الزيادة الحقيقية، التي تنتج عن الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، وانخفاض القوة الشرائية للنقود، و كل ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع الاستهلاكية وهذا ما يعرف بالتضخم[3]، الذي عانت منه جل الدول المتطورة، أي أن الزيادة لا تكون في السلع و الخدمات وإنما في أسعارها، مما يدفع بالحكومة بدفع مبالغ ضخمة من أجل المحافظة على الكمية نفسها من الخدمات العامة التي تقدمها[4]،فتلك الزيادة لا تكون مقابل خدمات أو سلع مقدمة وإنما إلى ارتفاع الأسعار.

ثانيا: اختلاف الطرق المحاسبية المستعملة

يعتبر تغيير القواعد و الإجراءات المحاسبية و المالية في إعداد الحسابات العامة سببا في زيادة ظاهرية غير حقيقية للنفقات العامة، حيث يتم الاعتماد حاليا على طريقة إجمالي النفقات العامة بدل صافي الموازنة الإجمالية،أو ما يسمى باختلاف الفن المالي،حيث و في السابق كان يتم الاعتماد على الميزانية الصافية عن طريق طرح النفقات من الإيرادات و بالتالي لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات[5]،لكن في الوقت الراهن يتم الاعتماد على مبدأ عمومية الميزانية حيث يتم إظهار كافة النفقات دون

---

[1] بن داود إبراهيم، مرجع سبق ذكره،ص: 62.

[2] محمد خصاونة(2015)، **المالية العامة، النظرية و التطبيق**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى،ص: 67.

[3] محمد خصاونة، نفس المرجع أعلاه، ص: 68.

[4] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص:118.

[5] علي سيف علي المزروعي(2012)، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية –المجلد 28-العدد الأول، ص: 620.

اللجوء إلى المقاصة بين النفقات و الإيرادات، ويرجع سبب اتخاذ طريقة الميزانية الإجمالية بدل الصافية إلى الانتقادات الموجهة للطريقة الثانية و صعوبة رقابتها المالية.

ثالثا: الزيادة المستمرة في عدد السكان و اتساع إقليم الدولة

غالبا ما يعتبر الاقتصاديون و الباحثون أن زيادة السكان تعتبر من الأسباب الحقيقة لزيادة النفقات العامة، لكنها في الحقيقة هي من الأسباب الظاهرية، حيث زيادة السكان تؤدي إلى تنامي النفقات العامة من أجل مواجهة الأعباء الجديدة التي نتجت عن زيادة السكان[1] ، لكن تلك الزيادة لا تنعكس على مستوى رفاهية الأفراد وتحسن مستواهم المعيشي، و بالتالي تعتبر زيادة ظاهرية، حيث يرى "Goffman and Mahar(1971) "أن العامل الديموغرافي له آثارا كبيرة و بالغة الأهمية على زيادة النفقات العامة، و تفسير ذلك يعود إلى زيادة الطلب على مختلف الخدمات العامة الأمر الذي يؤدي إلى حتمية تلبية الطلب المتزايد وذلك بزيادة النفقات العامة خاصة فيما يتعلق بالمرافق العمومية الضرورية.

الشكل(I-1): تعداد السكان في العالم تبعا للبلد خلال سنة 2017

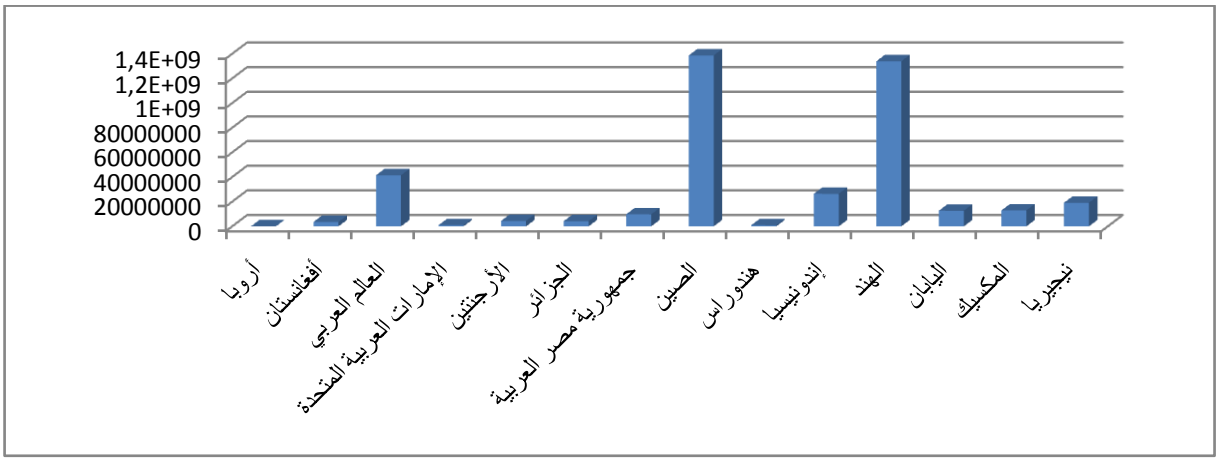

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك الدولي على الموقع:https://data.albankaldawli.orgتاريخ الإطلاع: 2017/12/25 .

يظهر أن زيادة نسبة السكان مرتفعة خاصة في كل من الصين التي بلغت 18.5% ، تليها الهند بمعدل 17.9 %، و كذلك الأمر بالنسبة للدول الأخرى و رغم أن الزيادة كانت ضئيلة مقارنة بالدولتين السابقتي الذكر، إلا أنه كانت هناك زيادة تستوجب زيادة في المرافق العامة خاصة الشبانية منها كمؤسسات التعليم ، و توفير الأمن و الحماية الأمر الذي يكلف الدولة نفقات عالية وبالتالي تلك الزيادة تواكب زيادة نسبة السكان فهي إذن لا تعكس رفاهية الفرد و تحسن مستواه المعيشي، فذلك لا يعني حتما زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على تلك الزيادة في الإنفاق.

[1] محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص:69.

و أيضا نتيجة اتساع إقليم الدولة و زيادة النمو السكاني يزداد حجم النفقات العامة ، لكن تلك الزيادة لا تكون إلا ظاهرية [1]، و تلك الزيادة الوهمية تظهر جليا من خلال الدخل الفردي الذي يبقى ثابتا وغالبا ما يتراجع .

رابعا: الأسباب الإدارية

تطور دور الدولة في الاقتصاد و زيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي ،قد انعكس على زيادة الخدمات و خاصة الإدارية المقدمة، و التي تستوجب زيادة في النفقات العامة، بحيث لا تزداد معها المنافع العامة التي تحققها تلك الخدمات، خاصة في الدول النامية التي تنفق في مجالات غير ضرورية و تفتقر إلى وسائل التسيير الإداري الحديثة، لكن الواقع المر الذي تعيشه الدول النامية نتيجة عدم استجابة الآلة الإنتاجية للطلب المتزايد على السلع و الخدمات الناتج عن زيادة دخل الفرد الذي ساهم فيه الإنفاق[2]، يجعل من تلك النفقات فقط تضخمية ظاهرية غير حقيقية.

2- أسباب حقيقية

الأسباب الحقيقة تتمثل في تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة و بالتالي زيادة المنفعة الفعلية التي تحصل عليها الدولة من حجم البضائع و الخدمات التي يتم استخدامها لتحقيق أهدافها، و تلك الأسباب هي:

أولا: العوامل الاقتصادية

و تتمثل في مجموعة العوامل التالية [3]:

- الزيادة المستمرة في معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع مستوى المعيشة؛
- زيادة الدور الاقتصادي للدولة في النشاط الاقتصادي.

فقد فسر "فانجر" خلال القرن التاسع عشر، أن زيادة النمو الاقتصادي تكون متبوعة بزيادة درجة التصنيع وتعدد الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي يستوجب زيادة تدخل الدولة من أجل تلبية الطلب المتنامي على المنتجات بسبب زيادة الدخل الحقيقي للأفراد[4]، فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من زيادة نفقاتها .

---

[1] بن داود إبراهيم ،مرجع سبق ذكره، ص:63.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

[3] سعيد عبد العزيز عتمان(2011)، **المالية العامة ، مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ، ص: 484.

[4] سعيد عبد العزيز عتمان، نفس المرجع أعلاه، ص: 484.

ثانيا: العوامل السياسية

ترتبط تلك الأسباب بالتطورات الحاصلة في السياسة ، كزيادة إشراك الأفراد في شؤون السلطة، مما يزيد من التزامات الدولة خاصة فيما يخص القضايا الدولية ،المنازعات و الكوارث [1]، و كذلك بروزها في مواقف التضامن الاجتماعي.

ثالثا: العوامل الاجتماعية

من بين الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة في المجال الاجتماعي، هي زيادة النزوح الريفي وتمركز السكان في المدن ،مما يدعو إلى زيادة مطالب الشعب من أجل تحسين الخدمات العمومية، من أجل تطوير مستوى معيشتهم، مما يحتم على الدولة تحقيق مطالبهم ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد[2]، و بالتالي تنامي حجم النفقات العامة.

رابعا: الأسباب المالية

من بين الأسباب في الجانب المالي، نجد زيادة عدد المؤسسات الدولية المتخصصة في الإقراض كالبنك الدولي، و صندوق النقد الدولي جعل الدول تقبل على الاقتراض منها [3]،خاصة في حالات العجز المالي، لكن عملية التسديد تكون مكلفة لأنها تتضمن الفوائد أيضا، مما يجعلها تقع في فخ المديونية، بالإضافة إلى أسلوب الاقتراض الداخلي والخارجي حيث الدولة تلجأ إلى إصدار سندات للاكتتاب للأفراد و بشروط مرضية وسهلة كإعفاء فوائد السندات من الضرائب، و هو الأمر الذي يؤدي بالدولة إلى توسعها في الإنفاق في المشاريع الرأسمالية و الاجتماعية، من خلال الجزء الذي تحصل عليه بعد توزيع الأرباح [4]،و بالتالي زيادة الإيرادات العامة يؤدي دوما إلى المبالغة أحيانا في مبالغ الإنفاق العام.

I- 2-2 أقسام و تصنيفات الإنفاق الحكومي ودوره

هناك عدة تصنيفات و تقسيمات للنفقات العامة،التي تم اعتمادها من قبل الاقتصاديين، و أبرزها قسمين رئيسين هما: التقسيم الاقتصادي و التقسيم الوضعي [5]، يتم الاعتماد على المعيار الاقتصادي عند

---

[1] عبد المجيد قدي(2005)، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية –بن عكنون-الجزائر،الطبعة الثانية، ص:188.

[2] طاوش قندوسي(2014)، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر ، 2012/1970**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،سنة:2014/2013،الجزائر، ص: 39.

[3] محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

[4] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص:118.

[5] سعيد عبد العزيز عثمان(2008)، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص:469.

تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة، حيث يتم الاعتماد عليه في إعداد الموازنات العامة الحديثة [1]، أماالمعيار الوضعي يتم من خلاله تصنيف النفقات تبعا لموازنة الدولة، سواء التقليدية أو الحديثة، ولا يوجد تقسيم واحد موحد تتبعه كل الدول، فمثلا يعتمد في تقسيم الميزانية الإنجليزية على اعتبارات تاريخية، أما الميزانية الفرنسية تقسيمها يعتمد على اعتبارات إدارية، و كذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

حسب توجه وطبيعة هذا الموضوع المدروس،سيتم تبيان تقسيمات النفقات العامة وفقا للتقسيم الاقتصادي، حيث حسب هذا الأخير يتم الاعتماد على ثلاث معايير كالتالي:

الشكل (I-2): التقسيم الاقتصادي للإنفاق الحكومي

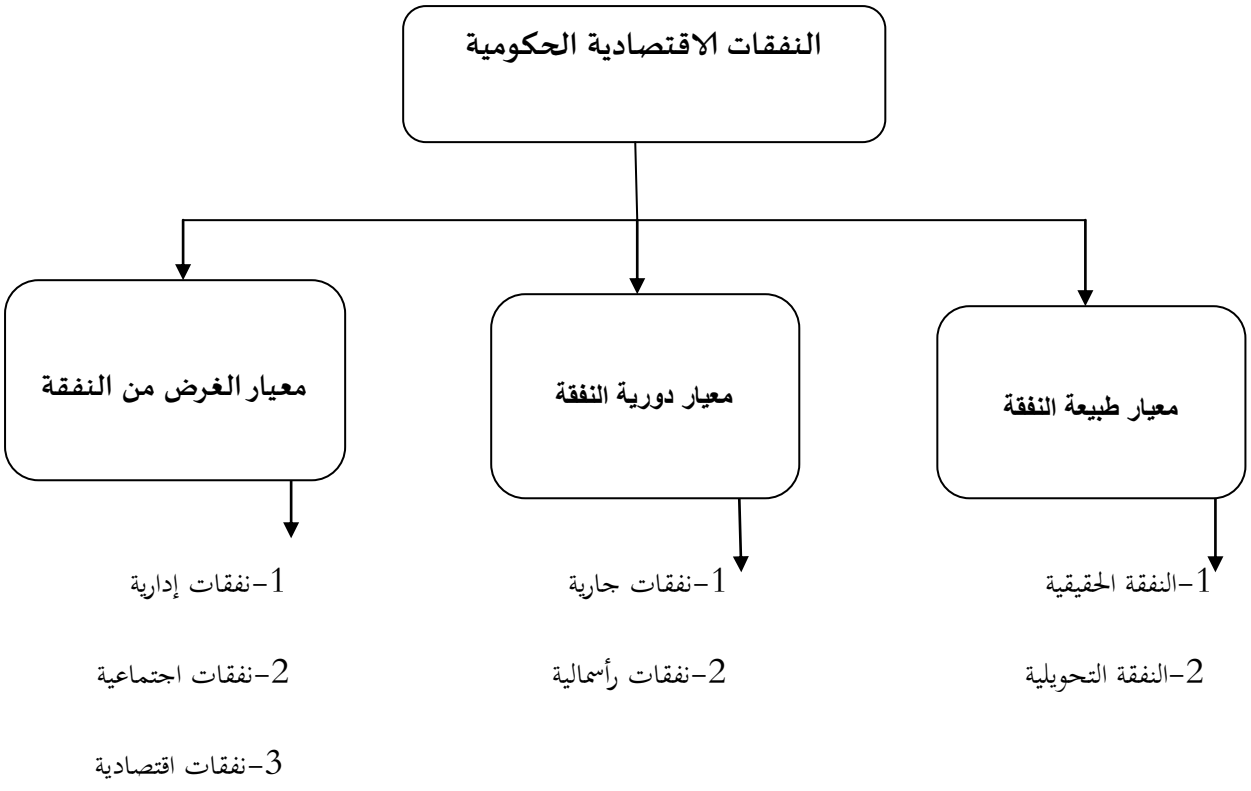

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: محمد خصاونة مرجع سبق ذكره، ص: 71.

يمكن تبيان مفهوم مختلف تقسيمات الإنفاق العام حسب المعايير الثلاثة، حيث تلك التقسيمات وكما سبق الذكر تختلف من دولة لأخرى حسب حاجات كل دولة [2]، و ظروفها و إمكاناتها ،حيث تعود أهمية تلك التقسيمات إلى كونها تخدم أغراض الدولة المتعددة، و يمكن تبيان مختلف تلك التقسيمات فيما يلي:

[1] محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره،ص: 70.

[2] عبد الغفور إبراهيم محمد(2009)، **مبادىء الاقتصاد المالية** ، دار زهران للنشر و التوزيع،عمان،ص:225.

I-2-2-1:حسب معيار طبيعة النفقة

اعتمادا على هذا المعيار قد تم تقسيم النفقات إلى قسمين: نفقات حقيقية و أخرى تحويلية.

1 - الإنفاق الحقيقي

هي النفقات التي تتحقق كمقابل لحصول الدولة على السلع و الخدمات، التي تتمثل بالإنفاق على دفع الأجور والرواتب[1]، وذلك بعد أداء خدمة تستفيد منها الدولة، و هي تؤثر على الدخل القومي و بصفة مباشرة، أي أنها تؤدي إلى دخول جديدة تضاف إلى باقي الدخول المكونة للدخل الوطني حيث يمكنها التأثير على كمية و نوعية الإنتاج[2].

2-الإنفاق التحويلي

تتمثل في الإنفاق الحكومي ، حيث أنها عبارة عن نفقات من دون مقابل، لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، إلا أنها تحول القوة الشرائية بين الأفراد أي أنها تعمل على إعادة توزيع الدخل القومي[3]،كتأمينات البطالة و مساعدات الصناديق الحكومية إلى أصحاب الدخل المتدني و المحدود ، وهي تكون بدون مقابل ، و تقسم هي الأخرى إلى ثلاثة أقسام [4]، و هو تقسيم حسب الغرض، حيث أن الفرع الأول يتمثل في النفقات التحويلية الاجتماعية كنفقات التأمين عن البطالة و المرض أو العجز، أما الفرع الثاني يتمثل في النفقات التحويلية ذات الغرض الاقتصادي، والمتمثلة في نفقات الدعم الحكومي للمشاريع الاقتصادية، كالدعم الفلاحي، و الفرع الثالث يتمثل في النفقات التحويلية المالية، و المتمثلة في فوائد الدين العام واستهلاكه[5].

I-2-2-2 حسب معيار دورية النفقة

وفق هذا المعيار قد تم تقسيم النفقات إلى نفقات جارية و نفقات رأسمالية استثمارية، أي أن هذا التقسيم يعتمد على الجهة التي يوجه إليها الإنفاق.

---

[1] فليح حسين خلف، مرجع سبق ذكره،ص:178.

[2] ابراهيم خريس(2010)، **النظام المالي في الإسلام**، دار الأبرار، عمان ، ص: 80.

[3] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص:125.

[4] برحماني محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

[5] أعاد حمود القيسي(2011)، **المالية العامة و التشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان ، ص: 45.

1-الإنفاق الجاري

هذا النوع من النفقات يشمل تلك التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في الرأس المال الاجتماعي أو الرأس المال الإنتاجي، فهي تتميز بالتكرار و الدورية، و هي تشمل بنود الرواتب و الأجور و خدمات الكهرباء و الغاز مثلا، فهي تعنى بتسيير شؤون الدولة و سير إدارتها، ولا تساهم في زيادة رؤوس الأموال العينية [1]،فهي نفقات ضرورية تمكن الحكومة من تأدية الأشغال العمومية المنوطة إليها كخدمات الدفاع و الأمن و التعليم والصحة[2].

2- الإنفاق الاستثماري

النفقات العمومية تكون رأسمالية عندما ينتج عنها تكوين رؤوس أموال عينية، كما يترتب عنها أيضا زيادة في الذمة المالية للشخص الذي قام بإجرائها [3]، مثل البنية التحتية و كل ما تقوم الدولة بدفعه لتنمية الاقتصاد، فهذا الإنفاق يعتبر جزء من الإنفاق القومي لأنه يساهم و بصورة مباشرة في زيادة كل من الدخل والناتج القومي، أو يساهم في توليد الإنتاج و العرض الكلي [4]، و يمكن توضيح ذلك من خلال فكرة المضاعف ، التي مفادها أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق [5]، و يتم التعبير عن المضاعف بالعلاقة التالية:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

حيث يتوقف أثر المضاعف على درجة مرونة و توسع الجهاز الإنتاجي ، حيث أنه كلما كان الجهاز مرنا كلما كان قادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك[6]، و من هنا تعتمد الكثير من الدول على سياسة التوسع في الإنفاق الرأسمالي ليشمل الإنفاق على مشاريع البنى التحتية من جسور و طرق و مستشفيات ومدارس وجامعات حكومية و حتى تشييد الأبراج و المصانع[7].

---

[1] برحماني محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص:38.

[2] محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص:75.

[3] برحماني محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص:39.

[4] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص:129.

[5] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص:196.

[6] عبد المجيد قدي،نفس المرجع أعلاه، ص:196.

[7] محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص:64.

I-2-3-3 حسب معيار الغرض من النفقة

يعتمد هذا التقسيم على الوظيفة أو الغرض الذي أنشئت من أجله النفقة العامة، و هي نفقات إدارية واجتماعية و اقتصادية.

1-نفقات إدارية

تتمثل في نفقات الخدمات العامة التي تقدمها الدولة[1] أي ما يتم صرفه من أجل تسيير المرافق العامة أو من أجل تمشية أعمال الدولة و نشاطاتها الاعتيادية ،و التي هي أعمال و نشاطات إدارية تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد كمقابل لخدماتهم[2].

2- نفقات اجتماعية

الهدف من هذه النفقات هو زيادة الرفاهية لأفراد المجتمع عموما و الطبقات الفقيرة خصوصا، فهي موجهة و بصفة خاصة إلى ذوي الدخول المتدنية من فقراء كإعانات الغذاء [3]، أو تعويضات البطالة، فهي تشمل المساعدات و الخدمات الاجتماعية المختلفة من صحية و تعليمية [4] و غيرها من النفقات ذات الغرض الاجتماعي.

3 - نفقات اقتصادية

فهي تشمل نفقات الأشغال العامة، و تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي كالاستثمارات في المشاريع الاستثمارية الكبرى والنفقات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بالخامات الأساسية [5] كالطاقة والنقل و مشاريع البنية التحتية.

I-2-3-4اختيار الدور المناسب للدولة في الاقتصاد

أخذ دور الدولة في الاقتصاد جدلية بين الاقتصاديين، من ضرورة تدخلها في الاقتصاد من عدمه:

فالدولة الحارسة: تتبع أسلوب مالي محايد ليس من أهدافه تحقيق توازن اقتصادي أو اجتماعي [1] فهي محايدة يقتصر دورها على حراسة النشاط الاقتصادي و ترك التوازن يتحقق آليا بين الأفراد و المجتمع.

---

[1] برحماني محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص:33.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص:138.

[3] محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص:75.

[4] علي زغدود(2005)، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ص:26.

[5] محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام(2007)، **مبادىء المالية العامة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ص: 135.

أما الدولة المتدخلة: بعد أن سادت العالم الأزمة الاقتصادية الكبرى والمتمثلة في أزمة الكساد العالمي عام 1929 و في نفس الوقت الذي برزت فيه النظرية الكنزية و أصبح دور الدولة يتمثل في [2]:

- زيادة و تطور دور الدولة في الاقتصاد من تقليدي إلى اقتصادي و اجتماعي كالأمن و الحماية و العدالة.

- محاولة إحداث التوازن الاقتصادي، و الاجتماعي من خلال التدخل من أجل إنهاء حالة الانكماش أو معالجة التضخم، وإعادة توزيع الدخل.

الدولة الاشتراكية: أو المنتجة، تطبق نظام التخطيط المالي، و التأثير في حجم الدخل الوطني و محاولة القضاء على التفاوت في الدخل، و تحقيق التوازن الاقتصادي فهي تقوم بصفة عامة بالإنتاج و التوزيع، و تهدف إلى القضاء على الفوارق بين الطبقات وإعادة توزيع الدخل الوطني بين الأفراد توزيعا عادلا [3] حسب الخطة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، حيث أصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي والذي يرتبط ارتبطا كاملا بتخطيط الاقتصاد القومي[4]، أي أن دور الدولة أصبح كاملا في النشاط الاقتصادي.

فدور الدولة يكمن في إعادة التوازن من خلال وضع السياسات التي تعالج ذلك الاختلال و تعيد الأمور إلى وضعها الأمثل[5]، حيث يتم تأثيرها على النشاط الاقتصادي بشكل مباشر من خلال قانتين رئيسيتين هما: الإنفاق الحكومي و الضرائب [6] هذا وفق السياسة المالية، التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة في المجتمع حيث تسعى الدولة إلى علاج مشكلة البطالة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا، كما أنها تقوم أحيانا بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل و تسهيل شروط الإئتمان الأمر الذي يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال و يزداد الطلب على العمالة و يرفع مستوى الدخل القومي الحقيقي[7].

فقد أثار دور الدولة في الاقتصاد جدلا كبيرا على المستوى الدولي، فهناك من عارض تدخلها و منهم من ساند ذلك، لكن الاتجاه العام كان يميل إلى زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لما توفره من

---

[1] علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

[2] عبد الغفور ابراهيم أحمد(2013)، **مبادىء الاقتصاد و المالية العامة** ، دار زهران للنشر و التوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان الأردن، ص ص: 226-227.

[3] علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص ص:17-18.

[4] عبد الغفور ابراهيم ، نفس المرجع أعلاه، ص: 228.

[5] كردودي صبرينة، جمال لعمارة(2007)، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، دراسة تحليلية مقارنة، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، القبة القديمة، الطبعة الأولى، ص:33.

[6] حسام علي داود(2013)، **مبادىء الإقتصاد الكلي**،دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، ص: 142.

[7] محمد فوزي أبو السعود(2014)،**مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، دار الجامعية، الإسكندرية، ص:184.

إمكانات مالية و مؤسسية و تكنولوجية جعلتها تسيطر على الحياة الاقتصادية [1]،حيث يرى الاقتصادي الألماني Wagner أن العلاقة التي تربط بين مستوى التطور الاقتصادي وحجم الإنفاق العام ترتبط بمبدأ أن التصنيع يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة و حصة الإنفاق في الدخل القومي،و بالتالي فإن عملية التصنيع بدورها تقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات العامة، هياكل قاعدية، تربية، تدخل اجتماعي [2]، وعليه تطور المجتمعات مرتبط بزيادة تدخل الدولة في الاقتصاد.

I-2-3-5 الإنفاق الحكومي كأداة لمعالجة العجز في الموازنة العامة

يقصد بعجز الموازنة العامة للدولة زيادة حجم النفقات العامة المخصصة عن حجم الإيرادات العامة المعتمدة لتمويلها[3]،مما يدفع بالدولة إلى ترشيد النفقات العامة من أجل سد العجز في الموازنة العامة،حيث يرى كينز أن تقلبات الطلب الكلي هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار الاقتصادي [4]وهنا تلعب الموازنة العامة دورا هاما في مواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي و البطالة والتضخم، والعجز المالي أو عجز الموازنة هو تمثيل واقعي لحالة المجتمعات النامية خاصة، فتلجأ الدولة في تلك الحالة إلى الاقتراض بأنواعه، الداخلي والخارجي، ليظهر الدين الحكومي أو الدين العام [5]،و تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية من أجل معالجة العجز.

حيث يرى كينز بأن تقلبات الطلب الكلي هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار الاقتصادي، فمثلا في حالة الكساد على الدولة زيادة حقن الاقتصاد القومي بجرعات منشطة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال، ودعا كينز إلى تخفيض سعر الفائدة، حتى تنخفض تكاليف الإنتاج، و أكد على تخفيض الضرائب و زيادة الإنفاق العام[6]، و بالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الدخل القومي.

الأمر المهم في عجز الموازنة العامة هو كيفية تدبير الوسائل اللازمة من أجل تمويله و القضاء عليه، حيث أن القطاع الحكومي يقوم بتمويل نفقاته مستعملا عدة وسائل تسمى بـ: "قيد الموازنة"، فهو عبارة عن

---

[1] حازم الببلاوى(1998)، **دور الدولة في الاقتصاد**،دار الشروق،القاهرة، الطبعة الأولى ، ،الموقع الالكتروني:loopsresearch.org/media/images/phototklzuqoluq.pdf *تاريخ الإطلاع:2018/03/10* ،ص:35.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص:15.

[3] جمال لعمارة(2007)،**تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، دراسة تحليلية و مقارنة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر الطبعة الأولى، ص: 87.

[4] جمال لعمارة، نفس المرجع أعلاه، ص:100.

[5] خالد واصف الوزني،أحمد حسين الرفاعي(2007)،**مبادىء الاقتصاد الكلي، بين النظرية و التطبيق**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة ، ص: 242.

[6] كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص:100.

قيد يصور العلاقة بين التدفقات المالية الداخلة إلى القطاع الحكومي و الخارجة منه، و يمكن التعبير عنه جبريا كما يلي[1]:

$$BD=(G-T) \qquad = dB + dC$$

حيث:

BD: يمثل مقدار العجز المالي، أي إجمالي النفقات الحكومية النقدية(النفقات العامة) "G"، مطروحا منها إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية (الإيرادات الجبائية) (**T**).

dB: هي حصيلة القروض الجديدة المقدمة للحكومة من القطاع الخاص المحلي، أو من المصادر الأجنبية.

dC : تمثل النقود المصدرة حديثا للمساعدة في تمويل العجز.

و عليه تم تمويل الإنفاق الحكومي بالإيرادات العامة العادية فقط أي أن:

dC=dB=0

في هذه الحالة فإن الموازنة العامة تكون في وضع متوازن، أي لأنه لا توجد قروض على الدولة، و لم تقم بإصدار نقود حديثة من أجل تمويل العجز، أما إذا أخذ أحد المتغيرات السابقة و هي: dB ، dCقيمة موجبة فإن الموازنة العامة تكون في حالة عجز، التي يتطلب تمويلها محليا من خلال الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية أو القطاع غير المصرفي، أو التمويل الخارجي المتمثل في الاقتراض.

I-3 سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي و أثارها

تتمثل عملية ترشيد النفقات العامة في اختيار الطرق الأمثل من أجل الاقتصاد في عملية صرف المال العام بصورة عقلانية، مع تشديد الرقابة بغية صرف المال في الأوجه المخصصة له لمنع اختلاسه ، سيتم من خلال هذا المبحث تبيان كيفية تدخل الدولة من أجل ترشيد النفقات العامة و كيفية تأثير ذلك على التشغيل.

I-3-1 ماهية سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي

يعتبر مصطلح ترشيد النفقات العامة حديث في الاقتصاد، و قد اهتمت به العديد من الدول خاصة النامية منها نظرا لتراجع إيراداتها ، باتباع سياسة التقليص قدر الإمكان للمال العام ،من أجل تفادي العجز في الموازنة العامة، حيث يمكن تبيان المفهوم اللغوي و الاصطلاحي لعملية ترشيد النفقات فيما يلي:

[1] كرودي صبرينة، نفس المرجع أعلاه، ص ص:144-145.

I-3-1-1تعريف سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي

أولا و قبل التطرق إلى سياسية ترشيد الإنفاق العام لابد التعرف على معنى كلمة الترشيد في حد ذاتها، ثم معنى ترشيد النفقات العامة.

1 - معنى كلمة ترشيد لغة:

لقد وردت تفسيرات عديدة لهذه الكلمة ، حيث مضمونها العام هو إخفاء صفة العقلانية في السلوك والتصرف ، حيث أن كلمة الرشد تأتي صفة للإنسان للدلالة على الحكمة و العقل و حسن التصرف [1]. **ورشد** بالفتح، رشدا، أي اهتدى و أصاب وجه الأمر و الطريق، أي هو صائب، و الرشد نقيض الضلال [2]

2- المفهوم الاصطلاحي لترشيد النفقات

يقصد بترشيد الإنفاق العام العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل احتياجاته المالية، مع القضاء على مصادر التبذير و الإسراف إلى أدنى المستويات الممكنة[3]، بمعنى تحسين الربحية و تدنية التكاليف قدر الإمكان و مكافحة طرق الفساد و اختلاس الأموال بكل الطرق، و يعرف أيضا على أنه طريقة بحث منهجية (Recherche méthodique)، تطبق على إجراءات السلطة العامة مستخدمة في ذلك كل التقنيات المتوفرة للتحليل و التقدير و التنظيم بشكل مشخص و فعال و مطابق لسياسة محددة [4]، و حسن التصرف في الأموال و إنفاقها بعقلانية و حكمة و على أساس رشيد [5] أي أنه لا إسراف ولا تبذير، في المال العام و إنما حسن تسييره بطريقة رشيدة بغية تفادي الوقوع في عجز الميزانية العامة و زيادة الإنتاجية.

---

[1] مؤيد عبد الحسين الفضل، عبد الكريم هادي صالح شعبان(2010)، **ترشيد القرارات الإدارية، بأسلوب التحليل الكمي**، دار زهروان، عمان، بدون ذكر سنة النشر، ص: 17.

[2] عمر سراج أبو رزيزة(2003)، **مفهوم الترشيد، أسباب فشله و عوامل نجاحه**، مجلة عبد العزيز، العلوم الهندسية، المجلد 14، العدد 01، جامعة الملك عبد العزيز، https://mzamzami.kau.edu.sa/Show تاريخ الإطلاع: *2018/04/19*، ص ص: 5-6.

[3] طارق قدوري(2016)، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2016/2015، الجزائر، ، الموقع الإلكتروني: dspace.*thesis.univ-biskra.dz*، تاريخ الإطلاع: 2018/03/28، ص: 120.

[4] بن موسى أم كلثوم، عيسي نبوية(2016)، **ترشيد النفقات العمومية(دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980إلى سنة 2013)**، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ،العدد 02 ،جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، الموقع الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 2018/04/06 ص: 190.

[5] حداب محي الدين(2017)، **ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد 03،. الموقع الالكتروني: *https://www.asjp.cerist.dz* تاريخ الإطلاع: 2018/04/08 ،ص: 178.

و لكي يكون ترشيد النفقة العامة رشيدا يجب أن يتوفر على ستة شروط هي[1]:

- ✓ ضرورة توفر بيئة سليمة للحكم.
- ✓ إرادة سياسية قوية.
- ✓ كفاءة أجهزة الدولة.
- ✓ التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة.
- ✓ توفر نظام محاسبة و رقابة فعال.
- ✓ الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص.

3- سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي

سياسة ترشيد الإنفاق العام تتخذها الدولة من أجل حسن استغلال الموارد المتاحة، خاصة في حالة وقوعها في عجز الموازنة العامة، و كما جاءت به أفكار كينز حول دور الدولة في تحريك عجلة الاقتصاد والاقتصاديون، حيث يرى إلى الدور الحكومي أنه كلما ألمت بدورة الحياة الاقتصادية ضائقة ظهرت البطالة أو هجمت الضغوط التضخمية[2] الأمر الذي يستوجب حسن المعاملة مع الضرائب و الإنفاق العام الذي يعتبر كعلاج لعجز الموازنة العامة، من خلال حسن الاستغلال و التوجيه الأنسب للنفقات العامة .

وقد جاء في قوله تعالى في سورة الفرقان:" **وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا** " **(الفرقان الآية 67)** ، أي أن مسؤولية الترشيد و عدم التبذير تقع على الجميع حتى الله سبحانه وتعالى و حث عليها، و دعا إلى عدم الإسراف في المال و تشتيته من فوق سبع سموات، لذا على الدولة أن توسع من ثقافة الاقتصاد في استهلاك الموارد كاستخدامات الطاقة الكهربائية والاتصالات الهاتفية والمياه.. ، و الدولة بدورها تعمل جاهدة في الحرص على ترشيد النفقات العامة و قد اتخذت الدولة هذا النهج خاصة مع الأزمة العالمية حيث دعا صندوق النقد الدولي إلى ضرورة ترشيد الإنفاق العام خاصة إذا استمرت الأزمة آنذاك بسب الانخفاض الكبير في عائدات النفط الذي يؤثر على النمو من خلال تباطؤ الاستثمار العام [3]، و بما أن اقتصاد الجزائر مرتبط بإيرادات الجباية البترولية فهو معرض للصدمات بسبب تراجع أسعار النفط، و هنا يكمن دور الدولة في تحريك الدورة الاقتصادية، ففي حالة الركود تتوسع الدولة في نفقاتها من أجل تحريك الدورة المالية، و لتشغيل كافة مواردها الإنتاجية لتحقيق حد الكفاية، و منها توفير المستوى المعيشي

---

[1] حداب محي الدين، نفس المرجع أعلاه: ص: 179.

[2] خالد واصف الوزني(2014)، **أحمد حسين الرفاعي، مبادىء الاقتصاد الكلي، بين النظرية و التطبيق**، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الحادية عشر، الأردن عمان ، ص: 321.

[3] Ait Mokhtar Omar **(2018)** ،**L'ALGERIE EN QUETE D'UNE RATIONALISATION DES DEPENSES PUBLIQUES**، dspace.univ-km.dz ، *2018/04/13* :تاريخ *الإطلاع* p : *21*

اللائق لكل فرد من أفراد المجتمع، أما في حالة الانتعاش فتقلل من نفقاتها خوفا من حدوث تضخم [1] و تقتصر نفقاتها على الأنشطة الضرورية فقط، ومن هنا تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الكاملة و الاستقرار في الأسعار، العدالة في توزيع الدخل الوطني و كذا زيادة معدل النمو الاقتصادي.

I-1-3-2آلية تدخل الدولة من أجل ترشيد سياسة الإنفاق الحكومي

تسعى الدولة من خلال إتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق أهداف المجتمع و إشباع الحاجات العامة، من خلال ضبط النفقات العامة و مكافحة الفساد و الحد من هدر المال العام، وذلك بتحديد عدة أهداف واضحة و مضبوطة للبرامج الحكومية مع الأخذ بعين الاعتبار للأولويات نظرا لمحدودية الموارد المالية و ذلك حسب درجة إشباعها لحاجة الأفراد الأكثر إلحاحا[2]، و توجيه مبالغ الإنفاق العام إلى المشاريع الاستثمارية الأكثر إنتاجية خاصة مع انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النفطية [3] بسبب تراجع أسعار النفط مما يستوجب تكثيف الإنتاج،مع وجوب الدراسة الجيدة و الكافية للمشاريع قبل توظيف الأموال عليها من اجل تحقيق العائد المنتظر منها [4] مع مراعاة اختيار أفضل للقائمين على المال العام،و ذلك يتطلب إجراءات ملموسة على المدى القصير والطويل، مع وضع عملية تقييم مستمرة تهدف إلى إعادة تركيز عمل الدولة على البرامج ذات الأولوية كالإنعاش الاقتصادي و الذي يشمل الإنفاق و الاستثمار في البنية التحتية مع إدارة المال العام إدارة صارمة وتشديد الرقابة عليه [5]، لأنه و في حالة عدم المراقبة و حسن التسيير في المال العام قد يؤدي ذلك إلى التراجع في معدلات التنفيذ المالي لنفقات الاستثمار العام(Ulysse Vital Arthur NANGBE2010).وقد ظهر جليا ترشيد الدولة للنفقات العامة في السنوات الأخيرة خاصة من خلال تراجع مؤشر المديونية الخارجية و زيادة أسعار بعض مواد الاستهلاك، و سياسة الإصلاح وترشيد الإنفاق العام قد خاضتها عدة دول بالشرق الأوسط وبطرق تختلف من دولة إلى أخرى، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الموالي:

---

[1] محمد بن علي الكبيسي(2014)، على الموقع https://www.al-sharq.com *تاريخ الإطلاع: 2018/04/13.*

[2] *https://www.enabbaladi.net consulte le :14/04/2018.*

[3] سعد الله داود(2013)، **الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر ، دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية**، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر ، ص:44.

[4] هشام مصطفي الجمل(2013)، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص:190.

[5] Conseil du trésor Québec(2018) ; **Rigueur et responsabilité dans la gestion des dépenses** ;https://www.tresor.gouv.qc. consulte le : 21/04/2018.

الجدول (I-1): بعض نماذج إصلاح الدعم لعينة من البلدان العربية

البلد	آخر التدابير	أهم التدابير المحققة للأثر	الخطوات التالية
مصر	في 2013/2012: رفع سعر البنزين بنسبة 112% على السيارات ، و رفع سعر زيت الوقود للصناعات غير كثيفة الاستخدام للطاقة بنسبة 33% و للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة بنسبة 50%. في جانفي 2013: رفع سعر الكهرباء للأسر المعيشية بنسبة 16% في المتوسط، و رفع سعر الغاز الطبيعي و زيت الوقود المستعملة في توليد الكهرباء بواقع الثلث. في جويلية 2014: رفع سعر الوقود و الغاز الطبيعي بمقدار 40-78% و زيادة تعريفة الكهرباء بمقدار 20-50%	لا تغيير في تعريفة الكهرباء بالنسبة لشريحة الاستهلاك الدنيا. زيادة عدد الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي.	الانتهاء من توزيع البطاقات الذكية. التوسع في البرامج الاجتماعية ذات الأولية و التحويلات النقدية الموجهة للمستخدمين.
الأردن	في جوان 2012: زيادة تعريفات الكهرباء بالنسبة لقطاعات مختارة (البنوك، الاتصلات و الفنادق و التعدين) و الشركات المحلية الكبرى و قطاع الأسر. في نوفمبر 2012: إلغاء الدعم على الوقود. في جانفي 2013: استئناف العمل بآلية تعديل أسعار الوقود شهريا. في أوت 2013 و جانفي 2014: زيادة تعريفة الكهرباء بمقدار 7.5-15% على فئات مختارة من المستهلكين.	تحويلات نقدية للأسر التي يقل دخلها عن حد معين(70% من السكان) إذا تجاوزت أسعار النفط 100 دولار للبرميل.	زيادة تعريفات الكهرباء بالتدريج واستحداث مصادر جديدة للطاقة بتكلفة توليد أقل .
موريطانيا	في ماي 2012: استحداث صيانة تلقائية جديدة لتسعير الديزل، مما رفع أسعار الوقود المحلية لتضاهي المستويات الدولية. في جانفي 2012: زيادة تعريفات الكهرباء بالنسبة لقطاع الخدمات.	إعادة توجيه شبكة الأمان الاجتماعي تدريجيا نحو نظم التحويلات النقدية التي تستهدف المستحقين.	التأكد من صيغة التطبيق التلقائي لصيغة تسعير الديزل. إلغاء الدعم على الكهرباء و الغاز إنشاء برنامج وطني للتحويلات النقدية.
المغرب	في جوان 2012: رفع أسعار الديزل بنسبة 14%، و البنزين بنسبة 20%، و الوقود الصناعي بنسبة 27%. سبتمبر 2013: بدء تنفيذ آلية لربط أسعار بعض المنتجات البترولية بالأسعار العالمية ، و نتيجة لذلك ، زادرت أسعار الديزل بنسبة 8.5% و البنزين بنسبة 4.8% و الوقود بنسبة 14.2%. في جانفي 2014:إلغاء الدعم على الوقود الصناعي والبنزين،مع مراجعة أسعارهما مرتين شهريا. في فيفري 2014: تخفيض دعم الديزل لكل وحدة، مع إعلان تخفيضات إضافية ربع سنوية لما تبقى من عام 2014.	تقوية شبكة الأمان الإجتماعي القائمة بالتدريج و توجيهها لشرائح السكان محدودة الدخل من خلال تحسينات في التعليم و الصحة و مساعدة الأرامل الفقراء و ذوي الاحتياجات الخاصة. دعم وسائل النقل العام.	مواصلة تنفيذ عملية شاملة لإصلاح الدعم مصحوبة بتحويلات نقدية وبرامج أخرى للمساعدة الاجتماعية.

السودان	في جوان 2012: رفع أسعار البنزين بنسبة 74.4% ، و البنزين بنسبة 68%، والغاز النفطي المسال بنسبة 66.7%.	زيادة الرواتب في القطاع العام بنحو 100 جنيه سوداني، و صرف منحة شهرية بقيمة 150ألف أسرة فقيرة في المناطق الحضرية، و تخفيض قسط التأمين الصحي لحوالي 500ألف أسرة، و إعفاء ذوي الاحتياجات الخاصة من مصروفات المدارس و رسوم المواصلات.	الإلغاء التدريجي لما تبقى من الدعم على منتجات البترول و غيره من السلع الأساسية، مع تعزيز شبكات الأمان، الاجتماعي من خلال زيادة الإنفاق الإجتماعي و إيجاد شبة للأمان الاجتماعي أكثر تماسكا واستهدافا للمستحقين.
تونس	سبتمبر 2012: زيادة أسعار البنزين و تعريفات الكهرباء بنسبة 7% في المتوسط. مارس 2013: زيادة جديدة في أسعار نفس المنتجات بمتوسط 7-8%. في جانفي 2014: تخفيض دعم الطاقة لشركات الاسمنت بمقدار النصف عن طريق زيادة تعريفة الكهرباء بنسبة 47% و سعر الغاز الطبيعي بنسبة 35% ،تلاه إلغاء هذه الأشكال من الدعم. في جوان 2014: و تمت زيادة تعريفة الكهرباء و سعر الغاز الطبيعي لمستهلكي الجهد المتوسط إلى المنخفض مع زيادة المعدلات بنسبة 10% في جانفي 2014 و ماي 2014.كذلك تم اعتماد صيغة تلقائية لأسعار البنزين. في جويلية 2014: رفع سعر البنزين بنسبة 6.3%، وسعر الديزل بنسبة بحوالي 7%.	استحداث تعريفة "حبل السلامة"، الإضافية على الكهرباء للأسر التي تستهدف أقل من 100 كيلو وات شهريا، وإقامة برنامج جديد للإسكان الاجتماعي يستهدف الأسر المحتاجة، وزيادة الخصم الضريبي على دخل أفقر الأسر.	الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة عن طريق زيادة تعريفات الكهرباء وأسعار الوقود. استحداث استراتيجية جديدة موجهة لمساندة الأسر. إعداد نظام موحد جديد لتسجيل الأسر محدودة الدخل.
اليمن	2011-2012: زيادة أسعار البنزين بنسبة 66% و أسعار الديزل و الكيروسين بمقدار الضعف. 2013: توحيد سعر الديزل بين مختلف مستخدميه، بما فيهم قطاع الكهرباء. في جوان 2014: الترخيص لمقاولات القطاع الخاص باستيراد الديزل مباشرة لاستعمالهن الخاص و ذلك بالأسعار العالمية.	توسيع نطاق تغطية صندوق الرعاية الاجتماعية ليشمل 500 ألف أسرة إضافية .	إجراء خفض إضافي في دعم الطاقة من خلال تطبيق زيادة تدريجية في أسعار الوقود. تعزيز مساندة المستحقين من خلال توسيع تغطية صندوق الرعاية الإجتماعية.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على كارلو سدرالفيتش، و آخرون(2014)، **إصلاح الدعم في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: عرض موجز للتقدم في الآونة الأخيرة و تحديات الفترة المقبلة** ، صندوق النقد الدولي، جوان 2014، الموقع الإلكتروني:https://www.imf.org *تاريخ الإطلاع: 2018/04/27*

انطلقا من الجدول السابق يتضح جليا أن الدول العربية بادرت فعلا في تجارب إصلاح شملت الضغط و التقليص من دعم بعض السلع، و زيادة أسعار السلع النفطية و تقييد إنفاقها خاصة السلع الأقل تأثيرا على الفقراء ،وهذا سعيا إلى ترشيد النفقات العامة من أجل التسيير الحسن للميزانية العامة .

فعملية ترشيد النفقات العامة هي عبارة عن تقنية تعتمد عليها الدولة من أجل حسن تسيير المال العام، باعتماد كل الوسائل الممكنة من أجل حل المشكلة المالية ، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي[1]:

الشكل (I-3): حلقة تشكيل المشكلة الاقتصادية أو المالية و حلها طرح "المشكلة " و حلها

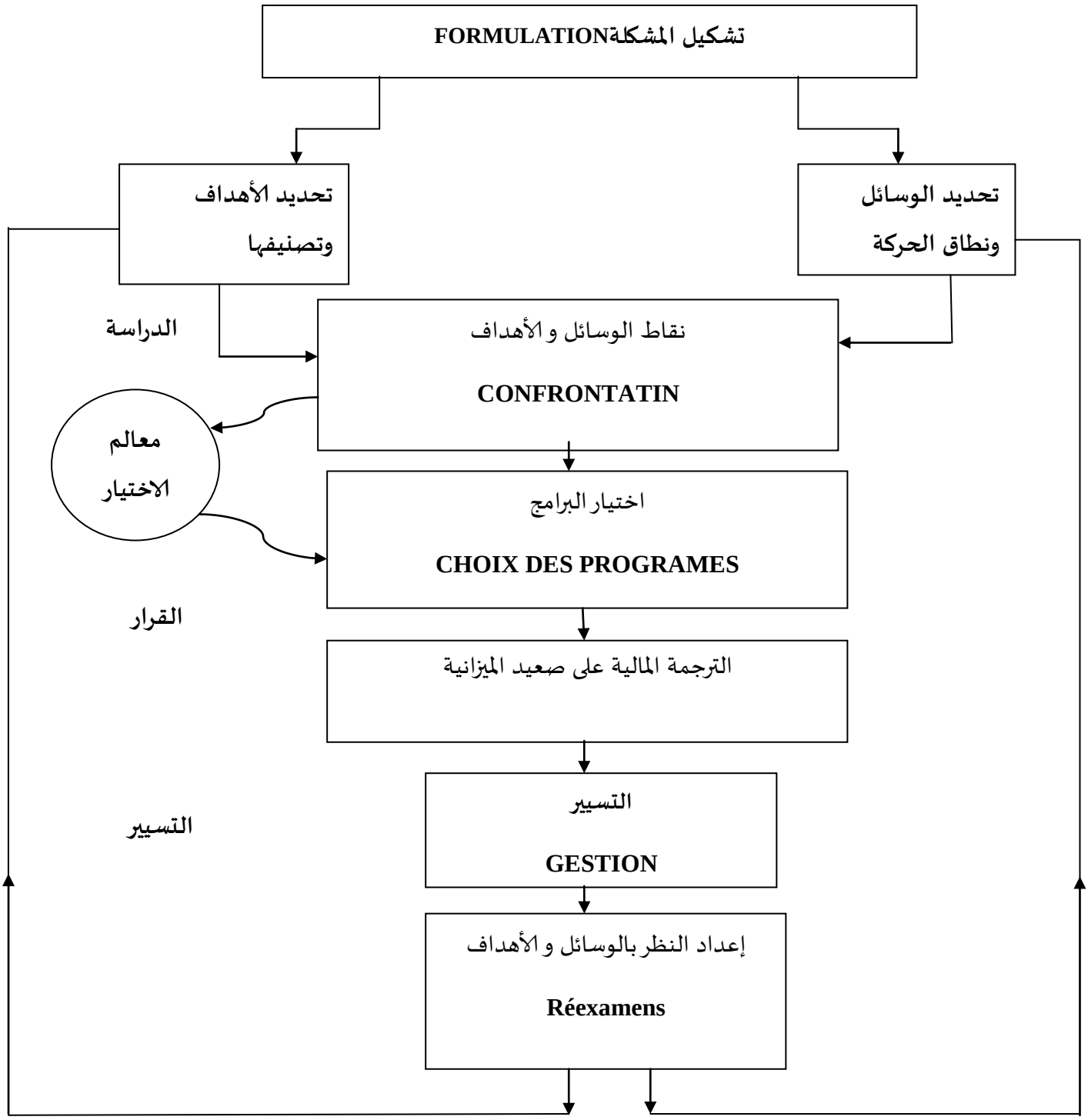

[1] بن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية،مرجع سبق ذكره ،ص: 194.

من أجل حل المشكلة المالية يجب المرور بالخطوات الأربعة التالية[1]:

1-مرحلة الدراسة: هذه المرحلة تحتوي على خطوتين رئيسيتين ،أولهما تصور الأهداف و تحديدها و تصنيفها، و في الخطوة الثانية العمل على جمع الوسائل الممكنة للشروع في العمل، و بعد ذلك تتم عملية تقسيم الوسائل على الأهداف المدروسة من أجل تأطير معالم الاختيار.

2-مرحلة القرار: من خلال هذه المرحلة يتم اختيار البرامج و الترجمة المالية على صعيد الميزانية، لتنفيذها وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة سالفا، و تلك القرارات تتمحور حول ثلاث مستويات هي:

- ✓ قرارات هامشية حول مشروع العمل، ماذا يجب أن ننفذ هذا العام؟
- ✓ قرارات متعلقة بالاختيارات السياسية و البرامج من أجل إشباع الحاجة العامة.
- ✓ قرارات متعلقة بالاختيارات المعنية مباشرة ، فهي تمس الأهداف الاقتصادية العامة و مدى انسجام الحلول الممكنة مع الواقع الحالي.

3-مرحلة الإدارة: وهي عبارة عن مرحلة للمراقبة الدائمة و المستمرة لعملية التسيير اللائق و مدى تحقيق البرامج المحددة سابقا.

4-مرحلة الملاحظة: هي المرحلة التي يتم من خلالها اكتشاف الانحرافات في حالة وجود تعارض بين نتائج التطبيق الإداري وهذا في مرحلة التسيير، وما تم التوصل إليه في مرحلة القرار الخاصة التي تتم فيها الترجمة المالية، وفي حالة وجود انحرافات لابد من إعادة النظر إلى الأهداف و الوسائل التي اعتبرت نقطة الانطلاق في تشكل المشكلة.

تعتبر ماليزيا من أهم دول جنوب شرق آسيا التي وقفت في وجه الأزمات الاقتصادية الصعبة، و ذلك من خلال تبنيها لمشروع اقتصادي ضخم، حيث صنفها تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001 في المرتبة التاسعة(09) من بين 30 دولة مصدرة للتقنية العالمية تتفوق على كل من ايطاليا و السويد و الصين [2]، لأنها انتهجت سياسة ميزانية البرامج الحكومية ، و قد ركزت على المجلات ذات الأولوية كالتجارة و تسيير الاستثمار من جهة، و التعليم العالي من جهة أخرى ، و قد تم تخصيص ما قيمته **مليون يورو** لماليزيا خلال الفترة 2007-2013 من الاتحاد الأوروبي لتمويل الميزانية من أجل استكمال المشاريع و البرامج الممولة في إطار البرامج الإقليمية [3]،و قد كانت لها عدة مخططات تنموية من أجل النهوض بالاقتصاد

[1] بن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية، مرجع سبق ذكره، ص:195.

[2] حداب محي الدين، مرجع سبق ذكره الموقع الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz *تاريخ الإطلاع: 2018/04/29*، ص:179.

[3] **Malaisie – Communauté Européenne**, Document de Stratégie, pour la période de 2007-2013،p :05

كمخطط السياسة الاقتصادية من 1970إلى 1990، و بعدها المخطط الممتد من 1991إلى 2020 الذي أطلق عليه اسم: "رؤية اقتصادية" [1]، و تلك المخططات كانت ناجحة في زيادة معدلات التنمية و تحسين الأوضاع الاجتماعية، الأمر الذي جعلها تحتل المراتب العليا: فقد احتلت المرتبة 34 عالميا (2008) من حيث الناتج المحلي الإجمالي حسب معطيات صندوق النقد الدولي، و المرتبة 12 عالميا من حيث الصادرات حيث بلغت 126.5 مليار دولار عام 2004، المرتبة 20 من حيث حجم الواردات و حازت على المرتبة 17 من حيث حجم الصادرات [2] ، و قد كان الحديث عن ماليزيا لأن تجربتها التنموية أعطت دروسا للدول المجاورة لها على غرارها الدولة الجزائرية، و قد استفادت منها الدولة في مسيرتها التنموية و يمكن استخلاص أهم الدروس المفيدة للاقتصاد الجزائري و المتمثلة فيما يلي [3]:

- التجربة الماليزية كانت مفيدة للاقتصاد الجزائري تنمويا و حتى في خروجها من الأزمة المالية؛
- الاقتصاد الجزائري بحاجة فعلا إلى وقفة جدية أمام الاتجاه و المنحى الذي تريد الدولة السير عليه وفق رؤية اقتصادية ووطنية جدية؛
- كانت لماليزيا تجربة بارعة من خلال جمع المعطيات الإحصائية و المعلومات، يمكن لأي دولة أن تستفيد منها ، الأمر الذي يتطلب على الجزائر الاستفادة منه؛
- تستطيع الدولة الجزائرية أن تأخذ جانب الحذر مقدما و ذلك استفادة من التجربة الماليزية من خلال تعزيز سياسة الدولة الاقتصادية؛
- و أهم درس استخلصته الدولة الجزائرية من تجربة ماليزيا هو أنه للشعب دور كبير في تنمية بلده و جبر كسر الأزمات المالية و ذلك من خلال وضع كل الثقة في الإجراءات التي تتخذها الدولة و دعمها لها والمساهمة في بلورة الرؤى الاقتصادية من خلال المجتمع المدني.

I-3-1-3 عراقيل ترشيد الإنفاق الحكومي

جميع الدول تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال الاستغلال الأمثل للثروات [4]،و الموارد الطبيعية و ذلك من خلال سعيها إلى حسن تسيير مواردها و يظهر ذلك من خلال الأهمية البالغة التي أولتها إلى تسيير الميزانية العامة و خاصة ميولها إلى سياسة ترشيد الإنفاق العام، الذي يعتبر ضرورة

---

[1] ضلو كمال، كياس عبد الرشيد(2018)، **قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة** ، الموقع الإلكتروني: *iefpedia.com تاريخ الإطلاع: 2018/04/29*، ص:11.

[2] حداب محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 180.

[3] سفيان بن عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز(2010)، **التنمية الاقتصادية في ماليزيا، تجربة إسلامية رائدة**، مجلة البدر العدد 12،الموقع الالكتروني:https://www.asjp.cerist.dzتاريخ الإطلاع: 2018/04/30، ص: 173.

[4] بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف(2013)، **أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، مجلة دفاتر الاقتصادية، العدد السادس ، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، الموقع الإلكتروني:https://www.asjp.cerist.dzتاريخ الإطلاع: 2018/05/09، ص:62.

حتمية تفرضها عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية، تلك التقلبات التي أثرت بشكل مباشر على اقتصاديات الدول الريعية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة[1] بسبب اعتمادها على مورد وحيد وهو النفط، و بسب الزيادة الطبيعية للنفقات العامة التي تعود لأساب مختلفة تم ذكرها سابقا كزيادة السكان مثلا، الأمر الذي يتطلب عقلانية الاستهلاك للمال العام .

الملاحظ أنه في الجزائر تتحكم أسعار النفط في حجم الإنفاق العام، و يمكن ملاحظ ة عدم استقرار أسعار النفط خاصة في السنوات الأخيرة من خلال الشكل الموالي:

الشكل (I-4): متوسط سعر برميل النفط الخام السنوي حسب منظمة أوبك بين سنتي (2014-2017)

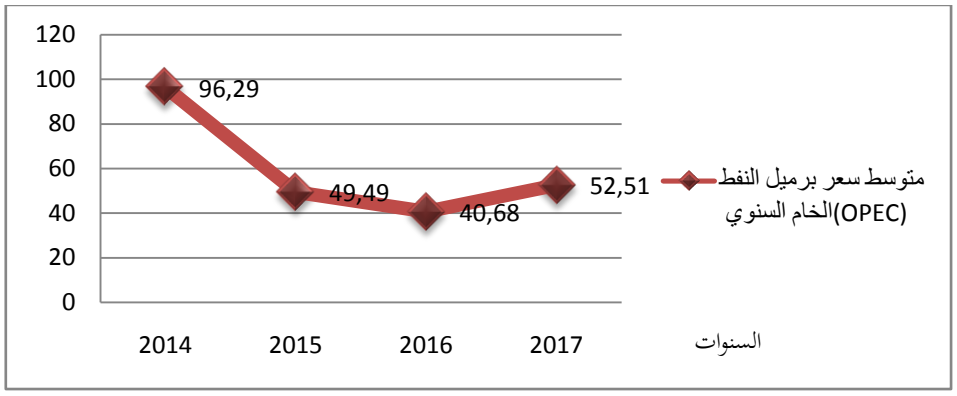

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/, from OPEC statistics, Retrieved on12/05/2018.

من خلال الشكل يتضح أن متوسط سعر برميل النفط عرف تذبذبا حيث انخفض خلال الفترة (2014-2016) بنسبة 57,75%، ليعاود الارتفاع سنة 2017 ويسجل زيادة بحوالي 29,08 %عن سنة 2016 ، هذا التراجع في أسعار النفط يخلق عدم الاستقرار في الإنفاق الحكومي و صعوبة التحكم في حجم النفقات الحكومية فعند ارتفاع الأسعار يسمح للدولة في التوسع في نفقاتها، وعند تراجع أسعار النفط و تقلها يفرض عليها التقليص من نفقاتها لأنها تعتمد على قطاع النفط لتمويل خزينتها مما يدل على الهشاشة المالية للاقتصاد الجزائري كاقتصاد رعي يعتمد على العوائد البترولية الأمر الذي يؤثر على صلابة الميزانية العامة باعتبارها سياسة[2] اقتصادية يمكن من خلالها التأثير على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، على الرغم من أن النظام

[1] حداب محي الدين، ،مرجع سبق ذكره، ص: 176.

[2] محمد بن عزة(2015)، **دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام و أهداف السياسة الاقتصادية باستعمال نماذج الإنحدار الذاتي VAR** ،جامعة حمه لخضر الوادي الجزائر، العدد 09 الموقع الإلكتروني:https://www.asjp.cerist.dzتاريخ الإطلاع: 2018/05/13 ، ص: 27.

الميزاني الجزائري حاليا لا تستعمل فيه تقنية"ترشيد الخيارات المالية"، و يفتقر أيضا إلى معايير الحوكمة [1] الأمر الذي يعسر تسيير الميزانية العامة ويتسبب في التقليص من ترشيد الإنفاق العام، ناهيك عن البيروقراطية والفساد و غياب الشفافية والإسراف في الإنفاق العام حيث صنفت الجزائر في المرتبة 74 من مجمل 148 دولة من خلال ترتيب مؤشر الإسراف في الإنفاق العام لسنتي: 2014-2015 [2] ، و هذا يدل على أنه هناك تبذير للمال العام و هدره و عدم صرفه في أوجه محددة و معينة ، و غياب الرقابة* على تسيير أموال الدولة مما يعرقل عملية ترشيد الإنفاق العام، تلك الرقابة التي تمثل سيطرة سياسية من قبل البرلمان على الميزانية العامة ، حيث يجب على السلطات المالية التي يمارسها البرلمان أن تقود البرلمان لتقييم مدى تنفيذ للأحكام المالية التي اعتمدها البرلمان، وفقا لتخويل الميزانية الممنوح في البداية [3] وهي رقابة تتعلق بانتظام و إخلاص لتنفيذ قانون الموازنة عن الاستخدام الجيد للأموال العامة وكافة وسائل تحقيق الأهداف ،إضافة إلى زيادة و تنامي الإنفاق الاجتماعي الذي كان له أثرا بالغا على ميزانية التسيير ، بسبب دعم الدولة لذوي الدخول المحدودة و زيادة الطلب على السكنات الاجتماعية و التعليم و الصحة ، كلها أسباب من شأنها أن تعرقل عملية ترشيد الإنفاق العام و تزيد في حجم النفقات بدلا من الاقتصاد فيها .

I-3-1-4 ترشيد الدولة للنفقات العامة من أجل التنمية الاقتصادية

منذ استقلالها السياسي و بلدان القارة الإفريقية تبحث عن نماذج لتنمية مجتمعاتها، بتطبيق مجموعة من الاستراتيجيات تتراوح من استبدال الواردات إلى التكيف الهيكلي و الصناعات الهيكلية(Bazika, Jean-christophe, 2011)، لكنها فشلت في ضمان تنميتها الاقتصادية ، بسب ما تعانيه من مشاكل اقتصادية وسياسية و اجتماعية ،حيث أنها تتصدر قائمة الدول الفقيرة بأعلى معدل للفقر في العالم(أفقر 30بلدا في العالم تقع في إفريقيا) [4] ، بالإضافة إلى غياب الديمقراطية الحقيقية و حقوق الإنسان، و الجزائر تعتبر جزء من القارة الإفريقية هي الأخرى تعاني من نفس مشاكلها ولها خصوصياتها في التنمية إذ تعاني الجزائر حاليا

---

[1] بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف،مرجع سبق ذكره ، الموقع الإلكتروني:https://www.asjp.cerist.dzتاريخ الإطلاع: 2018/05/18،ص: 59.

[2] عيدودي فاطمة الزهرة(2016)، **الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، العدد 07، الموقع الإلكتروني:www.univ-alger3.dz/labos/labo_mondialisation/ ، *تاريخ الإطلاع: 2018/05/19* ص: 191.

*الرقابة:" يقصد بالرقابة متابعة و ملاحظة و تقييم التصرفات و الأشياء بواسطة الفرد نفسه أو بواسطة الغير، و ذلك من أجل التأكد على أنها تتم على أكمل وجه من أجل بيان الانحرافات و الأخطاء و علاجه"،هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

[3] Stéphanie DAMAREY,**(2018)FINANCES PUBLIQUES** ;5e édition 2017-2018 ; http://academic.fimaktabati.dz/ consulté le :19/05/2018 ; p :155.

[4] Jean-Christophe ;BoungouBasika ; Abdelali Bensaghir Naciri(2011),**Repenser les économies africaines pour le développement**, http://academic.fimaktabati.dz/ consulté le :19/05/2018 ; p :12.

من أزمة بثلاث رؤوس: سكن و بطالة و عنوسة [1] ، بالإضافة إلى تراجع إيراداتها العامة، فهي بحاجة إلى تنمية شاملة من أجل القضاء على الأزمة .

قد خول الإسلام للدولة التدخل لمراقبة النشاط الاقتصادي [2]، و تنظيمه ، و انطلاقا من فكرة الليبراليون الجدد على أن حجم الصادرات هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي(Veltmeyer Henry 2015) سعت الجزائر إلى الحصول على مصادر تمويل خارج قطاع المحروقات من أجل الخروج من التبعية و تنويع اقتصادها، و زيادة صادراتها في شتى المجالات بعيدا عن المحروقات، من خلال السعي إلى الاستثمار و اعتمادها على مصادر محلية للتنمية ، حيث أصبح لزاما عليها البحث عن الطرق الجديدة لتمويل الإنفاق العمومي وتمويل المشاريع التنموية بانتهاج إستراتيجية جديدة تمكنها من هيكلة اقتصادها [3]، انطلاقا من التوجه الكنزي بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي .

إن استخدام مصطلح "التنمية" في الاقتصاد يعني تمييزه عن النمو، فمفهوم التنمية يعني تغيير في هيكل الاقتصاد ،أو حتى في المجتمع بشكل عام [4] ،فالتنمية الاقتصادية بمفهومها التاريخي الإنساني الشامل تدرجت عبر العصور و تجلى ذلك في مظهرين أساسيين: الأول كمي متعلق بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتحولات البنيوية أو الهيكلية، أما المظهر الثاني نوعي، يتمثل في المؤسسات الاجتماعية [5] و مختلف الأفكار والتصورات التي يسعى من خلالها المجتمع إلى تحقيق متطلباته المادية،أما النمو الاقتصادي هو أحد أكثر الظواهر إثارة في الاقتصاد، لأنه يساعد على تفسير ليس فقط عملية إثراء الأمم و لكن من خلاله يتم حساب التباين في مستويات المعيشة بين البلدان [6] حيث أن تحقيق النمو الاقتصادي هو الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية و سياسات التنمية للبلدان، و قد أوضح Sowlo(1956) في إطار نماذج النمو النيوكلاسيكية أن النمو الاقتصادي ينتج عن النمو في عوامل الإنتاج لكل من العمل و رأس المال، كما أوضح Schumpeter أن الابتكارات هي جوهر التنمية والنمو الاقتصادي [7]، و انطلاقا مما سبق يتضح بأن النمو الاقتصادي ينتج عن

---

[1] ضياء مجيد الموسمي(2015)، **التنمية الاقتصادية في التثبيت والإصلاح و التكييف الاقتصادي**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، ص: 127.

[2] ضياء مجيد الموسمي، نفس المرجع أعلاه: ص:14.

[3] مسعودي رشيدة(2015)، **العناصر المحركة للتنمية في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، جامعة الجزائر 03، الموقع الإلكتروني:http://www.univ-alger3.dzتاريخ الإطلاع: 2018/05/20 ، ص:12.

[4] Marc Raffinot(2015),**économie du dévelopment**,Editeur :Dunode ,cours , http://academic.fimaktabati.dz/ consulté le :21/05/2018, p :15.

[5] مختار بن هنية (2008)، **إستراتجيات و سياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منوري قسنطينة،الجزائر، الموقع الإلكتروني:https://bu.umc.edu.dz/theses/economie *تاريخ الإطلاع: 2018/05/21* ص: 04.

[6] NshueMboMkime, Alexandre(2014), **Croissance économique ;une perspective africaine**, editeur ;l'Harmattan,. http://academic.fimaktabati.dz consulté le :21/05/2018, p :18.

[7] جيهان محمد(2016)،**أثر اقتصاد المعرفة في النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري**، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الثامن عشر،العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الموقع الإلكتروني:http://www.arab-api.org/aتاريخ الإطلاع: 2018/05/22 ،ص:14.

عملية التنمية الاقتصادية التي تتم من خلال تنشيط و مشاركة شتى قطاعات الدولة في عملية تنويع الاقتصاد، فالتنمية أشمل من النمو فهي تظهر مدى تقدم الدولة أو تخلفها.

من أجل تنمية اقتصادها انتهجت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني،و التي سيتم التطرق إليها لاحقا بالتفصيل، و من ضمن البرامج كان برنامجا كاملا خصص لدعم التنمية الاقتصادية، الذي وجه له مبلغ **3750مليار دولار** من إجمالي البرنامج الخماسي أي ما يعادل **17**% تعزيزا للتنمية الاقتصادية [1]، حيث اعتبر كوسيلة لدعم النمو ، وقد كان مبلغه ثقيلا على الدولة وشكل آثارا على الإنفاق العام، باعتبارها تسعى إلى ترشيد النفقات العامة هذا من جهة و من جهة أخرى السعي إلى تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان خاصة فيما يخص تنمية الموارد البشرية [2]،و هو وضع محرج يصعب السيطرة عليه خاصة مع هشاشة الاقتصاد الجزائري المرتبط بأسعار النفط المتقلبة الذي حتم على الدولة تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة و ظهر ذلك في قانون المالية و الميزانية لعام 2016، بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة[3] ،مع تكثيف الرقابة على المال العام و الحرص على صرفه في وجهته الصحيحة دون إسراف أو تقصير ومن أجل ولوج الدولة إلى أهدافها يمكنها إتباع الطرق التالية :

- ✓ على الدولة إعادة النظر في وظيفتها و تدخلها في الاقتصاد عن طريق تكثيف فعاليتها و صرامة قراراتها ودعمها المباشر للقطاع الخاص للاستثمار فيه؛
- ✓ تركيز إنفاقها على الخدمات ذات النفع العام، و خاصة تلك التي تحقق نفعا للفرد و المجتمع ؛
- ✓ العمل على إحداث تحولات هيكلية في البنية الاقتصادية و تنويع الصادرات من أجل رفع معدلات النمو و التنمية ؛
- ✓ المحافظة على الأموال العامة و حسن تسييرها من أجل ترشيد النفقات العامة؛
- ✓ توجيه السياسة الإنفاقية ، و التركيز على البرامج الاستثمارية المنتجة التي تخلف آثارا إيجابية على الاقتصاد؛
- ✓ في موضوع التنمية على الدولة أن تركز على العنصر البشري لأنه هو محرك عجلة التنمية ؛
- ✓ العمل بتخطيط إستراتيجي و سن قوانين تخدم السياسة التنموية من أجل التحرر من التخلف ؛

---

[1] دحماني العيد(2018)، **السياسات الاقتصادية البديلة في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط في الجزائر**، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، العدد 07جانفي،جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، الموقع الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/ تاريخ الإطلاع: 2018/05/22،ص:458.

[2] نبيل بوفليح(2012)،دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة"2000-2010"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 12، ديسمبر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، الموقع الإلكتروني:https://www.asjp.cerist.dz/تاريخ الإطلاع:2018/05/22 ص: 252.

[3] دحماني العيد، مرجع سبق ذكره، ص:465.

- ✓ محاولة التوفيق قدر الإمكان بين ترشيد النفقات العامة والتنمية الاقتصادية، أي الحرص على الحد من التبذير و أن تكون برامج الإنفاق العام منتجة و تحقق الأهداف المرجوة.

ومن جهة أخرى،تلعب سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي دورا مهما في التشغيل حيث يقاس نمو حجم موازنة الدولة بمدى تدخلها الحكومي، الذي يسمح برسم السياسة الاقتصادية المنتهجة لتحقيق الأهداف المنشودة، و تعتبر الموازنة العامة أحد الوسائل للوصول إلى تلك الأهداف و المتمثلة أساسا في التشغيل و النمو و الاستقرار الاقتصادي[1]، و أن عملية التوسع في الإنفاق الحكومي تعد وسيلة لعلاج هاجس البطالة، و خلق مناصب الشغل.

لاتزال النقاشات حية في المجال العلمي للاقتصاد الكلي حول أصول البطالة، فكما أشار كينز أن البطالة تنتج عن عدم كفاية الطلب المتوقع، وأن استراتيجيات مكافحة البطالة تعتمد على تشخيص أسبابها(Braquet,Frédéric 2014) ، من أجل حشد أدوات سياسة التحفيز كالتوسع في حجم الإنفاق العام ، و اتخاذ التدابير و السياسات المناسبة لعلاجها، فهي ترتبط بشكل أساسي بدرجة التصنيع و التحضر ، فهي وليدة أزمة نموذج تنظيمي لأجهزة الدولة [2] و فشل السياسات المتخذة في محاربتها، و سيتم التطرق إلى كل هذا لاحقا، و يعتبر الإنفاق الحكومي العنصر الأكثر أهمية و فاعلية في خلق دفعة قوية في النشاط الاقتصادي، خاصة في الدول النامية [3]، و محاربة البطالة، و الجزائر طالما عانت من هذه المشكلة و نقص في مناصب الشغل، و سلاحها في ذلك الإنفاق العام المرتبط بإيرادات الدولة الذي ينمو بنموها، لكن ارتباط هذه الأخيرة بمداخيل الجباية البترولية يجعله –الإنفاق العام- متذبذب ولا يؤدي كفاءته، أي أن الدولة تكون مضطرة إلى تقليص إنفاقها في حالة تراجع أسعار النفط، الذي تقلص إلى 52.51 دولار سنة 2017 بعدما كان يبلغ 96.29 دولار سنة 2014 [4] وهو تراجع ملحوظ شكل عجزا في الميزانية العامة ما حتم على الدولة مراجعة سياسة إنفاقها، و إتباع سياسة تقشفية ترشيدية للنفقات و الضغط على بنود الاستهلاك الحكومي غير الضرورية، لأنه عند نجاح عملية الضغط يولد ذلك وفرة في الموارد المالية، و يجب على عملية الترشيد أن تمس جميع البنود و منها خاصة [5] :

---

[1] محمد غالي راهي الحسيني(2016)، **التوسع المالي و اتجاهات السياسة المالية**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية 2016، عمان، الأردن، ص:122.

[2] Jacques Freyssinet(2004), Le chomage ,11 édition ,pari ; http://libgen.io consulté le :25/082018, p :116 .

[3] محمد حسين الوادي، أحمد عارف العساف(2009)، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، ص:144.

[4] -https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/, from OPEC statistics, consulté le :25/05/2018 .

[5] حمدي بن محمد بن صالح(2013)، **توازن الموازنة العامة**، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي و الوضعي، دار النفائس، ص:12.

- حساب كلفة كل عامل و معدل إيراده بدقة ،لأن الإنفاق على المرتبات و الأجور و مختلف علاوات العمال يأخذ قسطا مهما من ميزانية الدولة؛
- العمل على ترشيد نفقات اقتناء مختلف الأجهزة و المعدات، و متابعة عملية استعمالها لأن عدم المحافظة عليها يجعلها تهتلك قبل عمرها الإنتاجي مما يكلف أموالا من أجل صيانتها؛
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق و التركيز على الضروريات التي يجب أخذها في الحسبان، بدلا من هدر الأموال على مشاريع لا غاية منها؛
- التركيز على المشاريع المهمة التي تسمح بتشغيل أكبر قدر من اليد العاملة ؛
- ضرورة التحكم في الدين العام الخارجي، و عدم اللجوء إليه إلا في الضرورة القصوى لتفادي الوقوع في عجز الموازنة العامة.

أضحت جهود ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسات الهامة للدولة ، على غرار الدول العربية النفطية الأخرى، بهدف توفير الإيرادات المالية، لكن كلما قلصت الدولة من نفقاتها يؤثر ذلك على برامج التشغيل ، و يمكن ملاحظة تغيرات كل من النفقات العامة و نسبة التشغيل و البطالة من خلال الجدول الموالي:

الجدول (I-2): تغيرات النفقات العامة و نسبة التشغيل و البطالة للفترة (2013-2017) مليار(دج)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
النفقات العامة	6024.1	6995.7	7656.3	7984.1	6800
نسبة التشغيل	28.0%	26.0%	26.4%	26.8%	/
معدل البطالة	%9.8	10.6%	11.2%	11.5%	11.7%

المصدر: -الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015، نشرة 2016، رقم046، ص ص: 15،67.

-تقرير صندوق النقد الدولي لسنتي 2016-2017

-قانون المالية لسنتي 2016-2017

من خلال الجدول يتضح تسجيل ارتفاع قوي في النفقات العامة في سنة 2014 قدر ب 16.1% مقارنة مع سنة 2013 التي عرفت تراجع بنسبة 14.6%،و هذا راجع إلى اليسر المالي الذي عرفته الدولة في تلك الفترة،و سعيها إلى إنعاش اقتصادها،واستمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2017 حيث سجلت انخفاضا محسوسا،فقدرت بـ 6800 مليار دينار جزائري، مقابل 7984.1 مليار دينار جزائري سنة 2016 بسبب الانخفاض المفاجيء الذي عرفته أسعار النفط، هذا التراجع في الإنفاق العام يدل فعلا على ارتباط إيرادات الدولة بمداخيل المحروقات، الأمر الذي جعلها تقوم بتجميد العديد من مشروعاتها، تجنبا لتفاقم العجز

المالي و أثر ذلك سلبا على برامج التشغيل، حيث ارتفع معدل البطالة من 9.8% لسنة 2013 إلى 11.7%لسنة 2017 مما يدل على أن ترشيد الإنفاق العام يؤثر على البرامج التشغيلية و هو المحدد الرئيسي لمعدل البطالة، على الرغم من جهود الدولة و سياساتها التوسعية الرامية إلى تخفيض معدلات البطالة و توفير مناصب الشغل، إذن يرتبط مستوى التشغيل ارتباطا وثيقا بحجم الإنفاق العام، و سياسة ترشيد الإنفاق العام تؤثر على مستوى التشغيل بسب تأجيل أو تجميد وحتى إلغاء العديد من البرامج الاستثمارية ، و إيقاف التوظيف و تقليص عدد العمال.

I-4 سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري

تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي من بين الأساليب التي تستعملها الدولة في السيطرة على النشاط الاقتصادي، و تحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث يعتبر العنصر الأكثر أهمية و فعالية في خلق الدفعة القوية للاقتصاد خاصة في الاقتصاديات النامية [1] و يعتبر الإنفاق الاستثماري وسيلة لمعالجة معدلات البطالة والتضخم، حيث أن التدخل الحكومي يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنفاق الاستثماري [2]، من خلال استعماله كآلية لخلق القيمة المضافة ورفع مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع، على الرغم من المشاكل العديدة التي تواجهه.

I-4-1 ماهية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري

تسعى جل الدول إلى تنمية اقتصادها، عن طريق السياسة المالية و المتمثلة عادة في الإنفاق الاستثماري في الأصول الثابتة، كالبنية التحتية ،فالاستثمار الحكومي له تأثير مفيد على إمكانية النمو طويلة الأجل للاقتصاد،ويعتبر الترويج له من الاستراتيجيات التي دعت إليها المفوضية الأوروبية عام 2014[3]، من أجل الإنعاش الاقتصادي الأوروبي،وخلق المزيد من مناصب الشغل.

I-4-1 -1 تعريف سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري

تعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية، واع و منسجم و هادف، المتبع في المجال الاقتصادي، و يتعلق بالإنتاج، التبادل، و كذا السلع و الخدمات و تكوين رأس المال [4]، التي تتخذها الدولة من أجل المحافظة على التوازن العام، حيث أنها و خاصة في حالة الركود و الكساد تضطر إلى انتهاج

---

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف ،مرجع سبق ذكره، ص:144.

[2] Donghua Chen, Saqip Khan(2013), **Government Intervention and Investment comovement: Chine Evidence,Journal of Business Finance and Accounting**, volume 40,Issue 3-4, April 2013, p:564 https://doi.org/10.1111/jbfa.12022 Consulté le 27/05/2018 à 19:12

[3] Rapport Investissement Public Analyse et Recommandations, Octobre 2017, p :02. https://www.nbb.be/doc/ts/publications/other/Report_public_investments_fr*Consulté le 29/05/2018* .

[4] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص:29.

سياسة توسعية بهدف زيادة الطلب الكلي و تعزيز نمو مستدام، كزيادة الإنفاق الحكومي خاصة الاستثماري، وتخفيض الضرائب أو المزج بين الطريقتين، حتى يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي عند مستوى التشغيل التام، أما في حالة الانكماش والتي تكون عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، و اختلال التوازن وارتفاع معدلات التضخم ، الأمر الذي يدفع بالدولة إلى التدخل السريع و خفض الإنفاق الحكومي الاستثماري نظرا لمرونته وسهولة التحكم فيه، أو تخفيض الضرائب، و في بعض الحالات تكون مضطرة إلى الجمع بينهما ، و هذا كله من أجل تخفيض الطلب الكلي ليتعادل مع العرض الكلي عند مستوى من الدخل التوازني.

و الإنفاق الاستثماري الحكومي هو جزء من تلك السياسة المالية كما سبق الذكر، و يمكن تعريفه على أنه:" ما هو إلا ذلك النوع من الإنفاق على السلع الرأسمالية المتمثلة في المكائن و الآلات [1] و كذا الإنفاق على المباني و الطرقات و المرافق العامة...، و قد أعطت له الدول المتقدمة أهمية بالغة، حيث يلاحظ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية و في عام 2010 أنفقت ما قيمته 352 مليار دولار على الاستثمار الرأسمالي، أي ما يمثل 1.141 أورو للفرد الواحد [2]، وشمل خاصة الطرقات و المرافق العامة والتعليم،حيث خلصت الدراسات التي تم القيام بها على الاقتصاد الأمريكي(Miguel.D, Ramirez , Nader Nazmi 2003) أن الإنفاق العام على التعليم و الرعاية الصحية له تأثير إيجابي و إحصائي عام على تكوين رأس المال الخاص و النمو الاقتصادي.

فالاستثمار هو استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات، أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، و كذا المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها [3]، فهو عبارة عن توظيف للأموال في مشاريع عمومية أيا كان نوعها شريطة أن تعود بالنفع العام على البلد كله، و تحافظ على استمرارية النشاط الاقتصادي ،أو كما عرفها صندوق النقد الدولي(2015) على أنها تشير إلى نفقات الحكومة التي تكرسها للبنية التحتية الاقتصادية كالمطارات و الطرق و السكك الحديدية، و شبكات المياه والصرف الصحي ، و المرافق العامة الكهرباء و الغاز ، و كذا الاتصالات السلكية و اللاسلكية ، البنية التحتية الاجتماعية كالمدارس و المستشفيات و السجون، و يكون للدولة دور مهم في توجيه تلك الاستثمارات و الوقوف عليها ، ويعكس ذلك دور الدولة في الاقتصاد و الذي يظهر من خلال ثلاث وظائف هي: تخصيص الموارد، توزيع الدخل والثروة و البحث عن التوازن [4].

---

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص:120.

[2] Ronald c.Fisher and Robert w.Wassmer(2015), **An Analysis of State-Local Government Capital Expenditure During the 2000s**,Revu Public Budgeting and Finace, volume 35, issue 1, https://doi.org/10.1111/pbaf.12062Consulté le:29/05/2018 ,p:05.

[3] نبيلة عرقوب(2012)، **محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، دراسة نظرية و قياسية، 1980-2008**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الموقع الإلكتروني:https://www.asjp.cerist.dz/تاريخ الإطلاع: 2018/06/01 ،ص: 31.

[4] Dramane Lassana Traore(2000),**Analyse de l'impact de l'investissement public sur sur la croissance économique au Mali**, thèse de doctorat en économie industrielle, option économie public, université Cheikhi

فقد تعددت و اختلفت المفاهيم التي تحدد تعريفا للإنفاق الاستثماري ،و انطلاقا من التعاريف السالفة الذكر يمكن استخلاص مفهومه على أنه الإنفاق الحالي على الموارد من أجل تحقيق ربحا مستقبليا، حيث يعتبر وسيلة في يد الدولة يمكن من خلالها زيادة معدلات النمو لأنه جزء لا يتجزأ من الناتج المحلي الإجمالي، و تحقيق التشغيل الكامل، و تحريك عجلة التنمية الاقتصادية .

I-4-1 -2 محددات الاستثمار الحكومي

يعتبر دافع الربح هو العامل الأساسي الذي يدفع إلى الاستثمار، لكن الذي يميز هذا الأخير هو كثرة التقلب و عدم الاستقرار، بسبب التغيرات الرأسمالية، إضافة إلى بعض العوامل و المحددات التي تؤثر عليه سلبا أو إيجابا حسب تغيرها، و يذكر منها ما يلي[1]:

- ✓ **الكفاية الحدية لرأس المال**: و يقصد بها الربح أو العائد الذي ينتج عن كل وحدة نقدية مستثمرة، فهي تمثل توقعات الأرباح أو معدل العائد المتوقع للاستثمار، و يمكن الاستناد عليها في توجيه الاستثمارات، حيث أنه إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة الحالي، فإن الاستثمار سيكون مربحا.
- ✓ **سعر الفائدة**: أو ما يعرف بتكلفة رأس المال المستثمر، حيث أنه هناك علاقة عكسية بينها و بين حجم الاستثمار ، فكلما ارتفع معدل الفائدة أدى ذلك إلى تراجع حجم الاستثمار، حيث يعتبر سعر الفائدة أداة الربط بين كل من القطاع المالي و النقدي من جهة و القطاع الفعلي من جهة أخرى حسب التحليل الكنزي[2] و قد عرفت أسعار الفائدة في الجزائر تحريرا خاصة في سنة 1994 وكان ذلك بالتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية، هي خطوة اتخذتها الدولة من أجل تشجيع الاستثمارات سواء العامة أو حتى الخاصة.
- ✓ **الربح المتوقع**: الفائدة الأولى من الاستثمار هو تحقيق الربح، فكما وصفه المستشار الألماني Helmut Shmidt في خطاب له عام 1976 "أرباح اليوم تجعل استثمارات الغد التي تجعل الوظائف بعد غد" [3] فهو يمثل العائد الذي يتم الحصول عليه بعد عملية الاستثمار مقارنة مع تكلفة الاستثمار، فبمعرفة العائد الذي سيدره الاستثمار يمكن بذلك المفاضلة بين الاستثمارات المربحة، و غير المربحة ،حيث تقيس الربحية

Anta Diop deDakar U.C.A.D , www.beep.ird.fr/collect/ptci/index/assoc/...dir/2000-Traore-Analyse%20impact.pdf *COSULTER LE 02/06/2018*, P :07.

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، نفس المرجع أعلاه، ص:120.

[2] برحمومة عبد الحميد(2009)، **الطلب الاستثماري للقطاع الخاص الجزائري: تطوره و محدداته**، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، المجلد ب،الجزائر، الموقع الإلكتروني:https://www.asjp.cerist.dz/تاريخ الإطلاع:2018/06/02 ،ص:40.

[3] Jsecoo22(2014), **Professeur de sciences économiques et sociales**, Retraité, jseco22.blog.lemonde.fr/files/2014/11/Les-déterminants-de-linvestissement.pdf Consulté le :01/06/2018, p :06 .

الفرق بين العائد المتوقع على رأس المال المادي و العائد المالي أي تقييم السوق للأصول [1]،حيث أن العلاقة بين الربح والاستثمار أخذت أشكالا متعددة ، فمنهم من اعتبر أن الاستثمار يتأثر طرديا مع الربح، الذي هو جزء من الدخل القومي، حيث يزيد الربح بزيادة الدخل القومي، و آخرون يفترضون أنه توجد علاقة دالية بين الاستثمار و الأرباح ، حيث يتأثر الاستثمار بمستوى الأرباح [2] و يمكن له–الاستثمار- أن يتسبب في زيادة الدخل فارتفاع الأرباح.

- ✓ **التقدم العلمي و التكنولوجي:**قد أحرز التقدم التكنولوجي العديد من التغيرات في الحياة اليومية للأفراد و المجتمعات، فهو يمثل محور عجلة التقدم في العالم، حيث يعتبر الإنسان هو مصدر تلك الاختراعات والابتكارات الحديثة التي تجعل من حياته أكثر سهولة و رفاهية، ويتحدى كل المشاكل و العقبات التي يواجهها، و بتلك الاختراعات والوسائل الحديثة يتمكن من السيطرة على تكاليف الاستثمارات و تقليصها، وبالتالي زيادة التقدم التكنولوجي يؤدي إلى تسهيل عمليات الاستثمار.
- ✓ **الادخار:** الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك ، فهو يساهم في التنمية الاقتصادية ، و يأتي من ثلاث مصادر رئيسية هي[3]:

أ - **الأفراد و العائلات:** حيث يقومون بتوفير جزء من دخلهم من أجل ادخاره، لمواجهة الطوارئ، أو من اجل استثماره؛

ب - **مؤسسات الأعمال:** تقوم بادخار جزء من أرباحها بغية استثماره في إنتاج سلع استثمارية رأسمالية.

ج - **الحكومة:** تعتبر الدولة في حدذاتها مصدرا للاستثمار، حيث أنها تستعمل مداخيل أرباحها التي حازت عليها من المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى كل المداخيل المتعلقة بالضرائب بمختلف أنواعها، توجهها إلى إنتاج سلع رأسمالية كالبنية التحتية، و إلا تستفيد منها كقروض للقطاع الخاص الذي يستثمرها بدوره في مشاريعه الخاصة، و من هنا تلعب الدولة دور الممول للاستثمار.

- ✓ **الحوافز:** تقوم الدولة بتقديم العديد من الإعفاءات بهدف استقطاب العديد من الاستثمارات، و زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، و جلبها داخل الدولة من أجل تغطية النقص في الموارد المالية المحلية [4]حيث تقضي على كل العقبات و تمنح جميع التسهيلات في عملية الإجراءات الإدارية و المالية، و التخفيض في

---

[1]Joseph KERGUERIS(2002),**Les Déterminants de l'investissement** ,Rapport d'information n°35 (2002-2003), p :25 https://www.senat.fr/rap/r02-035/r02-035*Consulté le:02/06/2018 à:18:09*

[2]نبيلة عرقوب، مرجع سبق ذكره،ص: 41.

[3]نبيلة عرقوب، نفس المرجع أعلاه: ص:42.

[4]محمدى فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا و آخرون(2010)، **مباديء الاقتصاد الكلي"الحسابات القومية، هيكل التدفق الدائري للدخل القومي، الحسابات المالية، و مستوى النشاط الاقتصادي-التضخم –البطالة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، بدون رقم الطبعة، ص: 121.

معدلات الفائدة مع تمديد فترات الاستحقاق، كلها عبارة عن حوافز يترتب عليها تشجيع للاستثمار و زيادته في البلد المضيف، حيث أنه يظهر الفرق واضحا في الدول التي لا تتبع مثل تلك السياسات.

✓ **مستوى الطلب الكلي** : تأخذ العلاقة بين الطلب الكلي و الاستثمار اتجاها موجبا طرديا، حيث أن زيادة الطلب الكلي على السلع أو الخدمات، تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات، فهو يعمل كمحفز لها،ومن العوامل التي تسمح بزيادة الطلب الكلي هي كل من زيادة عدد السكان، انخفاض الأسعار، و جودة المنتجات، و ارتفاع الدخل...إلخ.

✓ **التوقعات**: التوقعات هي قرارات مرتبطة بالمستقبل، من تفاؤل و تشاؤم حول الأرباح و الخسائر المتوقعة للاستثمار، وحالة عدم التأكد لمستقبل اقتصاد الدولة،و هي مرتبطة بحالة الرواج و الركود الاقتصاديين،ففي حالة الانتعاش الاقتصادي تسود قرارات التفاؤل حول توقعات زيادة الطلب ، أما إذا عم الكساد و الركود فإن ذلك يوحي بتشاؤم حول الوضع الاقتصادي السائد، مما يقل الحافز على الاستثمار ،و من هنا تلعب التوقعات دورا مهما في قرارات الاستثمار.

✓ **الضرائب**: زيادة معدل الضريبة من الأسباب التي تعرقل عملية الاستثمار، لأنها تحد من أرباح الاستثمار الصافية،أما الإعفاء الضريبي أو تخفيض معدلات الضريبة يشجع على الاستثمار، بسبب انخفاض تكاليفه، وزيادة الأرباح، فيزيد الحافز على الاستثمار، حيث تعتبر الضرائب مصدر رئيسي من إيرادات الحكومة و التي تتخذها كوسيلة في تمويل إنفاقها.

I-1-4- 3 تصنيفات الإنفاق الحكومي الاستثماري

تعتمد عملية تصنيف النفقات الاستثمارية على العديد من المعايير، و التي من بينها:

1- حسب معيار مدة الاستثمار

انطلاقا من هذا المعيار ينقسم الاستثمار إلى نوعين هما :

أولا: الاستثمار الثابت: هي الاستثمارات التي تزيد مدتها عن السنة، وهي تخص الاستثمار في الإنشاءات و الآلات الجديدة، و الهياكل الأساسية في عمليات الإنتاج[1] حيث تستخدم لفترات زمنية طويلة الأجل.

ثانيا: الاستثمار المتداول: هي الاستثمارات قصيرة الأجل، أي عمرها لا يتجاوز سنة، و تكون نتائجها في نهاية الدورة، لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية[2].

[1] محمد فوزى أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص:114،115.

[2] منصوري الزين(2012)، **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر و التوزيع، بدون رقم الطبعة، عمان، الأردن، ص: 22.

2- حسب معيار الغرض من الاستثمار

قد تم تقسيم الاستثمار وفق هذا المعيار إلى:

أولا: استثمارات التجديد : وهي استثمارات الإحلال تهدف هذه الاستثمارات إلى المنافسة، حيث يتم من خلالها تجديد الآلات و المعدات ، من أجل مسايرة التطورات التكنولوجية، و استخدام آلات متطورة من أجل ربح الوقت وزيادة الإنتاج والسيطرة على السوق.

ثانيا: الاستثمارات المنتجة و غير المنتجة: تقاس على أساس معيار التكلفة، فإذا كانت تكلفتها منخفضة وربحها الصافي مرتفع فهي منتجة، لكن إذا كلفت الكثير و لم تدر إلا بربح قليل فهي استثمارات غير منتجة.

في هذا النوع يعتبر الإنفاق على مشاريع البنية التحتية من أهم الاستثمارات المنتجة حيث تعتبر عملية الاهتمام بمشاريع البنية التحتية إحدى الركائز الأساسية المهمة و التي تساهم وبشكل كبير في دعم و تحريك النمو الاقتصادي و دفع عجلة التنمية، و تساعد على جلب الاستثمارات المحلية و الأجنبية، لذا باشرت العديد من الدول خاصة النامية منها بعد استقلالها في الاهتمام بموضوع التنمية و إعادة انتعاش الاقتصاد من خلال سعيها إلى تنفيذ برامج تنموية وزيادة إنفاقها على مشاريع البنية التحتية.

و الجزائر هي الأخرى اهتمت بهذا خاصة بعد استقلالها حيث خاضت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى إصلاح ما تم تدميره من قبل المستعمر الفرنسي،من أجل النهوض بواقع الاقتصاد فمنها ما كان ناجحا و أثمر بإنتاجية البرامج المسطرة و منها ما تأخر أو تم إلغائه بسبب قلة و تراجع الموارد المالية الناتجة عن تعرض الاقتصاد للعديد من الأزمات بسبب تراجع أسعار النفط ، حيث تلعب الدولة دورا هاما في تطوير البنية التحتية بتبنيها لسياسة إنفاقية في ظل التخطيط المركزي* و التخطيط اللامركزي** وذلك بزيادة حجم النفقات العامة ، و لأن الاستثمار في البنية التحتية يعتبر أمرا حيويا للتنمية طويلة الأجل في الدولة، والذي يلزم تقييم أدائه بعناية لضمان فعالية قرارات البنية التحتية و كفاءتها و إنصافها [1]لأنه لا يمكن تحقيق الاستثمار في البنية التحتية إلا إذا تم التخطيط و الاستثمار لها بشكل جيد ، لأن مشاريع البنية التحتية استثمار مثمر، لكنه يتطلب المزيد من الصبر خاصة في الدول النامية، التي أصبحت تلجأ إلى الشراكة

---

*التخطيط المركزي: يعني وضع خطة مسبقة من أجل تهيئة المناخ المناسب لتنفيذ المهام حسب الأولويات تحت سيرة السلطة المركزية، و قد اعتمدت الجزائر هذا الأسلوب بعد الاستقلال حيث قامت ببرمجة أربع مخططات تنموية وهي لكل من: المخطط الثلاثي (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، و المرحلة التكميلية (1978-1979).

**التخطيط اللامركزي: يتم من خلاله إعداد الخطة بالتشاور مع مختلف الوحدات الإدارية و الفنية للدولة، وباتباع هذه السياسة ركزت الجزائر على إعادة تقويم الاقتصاد من خلال مخططين تنمويين هما: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، و المخطط الخماسي الثاني(1985-1989).

[1] Min Cheng, Yujie Lu(2017), **Investment efficiency of urban infrastructure systems**: Empirical measurement and implications firChina, article in journal homepage https://doi.org/10.1016/j.habitatint.2017.Consulté le:21/06/2018 ,p :01.

بين القطاع العام و الخاص من أجل تمويل مشاريع البنية التحتية والحصول على مردودية أكثر للإنفاق العام في البنية التحتية .

تعد الجزائر واحدة من الدول التي تسعى إلى رفع معدلات نموها الاقتصادي من أجل تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، و سعيا منها لبلوغ ذلك الهدف ركزت على سياسات اقتصادية مع إعطاء الأولوية لمشروعات البنية التحتية من حيث حجم الإنفاق الكلي [1]، لأنها تعتبر شكلا أساسيا لمساهمة كافة القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي ،على الرغم من أنها تحتاج إلى مبالغ ضخمة و ميزانية كبيرة، و سيتم التطرق إلى كل ما يتعلق بالبنية التحتية في الجزائر لاحقا .

وكذلك الإنفاق على المشاريع الإنتاجية حيث يساهم الإنفاق الاستثماري في تكوين رأس المال الثابت عن طريق المشاريع الإنتاجية، التي تساهم في زيادة نمو الناتج الإجمالي، مما يستوجب الإقدام على المشاريع الإنتاجية نظرا لما تولده من قيمة مضافة و مناصب شغل تعود بالإيجاب على النمو الاقتصادي [2].

في هذا السياق تبنت الدولة الجزائرية منذ مطلع 1990مجموعة من الإصلاحات، في نفس الوقت هيكلية ومؤسساتية ، تهدف إلى إعادة بعث التوازنات الاقتصادية الكلية و التمويلية، و تهدف إلى التحكم في عملية التحول إلى اقتصاد السوق، وليبرالية الاقتصاد الوطني ، و استهلت ذلك برفع الاحتكار عن التجارة الخارجية، و إدخال الإصلاحات على قوانين الاستثمار الأمر الذي أسهم في تدفق متنامي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بداية مع سنة 2002، حيث و حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي 200.1مليار دولار لتصل إلى حوالي 6 مليار أورو عام 2004 في قطاع المحروقات و 2 مليار أورو خارج قطاع المحروقات [3]، وحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار دائما بلغت الاستثمارات خلال الفترة 2002-2016 ما قيمته 822 مشروع أجنبي مسرح بها تخص كل من فروع الزراعة ، البناء، الصناعة، الصحة، النقل، السياحة و كذا الخدمات و الاتصالات [4] وهذا إن دل على شيء يدل على أن الجزائر أصبحت بوابة استقبال للاستثمارات الأجنبية خاصة مع التسهيلات التي تمنحها للمستثمر، والضمانات و التي من بينها و حسب الأمر 01-03 الذي منح معاملة المستثمر الأجنبي سواء الطبيعي أو المعنوي بمثل ما يعامل به المستثمر

---

[1] حفيف فوزية(2014)، **أثر الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية في النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية لحالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة علي لونيسي البليدة، الجزائر، الموقع الإلكتروني: https://www.pnst.cerist.dz تاريخ *الإطلاع*: 2018/06/23، *ص: 01*،

[2] كمال سي محمد، محمد خليفة رقيق(2016)، **الإنفاق العام و الاستثمار الخاص في الجزائر علاقة تكامل أم إزاحة**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 5، العدد 4، ، الموقع الإلكتروني:https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 2018/06/25 ،ص: 72.

[3] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

[4] الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، على الموقع الإلكتروني: http://www.andi.dz تاريخ الإطلاع: 2018/06/27 .

الطبيعي و المعنوي الجزائري فيما يخص الحقوق و الواجبات المرتبطة بالاستثمار، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات المبرمة.

الاستثمارات المنتجة تقيم على أساس معيار تكلفتها، لذا تسعى الدولة إلى تقليص التكاليف قدر الإمكان، من أجل زيادة الربحية، و تفادي الخسائر، فالجزائر وبعد تجربتها الإصلاحية اكتست تجربة لا يستهان بها في ميدان تشريع و تنظيم الاستثمارات من خلال سن القوانين من أجل تجميع و توحيد ضمانات وحوافز الاستثمار المتفرقة في قوانين عديدة في قانون واحد [1] موحد يكتسي امتيازات كثيرة و تسهيلات للمستثمر.

فالإنفاق على المشاريع الاستثمارية سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية مرتبط بمداخيل المحروقات التي غالبا ما تعيق عملية الإنفاق بسبب تذبذب الأسعار التي تؤدي إلى تدهور موازين الاقتصاد الكلي.

ثالثا- استثمارات النمو: هي عبارةعن استثمارات استراتيجية هجومية أو دفاعية، فالأولى تسعى إلى توسيع المكانة في السوق، من خلال الحرص على تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج و توسيع الحصة في السوق بتسويق منتجات جديدة، أما الثانية يتم السعي من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج[2]، فهذا النوع من الاستثمارات تتخذ فيه إستراتجية معينة من أجل الحفاظ على التوسع و الاستمرار.

رابعا- الاستثمار الصافي: يمثل الفرق بين الاستثمار الإحلالي و الاستثمار الكلي*، فهو يمثل الزيادة في رأس المال من أجل الزيادة في الطاقة الإنتاجية.

3- حسب معيار علاقة الاستثمار بالدخل

وفق هذا المعيار يتم تقسيم الاستثمار إلى قسمين: الأول تلقائي و الثاني محفز.

أولا: الاستثمار التلقائي: سمي تلقائيا لأنه مستقل عن الدخل، ولا يتغير أو يتأثر بتغيرات الدخل، و إنما بتغيرات أخرى كسياسة الدولة العامة أو تغيرات سعر الفائدة، حيث يمثل بشكل موازي للدخل و مستقل عنه.

[1] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص ص:94-95.

[2] منصوري الزين، نفس المرجع أعلاه، ص:22.

*الاستثمار الكلي هو الاستثمار الإجمالي و يتضمن كل من الاستثمار الإحلالي و الصافي.

ثانيا: الاستثمار المحفوز: هو استثمار مرتبط بالدخل، يتغير بتغيرات الدخل، حيث أنه بزيادة الدخل يزداد الطلب الكلي* على السلع و الخدمات سواء الاستهلاكية أو الاستثماريةو منه زيادة الاستثمار بزيادة الدخل[1] ويتناقص بتراجعه.

4- حسب معيار الطبيعة القانونية

يوجد ثلاث أنواع حسب هذا المعيار، استثمرا عام و خاص، و استثمار أجنبي.

أولا: الاستثمار العام: يصدر هذا النوع من الاستثمار عن الدولة ، و يشمل الاستثمار على البنية التحتية من بناء الجسور و شق الطرق و مشاريع المياه و الكهرباء... و غيرها ، أو يشمل الإنفاق على المشاريع الإنتاجية للدولة الذي يعتبر ذو أهمية بالغة في الاقتصاد، و تجدر الإشارة إلى أنه كلما زاد الاستثمار العام أدى ذلك إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلد.

ثانيا: الاستثمار الخاص: يصدر الاستثمار الخاص عن القطاع الخاص، و يتميز بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار،ويقوم بإنجازه الأفراد أو المؤسسات الخاصة [2]، حيث تتم التفرقة بين الاستثمار العام و الخاص من هدف كل منهما، فالأول يهدف إلى تحقيق النفع العام و التنمية الاجتماعية لأفراد المجتمع، أما الثاني يهدف إلى تحقيق الربح الخاص .

ثالثا: الاستثمار المختلط: تتم هذه الاستثمارات من خلال الشراكة بين الاستثمار العام و الخاص، في المشاريع الكبرى التي تستوجب التعاون بينهما بسبب ضخامة الأموال التي تتطلب تسييرها، و خاصة مشاريع الإنشاء كالطرق و السكك الحديدية لأنها أكثر إنتاجية ، فالشراكة بين القطاعين تزيد من كفاءة الخدمات المقدمة والزيادة في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام.

رابعا:الاستثمار الأجنبي: هو استثمار يصدر عن أشخاص طبيعيون أو معنويون خارج إقليم الدولة، وه و تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل إسهام مباشر من رأس المال الأجنبي و الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف و هو ما يسمى بالاستثمارات الأجنبية المباشرة [3]، أو كافة القروض الائتمانية الطويلة الأجل و التي تكون على شكل علاقة تعاقد بين الاقتصاد المضيف لها و الاقتصاد المقرض وهو ما يسمى بالاستثمار الأجنبي الغير مباشر.

---

[1] محمدى فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص:119.

الطلب الكلي= الإنفاق القومي=الإنفاق الاستهلاكي(العائلي)+الإنفاق الاستثماري(قطاع الأعمال)+الإنفاق الحكومي(استهلاكي واستثماري)+صافي الإنفاق الخارجي(الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات) محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره ص:99..

[2] منصوري الزين،مرجع سبق ذكره: ص:21.

[3] منصوري الزين، نفس المرجع أعلاه، ص:23.

و عرف آخرون الاستثمار الأجنبي على أنه "التدفق الخارج للموارد الاقتصادية بهدف استخدامها من قبل الغير، و تتمثل في القروض و المساعدات و الاكتتاب في الأسهم و مشاركتها مع رأس المال الوطني، بغية إنجاز المشروعات المختلفة في البلد المضيف لتلك الاستثمارات"(Strake, 1996)[1].

يكمن سر الاختلاف بينهما في كون الاستثمارات غير المباشرة تكون بمباشرة الرقابة على المشروع بصفة عامة بدون تفصيل على عكس الاستثمارات المباشرة التي تستوجب الرقابة و بالتفصيل حول كل وحدة منتجة.

I-1-4 -4 أهداف الإنفاق الحكومي الاستثماري

تقوم الدولة في ساعات الرخاء بزيادة إنفاقها الحكومي بشقيه الجاري و الاستثماري، و في حالات العسر المالي تجد نفسها مضطرة إلى تقليصه خاصة الإنفاق الاستثماري، لأن الإنفاق الجاري يخص الرواتب و الأجور و نفقات الدعم الاجتماعي لا يمكن المساس بها بسهولة، وهذا التقليص له طبعا آثارا على النمو الاقتصادي باعتباره أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فالمؤلفات على الإنفاق الحكومي ضخمة و كثيرة، لكن الغالبية العظمى تركز على الدول المتقدمة ، و الدراسات التي شملت الدول النامية تركز خاصة على الدول النامية ذات الدخل المنخفض كأمثال(fanو آخرون، 2008) و (Ilzetzki، 2013)، توجد أيضا دراسة (Kraay، 2012-2014) و التي أجريت باستخدام 125 دولة منخفضة و متوسطة الدخل، حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية و لكن ضعيفة بين ازدهار الاستثمار العام و أداء الناتج اللاحقة[2]، ومن أجل ضمان معدلات نمو مرتفعة و تحسين إدارة الموارد، و خلق فرص للتشغيل قادرة على امتصاص موجة البطالة الحادة، تستخدم الدول الإنفاق الحكومي و خاصة الاستثماري لأن له تأثير نمو إيجابي خاصة على المدى الطويل على الاقتصاد،لأنه يؤدي حتما إلى تعزيز مسار النمو الشامل، و تمكين المجتمعات من الاستفادة من ثمار ذلك النمو، و يمكن اختصار بعض أهداف الإنفاق الحكومي الاستثماري فيما يلي:

- تتلخص أهداف السياسة الحكومية الاستثمارية غالبا في السعي إلى تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي، والمساهمة في دعم ميزان المدفوعات و زيادة الناتج القومي و توفير مناصب للشغل؛

[1] سعيدي يحي(2007)، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتري قسنطينة، الجزائر، الموقع الإلكتروني: *https://bu.umc.edu.dz* تاريخ الإطلاع: 2018/06/20 ،ص: 12.

[2] Wenyi Shen, Shu-Chun S.Yang , Luis-Felipe Zanna(2018), **Government Spending Effects in Low –Income Countries**, article in Journal of Development Economics,15 February 2018, https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2018.02.005consuter le: 30/06/2018.

- يؤثر الاستثمار على كل من جانبي الطلب الكلي و العرض الكلي، حيث أن زيادة الاستثمار يترتب عليه في الأجل القصير زيادة الطلب الكلي باعتباره يمثل أحد مكونات الطلب الكلي، و لكنه من ناحية أخرى يرتب عليه زيادة الإنتاج في الأجل الطويل[1] ، ومن ثم زيادة العرض الكلي للمجتمع ؛
- دعا كينز إلى أن للدولة القدرة الكبيرة على سد الفجوة بين الطلب الكلي الفعال و العرض الكلي، من خلال الإنفاق العام ، حيث يؤدي الإنفاق العام الاستثماري إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري بالإضافة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة؛
- النفقات الاستثمارية لها دور كبير في خلق اقتصاد مستديم أو يسير نحو الاستدامة، و يتحقق ذلك من خلال تكثيف الجهود الحكومية و الحرص على ترشيد الإنفاق العام و الاهتمام أكثر بالمشاريع الاستثمارية و متابعتها؛
- السياسة المالية في الجزائر معبرا عنها بالإنفاق الحكومي الاستثماري فعالة نسبيا في التأثير على النمو الاقتصادي الجزائري والذي يمكن إرجاعه إلى المخططات التنموية العديدة التي بادرت بها الجزائر خاصة خلال الفترة 1990-2014 [2]
- تلعب سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري دورا مهما في امتصاص معدلات البطالة [3]، لذا تسعى الدول إلى تكثيف إنفاقها من أجل زيادة المشاريع الاستثمارية و بالتالي رفع معدلات التشغيل؛
- هناك تأثير كبير للإنفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي و ذلك ما أكدته الدراسة الإحصائية للباحثين(**علي مكيد، سومية فرقاني** ، 2016)، حيث توصلت الدراسة من خلال اختباري فيشر وستيودنت إلى معامل تحديث بلغ 92%وأكد علاقة التأثير و التأثر الموجودة بينهما، لذا على الحكومة الجزائرية إعطاء أولوية كبيرة للإنفاق الاستثماري كونه يعد عاملا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية [4]، و التركيز أكثر على زيادة حجمه ، و العمل على توجيهه أكثر للقطاعات المهمة و القائدة في الاقتصاد الوطني؛
- ضرورة التحسين و الرقي بفعالية برامج الإنفاق العام خاصة الاستثماري لأنه من أهم أسباب تحسين فعالية النفقات العامة وتحقيقها للأهداف المرغوبة على مختلف الأصعدة، لأنه أصبح الاهتمام بتحقيق

---

[1] محمدى فوزي أبو السعود، على عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره،ص:114

[2] بن عزة هناء(2017)، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، جوان ، الجزائر، الموقع الإلكتروني:https://www.asjp.cerist.dzتاريخ الإطلاع: 2018/07/01 ص: 142.

[3] هاجر سلاطي (2016)، **دور سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في تحقيق التنمية الشاملة**، الإمارات العربية المتحدة نموذجا، الدراسات المالية، المحاسبية و الإدارية، العدد السادس، ديسمبر، جامعة الجزائر 03، الموقع الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dzتاريخ الإطلاع: 2018/07/01، ص:320.

[4] علي مكيد، سومية فرقاني(2016)، **قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية الاقتصادية**،دراسة حالة الجزائر(2001-2014)، دراسات –مجلة دولية علمية محكمة- العدد الاقتصادي- العدد 26أ، جوان، جامعة الأغواط ،الجزائر، الموقع الإلكتروني:https://www.asjp.cerist.dzتاريخ الإطلاع:2018/07/01، ص: 157.

النتائج أكثر من الاهتمام بحجم الموارد المتاحة أي الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج(le passage d 'une logique de moyen a une logique de résultats)[1]،و هذا ما أصبح واقعا أمام المسيرين عليهم التقيد به؛

- أسهمت جهود الدولة الجزائرية المتواصلة من خلال سياستها المالية و بشكل جوهري في تحديث الاقتصاد الوطني و تعزيز انفتاحه على العالم الخارجي، و تفعيل قدرات القطاع الخاص و مساعدته على القيام بدوره في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى حرصها على توفير البنية التحتية و المرافق الأساسية التي تشكل عاملا أساسيا لا يمكن للاستثمار أن يتم بدونه [2]، فإنتاجية الاستثمار تظهر من خلال برامج البنية التحتية، لأن الاستثمار يمثل أحد أهم أولويات السياسة المالية؛
- إن الإنفاق الاستثماري يحتل أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لعدة أسباب إضافة إلى أهميته السابقة منها ما يلي[3]:
  - ✓ يعتبر واحدا من المكونات الرئيسية للطلب الكلي أو الإنفاق القومي؛
  - ✓ يعتبر واحدا من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية، وقد أثبتت ذلك العديد من الدراسات الاقتصادية، هذا ما جعله من العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛
  - ✓ ما يميز الإنفاق الاستثماري عن بقية الأنواع الأخرى للإنفاق، هو أنه شديد التقلب و عدم الاستقرار، وهذا بالنظر إلى أن السلع الرأسمالية تتغير بسرعة كبيرة مقارنة بالتغيرات التي تحدث في قطاع السلع الاستهلاكية و الخدمات.

I-2-2الأثر الكلي للإنفاق الحكومي الاستثماري

بعد تبيان الأهمية التي يكتسيها الإنفاق الحكومي الاستثماري سيتم الآن تبيان الأثر الذي يحدثه على الاقتصاد، على المدى القصير ،المتوسط و البعيد كما يلي:

I-2-4-1على المدى القصير

توجه الدولة إلى الإنفاق الاستثماري الكفؤ الذي ينجم عنه تحريك عجلة الإنتاج، وتحسين في مستوى المعيشة، و عدالة أكبر في توزيع الدخل، سيؤدي إلى تعزيز مسار النمو الشامل، و يكون له أثر واضح على الاقتصاد،لاسيما دفع معدلات النمو الاقتصادي، خاصة إذا كان التدخل الحكومي قوي في الحياة

---

[1] بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف(2014)، **أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، تحليل احصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، العدد 05، أفريل، جامعة تلمسان،الجزائر، الموقع الإلكتروني:https://www.asjp.cerist.dzتاريخ الإطلاع: 2018/07/01، ص:60.

[2] نبيلة عرقوب، مرجع سبق ذكره، ص:109-110.

[3] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، 98.

الاقتصادية، إذ أصبحت كل الدول تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية و أداة للنمو الاقتصادي، و عنصر حساس و أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية و استغلال للموارد البشرية[1]،مع حتمية الحرس على تهيئة الظروف الملائمة له حتى يساهم فعلا في التنمية الاقتصادية، وبالرجوع إلى أثر الإنفاق الاستثماري على المدى القصير نجد أنه يزيد في المخرجات سواء في المدى القصير أو المدى الطويل، و يقلل من البطالة ، إضافة إلى تقليل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، و الاستثمار يعتبر أيضا أكثر فعالية في تعزيز الإنتاج خاصة في البلدان التي لديها أعلى كفاءة للاستثمار العام [2] ، لذا تعتمد عليه الدولة كأداة في توجيه وتحقيق أهداف السياسة التنموية الاقتصادية و غير الاقتصادية، و كذا أهداف السياسة المالية بصفة عامة.

فقد يكون تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج واضحا جدا في الأجل القصير، و قد قام النموذج الكينزي بشرح تلك العلاقة التي تربط بين الإنفاق الحكومي و نمو الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، حيث اعتبر الكينزيون أن الإنفاق الحكومي متغير خارجي و يؤثر على نمو الناتج في الأجل القصير و المتوسط، حيث أن أي تخفيض في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التأثير و سلبا على مجملات الطلب و على حجم الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أثر مضاعف* سلبي الذي يؤدي بدوره إلى تراجع في حجم العمالة [3]زيادة إلى أنه أي تراجع أو تخفيض في الإنفاق الحكومي سيؤدي حتما إلى انخفاض معدلات الفائدة و تدهور في سعر صرف العملة ، وتلعب الدولة دور المراقب عن طريق مساهمتها في الطلب الكلي، فتقلص الإنفاق الحكومي في أوقات التوسع، و تزيد منه في أوقات الانكماش و يمكن توضيح أثر الإنفاق الحكومي من خلال الشكل الموالي:

---

[1] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص:16.

[2] Abdul Abiad, Davide Furceri, Petiatopalova(2016), **The Macroeconomic Effects of Public Investment** : Evidence from Advanced Economies, article in Joumal of Macroeconomics, 10.1016/j.jmacro.2016.07.005 Consulté le: 02/07/2018, p:02.

*مضاعف الاستثمار:هو نسبة التغيير في الدخل على التغيير في الاستثمار، أي أنه أي زيادة مبدئية في الاستثمار تؤدي إلى زيادة أكبر منها في مستوى الدخل.

[3] وليد عبد الحميد عايب (2010)،**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، الموقع الإلكتروني: https://books.google.dz تاريخ الإطلاع: 2018/07/03 ، ص: 142.

الشكل (I-5): أثر الزيادة/التخفيض في الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي

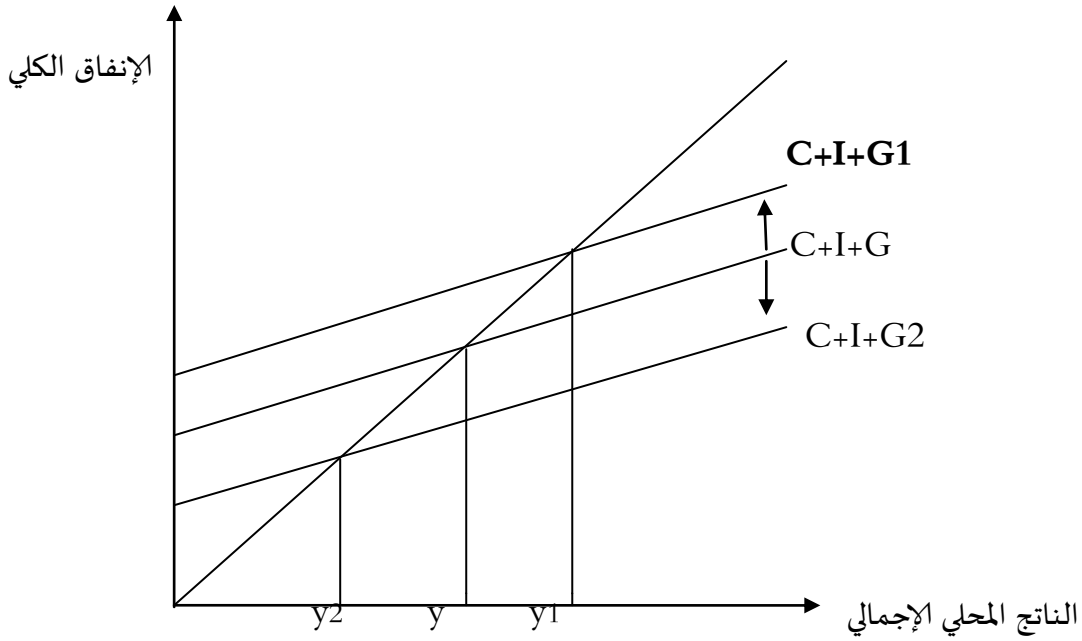

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

زيادة الإنفاق الحكومي إلى G1، تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي إلى C+I+G1 ، و انتقال الناتج المحلي الإجمالي من Y إلى Y1، أما في حالة تخفيض الإنفاق الحكومي إلى G2 ذلك يؤدي إلى تراجع الطلب الكلي إلى C+I+G2.

و بالرجوع إلى الأثر الكلي للإنفاق الاستثماري فإن التغيرات في الإنفاق الاستثماري قد تؤدي إلى تغيرات عنيفة و سريعة في النشاط الاقتصادي، حيث أن التغيير في الإنفاق الاستثماري لابد و أن يقود إلى تغيرات في الإنتاج و الدخل و في الاقتصاد ككل، فأي زيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الإنفاق القومي (الطلب الكلي) و يتم تغيير في دالة الطلب الكلي و انحيازها نحو الأعلى [1]،و بانحيازها إلى الأعلى يؤدي ذلك إلى اختلال في التوازن نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، الأمر الذي يستوجب مضاعفة الإنتاج من أجل مواجهة الطلب المتزايد و تكثيف العرض من أجل إعادة التوازن ليتساوى الادخار و الاستثمار و يتحقق التوازن في الدخل و الاستخدام.

I-4-2-2على المدى المتوسط

يساهم الإنفاق الحكومي بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة الناتج المحلي، فالإنفاق الحكومي يولد دخولا جديدة في حالات الإنفاق الجاري ويؤدي إلى زيادة الإنتاج في حالات الإنفاق الاستثماري [2] وتؤدي النفقات

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره،ص:125.

[2] وليد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره ص ص: 121-122.

الاستثمارية إلى تكوين رؤوس الأموال العينية التي تستخدم للاستثمار، وقد تقوم بها الدولة بصورة مباشرة من خلال اضطلاعها بالوظائف الإنتاجية ، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق منحها لبعض المشاريع العامة أو الخاصة لإعانات قصد تحقيق أهداف معينة كتخفيض أسعار السلع ذات الاستعمال الواسع، أو تقديم الدعم لبعض المؤسسات العمومية عن خدماتها الإستراتيجية [1]، تستطيع الحكومة من خلال الإنفاق الاستثماري التأثير في الطلب الكلي للاقتصاد، وبالتالي التأثير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، وقد يتسبب الإنفاق على البنية التحتية في فتح فرص الاستثمار الخارجي من خلال تسهيل المعاملات التجارية بسبب تجديد وعصرنة الطرقات والسكك الحديدية والمطارات، التي تعتبر عامل رئيسي لنجاح التجارة والانفتاح على العالم الخارجي.

I-4-2-3على المدى البعيد

يعتبر الإنفاق الحكومي الاستثماري أداة فعالة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي خاصة في الدول النامية و السبب في ذلك يعود إلى[2]:

- ✓ انخفاض مستوى الدخل في الدول النامية الذي يؤدي إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي؛
- ✓ ضالة الإنفاق الاستثماري الخاص، بسبب مشاكل كثيرة تواجهه و تشل حركته و تعرقل نموه، و التي من بينها:

-هشاشة و ضعف الإنفاق الاستهلاكي و قد يكون ذلك عامل غير مشجع لزيادة الاستثمارات؛

-عدم توفر بيئة ملائمة لنمو الاستثمارات،خاصة و أن تلك الدول تعاني من عدم استقرار في الأوضاع السياسية و الاقتصادية؛

-ارتفاع درجة المخاطرة و عدم اليقين بالمستقبل؛

-عدم تشجيع المستثمر الخاص بزيادة استثماراته و اعتماد التكنولوجيا الحديثة في مجالات الزراعة والصناعة و تنمية القطاعات الإنتاجية، بسبب ضيق الأسواق المحلية.

لذا عملية التنمية الاقتصادية تعتمد في الدول النامية بشكل كبير على الإنفاق الحكومي خاصة الاستثماري، لأنه يساهم في تكوين رأس المال الثابت عن طريق المشاريع الإنتاجية العامة التي تنعكس مباشرة على نمو الناتج [3]، و أبرز النظريات المفسرة لذلك و التي سيتم التطرق إليها لاحقا يوجد نموذج Barro

[1] إيمان بوعكاز(2015)، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2001)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، تاريخ الإطلاع: 2018/07/03 ، على الموقع: theses.univ-batna.dz ، ص:72.

[2] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص:144-145.

[3] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

1990الذي اعتبر أن للدولة دور مهم في النمو الاقتصادي من خلال شرائها لجزء من الإنتاج الخاص واستعماله من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، فيساعد ذلك المؤسسات على الاستثمار أكثر لتحقيق النمو [1]، إضافة إلى النظريات الحديثة للنمو والتي تؤكد على وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على النمو في الأجل الطويل، و أبرز تلك النفقات، الإنفاق على البنية التحتية و التعليم و البحث العلمي[2]، فقد أكد نموذج Barro 1990 على وجود صلة مباشرة بين الإنفاق العام و معدل النمو على المدى الطويل ، فزيادة جهود الاستثمار العام تؤدي إلى تراكم معدل رأس المال، فوق مستواه الأمثل أي الزيادة في الإنفاق العام تولد زيادة في إنتاجية عوامل الإنتاج الخاصة [3]شريطة أن يكون الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة، كما أن الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشروعات الخاصة أو العامة، تؤدي إلى محاربة التضخم من خلال خفض الأسعار، و إلى الزيادة في الناتج القومي من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام، بسب سد عجزها المالي، وتشجيع الصادرات فيؤثر ذلك إيجابا على ميزان المدفوعات، إضافة إلى تشجيع الاستثمار والتنمية[4]، وحتى يكون الاستثمار الحكومي منتجا يجب أن يكون هناك موظفين مؤهلين يسهرون على تنفيذه، و من أجل جلب تلك الموظفين المؤهلين يجب رفع مستوى أجورهم مقارنة مع القطاع الخاص[5].

وبالرجوع إلى حالة الاستثمار العام في الجزائر، يلاحظ وجود مستويات عالية من الاستثمارات العمومية التي بذلتها الدولة منذ بداية التسعينيات إلى نهاية 2000 في مختلف المجالات التنموية ، لكن لم يترك ذلك أثرا واضحا على تحسن معدل النمو أو مردودية العناصر الإنتاجية [6] ، وعاودت تجربتها منذ سنة 2001إلى غاية سنة 2014 وسيتم التطرق إلى مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي خاضتها الجزائر لاحقا.

خلاصة لما سبق فإن الإنفاق الاستثماري له تأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي، و يتضح ذلك من خلال تأثيره على البنية التحتية التي تساهم و بشكل كبير في زيادة إنتاجية القطاع الخاص [7]، و بالتالي له آثار مباشرة على النمو في الأجل الطويل.

---

[1] بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف،مرجع سبق ذكره، ص:67.

[2] وليد عبد الحميد،مرجع سبق ذكره، ص: 147.

[3] Ahmed Zakane(2009),**L'IMPACTE DES DEPENSES D'INFRASTRUCTURE SUR LA CROISSANCE EN ALGERIE UNE APPROCHE EN SERIES TEMPORALLES MULTI VARITEES(VAR)?**, ARTICLE EN LES CAHIERS DU VREAD N 87,.https://www.ajol.info/index.CONSULTÉ *LE: 05/07/2018*, P :32.

[4] علي سيف علي المزروعي(2012)، مرجع سبق ذكره، الموقع الإلكتروني: *www.damascusuniversity.edu* تاريخ الإطلاع: 2018/07/05 ، ص: 622.

[5] TeshoumeKetma(2018), **The Impact of government spending on economic growth: the case of Ethiopia**, UNIVERSITY Addis Ababa school of Graduate studies, , www.iiste.org/Journals/index.Consulté *le:05/07/2018* p:97.

[6] عبد الرحمان تومي(2011).**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، الواقع و الآفاق**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، طبعة 2011 ، ص: 119.

[7] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 148.

I-4-2-4 النظريات المفسرة للاستثمار

هناك عدة مدارس حاولت تفسير سلوك الاستثمار، من بينها: النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية، نظرية المعجل، نظرية المعجل المرن، و نظرية التمويل الذاتي، حيث سيتم التطرق إلى كل واحدة منها بالتفصيل فيما يلي:

1- النظرية الكلاسيكية

اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على نماذج نظرية طورت الفكر الاقتصادي في أواخر القرن الثامن عشر للميلاد، و التي من روادها آدم سميث و دافيد ريكاردو، أولائك العالمان اللذان أحدثا ثورة من خلال أبحاثهما في مجال الاقتصاد، لأن تحليلهما تميز بالتحديد و التحليل العميق للظواهر الاقتصادية،حيث اعتقد النظام الكلاسيكي أن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التوظيف الكامل للموارد، فهي تعتد على اعتقادين أساسين هما [1]:

- ✓ أنه من غير المحتمل حدوث قصور في الطلب الكلي أو الإنفاق(مستوى إنفاق غير كافي لشراء إنتاج التوظف الكامل)؛
- ✓ أنه حتى لو تم حدوث قصور في الإنفاق فإنه يحدث تعديلا في الأسعار و الأجور يمنع انخفاض الإنفاق الكلي من أن يؤدي إلى انخفاض الناتج الحقيقي و التوظف و الدخل.و الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يقوم بشرح الاستثمار من خلال العلاقة التي تربط الاستثمار بالإدخار.

ومن بين النظريات لكلاسيكية التي فسرت الاستثمار يوجد:

أولا: نظرية المعجل البسيط

هذه النظرية تنص في مضمونها على أن الاستثمار يعتمد على الدخل، حيث أنه أي زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الاستثمار، تطرق إلى نظرية المعجل كل من (T.H CARVER,1903)، (A.AFTALION,1903)، إضافة إلى (J.M.CLARK,1917) و كان ذلك في كتابه (Business Acceleration and the laws of Demand)[2]،فانطلاقا من أفكار هؤلاء فإن نظرية المعجل تعتمد على ربط تغير الاستثمار بتغير الدخل، و أن ارتفاع مستوى الدخل القومي يفضي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار، و أن غاية المستثمر هي بالإضافة إلى تحقيق ربح ،السعي إلى ارتفاع الطلب أيضا من وراء ذلك الاستثمار ، و تنامي الدخل يعد محفزا لرجال الأعمال للقيام و زيادة الاستثمار و يمكن قياس ذلك كما يلي:

---

[1] www.kau.edu.sa تاريخ الإطلاع: 2018/07/06

[2] نبيلة عرقوب، مرجع سبق ذكره، ص:48.

$$I = \Delta Y$$
$$\Delta Y = Y - Y_{-1}$$

حيث:

I: يمثل الاستثمار

Y: يمثل مستوى الدخل

Δ: يمثل التغيير في الدخل حيث: $\Delta Y = Y - Y_{-1}$

فالزيادة الأولية في الإنفاق الاستثماري ستؤدي فعلا إلى زيادة الاستخدام و بالتالي زيادة الدخل و بصورة مضاعفة و تراكمية مقارنة بالزيادة الأولية في الاستثمار[1]، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل (I-6): أثر زيادة الدخل على الاستثمار

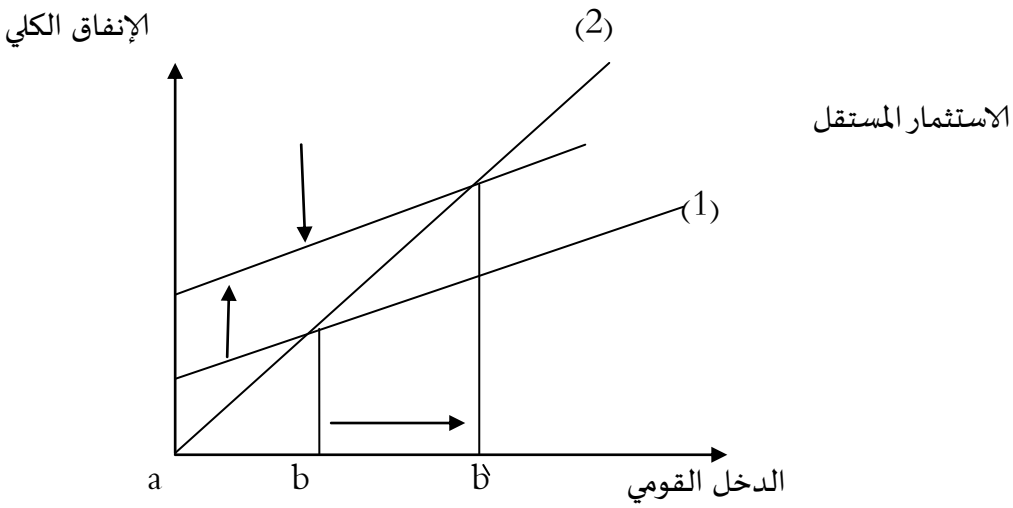

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على : محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

انطلاقا من الشكل يتضح أن دالة الطلب الكلي انتقلت من الوضع (1)إلى الوضع (2)، و ذلك بانتقال الدخل التوازني من b إلى b` ، مما يدل على أنه بزيادة الدخل و تضاعفه أدى ذلك إلى زيادة في الاستثمار وانتقال دالة الطلب الكلي إلى الأعلى من وضع يتضمن الاستهلاك فقط إلى وضع آخر يتضمن الاستهلاك والاستثمار، وهو وضع توازني أحسن و أفضل من الوضع الأول، و لأن الاستثمار هو أحد مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد إضافة إلى الإنفاق الاستهلاكي الكلي و الإنفاق على الصادرات المحلية من قبل العالم الخارجي،

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عرف عساف، مرجع سبق ذكره، ص:124.

وبالتالي فإن نمو و تطور أحد المكونات الثلاثة للطلب الكلي سوف ينعكس بصورة إيجابية على النمو الاقتصادي الكلي و ما يرتبط به من جهود تنموية تتعلق بتخفيف معدلات الفقر و البطالة[1].

قد تم استخراج الدالة السابقة من العلاقة: $k=vy$

حيث أن v تمثل معامل رأس المال، الذي يعطي مقدار رأس المال اللازم لزيادة مستوى الإنتاج بوحدة واحدة، فمعجل الاستثمار يمثل نسبة التغيير في رأس المال على التغيير في الناتج(الدخل)، و التي تكتب بالشكل الموالي:

$$I = \Delta Y \times DK / DY$$

مبدأ المعجل ينطوي على أن الدخل ذو آثار مضاعفة على الاستثمار صعودا و هبوطا، وبالتالي فإن سبب الزيادة المضاعفة في الاستثمار هي زيادة الدخل ، و قيمة المعجل هي أكبر من الواحد الصحيح.

ثانيا: نظرية المعجل المرن

تشير هذه النظرية على أنه هناك رصيد من رأس المال متبقي من الفترة السابقة للاقتصاد، حيث يتم الاعتماد عليه في تحديد الاستثمار أين يتم تحديد حجم الاستثمار الحالي انطلاقا من الفرق بين الرصيد الأمثل لرأس المال، أي حجم الاستثمار المراد الحصول عليه في الفترة الحالية مع الرصيد الموجود في الفترة السابقة كما يلي: $I = K^* - K_{-1}$

و رصيد رأس المال هو الآخر يعتمد على عدة عوامل من بينها :

- زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستثمار و منه زيادة حجم رأس المال المرغوب فيه؛

- حجم رأس المال المرغوب فيه يعتمد على تكلفة الإنتاج كالأجور و سعر الفائدة، حيث أنه ارتفاع الأجر يؤدي إلى ارتفاع تكلفة العمل، فيضطر المستثمرين إلى اختيار بديل آخر لوسائل الإنتاج تعتمد على رأس المال، بدلا من العمل، و هذا يؤدي إلى زيادة رأس المال؛

- ارتفاع سعر الفائدة يؤثر سلبا على رأس المال المرغوب فيه، لأنه يرفع تكلفة تمويل المشاريع فيقلل المستثمرون من قروضهم الموجهة للاستثمار و يتراجع رصيد رأس المال المرغوب فيه.

[1] نادي رجال الأعمال(2009)، **التحديات التنموية التي تواجه الأداء الاقتصادي في اليمن**، مقالات اقتصادية صادر عن نادي رجال الأعمال اليمنيين، الموقع الإلكتروني: www.ybc-yemen.com *تاريخ الإطلاع*: 2018/07/07 ، ص: 13.

انطلاقا من نظرية المعجل فإن الإنفاق الحكومي يحدث آثارا غير مباشرة في الإنتاج القومي بواسطة الاستثمار المولد[1]،و يمكن توضيح أثر المضاعف و المعجل من خلال الشكل الموالي:

الشكل (I-7): أثر المضاعف و المعجل

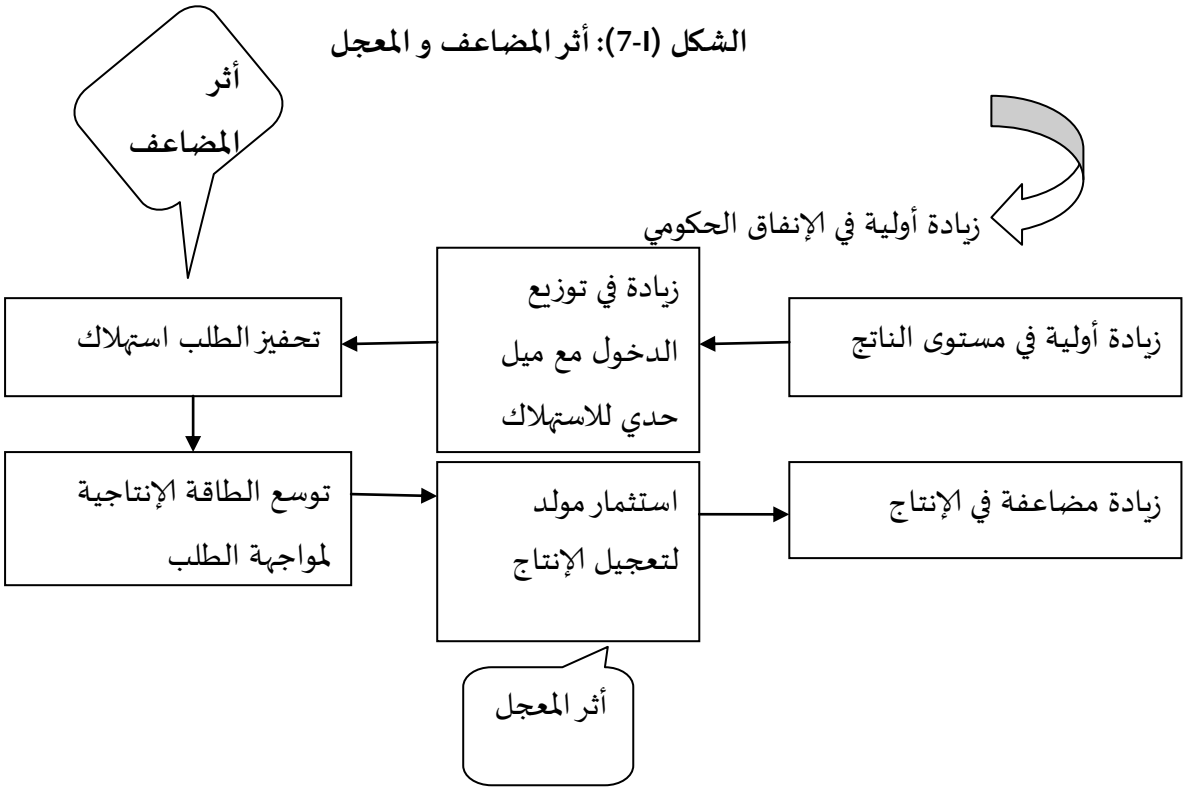

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

يتضح من خلال الشكل السابق أنه الزيادة في الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤدي إلى زيادة في مستوى الناتج، و ذلك يؤدي إلى زيادة في توزيع الدخل ، و ذلك يؤدي بالضرورة إلى زيادة في الطلب الكلي تلك الحالة تدفع المنشآت إلى زيادة و مضاعفة الإنتاج من أجل مواجهة الطلب المتزايد و هذا ما يعرف بالمعجل، و يكون ذلك بصفة سريعة و مستعجلة و ذلك ما يعرف بأثر المعجل، ومنه زيادة الإنتاج، لكن ذلك قليلا ما يتحقق خاصة في الدول النامية للأسباب التالية[2]:

- ✓ انخفاض مستوى الدخل و بالخصوص الدخل الفردي في معظم الدول النامية، الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستهلاك، خصوصا و أن مضاعف الاستثمار يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك؛

[1] سالم سويد(2003)، **أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014**، جامعة الأندلس للعلوم و التقنية، الموقع الإلكتروني: www.andalusuniv.net تاريخ الإطلاع: 2018/07/08 ، ص:224.

[2] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص:139-140.

- ✓ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية، دليل على أن الجهاز الإنتاجي غير قادر على التكيف مع التغيرات التي تحدث في الإنفاق، و بالتالي عند زيادة الإنفاق الاستثماري المستقل لا يؤدي ذلك إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية و زيادة في الدخل مثلما يحدث في الدول الصناعية؛
- ✓ أغلب الاستثمارات في الدول النامية يتم استثمارها في مجالات هامشية و بمقادير قليلة ، يكون عائدها على الاقتصاد ضعيف، و لا تعطي دفعة قوية على الاقتصاد.

هذا ما شرحه كينز في نظريته التي سيتم التطرق إليها لاحقا.

قد طورت نظرية المعجل من قبل الاقتصادي الهولندي (L.M.Koyck ,1954)، وهي تعتمد في مضمونها على فرضيتين أساسيتين هما عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة، و ثبات معامل رأس المال [1]، حيث أنه إذا كان مستوى الدخل (y) مرتفعا فإن ذلك يعتبر مؤشرا على ارتفاع حجم الطلب، فيشرع الاستثمار في التزايد مثلما يحدث في النظرية السابقة للمعجل البسيط.

تبعا لما تم ذكره سابقا حيث أنه هناك علاقة طردية بين رصيد رأس المال الأمثل(k*) ومستويات الدخل والأجور و له علاقة عكسية مع سعر الفائدة في الاقتصاد، كما يمكن تمثيل تلك العلاقة كما يلي:

$$K^*=F\ (Y\ ,W,i)$$

$$=Q(W/i)Y$$

هذه العلاقة تقيس استجابة رأس المال المرغوب فيه للتغيرات التي تجري في الأشياء التي تؤثر فيه و المتمثلة في كل من : الدخل(Y) و الأجر (W) و سعر الفائدة(i)، و بإعتبار أن دالة الاستثمار من الشكل:

$$I = k^{\propto} - k - 1$$

بتعويض العوامل السابقة الذكر في معادلة الاستثمار نحصل على معادلة المعجل المرن كما يلي:

$$I= Q(W\quad /i)\ Y-K-1$$

وهي دالة طلب استثمار المعجل المرن، التي يعتمد الاستثمار فيها طرديا مع مستوى الدخل و الأجر، وعكسيا مع سعر الفائدة.

[1] نبيلة عرقوب، مرجع سبق ذكره، ص:50.

لا يستطيع المستثمر تغطية كل الفرق بين الرصيد الأمثل و الرصيد المتوفر فعليا و المتبقى عن الفترة السابقة بسب مجموعة من العوائق الفنية ، و القانونية ، و بسبب ذلك تعطى نسبة الفرق و تقاس بـ (λ) فتصبح دالة الاستثمار المعجل كما يلي[1] :

$$I = \lambda (K^{\alpha} - K - 1)$$
$$= \lambda (Q (W / i)Y - K - 1)$$

علما أن:

$$0 < \lambda < 1$$

و يعتبر معدل التناقص.

2-النظرية الكينزية

يعتبر كينز من أشهر علماء الاقتصاد ، ساعدت أفكاره لفترة طويلة في الاقتصاد، حيث خلصت نظريته في مقدمته للنظرية العامة إلى أن المشكلة ليست في فهم الأفكار الجديدة و إنما الهروب من الأفكار القديمة وكان ذلك عام 1936، فهو يرفض التضحية بالحاضر في المستقبل، فقد كان لنظرية كينز ظهور قوي بعد أزمة الكساد التي حلت على الاقتصاد سنة 1929[2]، الأمر الذي استدعى البحث عن آفاق و حلول جذرية جديدة بعيدا عن التحليل الكلاسيكي، و بين أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، كانت نظريته ثروة على الاقتصاد، حيث أنها أكدت بالأساس على الطلب الكلي، الذي يتمثل بإنفاقات الأفراد، الأعمال التجارية، والحكومة التي اعتبرها المحرك الأساسي في الاقتصاد، حيث أنه يؤكد على أن عدم كفاية الطلب الكلي في السوق تؤدي إلى فترة طويلة من البطالة.

تعتمد نظرية كينز على مجموعة من الفرضيات منها:

- تعتبر النقود سلعة كبقية السلع التي تطلب لذاتها؛
- عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية؛
- رفض قانون ساي للأسواق و ما ينجم عن سيادة التوازن، عن مستوى التوظيف الكامل، و رفض تعادل الاستثمار والإدخار ؛

[1] عبد المحمود عبد الرحمان نصر(1997)، **الاقتصاد الكلي(النظرية المتوسطة)**، دار الخرجي للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص: 128-129.

[2] Lucien Orio, Jean-joséquilès(2009) ,**KEYNES, LES enjeux de la Théorie générale**, publier dans la collection « Circa », aux édition Nathan « 1993 » , 2 e edition ,editeur :Armand Colin,. http://academic.fimaktabati.dz/ consulté le :11/07/2018, p :08.

- يتوقف الإدخار و الاستثمار على الدخل وليس على معدل الفائدة؛
- يعتبر تحليل كينز تحليلا كليا؛
- جواز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الإختلالات، وقد لخص نظريته في مقولته المشهورة: "هناك أوقات تحتاج فيها إلى تدخل الدولة لجعل الرأسمالية تعمل لصالحنا"، و ذلك بإنفاق المال في السوق و حتى إن وصلت إلى الاستدانة لتحقيق معدلات الإنفاق المرغوب فيه[1].

مفتاح نظرية كينز هي أن الاستثمار سينخفض أو يرتفع مع الربحية المتصورة من النشاط الاقتصادي في المستقبل، و بما أن التوقعات من الربحية في المستقبل هي متقلبة، يمكن التوقع بأن تتبع الاستثمار أيضا مسار زمني متقلب، كما يعتقد أيضا بأن الزيادة في صافي الاستثمار تؤدي إلى الزيادة في الدخل المتوقع[2]،فقد أطلق كينز نقدا مدمرا للاقتصاد الكلي الكلاسيكي وقدم مخططا جديدا للتحويل يحدد الاقتصاد الكلي، وأكد على أن سعر الفائدة يوازن بين الطلب و الطلب على السيولة(أي سوق المال)، وهو مكافأة للتخلي عن السيولة، و ليس مكافأة لتأخير الاستهلاك وفقا للاقتصاد الكلي الكلاسيكي، كما يصبح سعر الفائدة ظاهرة نقدية في جوهرها حيث يعتمد هذا الأخير على الطلب على النقود و التي تتأثر بتوقعات المستقبل غير المستقر بشكل أساسي، حيث أنه يعتقد أن في حالة سوء عدم اليقين في الأوقات العصيبة،سيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على الأموال و زيادة الأسعار[3].

و تقوم فكرة مضاعف الاستثمار لكينز على أنه أي تغيير في الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري أو الحكومي سيؤدي حتما إلى تغيير مضاعف في الناتج المحلي و بالتالي الدخل التوازني،و زيادة الطلب على الاستثمار يمكن أن تكون نتيجة لما يلي[4]:

- ✓ ارتفاع مستوى التقدم الفني؛
- ✓ تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها على بعض الأنشطة؛
- ✓ زيادة الحوافز المقدمة للاستثمار من قبل الحكومة؛
- ✓ تفاؤل لدى رجال الأعمال؛
- ✓ زيادة في الطلب الكلي نتيجة لزيادة الدخل أو زيادة السكان.

---

[1] لكحل ليلى(2017)، **نظرية كينز لمواجهة الأزمة الاقتصادية**، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، العدد 22، جوان،الجزائر، الموقع الإلكتروني: تاريخ الإطلاع: 2018/07/12، ص:146.

[2] Michael A.Anderson, Arthur H.Gldsmith(19997), **Mr Keynes ,theory of investment :Do forward looking expectation and weight really matter?**,journal of economic Psychology,volume 18 , September,https://doi.org/10.1016/S0167-4870(97)00023-8Consulté le:12/05/2018 ,p:556.

[3] Thomas Palley(2017), **The General Theory at :80 Reflection on the history and enduring relivance of Keynes economics,investigacionEconomica**, volume 76, September, https://doi.org/10.1016/j.inveco.2017.12.003Consulté le:22/07/2018, p:94.

[4] محمود فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص:123.

فمضاعف الاستثمار يظهر العلاقة بين التغيير في الاستثمار المستقل و التغيير في الدخل، و يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{مضاعف الاستثمار}(IM) = \frac{\text{التغيير في الدخل } \Delta Y}{\text{التغيير في الاستثمار المستقل } \Delta I}$$

حيث: IM يمثل مضاعف الاستثمار ΔY يمثل التغيير في الدخل، ΔI يمثل التغيير في الاستثمار.

فكرة الاستثمار الأساسية هي أن زيادة الإنفاق الاستثماري المستقل تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية، وبالتالي تلك الزيادة تؤدي إلى ارتفاع في مستوى الاستخدام في قطاع ذلك النوع من السلع [1]، و منه زيادة الدخل في نفس القطاع، و المعلوم أنه زيادة الدخل غالبا ما تدفع إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتلك الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي هي الأساس في الزيادة التراكمية للدخل.

أولا: نظرية المضاعف الكينزي البسيط

يوضح مضاعف الاستثمار مقدار التغيير في الدخل نتيجة للتغيير في أحد مكونات الإنفاق التلقائي ، أي الاستهلاك التلقائي أو الاستثمار ، و كما ذكر سابقا أن : $IM=\frac{\Delta Y}{\Delta I}$ ..... (01)

ومع العلم أن[2]: $\Delta Y = \Delta I + \Delta C$

ومنه: $\Delta I = \Delta Y - \Delta C$

وبتعويض قيمة ΔI في المعادلة (01) يصبح:

$$IM = \frac{\Delta Y}{\Delta Y - \Delta C}$$

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص:135.

[2] محمدى فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص:159-160.

$$\text{(02)}\ldots\ldots = \frac{1}{1-\frac{\Delta C}{\Delta Y}}$$

و باعتبار أن: aالميل الحدي للاستهلاك($\frac{\Delta c}{\Delta y}$=a) ،

وbهو الميل الحدي للإدخار ، حيث أن: الميل الحدي للإدخار+ الميل الحدي للاستهلاك =1

و بالتالي: الميل الحدي للإدخار= 1- الميل الحدي للاستهلاك، و بتعويض كل من bوa في المعادلة رقم (02) يصبح:

$$IM = \frac{1}{1-a} = \frac{1}{b}$$

قيمة المضاعف أكبر من الواحد الصحيح و أقل مما لا نهاية وهذا يعني أن أي زيادة مبدئية في الاستثمار يترتب عليها زيادة نهائية أكبر منها في الدخل و العكس صحيح، أي: $\Delta Y = IM \cdot \Delta I$

من أجل عمل المضاعف يفرض كينز مجموعة من الفروض منها [1]:

- لغرض عمل المضاعف يفترض كينز مستوى تشغيل دون مستوى التشغيل الكامل، لأن العمل دون مستوى التشغيل الكامل يعطي لقطاع الإنتاج مرونة تمكنه من الاستجابة للزيادة في الطلب؛
- الاستهلاك دالة في دالة الدخل؛
- ثبات الميل الحدي للاستهلاك؛
- استجابة رأس المال العامل للزيادة في الطلب ؛
- غياب عنصر العمل في عملية المضاعف، حيث أن التغيير السريع في الاستثمار يقود لتغيير مضاعف في الدخل؛
- ثبات مستوى الأسعار.

[1] تماضر جابر البشير الحسن، على فاطن الونداوي (2013)، **قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970-2010)**، مجلة العلوم الاقتصادية، vol 14(01) ، الموقع الإلكتروني: scientific-journal.sustech.edu تاريخ الإطلاع: 2018/07/14، ص: 33.

ثانيا: المضاعف الديناميكي

أو يسمى المضاعف الساكن، الذي يبين أثر زيادة الاستثمار على الدخل عند لحظة معينة، فإذا كانت هناك زيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي تلك الزيادة إلى زيادة في الدخل خلال فترة زمنية معينة ،و هي تلك الفترة التي تفصل بين حصول الأفراد على زيادة في دخولهم و إعادة إنفاقهم لجزء من تلك الزيادة على السلع الاستهلاكية ، يمكن توضيح عمل المضاعف الديناميكي كما يلي[1]:

بافتراض أنه في الفترة $t=0$ حدث ارتفاع للاستثمار بمقدار ΔI_0 وبالتالي سيرتفع الدخل بنفس المقدار و في نفس الفترة أي: $\Delta Y_0 = \Delta I_0$

و في الفترة الموالية : $t=1$ينفق جزء من الدخل الإضافي ΔY_0 على الاستهلاك و يتم ادخار الباقي، و بافتراض أن الاستهلاك يتأخر عن الدخل بفترة واحدة، فإن تلك الفرضية معقولة و ذلك لأن الدخل الذي يتم الحصول عليه في الفترة الحالية يتم إنفاق جزء منه على الاستهلاك في الفترة اللاحقة تصبح علاقة الاستهلاك التالية:

$$C_{t+1} = a + b\,Y_t \Longrightarrow \Delta C_{t+1} = b\,\Delta y_t \Longrightarrow \quad \Delta C_1 = b\,\Delta Y_0 = b\,\Delta I_0 = \Delta Y_1$$

-في الفترة الموالية:$t = 2$يتم إنفاق جزء من الدخل الإضافي على الاستهلاك و يدخر الباقي و بالتالي يصبح:

$$\Delta C_2 = b\,\Delta Y_1 = b(b\,\Delta I_0) = b_2\,\Delta I_0 = \Delta Y_{2t}$$

العملية السابقة تتكرر ويزداد حجم الدخل في كل فترة حتى يتم الحصول على الفترة النهائية:$t=n$.

الملاحظ أنه زيادة الدخل تتناقص من فترة إلى أخرى حتى تصل تلك الزيادة في النهاية إلى الصفر، و السبب في ذلك يعود إلى قيمة الميل الحدي للاستهلاك الذي هو أقل من الواحد.

-إن الزيادة الكلية في الدخل ΔY هي عبارة عن مجموع الزيادات لكل فترة:

$$\Delta Y = \Delta Y_0 + \Delta Y_1 + \Delta Y_2 + \ldots + \Delta Y_n = \Delta I_0 + b\,\Delta I_0 + b^2\Delta I_0 + \ldots + b^n\Delta I_0$$

$$\Delta Y = \Delta I_0\,(1 + b + b_2 + \ldots + b_n)$$

إن هذا المجموع $(1 + b + b_2 + \ldots + b_n)$هو يمثل متتالية هندسية حدها الأول 1 و أساسهاbو عدد حدودها

(n + 1) حيث أن مجموع تلك المتتالية الهندسية يعطى بالعلاقة التالية:

[1] طيبي حمزة(2017)، **محاضرات في مقياس تحليل الاقتصاد الكلي**، جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر، الموقع الإلكتروني: virtuelcampus.univ-msila.dz.103-102 ص: ، 2018/07/14 تاريخ الإطلاع:

$$\Delta Y = \Delta I_0 \left(\frac{1 - b^n}{1 - b} \right)$$

و عندما تؤول **n** إلى ما لا نهاية فإن المقدار أعلاه يصبح كما يلي:

$$\lim_{n \to \infty} \Delta Y = \lim_{n \to \infty} \Delta I_0 \left(\frac{1-b^n}{1-b} \right) \Rightarrow \Delta Y = \frac{\Delta I_0}{1-b}$$

حيث أن: $b^n \longrightarrow 0$

و بتحويل التحليل السابق من ساكن إلى ديناميكي أي يتم أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار يصبح بالشكل الموالي:

$$\begin{cases} Y_t = C_t + I_t \quad \ldots\ldots (1) \\ C_{t+1} = a + b\, y_t \quad \ldots\ldots\ldots (2) \\ I_T = I_0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3) \end{cases}$$

و بتعويض المعادلتين (2) و (3) في المعادلة (1) يتم الحصول على الدخل التوازني التالي:

$$Y_t = a + b\, Y_{t-1} + I \Longrightarrow Y_t - b\, Y_{t-1} = a + I_0$$

وهي عبارة عن معادلة تراجعية من الدرجة الأولى يمكن كتابة صيغتها من الشكل:

$$Y_t = \frac{a + I_0}{1-b}$$

ثالثا: نظرية التمويل الذاتي

وتسمى أيضا الأرصدة الداخلية للاستثمار حيث أن العلاقة بين الاستثمار و الأرباح قد تكون في الاتجاه المعاكس في بعض الحالات، بمعنى أن الاستثمار قد يكون سلبيا في المستوى المرتفع من الدخل و هذا ما تم

تبيانه حسب نظرية مضاعف الاستثمار لكينز [1]،لكن وفقا لنظرية التمويل الذاتي فإن رصيد رأس المال المرغوب فيه يعتمد على مستوى الأرباح، و أن الأرباح المحققة تعكس الأرباح المتوقعة ، قد تصور كينز المال باعتباره الرابط بين الحاضر و المستقبل على عكس التحليل الكلاسيكي [2]، قد أشار كينز أيضا في محاضرة Galton التي نشرت في مجلة EugenicsReview عام 1937 إلى أنه إذا انخفض معدل النمو الخارجي للسكان و النمو الحقيقي إلى النصف، فإن الحاجة إلى توسيع رأس المال للحفاظ على نفس كثافة رأس المال لكل فرد سوف تنخفض بنسبة النصف، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في متوسط النسبة المئوية للبطالة إذا لم يكن هناك أي تغيير في الميل الحدي للاستهلاك [3]، فنظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار تنص على أن الاستثمار يعتمد على الأرباح المتوقعة و يرتبط إيجابيا بالأرباح المحققة و المنشآت تفضل و بكثرة تمويل استثماراتها داخليا، و أن الزيادة المتاحة من الأرصدة الداخلية من خلال الأرباح المرتفعة تؤدي إلى استثمارات جديدة، و قد تحصل المنشأة على التمويل الداخلي من الأرباح المحتجزة* و مخصصات الاهتلاك و المؤونات ذات الطابع الاحتياطي إضافة إلى التنازل عن الأصول غير المستخدمة، و خلاصة لما تم ذكره فإن في نظرية التمويل الذاتي يعتمد الاستثمار على الأرباح و ليس على الناتج.

3-النظرية النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، و يطلق على مدرستهم بالمدرسة التجريبية ،نظرا للاهتمام الذي توليه لتحليل حالات واقعية للمؤسسات و من أبرز روادها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، و قد اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي و الزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي بدورها إلى تخفيض سعر الفائدة فتزيد الاستثمارات و يزيد الإنتاج و يتحقق النمو الاقتصادي ،و في جانب الاستثمار قد قدمت النظرية النيوكلاسيكية نموذجا لمحددات الرصيد الأمثل لرأس المال، و قد اكتشفوا أن الرصيد الأمثل لرأس المال يتحدد عند تساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال مع تكلفة رأس المال، و تماما عند هذه النقطة تصبح الإستثمارات الجديدة تساوي صفرا، ويمكن تبيان النظريات التي اهتمت بالاستثمار أكثر فيما يلي:

---

[1] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص:29.

[2] Dieter Denneberg(1988),**Keynes Decision Rul,on "Expectation "in the General Theory** ,European journal of political Economy ,vol 4,NO 2,.https://doi.org/10.1016/0176-2680(88)90001-8Consulté le :16/07/2018, P:206.

[3] Paul A.SAMUESON(1988), The keynes**–Hansen –Samuelson Multiplier-Accelerator Model of Secular Stagnatio**n ,Japan and the world economy1 ,North –Holland , https://doi.org/10.1016/0922-1425(88)90003-5Consulté le : 16/07/2018, p:03.

*الأرباح المحتجزة: تمثل الأرباح المتحصل عليها من النتيجة الإجمالية بعد اقتطاع الضريبة و التوزيعات على الأرباح منها، فهي تعبر عن ما تم تحقيقه فعلا من النشاط أي النتيجة الصافية للدورة.

أولا: نظرية توبين q للاستثمار[1]

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي النيوكلاسيكي (TobinJames ،1969)، حيث اعتبر أن نسبة q هي القوى المحركة وراء الاستثمار، و يتم حسابها بقسمة القيمة السوقية للرصيد القائم لرأس المال على تكلفة إحلاله، حيث أنه كلما زادت تلك النسبة عن الواحد الصحيح كلما كان الاستثمار مربحا بمعدل يمثل دالة متزايدة ،و قد اعتقد توبين أن الإنفاق الاستثماري يختلف بشكل مباشر وفقا لنسبة الأسهم من حيث القيمة السوقية مع وحدة إضافية من رأس المال لتكاليف الإحلال [2]، حيث أشار توبين إلى أن المنشآت يجب أن تستثمر عندما تكون، q>1وقد استخدمت هذه النظرية بنجاح في قرارات الاستثمار، لأن استخدامها سهل ، فأسعار الأسهم عادة ما تنشر إذا كانت تلك الأسهم متداولة في البورصة و أسعار السلع الرأسمالية ممكن الحصول عليها، و رغم ذلك إلا أنه وجهت إليها بعض الانتقادات نظرا لأن نسبة q تعتبر نسبة متوسطة وليست نسبة حدية، حيث أن قرارات الاستثمار تبنى على نسبة الحدي و ليس نسبة المتوسط.

ثانيا: نظرية Jorgensenللاستثمار

يعتبر الاستثمار ضرورة لاستدامة و رخاء الشركات ،حيث كان سلوك الاستثمار موضوع عدد كبير من الأعمال النظرية والتجريبية [3]، و قد ظهرت نظرية **Jorgensen** عام 1972، حيث قام بتطوير النظرية النيوكلاسيكية و بين أن الاستثمار يعتمد على التغيرات السابقة للدخل مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها،الخلاصة هي أن ارتفاع مستوى الدخل القومي يفضي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار، و قد يرتفع الاستثمار كذلك، لأن توقعات المؤسسة على الاتجاه التصاعدي لرقم الأعمال قد تكون توقعات ملائمة[4]

ثالثا: نظرية الكبح و العمق المالي:

يعرف الكبح المالي (Mckinnon عام 1973) على أنه مجرد تنازل القطاع المالي الرسمي عن دوره في الوساطة المالية و انتقاله إلى مقرضي الأموال المحليين و مصادر أخرى للإئتمان غير رسمية و هو ما يطلق عليه Curb Market، كما يعرف على أنه مجموعة من السياسات النظامية يعرض بموجبها القطاع المصرفي مستويات منخفضة من أسعار فائدة حقيقية للإقراض و الإيداع محددة إداريا [5]، كان الفضل في ظهور نظرية

---

[1] عيسى محمد الغزالي(2007)، **اقتصاديات الاستثمار، النظريات و المحددات**، سلسلة جسر التنمية، العدد 67 ،الجزائر، الموقع الإلكتروني: http://www.arab-api.org ،تاريخ الإطلاع: 2018/07/18 ، ص:07.

[2] نبيلة عرقوب، مرجع سبق ذكره، ص:58.

[3] YamnaDaoud,AidaKammoun(2011),**Contraintes Financieres et Comportement D'investissement :Cas Des Entreprises Tunisiennes**, Financial constraints and investmentbehavior :The case of Tunisianlistedfirms ,https://doi.orgConsulté le :19/07/2018 p :01.

[4] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص:29.

[5] عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص:18.

الكبح والعمق المالي لكل من (Mckinnon ، 1973وShow 1979)، فقد اعتبرا أن الدول النامية غالبا ما تعاني من تلك الظاهرة، فتقوم الدول المعنية بتحديد أسعار الفائدة إداريا عند مستويات منخفضة بسبب عدم توفر أوعية الإدخار مواكبة لمتطلبات العصر، و بما أن الاستثمار يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار، ومن أجل تيسير و زيادة الاستثمار و تحفيز الإدخار يستوجب ذلك تحرير أسعار الفائدة و تطوير الجهاز الادخاري و ذلك يسمح بزيادة الادخار و الإئتمان و كذلك التخصيص الفعال للموارد المالية لدى القطاع المالي بما يساهم حتما في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع [1].

هنا يستنتج أن الاستثمار يتناسب طرديا مع سعر الفائدة الحقيقي، و السبب في ذلك هو زيادة الحافز وراء الإدخار في وجود أسعار فائدة مرتفعة من خلال الوسطاء الماليين ،و بالتالي زيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار.

رابعا: نظرية عدم اليقين

هذا المبدأ يعتبر من أعظم المباديء أثرا في تاريخ العلم الحديث، وقد جاء به الاقتصادي (Pindyck ،1991)، فقد اعتبر أن السلع الرأسمالية هي التي تمثل قرار المشروع، وعادة ما تنخفض قيمتها إذا ما تقرر إعادة بيعها،فالشركات إذا تعرضت إلى درجة عالية من عدم اليقين تخفض من طلبها على الاستثمار و تؤخر تنفيذ مشروعاتها ريثما تجمع معلومات جديدة لأن تكلفة إيقاف الاستثمار بعد البدء فيه غالبا ما تكون باهضة(دراسةBernank،1983ودراسة Dixit and Pindyck، 1994)، و كذلك الأمر بالنسبة لاستجابة الأسر المعيشية لارتفاع مستوى عدم اليقين مماثلة لاستجابة الشركات، حيث أنها و عند انخفاض مستويات عدم اليقين تخفض من استهلاكها للسلع المعمرة .

و قد نادى Pindyck بتعديل قاعدة صافي القيمة الحالية و التي توصي بالاستثمار في حالة تكون فيها قيمة وحدة رأس المال تساوي على الأقل تكلفتها، و هذا في حالة القرار الاستثماري الذي لا يمكن الرجوع فيه، وذلك لصعوبة قرار تصفية المشروع بعد إقامته [2]، و خاصة إذا تغيرت شروط السوق بشكل عكسي.

تشير الأدلة التجريبية على أن أجواء عدم اليقين تؤثر على النمو الاقتصادي، و حتى على خطط الشركات في تعيين العمالة،حيث يرتبط معدل نمو الناتج ارتباطا سالبا بأجواء النمو التراكمي في الاستهلاك و الاستثمار وحدوث انكماش حاد و مستمر في الاستثمار إذا ما ظلت درجة عدم اليقين مرتفعة (دراسة

[1] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره ، ص: 07.

[2] عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

Kose,Loungani,andTerrones، 2012)[1] و الملاحظ أن أجواء عدم اليقين المحيطة بالسياسات الاقتصادية ارتفعت مؤخرا فهي تساهم و بشكل كبير في زيادة عدم اليقين على مستوى الاقتصاد الكلي.

I-4-1 -5 أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو

يعتبر النمو الاقتصادي من أكثر الظواهر إثارة في الاقتصاد ،لأنه لا يفسر فقط عملية إثراء الأمم ، بل يفسر الاختلافات في مستويات المعيشة بين الدول، فهو يعتبر الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية وسياسات التنمية (Alexander NSHU MboMokine، 2014)، لذا قبل تبيان أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو لابد من التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي.

1-مفهوم النمو الاقتصادي

شكلت الأزمة المالية الأخيرة بما فيها أزمة الرهن العقاري نقطة تحول في فهم آليات الاقتصاد الكلي، و قد عدلت و بشكل ملحوظ توقعات النمو الاقتصادي في بلدان الإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة (Lima,Pascal،2012)، فالنمو الاقتصادي هو ظاهرة حديثة، تمتاز بها اقتصاديات السوق المولدة من الثروة الصناعية، فقد انتشرت كثيرا في نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين، و هو يقاس من خلال نمو الناتج الكلي أو الناتج للفرد الواحد (Gaffard ,Jean –Luc، 2011)، وقد اعتبرته بعض الوثائق الإستراتيجية الدولية على أنه مكون إلزامي للتنمية المستدامة مثل وثائق استراتيجية النمو الأخضر (OECD،2010)[2]، هناك العديد من الاقتصاديين الذين تعرضوا إلى النو الاقتصادي و قد اختلفت مفاهيمه عبر مراحل تطور العصور بدءا من الكلاسيكيين، و من بين تلك التعاريف :

- ✓ النمو الاقتصادي هو تطور الثروة المنتجة بين عامين أو فصلين، و تسمى تلك الثروة بالناتج المحلي الإجمالي(PIB)، وهذا الأخير هو نتيجة للنشاط الإنتاجي [3].
- ✓ الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى و هو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع الطاقات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي و العكس صحيح [4].

---

[1] نيكلاس بلوم، أيهان كوزي، (2013)،**قيود عدم اليقين**، الموقع الإلكتروني:https://www.imf.orgتاريخ الإطلاع: 2018/07/21 ،ص ص:40-41.

[2] RomualdasJuknys,GenovaiteLiobidiene, Renata Dagituite(2018),**Decceleration of econmic growth –the main course seeking sustainability in developed countries**,Journal of Cleaner production, https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2018.04.231Consulté le:22/07/2018, p:03.

[3] Clarisse Angelier, Jeanne Courouble (2018), **Ces innovateurs Créateurs de croissance**, Editeur , Eyrolles,p :25, http://academic.fimaktabati.dzConsulté le : 23/07/2018 à :17 :49 h.

[4] عبد الوهاب الأمين(2002)، **مبادىء الاقتصاد الكلي**، دار الحالة للنشر و التوزيع، عمان، ص: 371.

- ✓ النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع الزمن، ومتوسط الدخل الفردي= الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان، أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع[1].
- ✓ يعرف بأنه الزيادة في كمية السلع و الخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، و هذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي العمل و الأرض و رأس المال و التنظيم[2].

بناء على ما تم ذكره فإن النمو الاقتصادي يعتبر ظاهرة مهمة على مستوى الاقتصاد الكلي، فهو يعبر عن عملية يتم فيها زيادة للدخل الحقيقي زيادة تراكمية عبر فترة معتبرة من الزمن ، فهو يساهم في دعم اقتصاد الدول و يزيد من نسبة تحقيقها للاكتفاء الذاتي ، و زيادة قيمة الدخل مما يؤدي إلى تحسين مستوى دخل الأفراد، فهو يعتبر من أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، سواء المتقدمة أو المتأخرة، وحسب المربع السحري لكالدور فإن هدف السياسة الاقتصادية الكلية هو البحث عن النمو الاقتصادي من خلال الحرص على الارتفاع المستمر للإنتاج و المداخيل[3].

2- أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على النمو

الإنفاق الحكومي غالبا ما يكون على المشاريع العامة غير الإنتاجية مثل المدارس و الطرق[4]،لكن في بعض الحالات تنتهج الدول العديد من البرامج و الخطط الاقتصادية الهادفة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق الاستقرار النقدي و المالي و تهيئة المناخ الاستثماري الملائم للاستثمارات المحلية والأجنبية[5] و يكون ذلك من خلال الشروع في مشاريع البنية التحتية التي تعتبر دعامة أساسية من دعامات التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها للسلع العامة و اليد العاملة .

على مدى المائتي سنة الماضية، تباينت البلدان على نطاق واسع في أنماط نموها الاقتصادي ، حيث أنه في القرن التاسع عشر، كانت المملكة المتحدة البلد الصناعي الرائد ، و تمكنت ألمانيا و فرنسا من اللحاق بالركب، بعدها قفزت الولايات المتحدة الأمريكية إلى البلدان الأوروبية في مطلع القرن، و تلك

---

[1] بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره،ص:51.

[2] حوحو فطوم، عساوي سهام(2016)، **تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، خلال الفترة 2000-2014**،مجلة الباحث الاقتصادي، العدد05،الجزائر ، الموقع الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz *تاريخ الإطلاع: 2018/07/23* ص: 118.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

[4] خضر عقل، ياسر عربيات(2010)، **مبادىء مباديء الاقتصاد الجزئي و الكلي**، داريافا العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص: 175.

[5] عبد النافع الزرري، عاطف بطارسة(2015)، **أثر الإنفاق الاستثماري لكل من القطاعين العام و الخاص، على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة، 1990-2012**، مجلة القداسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد 17 العدد 2، الموقع الإلكتروني: https://www.iasj.net *تاريخ* الإطلاع: 2018/07/24 ، ص:114.

الفترة هي التي تلي الحرب العالمية الثانية [1]، حيث تعتبر السياسة المالية و المتمثلة في الإنفاق الحكومي الاستثماري فعالة في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر ولكن بصفة جزئية نظرا لارتباط النمو الاقتصادي في الجزائر بعوامل أخرى [2]،فالاستثمار يلعب دوار إيجابيا في عملية النمو الاقتصادي ، مما جعل الدول تلجأ إليه من أجل التخلص من المشكلات الاقتصادية كالبطالة و الفقر، ففي الدراسة القياسية التي أجريت على اقتصاد المملكة العربية السعودية للفترة 1970-1980 تبين أن هناك علاقة تبادلية بين النفقات الحكومية الاستثمارية و النمو الاقتصادي و بين النمو الاقتصادي و النفقات الاستثمارية من ناحية أخرى (سحر بنت حسن خياط، 2008، ص: 12)،دليل على تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو لأن انتعاش الاستثمار هو انتعاش للطلب الكلي و يترتب على ذلك زيادة في الدخل وبالتالي زيادة النمو.

قد نصت النظرية الاقتصادية على أنه هناك أربع محددات أساسية للاستثمار وتتمثل في: الطلب المتوقع، الربحية، تكاليف عناصر الإنتاج، و القيود المالية ، كلها لها أثر على الاستثمار خاصة الطلب والربحية، حيث أن الطلب الكلي يحفز المنشآت على زيادة الاستثمار، فبزيادة الطلب يضع ذلك ضغوطا على الطاقة الإنتاجية الجارية لمنشآت الأعمال و التي تطلب التوسع في رصيد رأس المال، أما فيما يخص المردودية فإن الحافز على الإنتاج و بالتالي على الاستثمار هو تحقيق الربح [3] فالاستثمار هو المصدر الأمثل و الطبيعي للقيمة المضافة أي يعتبر هو المكون للناتج، فقد توصلت دراسة (AlexiouK2009)، التي درست العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في جنوب شرق أوربا إلى أن الإنفاق الحكومي على تكوين رأس المال و الاستثمار الخاص و انفتاح التجارة كلها لها أثر موجب على النمو [4]، و يمكن تلخيص العلاقة الإيجابية بين الإنفاق العمومي و النمو الاقتصادي فيما يلي:

[1] Alfred Greiner , Willi Semmler, Gang Gong(2005), **The Forces of Economic Growth: A Tim Series Perspective** ,The journal of Economic History ,vol ,65,No 03, https://www.jstor.orgConsulté le:25/07/2018, p:885.

[2] بن عزة هناء، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

[3] لبشير عبد الكريم(2003)، **تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمردودية**، مداخلة ضمن الملتقى حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يوم: 22/23 أفريل، https://manifest.univ-ouargla.dz *تاريخ الإطلاع:* 2018/07/27 ، ص: 54.

[4] Alexiou Constantinos(2009), **Government Spending and Economic Growth Econometric** :Evidence from from the South Eastern Europe, Journal of Economic and Social Research , 111-16,p:12.

الشكل (I-8): العلاقة الإيجابية بين الإنفاق العمومي و النمو الاقتصادي

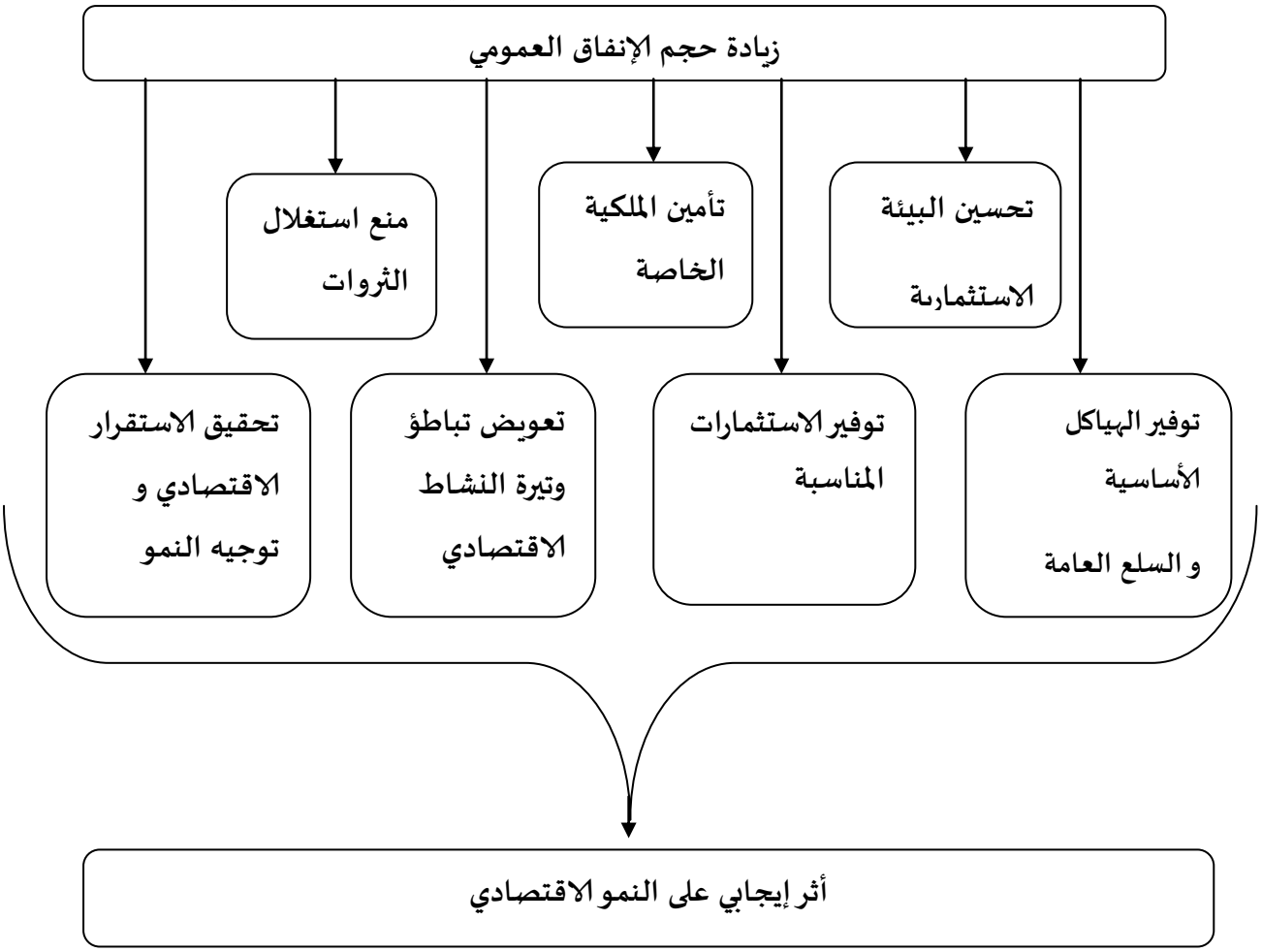

المصدر: إيمان بوعكاز، مرجع سبق ذكره على الموقع:theses.univ-batna.dz، تاريخ الإطلاع: 2018/07/28 ، ص: 154.

زيادة الإنفاق العمومي بما فيه الاستثماري يعمل على تحقيق النمو الاقتصادي حيث أنه كلما كان حجم النفقات أكبر أدى ذلك إلى تحريك أقوى للنمو الاقتصادي ، حيث أن تلك الزيادة للنفقات قادرة على جلب تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي على الرغم من اختلاف الاقتصاديين فيما إذا كان التوسع في الإنفاق العمومي يساعد أو يعوق النمو الاقتصادي ، حيث افترض بعضهم أن الإنفاق على البنية التحتية مثل الطرق و الاتصالات و الطاقة و غيرها يتوقع نظريا خفض تكاليف الإنتاج، و زيادة استثمارات القطاع الخاص و ربحية الشركات و بالتالي تعزيز النمو الاقتصادي و هكذا خلص بعض العلماء إلى أن التوسع في الإنفاق الحكومي يساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، من ناحية أخرى جادل أنصار الحكومة أن الإنفاق الحكومي المرتفع يعوق النمو، فعلى سبيل المثال ارتفاع النفقات يزيد من حجم ضرائب الحكومة أو الاقتراض و بزياد ضريبة دخل الفرد تجعله ينفر من العمل لساعات إضافية ، و هذا يقلل من الدخل و الطلب الكلي، و الزيادة المفرطة لضريبة الأرباح تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، و تقليل النفقات الاستثمارية، إضافة إلى أن بزيادة الاقتراض يمكن مزاحمة القطاع الخاص و بالتالي الحد من الاستثمار الخاص بسبب تحويل الموارد من القطاع

الإنتاجي للقطاع الحكومي[1] .لكن أغلب الاقتصاديين كالكنزيين مثلا أكدوا على وجود أثر للإنفاق الحكومي على النمو، فبتوفر السلع العامة الناتجة عن توفر الاستثمارات المناسبة من شأنها تحسين البيئة الاستثمارية و بالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

كما أن زيادة النفقات العامة من شأنه أن يعمل على تحقيق تأمين الملكية الخاصة و تشجيع الاستثمار الخاص، الأمر الذي ينتج عنه تنامي في معدلات النمو الاقتصادي [2]، كل ما ذكر يعتبر آثارا إيجابيا للإنفاق الحكومي و خاصة الاستثماري على النمو، و لكن على الأغلب الحجم المتزايد لنفقات الحكومة لا يشجع النمو الاقتصادي على المدى الطويل(Mahnaz Muhammad, Tasnim Khan، 2017)، و عليه على الحكومة تشجيع الاستثمار من خلال المراقبة بالقطاع الخاص أحسن من العمل كمستثمر من نفسها.

I-4-2-6 أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التشغيل

يرتبط مفهوم التشغيل ارتباطا وثيقا بعنصر العمل، و الذي يشكل بدوره القاسم المشترك بين كافة الأنشطة الاقتصادية، أما البطالة فتعزى إلى عدم القدرة على تشغيل و توظيف الطاقات البشرية المتاحة في إطار نظام متكامل يراعي البعد الاقتصادي و الاجتماعي على حد سواء [3]، و قد تعددت الأفكار الاقتصادية التي تناولت موضوع العمل و الهدف منه، لأن التشغيل يعتبر من بين أهم مواضيع السياسات الاجتماعية الهادفة لمحاربة الفقر و الإقصاء الاجتماعي.

يرتبط الاستثمار بالتشغيل ، باعتبار الاستثمار يشكل الركيزة الأساسية لأي تنمية اقتصادية ، فهو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فهو يسمح باستحداث مناصب شغل، فمن المعلوم أن سياسة التشغيل تتمثل في مجموع التدخلات في سوق العمل التي تهدف إلى تحسين آليات عمله بما يضمن التقليل من اختلاله [4]،من خلال المخططات الاستثمارية لأنه يعمل على رفع مستوى و حجم الإنتاج الداخلي، بالإضافة إلى مساهمته في التخفيف من أشكال التبعية الاقتصادية ، إضافة إلى أنه يساعد على ضمان استغلال الموارد المتاحة، بما في ذلك الموارد البشرية،وبالتالي فإنه يرفع من مستوى التشغيل و يمتص جزء من البطالة [5]فالإنفاق الاستثماري

---

[1]Mahnaz Muhammad, Tasnim Khan(2017), **Armey Curve Analysis For The Panel of Selected South Aslan Economies,Journal of Social Sciences**, Humanitiies and Education volume 1,N 2-2 www.ijsshe.com/index, *Consulté le:28/07/2018*,p: 1.

[2]إيمان بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

[3]ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب(2010)، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 11.

[4]معتصم دحو(2016)، **سياسات التشغيل و الوساطة في سوق العمل في الجزائر بين حتمية تنفيذ البرامج و منطق الاستجابة لاحتياجات سوق العمل**، منشورات البحث و العولمة و الاقتصاد الإجتماعي ، الجزائر،العدد: 02، الموقع الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 2018/07/29، ص: 33.

[5]ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

هو أحد أقسام الإنفاق الحكومي، فهو يخصص لتكوين رأس المال و تبرز أهميته في كونه يهدف أساسا إلى تنمية الثروة القومية و تكوين رأس المال الثابت و التحويلات الرأسمالية إلى الداخل[1].

من المعلوم أن البلدان الأكثر انفتاحا تنمو و بشكل سريع معدلات نموها أكثر من البلدان الأقل انفتاحا، وفي ذلك إشارة للاستثمار الأجنبي، فآفاق التطور و فرص التبادل تتلاءم و هذا التوجه الاقتصادي، هذا يسمح بفتح فرص للدول النامية من أجل الحصول على المزايا التنافسية على المستوى الدولي، و السعي إلى الإنفتاح على العالم الخارجي [2]، و الجزائر كغيرها من الدول أدركت أن للاستثمار دور كبير في تدفق رؤوس الأموال خاصة الأجنبية، و تزيد فعاليته أكثر إذا كان مصحوبا بفنون و تقنيات إنتاجية حديثة، إضافة إلى مهارات إدارية و تنظيمية فائقة، من أجل مواكبة التطورات الحديثة [3]،فالاستثمارات تساهم في استحداث مناصب للشغل ،و محاربة الفقر و التخفيف من حدته ، فقد اتخذت الجزائر مسار سياسة استثمارية من أجل إنعاش الاقتصاد و محاربة البطالة، و التي كان هدفها الأساسي استعادة التوازنات الاقتصادية المفقودة، و سيتم التطرق إلى سيناريو تلك الإصلاحات لاحقا.

الإنفاق الاستثماري يرتكز على الإنفاق على البنية التحتية إضافة إلى الإنفاق على المشاريع الإنتاجية، فهنا يظهر أثر الإنفاق على التشغيل، فهو يساهم في الإفادة بالموارد الاقتصادية المتاحة بأقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج، حيث يساهم الإنفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي و زيادة الاستهلاك، و ذلك من خلال إعادة توزيع الدخل، أو بزيادة حجم الاستثمار ، وهنا تبرز وظيفتين للإنفاق الحكومي هما: تنمية الدخل و المحافظة على استقراره و ذلك من خلال[4]:

- ✓ التوسع في الإنفاق الحكومي مع الإنفاق الخاص يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي؛
- ✓ تغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية، فعند فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها و السبب في ذلك يعود إلى زيادة الإنفاق الخاص، و في حالة الكساد يتراجع الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة تعويض ذلك بزيادة إنفاقها مستعملة أدوات مختلفة لتم ويل ذلك كالدين العام و الإصدار النقدي.

---

[1] هاجر سلاطني، مرجع سبق ذكره، ص: 309.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

[3] عميش عائشة(2017)، **دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،الجزائر، الوقع الإلكتروني: dspace.univ-chlef.dz *تاريخ* الإطلاع: 2018/07/30 ، ص: 01.

[4] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 157-161.

خلاصـــة

ازدادت أهمية الدولة و اتسع دورها في النشاط الاقتصادي مستعلمة في ذلك أداة الإنفاق العام كوسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، الذي أجمعت تعاريفه على أنه مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام، و قد تم التركيز في هذا الفصل على ترشيد النفقات العامة من أجل التقليص من ظاهرة تزايد النفقات العامة التي تعاني منها جميع الدول و ما يترتب عنها من آثار على الإيرادات العامة.

تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي هو أحد أقسام الإنفاق العام من بين أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة من خلال توجيه موارد الاقتصاد إلى فرص استثمارية تجلب اليد العاملة وتقلل من حدة البطالة، و هو يرتكز بشكل أساسي على الإنفاق على البنية التحتية إضافة إلى الإنفاق على المشاريع الإنتاجية ، هذه المشاريع تتطلب أموالا ضخمة من أجل تحقيق معدلات نمو أفضل، فبدون البنية التحتية تصبح حياة الأفراد أكثر صعوبة باعتبارها تشمل جميع الخدمات التي تقدمها المرافق العامة ، فهي تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر في تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان .

وفي هذا السياق سعت الجزائر جاهدة من أجل تطوير الاستثمار في مجال البنية التحتية على الرغم من التحديات التي تواجهها، و المتمثلة أساسا في تراجع الإيرادات العامة نتيجة تذبذبات أسعار النفط، التي تعتبر المصدر الأول لتمويل المشاريع الاستثمارية ،ذلك التراجع الذي أثر سلبا على الميزانية العامة للدولة، حتى اضطرت إلى تمويلها من صندوق ضبط الإيرادات ،فما عليها إلا تنويع اقتصادها و عصرنة البنية التحتية من أجل استقطاب المستثمرين الأجانب باعتبار أن الجزائر تعتبر عملاق البنية التحتية في إفريقيا لما تسخر به من بيئة و مناخ ملائم للاستثمار و خيرات تستوجب الاهتمام أكثر من أجل غد أفضل.

هناك عدة نظريات تطرقت إلى موضوع الاستثمار، فقد اعتبر الكلاسيكيون أن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التوظيف الكامل للموارد وأنه يعتمد على الدخل، لكن الكينزيون خلصوا إلى المشكلة ليست في فهم الأفكار الجديدة وإنما الهروب من الأفكار القديمة، وبعيدا عن التحليل الكلاسيكي أكدوا على الطلب الكلي وأن أي زيادة في الإنفاق الاستثماري المستقل تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية وبالتالي ارتفاع مستوى التشغيل، بينما النيوكلاسيك عرف تفكيرهم بالتجريبي واعتبروا أن عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة فتزيد الاستثمارات ومن ثم الإنتاج فيتحقق النمو الاقتصادي.

الفصـــل الثانـــي:
موضوع التشغيل
في الجزائر

تمهيـــــد:

شهدت جل دول العالم معدلات بطالة قياسية ، الأمر الذي جعلها تتخذ عدة سياسات تشغيلية من أجل محاربتها، فهي تمثل مشكلة اقتصادية مستعصية و معقدة يمكن أن ينتج عنها عدة مشاكل اجتماعية خاصة كالسرقة و الفساد و الانحراف الأخلاقي الذي يهدد استقرار الدول و المجتمعات و تؤثر على وحدة و تماسك المجتمع، قد اهتم بها العديد من الاقتصاديين من أجل تفسير أسبابها و البحث عن حلول لمعالجتها.

عانت و لا تزال تعاني الجزائر من تلك المشكلة بسبب تزايد الطلب على مناصب الشغل،مع عجز المؤسسات العمومية خاصة على استيعاب طلبات التشغيل الهائلة،على الرغم من السياسات الإصلاحية الجادة التي خاضتها منذ الاستقلال من أجل احتواء مشكلة البطالة أو على الأقل التقليل من حدتها.

تعتبر سياسات التشغيل وسيلة في يد الدولة من أجل إعادة التوازن في سوق العمل، حيث يلاحظ أنه في ظل المعطيات الاقتصادية الحالية مشكل التشغيل لم يجد حلا مناسبا له، بدليل أن سوق العمل في البلاد يعاني من اختلال كبير في التوازن[1]، لذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المحاور التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشغل

المبحث الثاني: تشخيص مشكل البطالة

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب(2010)، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 04.

II-1 الإطار المفاهيمي للشغل

هناك العديد من التحولات التي تؤثر على الاقتصاديات و المجتمعات في جميع بلدان العالم، غالبا ما تكون عبارة عن مشاكل اقتصادية و التي من بينها معظلة البطالة، و إشكالية التشغيل التي لم تأمن منها الدول النامية و حتى المتطورة ، حيث مر العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بفترتين: الأولى عرفت بفترة الازدهار(1946-1975)، و هي فترة تميزت بانخفاض معدل البطالة و زيادة كبيرة في مستويات المعيشة، أما الفترة الثانية بدأت من منتصف السبعينيات من القرن الماضي، تميزت بتباطؤ النمو، في سياق المنافسة الدولية المتزايدة ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة [1] ، و التي يتم محاربتها من خلال إحداث التوازن في سوق العمل، و في هذا السياق سيتم التطرق في هذا المبحث إلى:

II-1-1 سوق الشغل

يعتبر العمل العنصر الأساسي لتشكيل العالم، باعتباره وسيلة الإنسان في سعيه ليكون خليفة في الأرض، كما أنه يعتبر مصدرا لكل إنتاج و ثروة[2]، و قد عرف كظاهرة إنسانية في الحضارات القديمة و قبل معرفة سوق العمل لابد من معرفة مفهوم العمل وعلاقته بالتشغيل.

II-1-1-1 المفاهيم المتعلقة بالشغل

كان للتطور الاقتصادي في مختلف المجالات و ظهور مدارس جديدة دور كبير في رد الاعتبار للعامل وتطوير مفهوم العمل، لأن انطلاقا منه يتم تحديد مستوى التوظيف في النظام الاقتصادي و حجم الاستخدام لليد العاملة،فقد قام آدم سميث بتقسيم العمل، من أجل السماح بزيادة الثروة الجماعية على الفور في المجتمعات المعاصرة ، إذن فالعمل هو عامل الإنتاج و نظام توزيع الدخل [3]، ففي عام 1662 أكد العالم **وليام بيتي** ، مؤسس" الحساب السياسي " في صيغة مشهورة أن :"العمل هو أب كل ثروة، تماما مثل الأرض هي أمه، وقد اعتبر أن العمل البشري عبارة عن نشاط ق ادرا على قهر الطبيعة [4]، و يمكن من خلاله خلق إنتاج أو قيمة مضافة، حيث يمكن تعريفه لغويا على أنه وظيفة أو مهنة، أما اصطلاحا : فهو ذلك الجهد الجسدي أو النشاط الذي يبذله الإنسان من أجل تحقيق أهدافا معينة و الحصول على عائد مالي من وراء ذلك العمل، و يكون إراديا و ليس إجباريا.

---

[1]Bertrand Affilé et Christian Gentil Avec la collaboration de Franck Rimbert(2007), **Les grandes questions de l'économie contemporaine**, Editeur : l'Etudiant, http://academic.fimaktabati.dzConsulté le : 27/08/2018 ,p :07.

[2]ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص:12.

[3]Braquet, Frédéric(2014),**L'essentiel pour comprendre le marché du travail**, Editeur Gualino, http://academic.fimaktabati.dzConsulté le :28/08/2018, p :16.

[4]Vatin, François(2008),**Le travail et ses valeurs**, Editeur :Albin Michel, , http://academic.fimaktabati.dzConsulté le : 28/08/2018, pp :07-08.

2-1-1-1 التمييز بين العمل و التشغيل

هناك تداخل بين مفهوم العمل و التشغيل، فالثاني يقود إلى الأول، أي من خلال سياسيات التشغيل يمكن الحصول على عمل أو وظيفة، حيث يتطابق مفهوم التشغيل مع التوظيف، و يرتبط كلاهما بالمنصب المالي، لكن يمكن أن يكون الاختلاف بين العمل والشغل في كون أن الشغل يكون دائما بمقابل مالي أما العمل قد لا يكون كذلك فربة البيت مثلا تقوم بعمل لكن بدون أجر أي الشغل يمكن اعتباره ميزة اجتماعية أي وضعية اجتماعية للنشاط في إقليم معين و إلى غاية مدة معينة أي هو استخدام جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد حيث يكون ذلك مناسب لمنصب عمل، وحسب تعريف Henri et Bruno فإن: "التشغيل ليس ببساطة هو عكس البطالة، وليس فقط العمل، فالتشغيل عربة تجر معها عدة متطلبات كالاستمرارية في العمل، والاعتراف بالتأهيل، المرتب، التعيين، التكوين، الحق في التمثيل والمشاركة في التنظيم الجماعي، ويعتبر ذو أهمية كبيرة في العمل كونه أساس تطوير وتحسين وترقية العمل،ويعد التشغيل قاعدة العمل [1]،إذن انطلاقا مما سبق يمكن القول أن هناك تداخل كبير بين العمل والشغل ولا يوجد اختلاف بينهما .

3-1-1-II مفهوم سوق العمل

يقوم قانون العرض و الطلب على شرح الظواهر الاقتصادية التي تؤثر على الحياة اليومية، و يمثل سوق العمل نوع من أنواع الأسواق الاقتصادية، التي تقوم على أساس العرض و الطلب، فهو المكان الذي يلتقي فيه طالبوا العمل مع عارضوه، حيث الفئة الأولى تمثل الأشخاص النشيطين الذين تتوفر فيهم شروط العمل و يبحثون عنه و لا يجدونه، أما الفئة الثانية تتمثل في كل المؤسسات العمومية أو الخاصة التي تسمح بإعطاء فرصة عمل .يقوم سوق العمل بإحصاء القوة العاملة الراغبة في العمل وفق شرطين هما[2]:

- ✓ تحديد وضعية العامل و مدى استعداده للعمل من خلال وضع معايير ثابتة و دقيقة حسب القدورات الفكرية والفيزيولوجية للعامل ، وبعدها يتم جمع البيانات و تصنيفها وفق معايير من بينها: السن، الجنس، التخصص، والمؤهلات و المهارات العلمية؛
- ✓ تقوم الهيئات المختصة بإحصاء حجم العمالة المتاح، من خلال تقديم البيانات التي تسمح بتشخيص الوضعية الحالية والتنبؤ لاحتياجات المستقبل.و في الجزائر يتم الاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء الذي يعطي تحقيقات سنوية حول التشغيل.

[1] القنيعي عز الدين(2013)، **أثر السياسة الاستثمارية في التشغيل في الجزائر في آفاق 2017**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، مالية وبنوك:جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر غير منشورة، ص ص: 89-90.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

سوق العمل يتميز بديناميكية تحول مستمر في هيكل الوظائف، يقاس بتدفقات القوى العاملة يقول كل من (p :14Braquet, Frédéric,2014) أن التقديرات تشير إلى أن ما متوسطه حوالي 10.000 وظيفة يتم فقدانها في اليوم، أي ما قيمته 15% من إجمالي مخزون الوظائف كل عام، بالمقابل يتم إنشاء 10.000 فرصة عمل كل يوم، دليل على حدوث تغيرات و تحولات دائمة في سوق العمل إضافة إلى وجود منافسة من قبل المؤسسات العارضة للعمل من خلال شروط التوظيف التي يتم منحها وتفاوتها من مؤسسة إلى أخرى.

II-1-2 نظرة عامة عن سياسة التشغيل

تهدف السياسة التشغيلية إلى معالجة معدلات البطالة التي تستخدمها الدول غالبا عند تفاقم مشكلة البطالة، خاصة مع التوجه لاقتصاد السوق، من أجل إعادة التوازن في سوق العمل ، تلك السوق التي تبحث عن طالب عمل مرنا و جاهزا للتأقلم مع التغيرات المستمرة من أجل تعزيز سياسة التوظيف ومواكبتها للسوق العالمية.

II-1-2-1 مفهوم سياسة التشغيل

تتطلب التغييرات في القوى العاملة سياسات محددة لدعم التكيف مع خصائص الناس لاحتياجات التوظيف، سواء من حيث الكم أو النوع، من خلال سياسات توظيف نشطة[1]، فالتشغيل هو تمكين الشخص من الحصول على العمل و الاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل و التكوين أي أنه استخدام قوة عمل تتعارض مع البطالة [2]، أما سياسة التشغيل فهي تعني مجموع البرامج و المناهج المتبعة من قبل الدول من أجل خلق فرص عمل للبطالين. كما أنها تعرف على أنها"عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تصمم و تطبق على مستوى كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية، فضلا عن سياسة اقتصاد السوق بحيث يكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل [3]، فهي تهدف إلى تطوير و تحسين فرص العمل وهيكلة الاقتصاد إضافة إلى محاولة تقليص معدلات البطالة و الحد من آثارها و إعادة التوازن الاقتصادي.

[1] Denis Anne,Yannick L'horty(2013),**Economie de l'emploi et du chômage**,Editeur :Armand colin, http://academic.fimaktabati.dzConsulté le :29/08/2018, p :33.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص:36-37.

[3] مدني بن شهرة(2008)، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص:164.

II-1-2-2 العوامل المؤثرة في حجم التشغيل

من مهام سياسة التشغيل هو الإنصاف و الحد من الفقر، و السعي إلى التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي و العدالة الاجتماعية، إلا أنه هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في حجم التشغيل و العمالة، وتعرقل سياسات التشغيل المتبعة و التي من بينها: ما هو اقتصادي، سياسي و اجتماعي.

1-العوامل الاقتصادية

هي عبارة عن عوامل ترتبط خاصة بمستويات الإنتاجية، و قرارات الاستثمار و كذلك سياسة التشغيل و يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

أولا: مستويات الإنتاجية

تعبر الإنتاجية عن حجم الإنتاج بالمقارنة مع عوامله، أي أنها تعبر عن حجم الإنتاج مقارنة بالتكلفة الناتجة عنه هذا من الناحية العينية، أما من الناحية النقدية فهي تقاس برقم أعمال المؤسسة أو القيمة المضافة مقارنة بكتلة الأجور أو بعدد العمال[1] و من هذا المنطلق فإن غالبية الدول التي تكون بها إنتاجية كبيرة تحقق مستويات منخفضة و كل ما كانت الإنتاجية أقل كلما كانت معدلات البطالة مرتفعة و مستويات التشغيل منخفضة، لأن الإنتاجية تؤدي إلى تخفيض أسعار بيع المنتجات، و انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة المبيعات، و بالتالي زيادة التدفق النقدي الداخل و زيادة الأرباح و زيادة هذه الأخيرة يسمح بزيادة اليد العاملة لتكثيف الإنتاج، و هذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية .

ثانيا: قرارات الاستثمار

تعتمد قرارات الاستثمار على مزج عوامل الإنتاج من مادة أولية و يد عاملة إضافة إلى تكلفة الأجور، حيث أن زيادة و تخفيض الاستثمار مرتبط بالمقدرة المالية لتغطية تكاليف الاستثمار، إضافة إلى السلوك الاستهلاكي للسع و الخدمات ، حيث يلاحظ في الجزائر أنه هناك علاقة طردية بين حجم الاستثمار و حجم التشغيل حيث بالرجوع إلى سينارو الإصلاحات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة يلاحظ أنه بفضل المجهودات الاستثمارية بلغت مناصب الشغل 114.500 منصب عمل[2] ،و بالتالي بزايدة حجم الاستثمار يزيد حجم اليد العاملة .

---

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 161.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص ص:160-161.

ثالثا: سياسات التشغيل

نتيجة للتغيرات السياسية و الاقتصادية الجذرية تراجعت معدلات النمو الاقتصادي و تم فقدان العديد من مناصب الشغل و هذا كله من آثار الأزمة المالية العالمية التي مست البلدان العربية كلها، و تم تعطل العديد من عمليات الإنتاج و تراجع الاستثمارات، هو الأمر الذي زاد من معدلات البطالة بسبب التسريح الجماعي للعمال و غلق و إفلاس المؤسسات الإنتاجية، و من أجل النهوض بالاقتصاد سعت كل دولة إلى اعتماد سياسات تنموية ملائمة و فعالة لمواجهة ذلك الواقع المرير هادفة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي و مواجهة ظاهرة البطالة المتنامية، و كما سبق ذكره تعتمد الدولة على نظام معلومات قوي يسمح لها بإحصاء عدد البطالين وهيكل البطالة السائدة من أجل أخذها بعين الاعتبار عند تسطير البرامج الإصلاحية التنموية الاستثمارية، لأن زيادة هذه الأخيرة يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي، و بالتالي تؤدي إلى زيادة في نسبة العمالة و منه زيادة دخل الأفراد، لأن زيادة الاستثمارات أهم عامل في نمو الاقتصاد .

ومن أجل توسيع قاعدة التشغيل،فقد اعتمدت الجزائر على العديد من النماذج و التجارب الاقتصادية شملت جميع الميادين الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية من أجل اللحاق بالاقتصاد العالمي، بالاعتماد على آليات و أجهزة متعددة الوسائل لإنعاش الاقتصاد الوطني، ومن أجل زيادة التنمية الاقتصادية.

فقد سعت إلى رفع معدلات نمو الاستثمار و جلب اليد العاملة، من خلال الاهتمام أكثر بالقطاعات التي تشغل اليد العاملة بكثرة كالبناء و الخدمات الاجتماعية ،و كذلك تدعيم العمل المقاولاتي و تنمية روح المقاولاتية لدى الشباب، إضافة إلى منح القروض المصغرة الذي يعتبر وسيلة لمساعدة الأفراد و محاربة البطالة و التهميش و تقليل الآفات الاجتماعية من خلال مساعدة الشباب في تمويل المشاريع المصغرة الحرفية و الأعمال النسوية المنزلية ،إضافة إلى برامج التشغيل كعقود ما قبل التشغيل، و سعيها إلى اتخاذ إجراءات تعديل قانون التقاعد المبكر....إلخ.

2- العوامل الاجتماعية

هي عوامل مرتبطة بالجانب البشري ،خاصة ما يتعلق بعدد السكان و النمو الديمغرافي، حيث أنها تؤثر و بطريقة مباشرة في حجم التشغيل، لأنه عند حدوث انفجار سكاني يؤدي ذلك إلى عدم قدرة الدولة على استيعاب طلبات العمل المتزايدة خاصة بالنسبة للفئة النشطة التي تعرض طلبات العمل في السوق ، و بالتالي تصعب الموازنة بين النمو الاقتصادي و نمو الطلب في سوق العمل ، و الجزائر شهدت معدلات نمو ديمغرافي مرتفعة الأمر الذي زاد من حدة البطالة بسبب اختلال التوازن بين النمو السكاني السريع من جهة و ارتفاع معدلات البطالة من جهة ، و نقص مناصب الشغل، لأن زيادة الفئة النشطة يزيد من تعقيد مشكل البطالة، وزيادة النمو الديمغرافي تؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم و الصحة و مختلف الخدمات

العمومية، لذا يستوجب العمل على خلق مناصب للشغل و خلق فرص العمل المنتجة لاستيعاب الداخلين سنويا إلى سوق العمل و ذلك نتيجة الزيادات السكانية المتسارعة.

3-العوامل السياسية

للدولة دور فعال في رسم الإطار العام للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و الحرس على معالجة المشاكل الاقتصادية، و يكمن دور الدولة في مجال التشغيل في بعث الاستثمارات و استحداث المؤسسات، حيث أن خلق البيئة الاقتصادية المناسبة لجلب الاستثمار يستوجب الكثير من الإجراءات و التي من بينها إصلاح السياسات و المؤسسات و توفير الحوافز اللازمة [1] و هنا يظهر الدور الواضح للدولة في المجال الاقتصادي خاصة فيما يعرف بمجال السياسة الاقتصادية ، بالمقابل تلعب الظروف و الأحداث السياسية دورا هاما في خلق البطالة و السبب راجع إلى عدم الاستقرار الأمني و توقف عجلة النشاط الاقتصادي، في الكثير من القطاعات، مما يجعل الدولة تنفق الأموال من أجل شراء الأسلحة و تكثيف التجنيد، لأن حدوث الحروب و المخاطر السياسية يؤثر على الاقتصاد العام و يعرقل عجلة التنمية الاقتصادية، مما يحد من اهتمام الدول بالاستثمارات و خلق مناصب الشغل مما يزيد من حدة البطالة و انتشار الآفات الاجتماعية .....إلخ.

II-1-3 أهداف سياسة التشغيل و أنواعها

تعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع، منسجم و هادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي[2] ومن بين أهداف تلك السياسات هو البحث عن التشغيل الكامل، بمعنى الاستعمال الكامل لعوامل الإنتاج، حيث يكون التشغيل من الأولويات من أجل تسوية الأمور العالقة المتعلقة بالتشغيل و الحد من البطالة .

II-1-3 -1 أهداف سياسة التشغيل

تعمل الدولة على تكثيف برامج التشغيل من أجل تحسين وضعية الشغل، فكل سياسة تظهر قيمة بعدها الاستراتيجي من الأهداف المستمدة منها و التي يتم تحقيقها على أرض الواقع، و من بين أهداف التشغيل يذكر[3]:

---

[1] زين العابدين معو، مبروك ساحلي(2014)، **سياسات التشغيل في الجزائر و سبل حوكمتها**، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 11، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، الموقع الإلكتروني:https://platform.almanhal.com تاريخ الإطلاع: 2018/09/02 ، ص: 08.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره،ص: 29.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو(1982)، **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص:125.

- ✓ تكوين و إعداد القوى العاملة من أجل تحقيق تأهيل مهني و اكتساب مهارة في الأداء؛
- ✓ الرفع من المستوى المعيشي من خلال زيادة الدخل الفردي، و زيادة الناتج القومي؛
- ✓ توفير فرص العمل لكل مواطن في القوة العاملة الراغبة في العمل من أجل كفاية حرية اختيار العمل ؛
- ✓ ضبط أساليب و مواعيد التحسينات بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.

قد نص دستور منظمة العمل الدولية سنة 1919 على "الوقاية من البطالة و توفير أجر ملائم للمعيشة"، الملاحظ أن سياسة التشغيل تركز أكثر على التقليل من معدلات البطالة المتفاقمة وتوفير دخل للأفراد ، فهي تهدف أساسا إلى تحقيق نواتج التشغيل كغاية أساسية للاقتصاد الكلي حسب منظمة العمل الدولية، و يمكن تبيان خطوات عملية صنع سياسات التشغيل من خلال المخطط التالي:

الشكل (II-1): مراحل و خطوات عملية صنع سياسات التشغيل

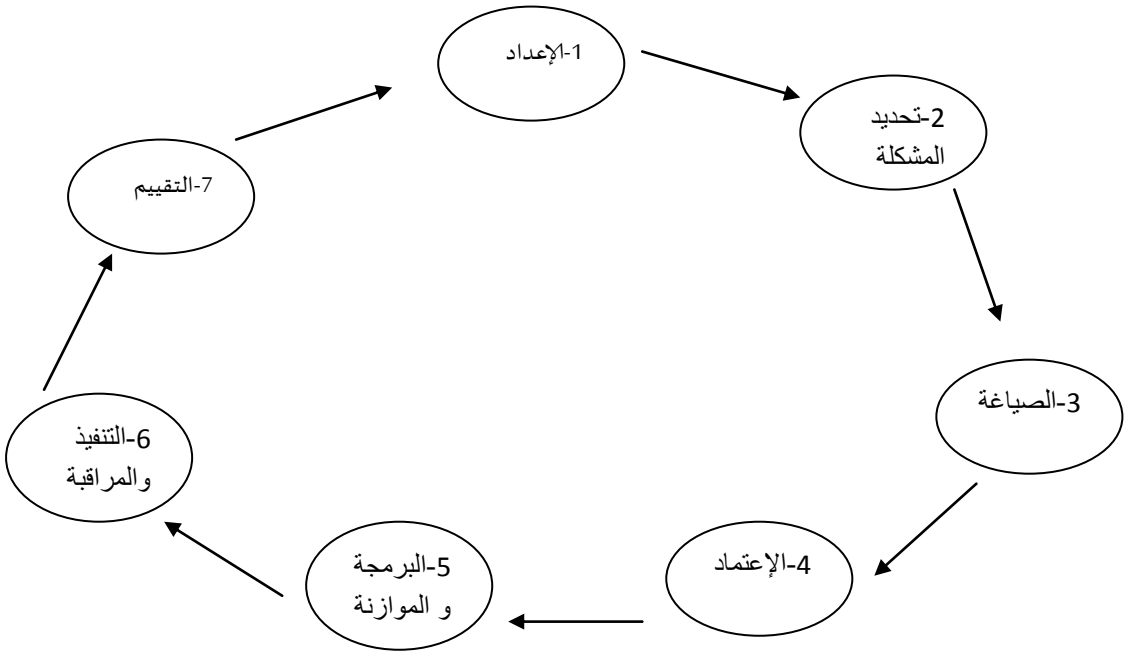

المصدر: منظمة العمل الدولية، سياسات التشغيل الوطنية دليل استرشادي(2013) ، الموقع الإلكتروني: https://www.ilo.org *تاريخ الإطلاع*: 2018/09/05، ص: 40.

قد بينت منظمة العمل الدولية بأن عملية التشغيل تتم وفق سبعة مراحل و تكون كالتالي:

أولا: مرحلة الإعداد

من خلال مرحلة الإعداد تعمد الدولة إلى تحديد الهدف الأساسي من شروعها في اتخاذ سياسة التشغيل ، بحيث تتم عملية التخطيط إلى الموارد اللازمة للحرس على نجاح سياستها و تنفيذها ، و تسطير البرنامج كتحديدها لتسلسل البرامج و إحصائها للمبالغ المالية التي تخصصها لكل برنامج و المدة الزمنية اللازمة لذلك، بمعنى إعداد الميزانيات مسبقا، مع ترتيب الأولويات إضافة إلى اعتماد و صياغة النصوص القانونية اللازمة لتحريك سياسة التشغيل.

ثانيا: مرحلة تحديد المشكلة أو القضية

هي مرحلة يتم من خلالها دراسة سوق العمل ، و الإطلاع على النقائص و تحديد أولويات العمل المستقبلية، مع إعداد بيان دقيق للقضايا المتعلقة بسوق العمل، و رصد المعلومات الإحصائية عن عدد البطالين و تحديد أبرز المتغيرات المؤثرة في سوق العمل ،حتى إن تطلب الأمر إجراء البحوث عن سياسات التشغيل،خاصة سياسات الاقتصاد الكلي كسياسات تحسين مستوى الاستثمار وسياسات التوظيف والتدريب و سياسة سوق العمل الفعال، و الحرس على المعرفة الوطيدة بأوضاع التشغيل و دراسة العراقيل التي يمكن أن تقف في طريق صانعوا قرارات سياسة التشغيل.

ثالثا: الصياغة

هي مرحلة يتم من خلالها إعداد بيان بالقضايا التي يتعين على متخذي القرار أن يحددوا خيارات السياسة العامة تجاهها و ترتيب أولوياتها [1] و صياغة مجموعة من غايات التشغيل من أجل تطوير برامج الشغل وتحديد مختلف القضايا التي سيجري تناولها في سياسة التشغيل، مع العمل على تحديد مختلف البدائل و الخيارات من أجل معالجة مشاكل التشغيل .

رابعا: مرحلة المصادقة و الاعتماد

بعد مناقشة سياسة التشغيل تأتي مرحلة المصادقة و الاعتماد من قبل المسؤولين عليها من أجل الموافقة عليها واعتمادها قانونيا ويتم تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية بعد ترجمتها في شكل بيان أو مرسوم تنفيذي ليعطى لها الطابع الرسمي وتنفذ من قبل الجهات الحكومية، و أخذها بعين الاعتبار ضمن برامج التنمية الوطنية.

[1] منظمة العمل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

و تتم عملية توعية الشعب و المواطنين بما اتخذته الدولة من إجراءات من خلال عملية الاتصالات في مواقع التواصل الاجتماعي ومختلف وسائل الإعلام وعرض مناصب الشغل المبرمجة و المخططات المراد تنفيذها وإحصاء عدد مناصب الشغل المتوقع توفيرها للبطالين و عرض مختلف أغراض السياسة و مجلاتها .

خامسا: مرحلة البرمجة والموازنة

عملية البرمجة تتم بإعداد الموازنة السنوية التي يتم من خلالها تخصيص الموارد المتاحة لتغطية البرامج التنموية، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة التمويل أي حجم الإيرادات المالية المتاحة من أجل تجنب عجز الموازنة مع التأكيد على ضرورة التصنيع في إطار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة [1]، ولأن الموارد المالية المتاحة محدودة تأخذ الدولة في عين الاعتبار الأولويات في تنويع النفقات الاجتماعية كالتعليم و الصحة خاصة و أن الدول النفطية كالجزائر تعتمد على العوائد النفطية التي تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار أي أنها تنفق في إطار المعقول وترشيد للنفقات العامة و اعتماد نتائج السنة المالية السابقة، ووضع كل الإجراءات والأساليب التي تسمح بمباشرة سياسة التشغيل من خلال تعزيز القدرات المالية اللازمة.

سادسا: مرحلة التنفيذ و المراقبة

تأتي مرحلة التنفيذ في المرتبة السادسة ويمكن اعتبارها مرحلة مراقبة و تلخيص لكل المراحل السابقة، فهنا يكون القرار النهائي بتنفيذ السياسة المبرمجة، و لضمان التنفيذ الجيد لسياسة التشغيل يتم الاعتماد على العناصر التالية[2]:

- ضمان التنسيق بين الوزارات؛
- صياغة أو مراجعة النصوص القانونية ،
- التأكيد على أن الموارد المالية قادرة على الوفاء بالتزامات الدولة المالية.

سابعا: مرحلة التقييم

هي آخر مرحلة من خطوات عملية صنع سياسة التشغيل، فعملية التقييم تعتبر طريقة للمراقبة والتأكد من أن السياسة التي تم انتهاجها قد حققت أهدافها، هنا تكون عملية مقارنة بما تم تخطيطه وما تم التوصل إليه فعلا من خلال استخدام أساليب البحث العلمي بالاعتماد على نتائج و تحليلات مختلف المسؤولين الذين أشرفوا على تنفيذها و التأكد إذا ما تم تحقيق النتائج المرجوة فعلا خلال مراحل معينة من تنفيذها وتحديد الأسباب والعراقيل التي كانت آلت دون تحقيق الأهداف إن وجدت من أجل اتخاذ التدابير

[1] محمد غالي راهي الحسيني(2016)، **التوسع المالي و اتجاهات السياسة المالية**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن،ص: 95.

[2] منظمة العمل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

اللازمة من أجل تفاديها مستقبلا و استحداث طرق و مقاولات جديدة تسمح بتشغيل دائم وتجنب الحلول المؤقتة التي تعتبر بعيدة كل البعد عن المعالجة الاقتصادية و الفعلية لمشكل البطالة.

تسعى الحكومة الجزائرية من وراء سياسة التشغيل إلى تحسين مستوى الاستثمار المحلي و الأجنبي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خارج قطاع المحروقات الناتج عن القطاعات المولدة للشغل لاسيما قطاع الخدمات و البناء و الأشغال العمومية هذا و أن إستراتيجية التشغيل تعتبر مكون أساسي من إستراتيجية التنمية الشاملة التي تسعى إلى الحد من الفقر من خلال تعزيز العمل اللائق و خلق مناصب أكثر إنتاجية وإشراك الأفراد في الحياة الاجتماعية.

II-1-3 -2 أنواع سياسة التشغيل

تعمل سياسة التشغيل على توفير المزيد من فرص العمل لأن مشكل البطالة يعتبر من أكبر التحديات التنموية التي تواجه الدول العربية جمعاء و الجزائر خاصة، لأنها تتميز بمعدلات بطالة أعلى في العالم، وأسواقها تتعرض إلى جملة من التحديات التي تعكس ثقلها على فرص التشغيل، و قد مر الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاح حسب أراء بعض المحللين بثلاث مراحل رئيسية[1]:

المرحلة الأولى: تم فيها رسم المعالم السياسية الاقتصادية من خلال التركيز على إعادة إصلاح ما تم تدميره من قبل المستعمر الفرنسي، **أما في المرحلة الثانية** هنا بدأ التخطيط فعلا للتنمية والإصلاح الاقتصادي من خلال تسطير برامج تنموية تتفاوت في مراحلها الزمنية والمبالغ المالية المخصصة لها و التي سيتم رصدها لاحقا، إذن هي مرحلة تميزت بزيادة الاستثمارات خاصة الصناعية التي تجاوزت 50% في المتوسط.

أما المرحلة الثالثة تحدد بظهور الأزمة الاقتصادية أي مع منتصف الثمانينات أين اتخذت الدولة إصلاحات ظرفية خلال فترات متفاوتة و توليد طاقات إنتاجية هامة في القطاع العام، الأمر الذي قلص معدل البطالة إلى 16%سنة 1989 بعدما بلغ 33% سنة 1967.

من المعلوم أنه عند فشل السياسة الاقتصادية أو انتهاج سياسة غير فعالة يؤثر ذلك سلبا على الاقتصاد،خاصة على معدل البطالة و الناتج الإجمالي، لذا هناك عدة أنواع لسياسة التشغيل يتم إتباعها لتشجيع الإنتاج العام و الخاص مع تحسين مردوديته فهي تمثل الوجه المقابل لسياسة مكافحة البطالة، من خلال مضاعفة فرص العمل كما و نوعا والمعروف أن هناك نوعين لسياسة التشغيل هما:سياسة التشغيل النشطة أو الإيجابية وسياسة التراجع عن التشغيل السلبية.

[1] ناصر دادي عدون،عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص:155.

أولا: سياسة سوق العمل النشطة الإيجابية

قد عرفها مكتب العمل الدولي على أنها"السياسات التي توفر الدخل البديل و تدابير الاندماج في سوق العمل للباحثين عن الوظائف، فهي تقدم الدعم الفعال بغية الاندماج في سوق العمل وتعنى بتوفير الدخل البديل أثناء فترات البطالة"[1]،والتحفيز على التوظيف و تشجيع الشباب البطال على الاندماج في سوق العمل و هي تستهدف غالبا فئات محددة كالمسنين و صغار السن، و النساء و ذوي الاحتياجات الخاصة.....إلخ أي الأشخاص الذين يصعب تشغيلهم فهي تسعى إلى زيادة العرض المتاح من اليد العاملة المؤهلة.

ثانيا: سياسة التراجع عن العمل أو سياسة العمل السلبية

أو ما يسمى بسياسة العمل السلبية فهي تحاول معالجة الاختلالات في سوق العمل، فهي تعمل على الحد من الفئة النشطة من خلال تقديم إعانات اجتماعية والعمل على تقليل العمالة، و حسب ما نصت عليه منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية فإن مفهوم هذه السياسة يتلخص في: منح تعويضات البطالة إضافة إلى منح التقاعد المسبق فهي تهدف إلى إعادة التكييف الاقتصادي و الهيكلة.

II-1-3-3 التوازن في سوق العمل

يتحقق التوازن في سوق العمل من خلال تقاطع منحى عرض العمل مع الطلب على العمل، ويتحدد التوازن في المستوى الذي يكون فيه الاقتصاد في التشغيل التام حسب النموذج الكلاسيكي، هذا التحليل الذي ينتج عنه التوازن الناتج عن المواجهة بين عرض عمل الموظفين و الطلب على عمل أرباب العمل، أي أنه في حالة التوازن يكون الطلب على العمل مساويا للعرض عليه وإذا كان سوق العمل يعمل بشكل مثالي أي وجود منافسة كاملة فإنه يتم ضمان التوظيف الكامل[2] ويتحدد حجم الأجر الحقيقي التوازني والعمل التوازني ومنه حجم الإنتاج الموافق،وقبل التطرق إلى تحديد التوازن في سوق العمل لابد من معرفة عرض العمل و الطلب على العمل، إذن الهدف من دراسة التوازن في سوق العمل هو لثلاث أسباب هي:

- تحديد الأجر الحقيقي التوازني؛

- تحديد مستوى العمل التوازني؛

- تحديد حجم الإنتاج الموافق لحجم العمل التوازني.

[1] مكتب العمل الدولي، لجنة العمالة السياسة الاجتماعية (2003)، **سياسات سوق العمل النشطة**، البند الثاني من جدول الأعمال، الدورة 288، جونيف، تشرين الثاني /نوفمبر.الموقع الإلكتروني: www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/gb/docsتاريخ الإطلاع: 2018/09/11 ، ص: 03.

[2] Braquet, Frédéric,ibid , pp49-52.

1 - عرض العمل

عرض العمل يمثل كمية العمل المتاحة من قبل أفراد طبيعيين عند مستوى معين من الأجور السائدة في السوق، خلال فترة زمنية معينة، ويتم ذلك في سوق العمل حيث يلتقي عارضوا العمل مع طالبيه، ويرى الكلاسيكيون أن النظام الاقتصادي لا يمكن أن يكون في حالة استخدام شامل،إلا إذا استجابت الأجور النقدية أو الأسعار فورا لأي اختلال بين الطلب على العمال وعرضهم في السوق [1] و كذلك الأمر بالنسبة لسعر الفائدة، إذا لم يستجب للاختلال بين الطلب و العرض على الأموال فلن يتحقق التساوي بين الادخار و الاستثمار حيث أنهم يؤمون بقانون **ساي للأسواق**، أي كل عرض يخلق الطلب عليه وأن أي خلل سيكون مؤقت ويتم تعديله بسبب اليد الخفية [2]، وتستند النظرية الكلاسيكية في التشغيل والدخل وثبات الأسعار على الأمد القصير وأنه كلما كانت هناك منافسة واسعة في الحياة الاقتصادية فإن الأسعار والأجور تكون أكثر مرونة [3] و تمثل دالة عرض العمل بعلاقة طردية بين الأجور الحقيقة لأن عرض العمل يعتمد على المستوى السائد للأجور و علاقتها بأسعار الإنتاج، و يمكن تبيان علاقة عرض العمل بالأجور الحقيقة بالشكل الموالي، حيث:

N:عرض العمل

W/P:الأجر الحقيقي

W:الأجر الاسمي

P: المستوى العام للأسعار

الشكل (II-2): تمثيل دالة عرض العمل

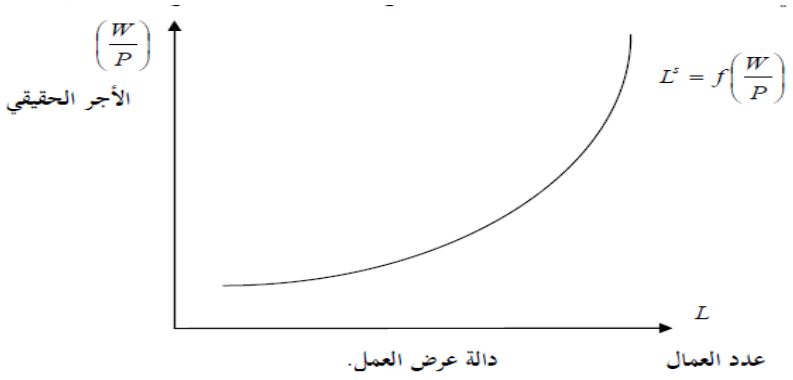

محمدالمصلاح(2016)، الاقتصاد الكلي محاضرات وتمارين محلولة، بدون طبعة، الجزائر،ص:39

إذا زاد الطلب على العمل على عرض العمل، يكون هناك تنافس بين أرباب العمل لجذب الموظفين، ويرتفع معدل الأجور الحقيقية تدريجيا لجذب القوى العاملة، و إذا أصبحت العمالة أكبر من الطلب عليها، فإن فائض العمل يتم امتصاصه من خلال الانخفاض في معدل الأجور الحقيقي و تكون هناك منافسة بين

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص:82.

[2] حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره،ص:42.

[3] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، نفس المرجع أعلاه ،ص:83.

الموردين للعمل، مما يؤدي إلى انخفاض تدريجي للأجور [1]، وبعرض العمال العمل فهم يقارنون بين التشغيل و عدم التشغيل الممثل بالفراغ لكنهم يفضلون الفراغ عن العمل، لذا لابد من وجود حافز يجعلهم يقبلون على العمل وهو الأجر حسب الكلاسيكيين، وبالتالي كلما ارتفع الأجر زاد عرض العمل، لأن الحافز على العمل قد ارتفع، أي زادت منفعة العمل.

2- الطلب على العمل

الطلب على العمل يمثل مقدار الطلب على العمالة التي يرغب الاقتصاد في توظيفها، خلال فترة زمنية معينة، وهو يحتل أهمية أكبر من العرض على العمل في السوق، وهو يرتبط أيضا بالأجور الحقيقية وله علاقة عكسية معها ، و يمكن تمثيل تلك العلاقة بالشكل الموالي:

الشكل (II-3): تمثيل دالة الطلب على العمل

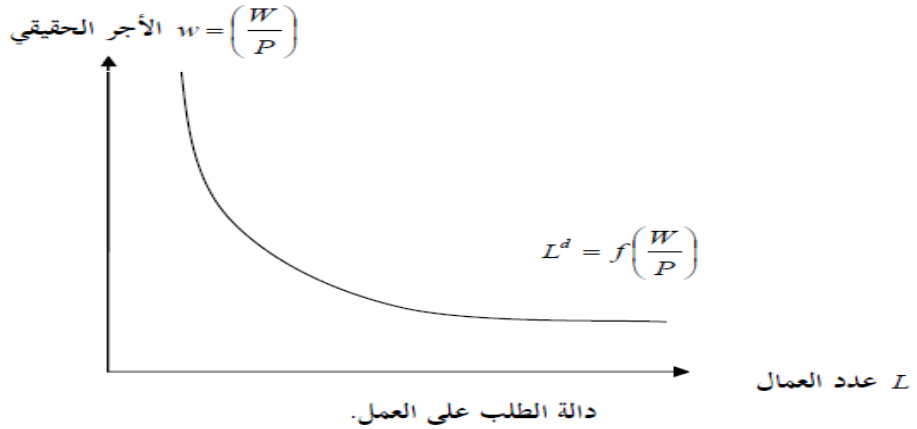

دالة الطلب على العمل.

المصدر: محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص:39.

في دالة الطلب على العمل وعند تساوي الإنتاج الحدي مع الأجر الحقيقي فإن المنتج لا يقبل على زيادة طلب العمالة، ويتحدد الطلب على العمل على أساس مقدار الإنتاج الذي تود المؤسسة أو المنشأة إنتاجه، وكلما انخفض الأجر الحقيقي زاد الطلب على العمل أي أن الطلب على العمل دالة عكسية للأجر الحقيقي و قد أكد J.B. Say بأن الرواتب يتم تحديدها من خلال إنتاجية العمل، في اعتقاده أن زيادة الإنتاجية ستؤدي على المدى الطويل إلى زيادة الرواتب، خلال فترة معينة [2]، المنتج هنا يسعى إلى تعظيم الربح و يتم الوصول إلى هذه المرحلة لما تتساوى الأجرة النقدية مع قيمة الناتج الحدي،أي التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي و عند الوصول إلى هذه المرحلة يتم توقف المنتج أو المنشأة عن التوظيف.

[1] Braquet,Frédéric,ibid,p :52.
[2] BoniMehaelaStraoanu, Florentina Pantazi(2011),**Concept and théories regarding economic balance in incidence with the labor market**, Procidia Social and Behavioral Sciences 15, https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2011.03.191Consulté le: 15/09/2018, p:820.

3- توازن سوق العمل

تشير الدراسات الحديثة إلى وجود إختلالات مستمرة بين أسواق العمل المختلفة (حماية العمالة، تشكيل الأجور، و استحقاقات البطالة) عبر البلدان [1]، تسعى الدول إلى تحقيق التوازن في سوق العمل الذي يتحقق بتقاطع منحنى عرض العمل أو دالة عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل أو دالة الطلب على العمل، يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل (II-4): تمثيل التوازن في سوق العمل

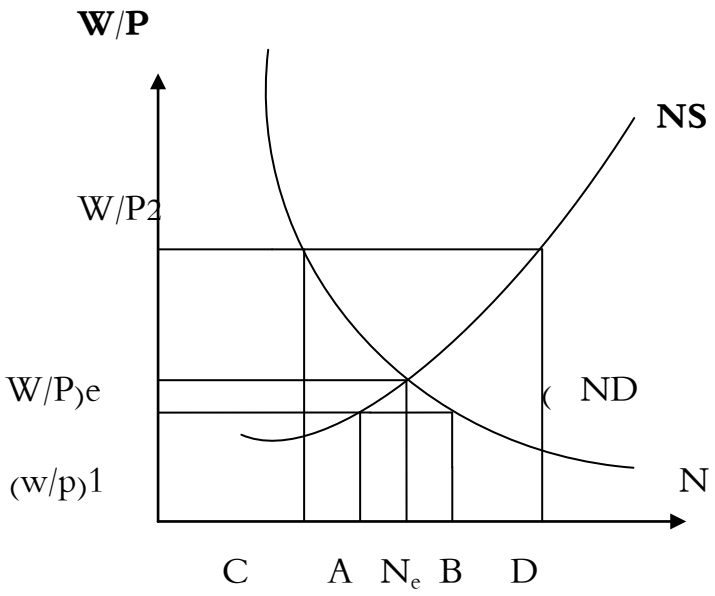

المصدر: محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

في النقطة N_e يكون الطلب على العمل مساويا للعرض على العمل أي ND=NS و يكون الأجر الحقيقي التوازني مساويا للمقدار $(W/P)_e$.وعند معدل الأجر الحقيقي $(w/p)_1$ يكون الطلب على العمل أكبر من العرض على العمل، وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة بطالة اختيارية، بسبب تراجع الأجر الحقيقي ولا يرضون بالعمل عند الأجور المتدنية مما يؤدي بالمؤسسات إلى رفع الأجور الحقيقية مع افتراض ثبات الأسعار من أجل توظيف العمال، و يرتفع الأجر الحقيقي إلى المستوى $(w/p)_e$، و في النقطة $(w/p)_2$ يصبح عرض العمل أكبر من الطلب على العمل وهنا تكون بطالة إجبارية بسبب زيادة عرض العمل عن الطلب عليه الأمر الذي يجعل الاقتصاد في حالة عجز تجبر العمال على التخلي عن جزء من أجورهم الحقيقية من أجل الرجوع إلى نقطة التوازن و تلجأ المؤسسات إلى التوظيف لأن ارتفاع الأجور الحقيقية يعتبر تكلفة بالنسبة للمؤسسات يضطرها

[1] Braquet, Frédéric,ibid ,p : 37 .

إلى التوقف عن التوظيف، و بانخفاض الأجور و الإقبال على التوظيف ينخفض معدل البطالة،و يتحقق التوازن في سوق العمل ويتم تحديد كمية التوازن الحقيقية و الأجر الحقيقي التوازني.

عند نقطة التوازن لا تكون هناك بطالة، إنها حالة التشغيل التام، و إذا ظهرت بطالة فإنما هي بطالة اختيارية فقد اعتبر الكلاسيكيين أنه إذا وجد عمال لا يعملون، هذا راجع إلى أنهم لا يرغبون في العمل بسبب الأجور السائدة المنخفضة و يطالبون برفع أجورهم.

II-2 تشخيص مشكل البطالة

البطالة من المشاكل التي تؤرق العديد من الدول، فهي كانت ولا تزال تهدد التوازن الاقتصادي للمجتمعات، فهي تعمل على إضعاف القطاعات الاقتصادية، فأي دولة تبذل الكثير من أجل محاربتها، و لهذا لابد من معرفة أسبابها و تشخيصها من أجل الوصول إلى حلول للقضاء عليها أو الحد منها.

II-2-1 ماهية البطالة

ظاهرة البطالة تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات بفرض نفسها على الساحة الدولية والعربية.

II-2-1 -1مفهوم البطالة

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف التي تناولت مفهوم البطالة و التي من بينها يذكر:

- "البطالة بالمفهوم الاقتصادي تعني عدم التشغيل الكافي للموارد الاقتصادية المتاحة، أي وجود طاقة فائضة أو عاطلة عن العمل في إحدى عناصر الإنتاج"[1].

- "يعتبر الشخص متعطلا إذا لم يكن لديه عمل، ولكنه يسعى جاهدا للبحث عن واحد و لكنه لا يجد، والأشخاص الذين ليس لديهم عمل ولا يسعون للحصول على واحد فإنهم يكونوا متعطلين برغبتهم، ولا يدخل حسابهم في القوة العاملة"[2].

- و قد عرفت أيضا على أنها:" حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه"[3].

[1] خضر عقل، ياسر عربيات(2010)، **مبادىء الاقتصاد الجزئي و الكلي**، دار يافا العملية للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ص: 175.
[2] حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره، ص ص:183-184.
[3] مدحت القريشي(2007)، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، ص: 183.

- وتعد البطالة ظاهرة معقدة من حيث أسبابها و تحليلها الأمر الذي أفرز تعريفات متعددة لها، و قد عرفت أيضا و بطريقة مبسطة على أنها:" نقيض العمل فهي تعني فائض العمالة داخل بناء النسق الاجتماعي أو الصناعي وعدم توفر عدد الأعمال التي تستوعب هذا الفائض من العمالة فتحدث ظاهرة بطالة"[1]، لأن العمل والكسب يعتبران أساس حياة الإنسان و بهما يتم بناء شخصية الفرد و يسعى بالقبول وسط المجتمع ، والبطالة تعتبر مؤشر مهم لحالة دورة العمل في البلد [2]، من خلال تحليل البيانات المتعلقة بها و تحديد الفجوة.

- البطالة هي فئة الأفراد المحرومين من العمل،الذين يعانون من أبسط وسائل العيش بسبب الفقر المتقع المعاش. ومصطلح البطالة واسع الانتشار بين البلدان، وقد ربطها الكلاسيكيون بالمشكلة السكانية، وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن اعتبار البطالة على أنها توقف لفئة معينة من الأشخاص أو الأفراد عن العمل لفترة زمنية معينة، أو عدم إيجاده رغم البحث عنه، فهي ناتجة عن عدم استيعاب الاقتصاد لحجم الطلب الزائد للعمل عن العرض، فهي تعطل للطاقات الإنتاجية البشرية، وتحدث اختلالا في سوق العمل و عجزا في البني الاقتصادية، و توقف الشخص عن العمل لا يكون بمحض إرادته وإنا استحال عليه ذلك بسبب ندرة مناصب الشغل،فسبب التعطل خارج عن إرادته، فكل المفاهيم تجمع على أن البطالون يشتركون في خاصية واحدة و هي البحث عن العمل وعدم إيجاده.

II-1-1- 2 أنواع البطالة

للبطالة أشكالا متعددة حسب مسبباتها فهي تختلف من مجتمع إلى آخر، و التمييز بين أنواع البطالة يسمح بتحديد أيهما أكثر انتشارا عبر الزمن، من أجل تجنيد الوسائل الضرورية لمحاربتها و الحد منها، لذا سيتم إحصاء بعضا من أنواعها فيما يلي:

1 - **البطالة الإجبارية:** والمقصود بها انعدام الطلب على العمالة على الرغم من وجود أفراد راغبين في العمل ويبحثون عنه ولا يجدوه رغم قبولهم بالأجور السائدة، فالفرد في هذه الحالة يكون مجبرا على عدم العمل.

2 - **البطالة الاختيارية:** هذه البطالة تعتبر عكس البطالة الإجبارية، هنا تكون بإرادة الشخص لأنه يرفض العمل بالأجر السائد، يكون الشخص قد ترك العمل لأسباب معينة كانخفاض الأجور، و تسمى أيضا البطالة السلوكية، فقد يحجمون عن العمل بأجر زهيد خوفا من نظرة المجتمع لهم.

[1] أيوب أديب العيسي(2014)، **الفساد الإداري و البطالة**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص ص: 155-156.

[2] Federico Nucera(2017), **Unemployment fluctuation and the predictability of curreny returns**, Journal of Banking and Finance, volume 84,.https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2017.07.007Consulté le: 18/09/2018 p: 02.

3- البطالة الهيكلية : تنتج هذه البطالة بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد، خاصة إذا كان هناك انتعاش لبعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى، مثلا قد يميل الأفراد إلى تخصص معين و يزيد الطلب عليه بكثرة، و إذا لم يكن هناك قدر كافي من مناصب الشغل في التخصص المطلوب فيحدث الاختلال ، أو تعمد الدولة إلى توفير مناصب جديدة تطلب كفاءة أكثر لكن لا تجد اليد العاملة المناسبة بسبب نقس التكوين والمهارة، أو عندما تحل الآلة محل الإنسان تكون هناك بطالة هيكلية بسبب التخلي عن عدد معتبر من العمال.

4- البطالة الدورية أو الموسمية: قد عرفها (حسام علي داوود، 2014،ص: 184)، على أنها "البطالة الناشئة عن مرحلة التراجع والركود في النشاط الاقتصادي في الدولة، و عدم توفر كفاء للطلب نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية"، ولما تعود الأوضاع الاقتصادية إلى التحسن و زوال الأزمة تتراجع معدلات البطالة، حيث غالبا ما تصل تلك الفترة إلى ثلاث سنوات، و هي تشمل كل القطاعات والمهن، و تكون خاصة في المراحل الانكماشية. أطلق عليها هذا الاسم لأنها تخص مواسم معينة، على سبيل المثال في القطاع الفلاحي يكون هناك إقبال كبير على طلب العمالة لفترات زمنية معينة ومع انتهاء موسم الحصاد مثلا يتم توقف الأفراد عن العمل خارج ذلك الموسم.

5-البطالة الاحتكاكية: هي غالبا تمثل الأفراد الذين ينتقلون من عمل إلى آخر ، بسبب تغيير مكان الإقامة، أو سعيا وراء ظروف عمل أفضل، في تلك الفترة التي تفصل بين ترك الوظيفة و البحث عن أخرى يكون الشخص بطالا إحتكاكيا، وتنتج أيضا بسبب الزيادة المعتبرة لخريجي الجامعات بعد انتهاء دراستهم، فالبطالة الاحتكارية لا تدوم طويلا وإنما تكون لفترة زمنية قصيرة، إذن هي بطالة اختيارية و ليست إجبارية.

6-البطالة المقنعة والبطالة السافرة: البطالة المقنعة تعني وجودعمالة فائضةفي أماكن الإنتاج أي أنهالا تنتج شيئا حتى وإن انسحبت لا يؤثر ذلك على حجم الإنتاج لأن تلك الزيادة هي فائضة عن العدد الممكن للإنتاج، فإنتاجها معدوم وهي تنتشر بكثرة في القطاع الخدماتي، المعروف عليه في الجزائر مثلا تشغيل عدد هائل من عقود ما قبل التشغيل وتوزيعهم على المؤسسات رغم عدم الحاجة إليهم.

أما البطالة السافرة هي حالة التعطل الظاهر والصريح عن العمل، بمعنى وجود أفراد قادرين على العمل لكن وظائفهم مساوية للصفر وحتى إنتاجهم معدوم، فهم بالرغم من بحثهم عن العمل لكنهم لا يجدوه.

7- البطالة الإقليمية: تنتشر في إقليم دون غيره،يا إما السبب راجع إلى ندرة الموارد أو نفاذها من إقليم لآخر (لؤي أديب العيسي، 2014،ص: 167)، أو وجود وظائف متخصصة في إقليم دون الآخر فيتوقف الأفراد فيه عن العمل لأسباب معينة كحدوث اختلالات فيها.

8- البطالة الانتقالية: هذا النوع من البطالة يظهر عندما يكون هناك انتعاش ونمو لبعض قطاعات النشاط الاقتصادي وتتجه قطاعات أخرى إلى الركود، الأمر الذي يؤدي إلى تحولات في الطلب على بعض المهن والأعمال[1] أي حدوث تطور في بعض القطاعات على حساب القطاعات الأخرى بسبب انتقال الأفراد من وظيفة إلى أخرى .

وتبقى هذه بعض أنواع البطالة الأساسية الأكثر شيوعا لأن الاقتصاديون قد صنفوها إلى أقسام عديدة و كما سبق الذكر كلما تم تحديد وضبط نوع البطالة بشكل دقيق كلما سهل على المسؤولين اختيار السياسة والأسلوب اللازمين للتصدي لها.

II-1-2- 3 كيفية حساب معدل البطالة

تعتبر البطالة مشكلة اقتصادية تهز كيان الدول و خاصة النامية منها، وحسب إحصائيات منظمة العمل الدولية فإنها تتزايد بمعدل 3% سنويا وهذا يمثل خطرا على اقتصاديات الدول، فالدقة في حساب معدلات البطالة يحتاج إلى إحصائيات رسمية دقيقة وهذا ما يعترض المحليين الاقتصاديين من عراقيل والسبب يعود إلى المعطيات الإحصائية غير الحقيقية التي تعطي نتائج دراسة غير دقيقة.

وحساب معدل البطالة يفيد في إمكانية تحديد نقطة التوازن الذي يوافق ما قيمته 5% أو 6% ،أي أنه على الرغم من تحقيق التوازن و يكون هناك أفراد متعطلون وفي بطالة احتكاكية ويتم حساب معدل البطالة بإتباع الطريقة التالية[2] :

لمعرفة معدل البطالة لابد من معرفة عدد السكان النشطين، بالمقابل من أجل معرفة عدد السكان النشطين لابد من معرفة حجم البطالة، وتستند إحصائيات البطالة الرسمية إلى أخذ عينة عشوائية من السكان في نهاية العام، و يتم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية وتخص السكان القادرين على العمل الأكثر من 16 سنة:

- **العاملينEmployed**: هم الأفرادالذين يمارسون نشاط مقابل أجر.
- **العاطلينUnemployment**: تشمل جميع الأفرادالراغبين في العمل والباحثين عنه أو ينتظرون العودة إليه لكن لا يجدوا عملا.
- **الخارجين من قوة العمل Not in the labor Force**: هم الأفراد غير الراغبين في العمل، أو ربات البيوت أو الأفراد البالغين الذين لم ينهوا دراستهم.

[1] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم(2007)، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث و دراسات، الطبعة الثانية، ص:16.

[2] حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره،ص:185.

يتم تحديد قوة العمل Labor Force التي تمثل مجموع الأفراد العاملين و العاطلين، و انطلاقا من قوة العمل يتم تحديد معدل البطالة كنسبة من قوة العمل أي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100$$

اتجاه معدل البطالة عبر الزمن هو مؤشر على قدرة الاقتصاد على توفير العمل ، وكلما كان هذا المعدل منخفضا كلما دل ذلك على الاقتراب من نقطة التوازن التي يتحقق فيها التشغيل الكامل، أما إذا ظهر مرتفعا فذلك دليل على وجود حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد، ويعاب على معدل البطالة على أنه لا يمكنه إعطاء أدنى فكرة عن ما يعانيه العاطلين عن العمل وذلك للأسباب التالية[1]:

- ✓ معدل البطالة لا يحصي عدد الأفراد الذين لا يرغبون في العمل أو من أصابهم اليأس وفقدوا الأمل في الحصول على وظائف، فلا يأخذهم بعين الاعتبار عند حساب عدد العاطلين؛
- ✓ العديد من العمال العاطلين يمكنهم الحصول على دعم للدخل خلال فترة تعطلهم، سواء كانت تعويضات عن البطالة من قبل الحكومة، أو مدفوعات داعمة من هيئات خاصة،
- ✓ يمكن أن يكون العديد من العاطلين ينتمون إلى أسر بها أفرادا عاملين يحققون دخلا وبالتالي فهم ليس بالعائل الأول للأسرة؛
- ✓ معدل البطالة يمكنه إعطاء معلومات عن نسبة الأفراد العاطلة، ولا يفيد في إعطاء معلومات عن نسبة السكان العاملة، لكن يمكن الحصول عليها من معدل العمالة أو الشغل؛

وعلى العموم يعتبر معدل البطالة غير ثابت و يختلف من دولة إلى أخرى بسبب ظروف سوق العمل، أو سياسة الدولة المتبعة، وله أهمية بالغة لأنه يسمح بقياس حجم البطالة الفعلية في البلد، ويسمح للسلطات باتخاذ الإجراءات اللازمة بالاعتماد على تلك النتائج المحققة ،لأنه في أي لحظة يمكن أن يواجه أي بلد معدل بطالة لا ينضب ولا تستطيع حتى سياسات التحفيز الكينزية مكافحته (Martinot, Bertrand, 2013, 20: p).

يمكن تبيان اختلاف معدل البطالة من دولة إلى أخرى، في بعض الدول الأوروبية فيما يلي:

[1] رونالد إيرنبرج، روبرت سميث، تعريب بشير الطاهر(1994)، **اقتصاديات العمل**، دار المريخ للنشر، الرياض، ص:578.

الجدول (II-1): معدل البطالة لبعض الدول الأوروبية في جويلية 2018، بيانات معدلة موسميا

البلد	*UE à 28	**ZE à 19	إيطاليا	بلجيكا	فرنسا	البرتغال	اسبانيا	الدانمارك	اليونان	ألمانيا
معدل البطالة (%)	6.8	8.2	10.4	6.2	9.2	6.8	15.1	5.0	19.5	3.4

Source :EROSTAT ,2018 , https://ec.europa.eu/eurostat *Consulter le:22/09/2018*, P :04.

*UE28 :Union européenne à 28 pays.

**ZE19 :Zone euro à 19 pays .

يقول كل من (Braquetو Frédéric,2014) أنه يمكن اعتبار الشخص بطالا إذا توفرت فيه الشروط الثلاثة التالية:

-**الشرط الأول**: يجب أن يكون الشخص عاطلا عن العمل إذا لم يعمل لمدة ساعة على الأقل خلال الأسبوع؛

-**الشرط الثاني**: يجب أن يكون الأشخاص متاحين، أي أنهم إذا لم يستطيعوا قبول شغل وظيفة في مدة أقصاها خمسة عشر يوما، فلا يمكن اعتبارهم من الأشخاص العاطلين عن العمل؛

-**الشرط الثالث**: يجب على الأشخاص العاطلين عن العمل اتخاذ خطوات ملموسة تبين واقع بحثهم عن وظيفة.

بالرجوع إلى معطيات الجدول السابق يلاحظ أن معدل البطالة في تفاوت من دولة إلى أخرى، قد شهدت ألمانيا أدنى معدل بلغ 3.4%، ثم تليها الدانمارك بمعدل 5% فبلجيكا بمعدل 6.2% خلال جويلية 2018، بعد أن كان 3.8%، 5.7%، 7.6%على التوالي في جويلية 2017(EROSTAT ,2017)، حيث الانخفاض كان طفيفا بالنسبة لكل من ألمانيا و الدانمارك بنسبة 0.4% و 0.7% على الترتيب في نفس السنة بينما انخفض بنسبة 1.4% بالنسبة لدولة بلجيكا.

أما بالنسبة لدولة البرتغال فقد كان التراجع ملحوظ حيث انخفض معدل البطالة من 9.0% لسنة 2017 ليصبح 6.8% في جويلية 2018، وهو تراجع ملحوظ مقارنة مع الدول الأخرى، أما منطقة 28UE[1] بلغ معدل البطالة 6.8% في جويلية 2018 بانخفاض طفيف قدر ب 0.9% بالنسبة لجويلية 2017. فيما يخص منطقة اليورو 19 ZE[2] بلغ معدل البطالة 8.2% في جويلية 2018 بتراجع قدر 0.9% مقارنة مع سنة 2017

[1] UE 28 تشمل على: بلجيكا و بلغاريا و جمهورية التشيك والدنمارك و ألمانيا، استونيا، أيرلندا،اليونان، اسبانيا،فرنسا، ايطاليا،قبرص لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المجر، مالطا، هولندا، النمسا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفينيا،سلوفاكيا، فنلندا، السويد و المملكة المتحدة.

[2] تشمل منطقة 19ZE على: بلجيكا، ألمانيا، استونيا، أيرلندا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، ليكسومورغ، مالطا، هولندا، النمسا، البرتغال، سلوفينيا، سلوفاكيا وفنلندا.

و هو أدنى معدل سجل بها منذ جويلية 2008(EROSTAT ,2018).وعلى طول سنة واحدة فقد سجل معدل البطالة في كل من: إيطاليا، فرنسا، 10.4% و 9.2% على التوالي في جويلية 2018 بعد أن كان 11.1%و 9.6%لسنة 2017(EROSTAT ,2017).لكن اسبانيا و اليونان على الرغم من أنهما سجلا أكبر انخفاض بلغ 2% للدولة الأولى و 2.2% للدولة الثانية مقارنة بسنة 2017، إلا أنهما سجلتا معدلين مرتفعين جدا قدرا بـ 15.1% و21.7% لجويلية 2018 .الملاحظ أن معدل البطالة في تغير مستمر في الدول الأوروبية و دائما نحوى الانخفاض على عكس الدول النامية التي غالبا ما تشهد تغيرات نحوى اللإرتفاع وتعتبر موطنا لبطالة الشباب، وقد احتلت الجزائر المرتبة العاشرة سنة 2017 بنسبة 11.7% بالنسبة لترتيب قائمة الدول حسب أعلى معدل بطالة .

II-1-2-4 تفسير المدارس الاقتصادية للبطالة

قد حظيت مشكلة البطالة باهتمام المفكرين الاقتصاديين بمختلف مدارسهم، وكانت هناك وجهات نظر مختلفة لكل منهم حسب توجهه الاقتصادي، فالمدرسة الكلاسيكية تزعم بأن الاقتصاد لا يكون إلا في حالة التشغيل التام مع افتراض انعدام البطالة وبدون تدخل الدولة في الاقتصاد، في حين تعتبر أفكار المدرسة النيوكلاسيكية امتداد لسابقتها المدرسة الكلاسيكية، بالمقابل يرى كينز بأن مستوى التوظيف يتوقف على جانب الطلب على العمل و ليس العرض، و يمكن التوسع أكثر في هذه النظريات و أخرى فيما يلي:

1- مفهوم البطالة من منظور كلاسيكي

تعاني غالبية الدول من مشكل البطالة وفقدان عنصر العمل الذي يعتبر مهملا في بناء حياة الأشخاص، ومن أجل تشخيص أسباب هذه المشكلة ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة لها،راح العديد من الاقتصاديين يبحثون في البنيان الفكري لها، وقد كان رواد المدرسة الكلاسيكية هو السباقون إلى تفسير سوق العمل والنظريات المتعلقة بالبطالة و على رأسهم آدم سميث،ريكاردو و جون ستيوارت ميل....كان ظهورها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر، و قد اعتمدت على المبادئ التالية:

أولا- مسلمات النظرية الاقتصادية: تتمثل أهم مبادئ الكلاسيكيين فيما يلي

- استبعاد دور الدولة في الاقتصاد، و تدخلها يكون ضروري فقط لضمان التشغيل الحر للأسواق وضمان ميزانية متوازنة[1] ومقولة آدم سميث المشهورة" **دعه دعمه يمر** " تدعو إلى الحرية الاقتصادية و حيادية الدولة في النشاط الاقتصادي بكل جوانبه و غياب أي شكل من أشكال تدخلها؛

[1]Oana Simona(2015), **Classical, Neoclassical and New Classical Theories and Their Impact Macroeconomic Modelling**, Procidia Economics and Finance,volume 23,https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)00506-7Consulté le :23/09/2018 ,p:310.

- يؤمنون بمدأ التوازن التلقائي، أي كل عرض يخلق الطلب الموافق له، وأن الاقتصاد دائما في حالة الاستخدام التام،و إن وجدت بطالة فهي اختيارية،اعتبروها منعدمة و جميع عناصر الإنتاج هي في حالة الاستخدام التام، والإنتاج أعظمي دون تدخل الدولة دائما ما أسموه "**باليد الخفية** "؛
- **المنافسة الكاملة**: استند الكلاسيك في بناء صرح نظريتهم في مجال الدخل و الاستخدام الذي اعتبروه أساس نظريتهم وسلموا بالنافسة التامة في سوق العمل[1] ؛
- لقد اعتبر الكلاسيك أن المصلحة الخاصة أساس المصلحة العامة، من خلال حماية المصلحة الخاصة لدعم مصلحة الأمة بأكملها؛
- جوهر النظرية الكلاسيكية هو اعتبارهم **لحيادية النقود**، أي أن النقود تعتبر وسيطا للتبادل فقط ولا دخل لها في النشاط الاقتصادي، حتى أن البعض شبهها بزيت المحرك الذي دوره يقتصر فقط على تسهيل حركة العجلة الاقتصادية وليس تحركها(**محمد عبد المومن، 2008، ص:** 32)؛
- أما بالنسبة للأجور، فقد اعتقدوا أنها تستقر في الأجل الطويل عند حد الكفاف، هذا الأجر الذي يتحدد بدوره أساسا بمستوى أسعار السلع الغذائية على حد قول ريكاردو، وأنه إذا ارتفعت أسعار هذه السلع ، ترفع معها الأجور بشكل ضروري و العكس صحيح[2]،وأن متوسط الأجر يتحدد في الأجل القصير صعودا أو هبوطا بحسب حركة النشاط الاقتصادي.
- حسب ما جاء به **Jean Baptiste Say**في قانون المنافذ حيث كانت نظرته تفاؤلية للاقتصاد وملخص قانونه هو كل عرض يخلق حتما الطلب الموافق له، أي كل فرد ينتج سلعة ما وبعدها يقوم بعرضها من أجل الحصول على سلعة أخرى لأن رغبة الفرد في الإنتاج هي الاستهلاك، و بالتالي يستحيل حدوث فائض العرض على الطلب[3]، ومن ثم يحدث توازن بين حاجات الأفراد؛
- المهم في النظرية الكلاسيكية عن الأجور أنهم اعتبروها سببا رئيسيا في زيادة الإنجاب و بالتالي زيادة عدد السكان، لأنهم افترضوا أن هناك مرونة بين تغيير عرض العمل اتجاه التغيير في الأجور في الأجل الطويل، بافتراضهم أن زيادة الأجور الحقيقية فوق حد الكفاف يكون سببا في زيادة إنجاب الأولاد، دون تحسين مستوى المعيشة، وفي حالة العكس و بتراجع الأجر الحقيقي دون حد الكفاف يكون ذلك سببا كافيا في سوء معيشة الأفراد و تفشي الأمراض و الآفات الاجتماعية، و زيادة معدل الوفيات الأمر الذي يؤدي إلى

---

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عارف عساس، مرجع سبق ذكره، ص:79.

[2] رمزي زكي(1998)، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، علم المعرفة، العدد 226، الكويت،ص: 155.

[3] Adam Martin(2004),**Keynes and and Say's Law of Markets : Analysis and Implication for Austrian Economics**,Conference ASSC Schedule, Grove city college ,p:04.

نقص في النسل، فيقل عرض العمل [1]، هذا يدل على مرونة عرض العمل تجاه المتغيرات التي تجري على الأجر الحقيقي في الآجال الطويل.

ثانيا: البطالة عند الكلاسيك

سيتم التطرق إلى نظرة الكلاسيكيين لمشكلة البطالة و كيفية تحليلهم لسوق العمل من جانبي العرض والطلب عليه، هم الذين ألقوا بالبطالة على عاتق العمال، باعتبارهم إن وجدت بطالة فهي بسبب العمال لرفضهم العمل بالأجر السائد، وكان اهتمامهم منصبا على تحليل الأسواق الذي يستمد تحليله من **قانون المنافذ لساي.**

قد تم شرح عرض العمل من قبل لكن بشكل عام، الآن سيتم تبيان الأسس التي تم الاعتماد عليها من قبل الكلاسيك في تحليلهم لعرض العمل. قد اعتمدوا في ذلك على تقسيم الوقت إلى جزء للراحة وجزء للعمل و أن وقت العمل هو مصدر الدخل المستخدم لتمويل الاستهلاك،هنا الفرد مخير بين الراحة و الاستهلاك، وكل منفعة يحصل عليها عارضوا العمل من استهلاك إضافي عليهم أن يعوضوا تلك الخسارة في المنفعة مقابل تخليهم عن وقت الراحة [2] ، هنا يعتمد سلوك المستهلكين والمنتجين على الأسعار النسبية (الحقيقية) وليس على الأسعار المطلقة(النقدية) .دائما مع إهمالهم لدور الدولة في تحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي .

وقد اعتقدوا أن عملية إنتاج السلع تلقائيا تولد القدر الكافي من الدخل يعادل تماما قيمة السلع المنتجة، وهذا يعني أنه مهما زاد الإنتاج يزيد تلقائيا العرض النقدي لسحب هذا الناتج وبالتالي تفادي حدوث أزمات إفراط في الإنتاج، أما إذا حدث فائض في عرض العمل يتم علاج ذلك بتخفيض الأجور، وبزيادة البطالة يحدث تنافسا بين العمال للحصول على فرص التوظيف،الأمر الذي يجعلهم يقبلون بأجور أقل، ذلك الانخفاض في الأجور يقلل تكاليف الإنتاج وبانخفاض هذه الأخيرة يتولد ربحا لدى رجال الأعمال، ومنه تزيد حوافزهم على زيادة الإنتاج [3].

أما الطلب على العمل، فهو يتأثر بالأجر الحقيقي على حد اعتقادهم ولهما علاقة عكسية أي كلما انخفضت الأجور الحقيقية زاد طلب المؤسسات على اليد العاملة، والمؤسسة المنتجة تجمع بين العمل و رأس المال من أجل تحقيق أقصى مستوى للإنتاج، أي : $Q= f(k, L)$ بمعنى: من أجل تحقيق الإنتاج الكلي Q على

[1] رمزي زكي، نفس المرجع أعلاه، ص:156.

[2] Fousseynou bah(2006), **Analyse du chomage et bilan des politiques d'emploi au mali**, Thèse pour obtenir le grade de docteur , Science économique, Université de Mali , p : 48.

[3] رمزي زكي،مرجع سبق ذكره، ص:167.

المؤسسة أن تجمع بين العمل **L** ورأس المال **K** وتتوقف عن التوظيف إذا شعرت بزيادة تكلفة الإنتاج [1] الناتجة عن زيادة أجور الموظفين المدفوعة، لأن هدف المؤسسة الأول هو تعظيم الربح، فعند تساوي الإنتاج الحدي مع الأجر الحقيقي ، هنا المنتج لا يقبل بزيادة طلب العمالة، ومنه جاءت العلاقة العكسية بين الطلب على العمل و الأجور الحقيقية.

فيما يخص التوازن في سوق العمل لدى الكلاسيك، فقد اعتبروه عند نقطة تساوي طلب العمل مع العرض عليه، وذلك التوازن يفسر بأنه لا توجد بطالة و إن وجدت فهي اختيارية رفض العمال خلالها العمل بالأجور السائدة، وعند اختلال التوازن في السوق فإن تغيير الأجور يعيد حالة التوازن، ففي حالة ارتفاع طلب العمل أكبر من العرض عليه، يفسر ذلك بالنقص الذي يعانيه السوق من اليد العاملة، هنا يتنافس المؤسسات على تشجيع عروض التوظيف، حتى يتم الوصول إلى التوازن، أما إذا حدث العكس، العرض أكبر من الطلب لابد للعمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم.

2- مفهوم البطالة من منظور نيوكلاسيكي

يعتبر الفكر النيوكلاسيكي امتداد لما جاء به الكلاسيك، لأنها تؤمن بالليبرالية كمنطق للنشاط الاقتصادي، واعتمدت على **قانون ساي**، الذي بني على سيادة ظروف التوظيف الكامل، وارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، وقد ارتكز تحليلهم على بعض الفرضيات أهمها: تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة وأن حجم العمالة مرتبط بعرض وطلب العمل، وكذا دور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل [2]، وكل من عرض العمل والطلب عليه مرتبطان بالأجر الحقيقي، فآلية تحقيق التوازن تكون من خلال المرونة في الأجر الحقيقي،حيث إن كانت هناك بطالة هذا دليل على زيادة عرض العمل عن الطلب عليه، لابد من تخفيض الأجر الحقيقي حتى تتمدد الكمية المطلوبة من العمل من أجل امتصاص البطالة الزائدة، والعكس صحيح عند زيادة الطلب على العمل عن العرض دليل على زيادة الأجور الحقيقة مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل من جهة، و المساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الاسمي من جهة أخرى، ومنه يتحدد الأجر الحقيقي، أي أن العمال هم من يحدد أجورهم الحقيقة و بالتالي مستوى التشغيل [3]، وأضافوا في تحليلهم بأن التغير التكنولوجي يعتبر متغير خارجي لا يؤثر على الاقتصاد، والحقيقة أنه يزيد من كمية الإنتاج وممكن أن تحل الآلة مكان العامل وتزيد من حدة البطالة.وقد بقيت هذه الأفكار قائمة إلى غاية أزمة الكساد العالمية.

---

[1] BouricheLahcène (2012-2013), **Les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique (1980-2009),** Thèse de doctorat en science économique, Faculté de Science économique, science du gestion et science commerciales, Université de Tlemcen,. *dspace.univ-tlemcen.dz*, *Consulté le : 26/09/2018* pp :22-23.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[3] ضياء مجيد الموسوي(1991)، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية(آراء واتجاهات)**،د م ج، الجزائر، ص: 12.

3- تفسير البطالة لدى أنصار الفكر الماركسي

قائد هذا الفكر هو المفكر ماركس (1818-1838)، الذي لم يوافق الأفكار الرأسمالية التي تجزم بأن البطالة هي حالة عرضية نادرة الوقوع، والسبب في ذلك هو آلية التوازن التلقائي لسوق العمل، وقد اعتبرها الفكر الماركسي بأنها مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى مع الإنتاج أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور [1]،وقد نفى قانون روبرت مالتس للسكان التي ينص على ربط الزيادة السكانية والبؤس والبطالة بتطور الهياكل الإنتاجية التي من شأنها أن تؤدي إلى تقييم رأس المال (الآلات)[2]، فقد كان ماركس ناقدا بشدة للأفكار الرأسمالية، وقد اعتبر أن حجم التشغيل يرتبط أساسا بمعدل الربح الناتج عن نشاطات أرباب العمل، والنتيجة الحاسمة للتحليل الماركسي هي أنه: في ظل الإنتاج السلعي يوجد انفصال بين الأفراد الذين يقومون بخلق القيمة الاستعمالية و بين الأفراد الذين يتمتعون بهذه السلعة، وتصبح السلعة هنا ممثلة لعلاقة اجتماعية بين منتج السلعة والمجتمع [3] ، وبالتالي يزيد إنتاج أرباب العمل للسلع الإنتاجية التبادلية لأنها تحقق لهم ربحا أعظميا.

اعتقد ماركس أن الرأسمالية ستحتاج دائما إلى عدد من البطالين الذي أطلق عليه الجيش الاحتياطي للعاطلين يتم استخدامهم في الحفاظ الدائم على انخفاض الأجور من أجل الحفاظ عليها عند حد الكفاف، مع منع أي نقابات عمالية من المطالبة برفع تلك الأجور [4] وقد أدخل الماركسيين النقود في مجال التعاملات الاقتصادية التي يمكن أن تصنع الخلل بين العرض والطلب وفصل عملية الشراء عن البيع، وقد اعتبروا أن حجم الاستثمارات هو المحرك الأساسي في سوق العمل، وبزيادتها يزداد الطلب على العمل، لأن الاستثمار يعتبر محفزا لذلك، ومنه يتراجع معدل البطالة، ولا يخفى على الكل بأن كارل ماكس إضافة إلى تحليله الناشط في الاقتصاد فقد كان متميزا أيضا ورائدا في المجال السياسي، وكان له دور جد مهم في الحركات العمالية، وقد شارك في الثورات الحربية.وخلاصة لما سبق ،فإن نتيجة النظرية الماركسية هي أن سبب البطالة ناتج أساسا في الزيادة المفرطة في الإنفاق على رأس المال وتراكمه الذي يأكل الجزء المخصص للأجور[5]، وبالتالي قد يتسببون بصنع أيديهم في تزايد معدلات البطالة.

---

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب،نفس المرجع، ص: 23.

[2] Karl Max(2008),**Les Théories économiques du chômage**, p :01 على الموقع: https://tpe-contrat-et-chomage.skyrock.com/1571414996-Les-theories-economiques-d*Consulté le: 28/09/2018.*

[3] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص: 187.

[4] Milton Friedman(1967**), Must we choose between inflation and unemployment ?** StanfordGraduateSchool of Business Bulletin 35*https://miltonfriedman.hoover.org*Consulté le : 28/09/2018 ,p :01.

[5] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

4 - نظرة المدرسة الكينزية لمشكل البطالة

بعد سقوط الفكر الكلاسيكي و النيوكلاسيكي بسبب أزمة الكساد التي أصابت الاقتصاد خلال الفترة (1929-1932)، حيث أنه وفي 05 فيفري 1936أصدر المفكر جون مينرد كينز (John Maynard Keynes) كتابه الشهير حول" النظرية العمالة في الدخل والاستخدام والنقود" [1]التي من خلالها نقد نظرية الكلاسيك وأحدث ثورة في الاقتصاد، أساس نظريته هي القضية المحورية التي يمكن من خلالها إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة وضمان تحقيق التوظيف الكامل(**رمزي زكي، 1998، ص: 287**) ، خاصة بعد عجز النظرية الكلاسيكية في تفسير أزمة الكساد التي حلت بالاقتصاد، ولم تتمكن الأفكار الكلاسيكية من إيجاد حلولا لها،من هنا كانت انطلاقة كينز،بمعنى البحث عن الأسباب التي جعلت النظرية الكلاسيكية تفشل، و إيجاد البديل لها.وقد مرت حياة كينز المرتبطة بال فكر الاقتصادي بثلاث مراحل رئيسية: الأولى تبدأ بعودة كينز إلى كامبريدج في عام 1908، وكان في ذات الفترة تفكيره مرتبط بمارشال، والثانية تتزامن مع وفاة مارشال عام 1924 ، هنا أين بدأ كينز يبحث في مسار جديد بعيد عن الفكر الكلاسيكي تماما، أما المرحلة الأخيرة هي الفترة التي انفجرت فيها الثورة الكينزية وكان ذلك عام 1932 [2]كما سبق الذكر.

استندت نظرية كينز على مجموعة من الافتراضات، والتي تعتبر في نفس الوقت انتقادا لسابقتها والتي من بينها:

- ✓ نقطة انطلاق نظرية كينز تبدأ باعتبار أن الحالة الدائمة التي تسود الاقتصاد هي الاستخدام الشامل، وقد اعترف بإمكانية ظهور بطالة قيسرية التي كل الدول تسعى إلى محاربتها [3]؛
- ✓ أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة إذا كانت هناك أزمات اقتصادية، كفترات توسع وانتعاش أو انفجار، لأن الحكومة لها دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل ودعى إلى ضرورة وجود سياسة نشطة تعمل على إعادة ذلك التوازن؛
- ✓ رفض كينز كلية قانون ساي للأسواق القائم على أن العرض يخلق الطلب، ودعا إلى أن تأييد فكرة أن الطلب يخلق العرض؛
- ✓ افترض أن كل ادخار هو بمنزلة عرض، وهناك دائما طلبا عليه والمتمثل في الاستثمار، أي أن كل ادخار يعرض بالسوق النقدي يتحول مباشرة إلى استثمار، وأن التوازن بين الادخار و الاستثمار أمر حتمي ويتحقق من خلال حركات سعر الفائدة[1]، و فصل بينهما (الادخار و الاستثمار)؛

---

[1] Bomba , Alberto(2015), **La Théorie général de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie de John M. Keynes (analyse de livre) : Une approche social et révolutionnaire pour atteindre le plein emploi**, Editeur : 50 minutes, http://academic.fimaktabati.dzConsulté le : 29/09/2018 p : 09.

[2]Poulon, Frédéric(2016), **La pensé économique de Keynes Ed .4**, Editeur : Dunod,.http://academic.fimaktabati.dzConsulté le : 29/09/2018, p :19.

[3]محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص:85

- ✓ نفى كينز موضوع المنافسة الكاملة في سوق العمل التي كانت من بين فرضيات نظرية الكلاسيك، فوفقه لا يوجد سوق عمل بل سوق توظيف، أين يكون أصحاب العمل في وضعية قوة لأنهم عارضوا الوظائف، وهو في حد ذاته سوق افتراضي[2]؛
- ✓ يرى كينز أنه إذا زاد حجم الادخار عن حجم الاستثمار فإن الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكلي، وبالتالي سيزيد ذلك من عدد العمال العاطلين عن العمل [3]الأمر الذي يزيد من حدة مشكل البطالة؛
- ✓ تحليل كينز يكون في المدى القصير، عكس التحليل الكلاسيكي، باعتبار أن الفترة القصيرة تسمح باستقرار الأسعار وثباتها؛
- ✓ يرى كينز أنه بدلا من خفض الأجور التي نادى بها الكلاسيك والنيوكلاسيك، يجب خفض سعر الفائدة الذي ستكون نتائجه أفضل، على الرغم من أن كلتا السياسيتين لا تعتبر العلاج الشافي للبطالة[4]؛
- ✓ اعتبر كينز أن النقود لها دخلا في النشاط الاقتصادي فهي ليس مثل ما اعتبرها الكلاسيك وسيط للتبادل فقط، بل أنها تتأثر وتؤثر في المعاملات المالية، باعتبار أن أي زيادة في كمية النقود بإمكانها أن تزيد من ارتفاع الأسعار، وهذه الأخيرة تشجع على زيادة الإنتاج، ومنه الوصول إلى التشغيل الكامل، وهنا يظهر التأثير الإيجابي لزيادة النقود.

خلاصة لما سبق ذكره أن: نظرية كينز تعتمد بالدرجة الأولى على الطلب الكلي الذي يعتبر أساس الدخل والاستخدام في المدى القصير، وأنها أدخلت بعض العوامل المؤثرة على الاستثمار والادخار، حيث أن أي اختلال بينهما يؤدي إلى حدوث الاضطرابات في دورة الدخل القومي مع احتمال وقوع كساد، لأن كينز افترض أنه في حالة زيادة حجم الإدخار عن الاستثمار سيؤدي ذلك إلى زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي، فتتراكم السلع وتنخفض أسعارها مما يشكل ذلك خسارة في الأرباح وتراجع في الناتج، ومنه تزداد الطاقات العاطلة[5]، أما في الحالة العكسية وهي الاستثمار يكون أكبر من الادخار، فإن العرض الكلي يكون أقل من الطلب الكلي، ويكون هناك تراجع في المخزون السلعي، وبتزايد المبيعات تلتهب الأسعار، وتزيد الأرباح فيحفز ذلك على زيادة استيعاب الطاقات الإنتاجية المعطلة، وانتعاش الاقتصاد.

---

[1] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص: 294 .

[2] Gaelle le Guirrier-Milner(2015) , **« L'essentiel des mécanismes de l'économie », 4 éme édition**, Lextenso édition ,Paris,p :49.

[3] عجاس سهام(2016)، **واقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة**، دراسة لبرامج وآليات سياسة التشغيل، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية ، العدد 06،جامعة البلدية، الجزائر ، ص: 238.

[4] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص: 296.

[5] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

5 - تفسير البطالة من خلال منحنى فيليبس

سمي هذا المنحنى بمنحنى فيليبس نسبة إلى الاقتصادي البروفيسور فيليبس، الذي قام بدراسة سوق العمل على الاقتصاد الإنجليزي، وهي دراسة إحصائية تدرس العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغيير في الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861- 1957 ، يعبر منحنى فيليبس عن العلاقة التبادلية العكسية بين معدل البطالة والتضخم [1] تعتبر هي الدراسة الأولى التي قام بها فيليبس تناول من خلالها أثر التقلبات في الدورة الاقتصادية وما يتعبه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام [2]، حيث توصل فيليبس إلى أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة، وأنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة [3]، أي أنه عندما تكون هناك بطالة مرتفعة سيرضى العمال بانخفاض الأجور من أجل الحصول على وظائف، فتتجه معدلات الزيادة في الأجور إلى الانخفاض، أما في حالة تزايد مناصب الشغل وانخفاض البطالة يصبح العمال يطالبون بزيادة أجورهم، وهنا تظهر العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، التي تم التعبير عنها وفق الشكل التالي:

الشكل (II-5): تمثيل منحنى فيليبس

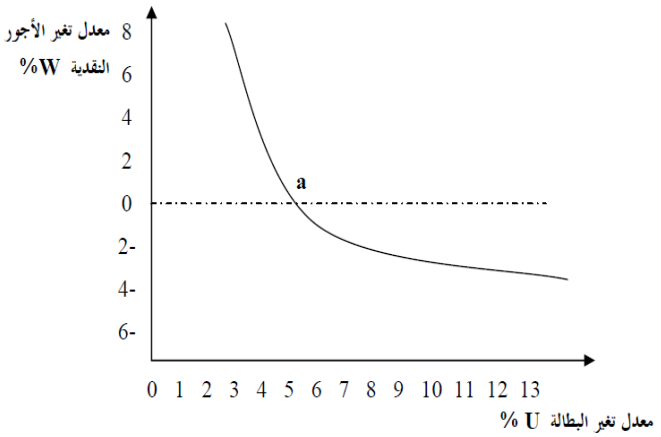

المصدر: محمود فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص:303.

تسعى كل الدول إلى ضبط معدلات التضخم و البطالة لأن كلاهما يعتبر خطرا على الاقتصاد، فمعدلات بطالة مرتفعة بإمكانها أن تشل تحقيق التوظيف الكامل، أما معدلات تضخم غير معقولة قادرة على عرقلة الدورة الاقتصادية، الملاحظ أن علاج أحدهما يكون على حساب الآخر أي أن: خفض معدلات

[1] محمود فوزي أبو السعود ،(2003)، **النظرية الاقتصادية الكلية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص: 302.

[2] A.w. Philips (1958) , **The relation between unemployment and the rate of change of money wages in the United kingdom**, 1861-1957, https://www.jstor.org/stable/2550759Consulté le: 02/10/2018, p:283..

[3] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

التضخم بإمكانه أن يقلص كمية النقود ويمتصها، فيقل الطلب على السلع والخدمات، وانخفاض هذا الأخير يخلق فائضا في الإنتاج الذي يحتم على المنتجين خفض إنتاجهم، وطبعا كمية الإنتاج تعتمد على القوى العاملة مما يسمح بتسريح العديد من العمال وارتفاع معدل البطالة [1]، وبالتالي عند خفض معدل التضخم يتسبب ذلك في رفع معدلات البطالة، وتظهر العلاقة غير الخطية لمعدلات الأجور النقدية، ووجود العلاقة العكسية بين معدلات التضخم والبطالة التي يجب على الدولة مراعاتها عند وضع سياستها حيث عليها أن تفكر في النقطة المناسبة على منحنى فيليبس من أجل تفادي كلا المشكلتين.

6 - تفسير النظريات النقدية للبطالة

النظرية النقدية هي تيار مميز لبعض الاقتصاديين الذين قاموا بتفسير البطالة الدورية اعتمادا على الأدوات النقدية حيث رأوا بأن علاجها يتحقق باستخدام أدوات السياسة النقدية [2]، من روادها يذكر: هوتري، فيكسل، فريدمان وهايك، هؤلاء المفكرين ابتعدوا عن الفكر الكينزي ومالوا أكثر إلى أفكار الكلاسيك، فهم ضد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويفضلون استعمال السياسة النقدية والمتمثلة في الإجراءات التي تتخذها الدولة وتؤدي إلى التغيير في عرض النقد دون التأثير على مستوى دخل الأفراد وذلك من خلال الرقابة التي يفرضها البنك المركزي على الجهاز المصرفي [3]، فقد اعتبر النقديون أن النقود هي المؤثر في الحياة الاقتصادية، وبينوا بأن تقلبات مستويات الدخل والناتج والتشغيل تعود إلى أخطاء السياسة النقدية، وإلى التدخل الحكومي في آليات السوق [4]، فيصبح الطلب الكلي يتأثر بالمعروض النقدي وتقلباته في السوق، إضافة إلى أن إعانات البطالة التي تقدمها الدولة للمتعطلين تزيد من شل سوق العمل، باعتبار أن العاطلين الذين تحصلوا عليها تغنيهم عن البحث بجدية عن العمل، وهنا تصبح البطالة اختيارية غير إجبارية، ولا دخل للدولة في النشاط الاقتصادي،لأن ترك الفرد حرا في اختيار نشاطه وحرية التملك والعمل لن يحقق منفعته ومصلحته فحسب بل يساعد ذلك في تحقيق المنفعة العامة، فدور الدولة يقتصر على الدفاع والأمن [5] وقد أكد فريدمان على أن منحنى فيليبس قد يأخذ شكل خطا مستقيما في المدى الطويل يحدد من خلاله معدل بطالة طبيعية [6]، فهم اعتمدوا كل الاعتماد على آليات السوق مثلهم في ذلك مثل الكلاسيك والنيوكلاسيك، وفكرتهم في ذلك تفترض أنه إذا اتبع البنك المركزي سياسة توسعية نقدية، ومن أجل ذلك ينزل إلى السوق مشتريا للسندات الحكومية، وتكون نتيجة ذلك أن ترتفع أسعار الأوراق المالية، ويتراجع عائدها، وتزيد كمية

---

[1] حسام علي داوود،مرجع سبق ذكره، ص: 190.

[2] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره،ص: 329.

[3] خضر عقل، ياسر عربيات، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

[4] بوالكور نور الدين(2018)، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 في إطار نموذج ARDL** ، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 32 ، الجزء الثاني، جوان، ص: 442.

[5] بلعزوز بن علي(2006)، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية، ص: 08.

[6] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 29-30.

النقود لدى الأفراد وتنقص كمية الأصول المالية، وبالتالي يزيد إنفاقهم [1]،وبهذا يزيد الطلب الكلي، فالإنتاج وتقل البطالة بسبب التوظيف، لكن الإفراط في السياسة النقدية قد يؤدي إلى استفحال التضخم دون تقليل معدل البطالة.

تعايش التضخم مع البطالة جنبا إلى جنب في عهد النقديين هو الذي دفع فريدمان إلى البحث عن السبل لمعالجة ذلك،وقد أطلق على سياسته مصطلح" **الثورة النقدية المضادة**" وأن سبب التضخم الركودي راجع إلى العوامل النقدية [2]، باعتبار أن النقود لها دور مهم في الاقتصاد، وعند ارتفاع معدل التضخم هذا دليل على انخفاض القدرة الشرائية للنقود، وبالتالي انخفاض الطلب على النقود ، بالمقابل يزداد الطلب على السلع الأخرى ،رؤية فريدمان أعطت أهمية بالغة للنقود ونادت بمعدل البطالة الطبيعي الذي يتحقق عند الاستقرار النقدي.

7- التفسير الحديث للبطالة

لقد ظهرت عدة نظريات تفسر البطالة من منظور حديث ومتطور وأكثر دقة من أجل تفسير الظواهر الحديثة، وتختلف تلك التفسيرات تبعا لسوق العمل، والتي من بينها[3]:

أ- **نظرية رأس المال البشري:** ظهرت بالضبط عام 1964 من طرف الاقتصادي Beher- Shult وكان تفسيره لاختيار الوظيفة وفقا للفوائد التي يجنيها العامل منها وذلك من أجل تحقيق أكبر دخل وأحسن إنتاجية، ومن هنا يركز الفرد على تحسين قدراته وتكوينه باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة.

ب-**نظرية تجزئة سوق العمل :** جاءت هذه النظرية نتيجة لدراسة أجريت على الاقتصاد الأمريكي من طرف الباحث D.B Doernberg,M.Piore، خلال التسعينيات حيث فسرت بأن قوة العمل الأمريكية تعرف نوعا من التجزئة على أساس العرق والسن والمستوى التعليمي، قد جاءت لتفسير ارتفاع البطالة والبحث عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة دون القطاعات الأخرى، وعلى هذا تم تقسيم سوق العمل إلى خمسة أقسام رئيسية وهي: السوق الداخلية التي تضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة، وسوق خارجية تبحث عن اليد العاملة خارج محيطها نظرا لعدم توفر شروط منصب العمل المطلوب، أما السوق الأولية تضم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا واستقرارا، بما في ذلك امتيازات الترقية، أما السوق الثانوية تضم الوظائف الأقل أجرا واستقرارا التي تضم عنصر المرأة وكبار السن أي أنها تميز بين العمال من حيث الأعمار، وأخيرا

[1] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره ،ص: 350.
[2] رمزي زكي، نفس المرجع، ص: 348.
[3] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، نفس المرجع أعلاه، ص ص: 31-32.

السوق الرئيسية وتشمل المؤسسات كبيرة الحجم التي تستخدم الفنون الإنتاجية الكثيفة والعمالة الماهرة ورأس المال.

ج- **نظرية أجر الكفاءة:** أساس هذه النظرية هو أن الرجال يقومون بدفع أجورا أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل من أجل تشجيع العمال وزيادة الإنتاجية بحيث يترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل وظهور البطالة، بمعنى أن تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال من أجل هذا تحاول المؤسسات على الإبقاء على الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية.

إضافة إلى نظريات أخرى كلها ركزت على تفسير البطالة من جانب سوق العمل وتبيان أسبابها وقد جاءت معظمها كنتيجة لدراسات اقتصادية ميدانية فسرت البطالة بطريقة حديثة لكن ما يعاب عليها هو أن تحليلها يكون على مدى قصير جدا مما يعسر تفسير العلاقة بين المتغيرات نظرا لقصر المدة الزمنية.

8- علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي

قد أكدت العديد من الدراسات على أنه هناك علاقة ترابطية بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، فتغيير معدلات النمو بإمكانه أن يؤدي إلى تقليص معدلات البطالة ، كما أن ارتفاع هذه الأخيرة قد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، ومن بين الدراسات التي تطرقت لهما يوجد:

-من أبرز الدراسات التي تناولت موضوع البطالة والنمو يوجد دراسة الاقتصادي الأمريكي أوكن خلال الفترة (1928-1980)، وهي دراسة أجريت على الاقتصاد الأمريكي على طول الفترة (1947-1950)، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع معدل البطالة بنسبة 1% سيصاحبه انخفاض بنسبة 3% في الناتج الوطني الحقيقي [1] والعكس صحيح قد درس أوكن العلاقة التجريبية بين الانحرافات في نمو الناتج والتغيرات في معدلات البطالة.

- التضخم والبطالة لهما أثر بالغ الأهمية في التقليل من رفاه الأفراد لذا يجب أن يكونا متدنيين قدر الإمكان في أي اقتصاد، وفي هذا الصدد يوجد الدراسة التي قام بها الاقتصادي KeshabBhattarai عام 2016، التي أجراها على دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (1990-2014) لإيجاد العلاقة بين البطالة والتضخم إلى أن مقدار التضخم الزائد يكون نتيجة لتحفيز الطلب الكلي من أجل الوصول إلى معدل البطالة الطبيعي، توصلت إلى أن هناك علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة وأن هناك اختلاف في معدلات

[1] Ahmed Silem , D.Jean Marie Albartini (1999), **Lixique d'économie**, 6^0 édition , dalloz , http://academic.fimaktabati.dzConsulté le : 05/10/2018, p :337..

البطالة بين دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية ،أكدت الدراسة العلاقة العكسية الموجودة بين البطالة والتضخم من خلال 28 دولة من أصل 35 دولة[1].

- قد توصل كل من الاقتصاديان Richard Harrisو Brian Silverstone في الدراسة التي قاما بها على كل من الدول: أستراليا، كندا، ألمانيا، اليابان، نيوزيلندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة، إلى فشل علاقة أوكن التي تنص على وجود علاقة بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض البلدان كالولايات المتحدة ونيوزلندا،وأن الولايات المتحدة هي أكثر عرضة للتغيرات في البطالة والناتج التي تعيد التوازن في المدى الطويل[2].

- كان تقرير مجلس التحليل الاقتصادي الذي قام به كل من Oliver Blanchare و Jean –paulFitoussi بعنوان: Croissance et Chômageعلى الاقتصاد الفرنسي حيث عرفت فرنسا تباطؤ ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، في منتصف السبعينيات ،ومن أجل معرفة أسباب ذلك التراجع في النمو و الارتفاع في معدلات البطالة، نتيجة ذلك التقرير قد أكدت أن سبب انخفاض معدل النمو في فرنسا راجع إلى تباطؤ وتيرة النمو المحتمل، باعتبار مقاييسها غير مؤكدة، ويرجع سبب التراجع أيضا إلى تباطؤ نمو العمالة ، ذلك التراجع في معدلات النمو زاد من تفاقم البطالة، الناتجة عن النقص في العرض الإنتاجي [3] هي نتيجة أخرى تؤكد بأن للنمو والبطالة علاقة عكسية.

بالرجوع إلى حالة الجزائر، يلاحظ أنها عرفت معدلات بطالة منخفضة خلال السنوات الأخيرة، السبب في ذلك راجع إلى مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد وزيادة سلسة الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر بداية من التسعينيات والتي ساعدت إلى حد كبير في رفع معدل النمو الاقتصادي، لأن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يحتاج لا محالة إلى توفر حجم كبير من العمالة، فقد توقعت الجزائر أن يكون معدل النمو الاقتصادي 7% سنة 2019 بعد أن يتم تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019)(**طالب سمية شهيناز، لبيق محمد البشير، 2018، ص: 248**)، وتؤكد هذه الدراسة على العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات النمو في الجزائر خاصة في الأجل الطويل، وبالتالي تأكد جل الدراسات على أن علاقة النمو بالبطالة هي علاقة عكسية ويمكن التعبير عليها كما يلي:

---

[1]KeschabBhattaria(2016), **Unployment –inflation trad-offs in OECD Countries**, Economic Modelling, volume 58, https://doi.org/10.1016/j.econmod.2016.05.007 Consulté le 05/10/2018 , Consulté le: 05/10/2018 p: 93.

[2]Richard Harris, Brian Silverstone (2001), **Testing for asymmetry Okun's Law : A cross-country comparison**, Economic Bulletin ,vol 5, no 02, *www.accessecon.com/pubs/.../2001/Volume5/EB-01E00001A*, Consulté le: 05/10/2018, p01..

[3]Oliver J.Blanchard ,Jean –Paul Fitoussi(2014), **Croissance et Chômage**, La documentation française, ,https://hal-sciencespo.archives-ouvertes.fr/hal-01059597/document. Consulté le: 06/10/2018, pp5-34.

ارتفاع معدل النمو ⟸ ارتفاع نسبة التشغيل ⟸ معدل البطالة

II-2-2 أسباب البطالة

سبب هدم اقتصاديات الأمم راجع أساسا إلى معضلة البطالة التي باتت تهدد استقرار الأمم بسبب تأثيراتها السلبية على المجتمعات، خاصة في الدول النامية ، من أهم تلك الأسباب يذكر: أسباب سياسية ، اقتصادية واجتماعية.

II-2-2-1 أسباب البطالة في الدول النامية

تفاقم معدلات البطالة في الدول النامية يثير المخاوف، حيث أنه نسبة 20% من الأفراد يقبلون على الانتحار في العالم بسبب مشكل البطالة [1] ، وهي نسبة معتبرة تستوجب مراجعة أسباب البطالة الرئيسية والعمل على محاربتها، وتحسين سوق العمل، خاصة وأن أغلب الطرق التي اتبعتها الدول النامية غالبا ما تبوء بالفشل، والسبب في ذلك راجع إلى العراقيل التي تواجهها والمتباينة من دولة إلى أخرى، حيث أن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية كان لها أثرا سلبيا على الأسواق عكس ما جاءت به النظريات الاقتصادية و السبب في ذلك راجع إلى[2]:

- تبني الإصلاح الاقتصادي أدى إلى تقليص فرص العمل في القطاعات الرسمية وبالأخص القطاع العام، وزيادة اتجاه الأفراد إلى القطاعات غير الرسمية، مما يخلق إشكالية ضمان الحد الأدنى للأجور وقد يؤدي ذلك إلى ظهور نشاطات غير مشروعة كالاتجار في الممنوعات؛
- التقسيم الدولي للعمل للدول النامية وتخصصها في إنتاج المواد الأولية المعروفة بعدم استقرار أسعارها يؤثر سلبا في نقص العملة الصعبة ،إضافة إلى اعتمادها على الدول المتقدمة لتغطية احتياجاتها ؛
- تمركز قوة العمالة العربية في دول الخليج خاصة دون الدول الأخرى،خاصة وأن هذه الدول تعرف بزيادة كثافتها السكانية، مما يقلل من فرص العمل أمام السكان الوافدين.

كلها أسباب أدت إلى عدم نجاح سياسات التشغيل والإصلاح في الدول النامية، وبالإضافة إلى أسباب أخرى منها:

– الأسباب السياسية :

زيادة معدل البطالة خاصة لدى عنصر الشباب في الدول العربية ناتج عن مجموعة من الأسباب السياسية المتمثلة أساسا في الاضطرابات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، وما يصاحبه من شعور بالتهميش

[1] Y-M.D (2015), **Chômage, cause des 20% suicides**, option/ Bio, ,https://doi.org/10.1016/S0992-5945(15)30033-7Consulté le : 06/10/2018 ,p : 01.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

وعدم المساواة بين أفراد المجتمع، وتمزق الأوضاع الأمنية يجعل الحكومات تفقد القدرة على دعم سوق العمل وتطويره، بسبب هدر الأموال على الأسلحة وتجنيد الجيش لمواجهة المستعمر، فزاد الإنفاق العسكري على حساب الإنفاق الاستثماري وإهمال سوق العمل يؤدي إلى تخفيض الإنتاج الذي بإمكانه توليد فرص العمل، وعلى الرغم من أن الدول العربية تتميز بمجتمع شباني وكثافة سكانها حيث قدر عدد السكان ما قيمته 392 مليونا أي ما قيمته 5.3% من سكان العالم فهي نعمة [1] تستوجب الشكر، لكن على الرغم من ذلك وبسبب الاستعمار للبعض مازالت غير مستغلة ومهمشة وتعاني من الأخطار والتهديد وانعدام التنمية السياسية التي تعتبر عنصرا محركا للاقتصاد مما أجبر العديد من الأفراد على الهجرة إلى دول أخرى من أجل البحث عن الاستقرار النفسي والاقتصادي.

– الأسباب الاقتصادية

غالبا ما تؤدي الأسباب الاقتصادية إلى زيادة معدل البطالة ، مما يفرز جملة من الآثار والانعكاسات الاجتماعية، وعدم المساواة بين الأفراد، وتعتبر أخطر العوامل التي عجلت من سرعة تدهور أحوال العمالة وزيادة معدلات البطالة في البلدان العربية وخاصة غير النفطية في أواخر الثمانينات هو تفاقم أزمة المديونية الخارجية بسبب الإفراط في الاستدانة الخارجية وبالأخص القصيرة المدى [2] ذات التكلفة المرتفعة مما حتم على الدول إتباع جملة من السياسات النقدية والمالية كتقليص الاستثمارات ، وزيادة معدل الضرائب خاصة غير المباشرة وإلغاء كافة الإعانات، مما زاد من أسعار المنتجات، خاصة وأن إيرادات تلك الدول مرتبطة بأسعار النفط وبانخفاض هذه الأخيرة أدى ذلك إلى تراجع الطلب على العمالة فيما تسبب في إحداث اختلال في أسواق العمل نظرا لمحدودية قدرتها على التوظيف، فهي تعاني من الركود الاقتصادي وانخفاض نمو الناتج القومي، إضافة إلى خصخصة العديد من المؤسسات الحكومية وبالتالي يتم التخلي عن العديد من العمال، وحسب تحليل الاقتصاديين لموضوع البطالة ف إن أسبابها عديدة ومتعددة تحد غالبا بسبب موجات للانكماش والانتعاش في الاقتصاد .

– الأسباب الاجتماعية

عدم الاستقرار السياسي للعديد من الدول العربية هو السبب الذي يجعل المجتمع يعاني من البطالة، نتيجة ارتفاع معدل الفقر، ونقص التنمية الاجتماعية وغياب الوعي بالمشاكل القومية.

---

[1] Omar F.Bizri(2018), **The Arab Countries 'Economies and Development Policies**, Science ,Technology, and Development in the Arab C countries ,2018, https://doi.org/10.1016/B978-0-12-812577-9.00002-7Consulté le : 07/10/2018 p: 14.

[2] صائب حسن مهدي(2010)، **البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 03.. https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=13783تاريخ الإطلاع: 2018/10/07 ,ص: 93.

قد أكدت خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 على دمج سياسات الشباب مع استراتيجيات شاملة للتنمية المستدامة، والتي كان من بين أهدافها: النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمل اللائق للجميع مستهدفة خاصة عنصر الشباب الذي لا يزال توظيفه يمثل تحديا عالميا [1]،لكن بالرغم من ذلك يبقى الانفجار السكاني للدول العربية يمثل حجر الزاوية بالنسبة لزيادة معدل البطالة نتيجة عجز سوق العمل على استيعاب العدد الهائل لطلبات العمل، إضافة إلى ثقافة المجتمع العربي التي تعتبر ضد فكرة عمل المرأة وحريتها حيث بلغ معدل البطالة في تونس مثلا خلال سنة 2016 ما قيمته 23.1% مقابل 12.5%بالنسبة للرجل، ويمكن تبيان معدلات البطالة لبعض الدول العربية من خلال الجدول الموالي:

الجدول (II–2): معدل البطالة الإجمالي لجميع الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة(2010–2016)

البلد	مؤشر سوق العمل	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	معدل البطالة	%10.0	8.4%	9.6%	9.8%	10.6%	11.2%	11.5%
	معدل البطالة للنساء	19.1%	17.2%	17.0%	16.3%	17.1%	/	18.3%
	معدل البطالة للرجال	8.1%	10.0%	11.0%	9.8%	9.2%	/	8.2%
مصر	معدل البطالة	9%	12%	12.7%	13.2%	13.2%	12.9%	/
	معدل البطالة للنساء	22.6%	22.7%	24.1%	24.7%	24.7%	24.2%	/
	معدل البطالة للرجال	4.9%	8.9%	9.3%	9.9%	9.7%	9.4%	/
المغرب	معدل البطالة	9.1%	8.9%	9%	9.2%	9.7%	9.7%	9.4%
	معدل البطالة للنساء	9.6%	10.2%	9.9%	9.6%	10.3%	/	10.9%
	معدل البطالة للرجال	8.9%	8.4%	8.7%	9.1%	9.5%	/	8.9%
تونس	معدل البطالة	13.1%	18.9%	17.6%	15.9%	/	15.2%	15.5%
	معدل البطالة للنساء	18.9%	27.4%	25.6%	23%	/	22.2%	23.1%
	معدل البطالة للرجال	10.9%	15%	14.6%	13.3%	/	12.5%	12.5%

Source : GhadaBarsoum, SarakWahaby et AdityaSarkar(2017), **Les Jeunes et l'emploi en Afrique du nord**, rapport de synthèse Elaboré en Préparation de la Conférence sur l'Emploi des Jeunes en Afrique du Nord, Genève,26/27 Septembre 2017,p :14.

انطلاقا من معطيات الجدول السابق يلاحظ أن معدل البطالة في تفاوت بين الدول العربية الأربعة، وهي مرتفعة في العنصر النسوي خاصة، ويظهر ذلك في تونس حيث ارتفع معدل البطالة من 18.9% سنة 2010 إلى 23.1 % في 2016 بنسبة 4.2% تليها مصر الذي قدر معدل التغيير بها بين سنتي 2010 و 2016 بـ 1.6% التي سببت العديد من الكوارث الاجتماعية كالهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية وكثرة عدد حالات الانتحار، أما بالنسبة للمرأة فإن المجتمع المصري ضد حرية المرأة وعملها، وغالبية البطالين والبطالات في

[1]GhadaBarsoum, SarakWahaby et AdityaSarkar(2017), **Les Jeunes et l'emploi en Afrique du nord**, rapport de synthèse Elaboré en Préparation de la Conférence sur l'Emploi des Jeunes en Afrique du Nord, Genève,26/27 Septembre 2017 , https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro.../wcms_577310Consulté le:08/10/2018 pp :04-05.

مصر من الطبقة المثقفة أي خريجي الجامعات والتعليم الثانوي، وبالنسبة للجزائر معدل البطالة النسوي قدر بـ 18.3% بانخفاض طفيف مقارنة مع سنة 2010 التي سجلت ما قيمته 19.1% على الرغم من أن المرأة الجزائرية حققت تحديا كبيرا من أجل فرض نفسها في سوق العمل، خاصة باتجاهها إلى العمل المقاولاتي حيث حققت نجاحا كبيرا خصوصا مع إعطاء الجزائر أهمية كبيرة لإنشاء المؤسسات الخاصة والتوجه نحو الاقتصاد الحر، لكن على الرغم من ذلك تبقى الجزائر تعاني من معدلات بطالة إجمالية مرتفعة قدرت ب 11.5% سنة 2016 رغم كل الجهود المبذولة لمحاربتها، إلا أن عدد المسجلين في الشبكة الاجتماعية يقدرون بعشرات الآلاف ومحرومين من التوظيف، يعانون من مشاكل اجتماعية غالبيتهم مسرحين أو أنهم لم يجدوا عملا أصلا ويعانون من عدم تكافؤ مؤهلاتهم لكسب فرص عمل، ويبقى الانفجار السكاني عاملا اجتماعيا يعرقل مسيرة الاقتصاد، أما بالنسبة لدولة المغرب هي الوحيدة بين الدول المذكورة التي عرفت معدلات بطالة منخفضة فقد بلغ معدل البطالة النسوي 10.9% ، أما الكلي قدر بـ 9.4% لعام 2016 على الرغم من أنها معدلات منخفضة مقارنة مع الدول المجاورة الشقيقة إلا أنها لازلت تعاني من اختلالات هيكلية راجعة لعدة أسباب كعدم ملاءمة التكوين المتوفر لمتطلبات سوق الشغل، وتراجع دور الدولة في التنمية، وقد تسببت بطالة الشباب في عواقب وخيمة تجلت في انتشار العنف والجريمة وارتفاع نسبة الفقر وتراجع في مستوى المعيشة .

II-2-2-2 أسباب حدة مشكلة البطالة في الجزائر

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تحولات بليغة في جميع المجالات خاصة الميدان الاقتصادي، وبالأخص سوق العمل الذي عرف تغيرات جذرية شكلت منزلقا خطيرا جرف معه جملة من المشاكل و الآفات الاجتماعية وتجدر الإشارة إلى أن الأزمة الاقتصادية لسنوات الثمانينات كان لها الأثر البليغ في ذلك، بسب ظهور طفرة النفط هذا من جهة ومن جهة أخرى تزايد الصراعات والاضطرابات الأمنية التي زادت من حدة الوضع وبالضبط في سنوات التسعينيات، ناهيك عن خصوصية الاقتصاد الجزائري التي تتميز بقلة تنوع صادراتها فتجعله شديد الحساسية للتغيرات المفاجئة لأسعار النفط والتي بدت واضحة خاصة مع منتصف عام 2014.

1- أسباب ناتجة عن سياسة الدولة

قد اعتمدت سياسة التشغيل في الجزائر على مجموعة من الإجراءات تهدف إلى توسيع مجال التشغيل من حيث الكم كمرحلة أولى، ثم من حيث النوعية كمرحلة ثانية [1]،كلها هادفة إلى إنعاش الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة، لكن على الرغم من تلك الإصلاحات التي استهدفت معدلات البطالة المرتفعة والتي

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 165.

أنفقت عليها أموالا ضخمة إلا أن أغلبها لم يأتي بالثمار المنتظرة بسبب ضعف إنتاجيتها خاصة وأنه كان هناك غياب تام في ترشيد النفقات العامة على مختلف الاستثمارات مما يجعلها تخفق في تحقيق مقومات التنمية الاجتماعية ورفع معدلات النمو، ويمكن إيجاز الأسباب الرئيسية الناتجة عن سياسة الدولة فيما يلي:

2-موقع الجامعات في تكوين رأس المال البشري حسب متطلبات سوق العمل

يعد الخلل في السياسات الحكومية التعليمية المتبعة من طرف الدولة سببا آخر في زيادة معدل البطالة وذلك راجع إلى أن الجامعة تعمل على الكمية وليس النوعية، فآلاف الخريجين لهم شهادات عليا لا تتوافق وطلبات سوق الشغل وعجزها عن تكوين ما يسمى برأس المال المعرفي، إضافة إلى غياب كلي في التنسيق بين الجامعة والمؤسسات العمومية أو الخاصة في تكوين الطلبة من أجل تأهيلهم لولوج عالم الشغل، خاصة وأنه أصبحت عملية التوظيف تعتمد على الوساطة والمحسوبية على حساب الأفراد الأكفاء الذين لا يملكون ذلك وأفقدتهم الأمان الوظيفي، وسببت الخسارة للمؤسسات الإنتاجية نتيجة ضعف العمال غير المؤهلين، وأصيب الشباب الآخر بالإحباط بسبب الظلم المقنع.

3- إتباع سياسة المعالجة الظرفية للبطالة

شهدت الجزائر عدة أوضاع اقتصادية حرجة أوقعتها في تحديات اجتماعية واقتصادية، كان من أبرز نتائجها ارتفاع معدل البطالة، حتم على الدولة إتباع مجموعة من السياسات اهتمت من خلالها بالجوانب البشرية من أجل الاستفادة من طاقتها، لكن تلك البرامج والسياسات كانت تفتقد إلى صفة الديمومة أي أنها تطبق فقط في فترات معينة قصيرة المدى وغير دائمة، خاصة وأن مشكل البطالة يكمن بشكل رئيسي في تحفيز النمو و الاستثمار واتخاذ الإجراءات والقيام بالإصلاحات اللازمة لجعل هذا النمو مستديما [1]، وهنا يظهر التخطيط السيء للمشاريع، وسوء تسيير المال العام وضعف كفاءة القطاع العام في تسطير السياسات التشغيلية، ناهيك عن ضعف أساليب الرقابة المالية والمحاسبية خاصة.

على الدولة أن تهتم أكثر بالمعالجة الطويلة المدى التي تسمح بحدوث تغيرات جذرية في سوق العمل، فاتخاذها لطرق المعالجة الظرفية كعقود ما قبل التشغيل ، ذلك الجهاز الذي أنشيء سنة 1998، موجه لحاملي الشهادات حيث تمنح لهم فرصة التشغيل لمدة لا تتجاوز السنتين وبانتهائها يصبح الفرد بطالا، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج ما قيمته 6.544 مستفيد سنة 1998، وقد تم إدماجهم كلهم وكلف ذلك الدولة 121 مليار دينار جزائري، لكن في سنة 1999 انخفض ذلك العدد ليصل إلى 2.196 مستفيد ،

[1] داود فتيحة (2015)، **إشكالية التشغيل في الجزائر في ظل النموذج الجديد لسياسة التشغيل**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجيلالي إلياس، سيدي بلعباس، الجزائر، غير منشورة، ص: 166.

وقد تم إدماجهم كلهم أيضا بتكلفة 323 مليار دينار جزائري [1]، كان الانخفاض واضحا قدر بـ 66.44% هو انخفاض يدل على أن ذلك العلاج فقط ظرفي ،مثله مثل مجموعة البرامج التي مشت بنفس الوتيرة، كبرنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة لسنة 1997، الذي عرض مناصب مؤقتة، وبرنامج القروض المصغرة وغيرها من البرامج التي كان لها تأثير في معالجة أزمات البطالة لكن للأسف في فترة وجيزة وسرعان ما تعود الأوضاع إلى التفاقم. الجزائر غالبا ما تعتمد على سياسات اقتصادية هادفة إلى زيادة معدل النمو وليس تخفيض معدل البطالة، إضافة إلى تبني الجزائر جملة من الإصلاحات بعد أزمة 1986، بعد اتفاقية الصندوق الدولي والبنك الدولي أسفر على توليد آثارا اجتماعية من بينها انخفاض القدرة الشرائية للمواطن وزيادة البطالة، ويشار أيضا إلى أن عدم مرافقة العمل المقاولاتي في الجزائر يعد عاملا في زيادة معدلاتها.

4- التوجه للعمل في القطاع الخاص(منافسة القطاع الخاص للقطاع العام)

تعد تجربة الجزائر في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص، رائدة من نوعها خاصة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2014، إضافة إلى مواصلة تنفيذ النموذج الاقتصادي الجديد مع مشارف سنة 2019، خاصة فيما يخص مجال مشاريع البنية التحتية التي تعد أكثر إقبالا من قبل القطاع الخاص وبالأخص في مشاريع الإنشاء والسكك الحديدية باعتبارها أكثر إنتاجية، وذات عائد مرتفع، فهي تمتص عدد هائل من العمال، قد سيطرت على 97% من اليد العاملة خلال سنة 2011، ويسيطر على 94.5% من اليد العاملة خلال سنة 2017، دليل على هروب كبير للعمال إلى القطاع الخاص بسبب زيادة الأجور وتوفر المناصب هذا من جهة، ومن جهة أخرى صعوبة التوظيف في القطاع العام وانتشار الوساطة التي تم التطرق إليها سابقا، وبالتالي أصبح القطاع الخاص منافسا للقطاع العام،لكن وظائفه غير دائمة على عكس القطاع العام، ولا يخفى على الجميع أن تعطل مشاريع القطاع العام التي يسيطر عليها القطاع الخاص يؤدي إلى تأخير وتعطيل عجلة التنمية في الوطن.

5- قلة الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر

تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا هاما في انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، فهي جوهر العولمة الاقتصادية، لما توفره من تدفق لرؤوس الأموال للبلد المضيف، وجلب لليد العاملة، لكن رغم أن الدول العربية وعلى رأسها الجزائر كان لها نصيب من الاستثمارات الأجنبية إلا أن الدول المتقدمة تبقى تحظى بالحصة الأوفر لتلك الاستثمارات، ورغم المناخ الذي تتميز به الجزائر وما تتمتع به من محددات جاذبة

[1] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، على الموقع: www.mtess.gov.dz/mtss_fr_N/index.htm تاريخ الإطلاع: 2018/10/11 .

للاستثمارات الأجنبية إلا أنها شهدت انخفاض حاد في ذلك خاصة بين سنتي 2013 و2014 بلغ 18.8%[1] فهو بقي محدودا على الرغم من إمكانيات المنطقة مما أثر سلبا على اليد العاملة المشغلة، لذا عليها أن تبحث عن معايير جديدة لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر،وتكثيف انفتاحها على العالم الخارجي، والعمل على تخفيض معدلات التضخم لأنها تعتبر عامل مؤثر على الاستثمار، وتسعى أكثر إلى تعزيز النظام المالي، وزيادة تحرير التجارة الدولية من أجل جلب الاستثمارات التي تعتبر مؤثرة على البطالة والأجور .

6-أسباب البيئة الخارجية

لم يتوقف النزيف الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي عن الجزائر، رغم كل الإرادة والعزيمة والتحديات التي بذلتها في سبيل الإصلاح والتغيير والسبب في ذلك واضح، راجع إلى صعوبة خروجها من نظم الريع التقليدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية على الرغم من توفرها على عدة مقومات لتحقيق ذلك، وهذا راجع إلى تخلف القطاعات الاقتصادية وهيمنة قاع المحروقات عليها هو الأمر الذي يجعل المسار المستقبلي للاقتصاد مبهم بسبب احتمال حدوث تقلبات لأسعار النفط على المدى القصير، خاصة مع استفحال الأزمات النفطية بكل أبعادها الذي يجعل صعوبة كبيرة في تخطيها أو تطويقها دون خسائر، وقد مرت الجزائر بعدة نكسات شكلت منعرجا خطيرا في حياتها الاقتصادية و الاجتماعية بسب الانخفاض المفاجيء لأسعار النفط، ويمكن حصر جملة الأسباب الخارجة عن نطاق الدولة فيما يلي:

7- تراجع أسعار البترول

لتغيرات أسعار البترول أثرا مهما على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري من تضخم وناتج محلي إجمالي وحتى الدين الخارجي وأهمها البطالة....،وسبب ذلك راجع إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية الجزائرية نتيجة تراجع أسعار النفط ويمكن توضيح تغيراتها خلال الفترة (2014-2017) في الجدول الموالي:

الجدول (II-3): متوسط سعر برميل البترول وحجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2014-2017.)

معلومـات	الوحدة	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	213,5	172,3	166,0	173,9
متوسط سعر برميل البترول الخام	دولار	96.29	49.49	40.68	52.51

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير صندوق النقد الدولي وإحصائيات منظمة الأوبيك FMI) لسنتي 2016، 2017.

انطلاقا من معطيات الجدول يظهر أنه وعندما كان متوسط سعر برميل النفط سنة 2014 يقدر بـ 96.29 دولار قدر معدل البطالة بـ 10.6% ، وارتفع إلى 11.7% سنة 2017 بعد أن انخفض معدل متوسط سعر البرميل إلى 52.51 دولار بذات السنة، وسجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا قدر بـ 39.6 مليار دولار

[1] العارف خديجة، تراري مجاوي حسين(2017)، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، مجلة التنمية الاقتصادية ، العدد 12، جامعة مستغانم، الجزائر، https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 2018/10/11 ,ص: 95.

بنفس السنة، تحصي معطيات صندوق النقد الدولي أن الجزائر لا تزال تواجه تحديات مهمة يفرضها هبوط أسعار البترول خاصة مع مطلع سنة 2014 على الرغم مما حققته من ضبط مالي كبير مع مطلع سنة 2017.

قد تأزمت الأوضاع المالية للدولة وتباطأ النشاط الاقتصادي بشكل عام، وزادت فاتورة الدين العام الحكومي حيث قفزت من 8.0% إلى 18.3% من الناتج المحلي، وبعد أن بلغ معدل التضخم 6.4% لسنة 2016 انخفض إلى 4.8%، وزاد الرصيد السالب لميزان الحساب الجاري ليصل إلى 11.9% في سنة 2017.كلها مؤشرات كلية خارجة عن نطاق الدولة تسببت في زيادة معدل البطالة لم تستطع الدولة السيطرة عليها.

خلاصة:

يلعب العمل أهمية بالغة في حياة الأفراد والمجتمعات باعتباره مصدرا للدخل وعاملا من عوامل الإنتاج –رأس المال، الأرض والتنظيم- فهو يهدف إلى تحقيق الذات وإدراك معنى الحياة، ويعتبر ركيزة لتطور حياة المجتمعات ويساعدها على الخروج من مشكلة الفقر الوليدة عن بطالة الأفراد، تلك الظاهرة الخطيرة التي تعود بأخطار وآثار سلبية على الفرد والمجتمع التي جعلت العديد من المدارس الاقتصادية تتوسع في تحديد الأسباب المولدة لها.

دراسة هذا الفصل أكدت بأن سوق العمل يعتبر مكان التقاء عرض العمل مع الطلب عليه الذي يتميز بعدم الاستقرار في الجزائر التي شهد اقتصادها عدة تقلبات في بنيته خاصة بعد الاستقلال، لما خلفه الاستعمار من ظروف اقتصادية واجتماعية قاهرة أجبرت الدولة إلى الإسراع في مباشرة برامج إنعاشية خاصة مع مطلع سنة 2001 وتوسيع مجال إنفاقها الحكومي الذي يساعد على خلق مناصب للشغل وتقليص معدلات البطالة.

تعتبر البطالة الإجبارية أكثر أشكال التعطل في الجزائر على غرار الدول النامية الأخرى، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الدولة في سبيل محاربتها خاصة بعد اليسر المالي الذي عرفته ميزانية الدولة سنوات الألفينيات ،إلا أنها عجزت عن تجاوز أخطارها نظرا لارتباط اقتصادها بالريع البترولي المتذبذب إضافة إلى التحديات الجديدة التي يعاني منها سوق الشغل، والمتمثلة أساسا في [1] تدهور نوعية الشغل التي تعتبر هاجسا بالنسبة لكل الاقتصاديات سواء المتطورة أو النامية،وتحدي الديناميكية القوية للقطاع غير الرسمي،زيادة إلى تحدي قابلية التشغيل لدى الشباب...لكن على الرغم من كل ما تم ذكره، يبقى اقتصاد الجزائر رهين أسعار المحروقات التي عرقلت مسيرته، وجعلته عاجزا عن تنويع وتخصيب البنية الاقتصادية التي تستوجب إعادة النظر للقطاع السياحي والخدماتي التي يمكن من خلالهما تعويض النقص في خلق مناصب الشغل.

[1] محمد صايب ميزات، ترجمة : فؤاد نوار(2012)، **بانوراما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، إنسانيات**، المجلة الجزائرية في الأثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية، الجزائر، متاحة على الموقع:https://journals.openedition.org/insaniyat/13490 تاريخ الإطلاع: 2018/11/03, ص: 28.

الفصـــل الثالث:

العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والتشغيل

تمهيـد:

الإنفاق الاستثماري في أي بلد يعد من بين الركائز الأساسية التي تسهم وبشكل كبير في دفع معدلات النمو الاقتصادي وتلبية معدلات الطلب المتزايدة، إضافة إلى مساهمته في إحداث التطور التكنولوجي وامتصاص معدلات البطالة، ودعم البنية التحتية فيزيد من حجم الطاقة الإنتاجية التي تعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وتلعب السياسة الاستثمارية دورا مهما في استحداث مناصب الشغل وتقليص معدلات البطالة باعتبار الاستثمار مكون رئيسي للطلب الكلي، فتحقيق التشغيل الكامل يعد من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية بشكل عام وسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري بشكل خاص، فالحكومة تعتمد عليها في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى العلاقة التي تربط الإنفاق الاستثماري بالتشغيل مع الإشارة إلى التوازن في سوق العمل الذي يتحقق بتساوي عرض العمل مع الطلب على العمل وهي النقطة التي خلالها يكون العمال راضين بذلك الأجر التوازني، وإلى جانب هذا التوازن تتكامل المعالجة بإضافة التوازن في السوق النقدي والمتمثل في السلع والخدمات، حيث أن العلاقة بين العمالة والناتج تعتبر همزة وصل بين السوق السلعي وسوق العمل.سيتم التطرق أيضا إلى الأثر الذي يخلفه الإنفاق الاستثماري على التشغيل في الجزائر،من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التوازن في سوق السلع والخدمات (IS-LM)

المبحث الثاني: الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثره على البطالة

III-1 التوازن في سوق السلع والخدمات (IS-LM)

قد تم تقسيم الاقتصاد القومي إلى أربعة أسواق رئيسية وهي: سوق الإنتاج، السوق النقدي، سوق العمل وسوق الأوراق المالية، وتحقيق التوازن في جميع الأسواق السابقة الذكر في آن واحد يكون سببا في تحقيق التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي ككل، لكن الملاحظ أن تحقيق التوازن في سوق واحدة يعد شرطا ضروريا لتحقيق التوازن العام ولكنه لا يعد شرطا كافيا[1]، سيتم التركيز على التوازن في سوق السلع والخدمات (IS-LM)، الذي يقوم على أساس تساوي الادخار والاستثمار أي لابد من تحول الادخار إلى استثمار انطلاقا من قانون المنافذ لساي الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له .

III-1-1 تحليل نموذج IS-LM

يتحقق التوازن العام بالجمع بين السوقين السلعي والنقدي باستخدام الشرط **IS=LM**، وتحديد سعر الفائدة التوازني والدخل التوازني، حيث يتم اشتقاق منحنى **IS** ثم اشتقاق منحى**LM**، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

III-1-1-1 توازن سوق الإنتاج ومنحنى IS

صاحب هذا النموذج هو **جون هيكس** وكان ذلك عام1937الذي يعتبر عموما إضفاء الطابع الرسمي للنظرية الكنزية،هذا النموذج يبين التوازن الاقتصادي الكلي على المدى القصير الذي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار (s=i)، والذي اعتمد على الفرضيات التالية[2]:

- ✓ الأسعار جامدة على المدى القصير؛
- ✓ سعر الفائدة هو متغير للسوق المالية(سلع استثمارية)، وسوق المال؛
- ✓ تؤثر التوقعات على مستوى المتغيرات المستقبلية على مستوى المتغيرات الحالية.

في نموذج (IS-LM) يعتبر الاستثمار غير ثابت ويمثل دالة عكسية في سعر الفائدة، ويمكن كتابتها من الشكل:

$$I = f(i) \longrightarrow \boxed{I = i_0 - \beta i}$$

حيث (β): تمثل درجة استجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة.

---

[1] محمد فوزي أبو السعود(2014).**مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،ص: 231.

[2] Lionel Artige(2018) ,**L'équilibre macroéconomique keynésien** , Introduction à la macroéconomie HEC – Université de Liège ,Sans année de publication .
www.crepp.ulg.ac.be/profiles/artige/documents/MacroKeynes.pdfConsulté le : 07/2/2018 , p : 02.

ويمكن توضيح دالة الاستثمار من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(III-1): تمثيل دالة الاستثمار

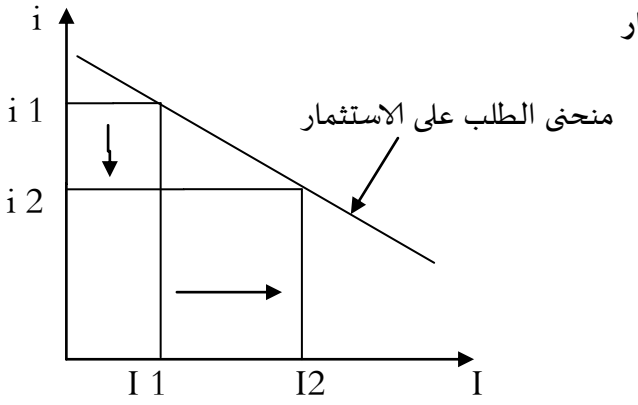

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص:232

عند انخفاض سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار من I_1 إلى I_2 و باعتبار أن الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي، فيرتفع هذا الأخير من AD_1 إلى AD_2 وبهذا يحدث توازن جديد عند مستوى دخل توازني y_2 بدلا من y_1. يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (III-2): اشتقاق منحى (IS) **AD**

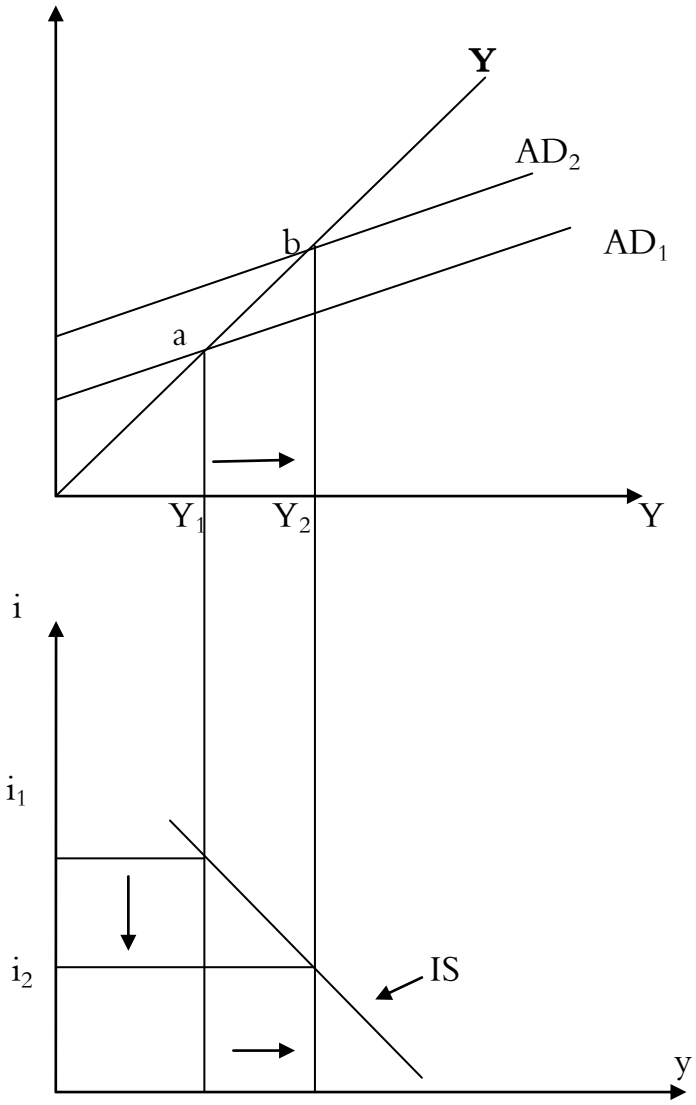

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: عبد الرحمان يسرى أحمد، إيمان محب زكي (2007)، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، الدار الجامعية، بدون طبعة، ص: 257.

من خلال الشكل يتضح أنه عند سعر الفائدة i_1 في الجهة السفلية وبتقاطع الطلب الكلي(AD_1) مع الدخل الكلي y في الجهة العلوية يتحقق التوازن في سوق الإنتاج عند النقطة (a)وهي بذلك تحدد مستوى الدخل التوازني(Y_1)،وإذا انخفض سعر الفائدة إلى i_2فإن الاستثمار يرتفع إلى I_2 بدلا من I_1 ويتقاطع الطلب الكلي (AD_2) مع الدخل الكلي Yويتحقق التوازن الجديد في النقطة (b) ويتحدد مستوى الدخل التوازني الجديد (Y_1) وبتوصيل نقطتي التوازن نحصل على منحنى (IS) ذو الميل السالب دلالة على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والاستثمار.

ينتقل منحى (IS) بالكامل إلى الأعلى من جهة اليمين موازيا للمنحنى الأصلي وذلك عندما تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية سواء بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب [1]، بينما ينتقل منحى (IS) بالكامل للأسفل جهة اليسار موازيا للمنحنى الأصلي في حالة إتباع سياسة مالية انكماشية بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب[2]،ويكن توضيح الاشتقاق الهندسي لمنحنى(IS) فيما يلي:

الشكل (III-3): الاشتقاق الهندسي لمنحنى (IS)

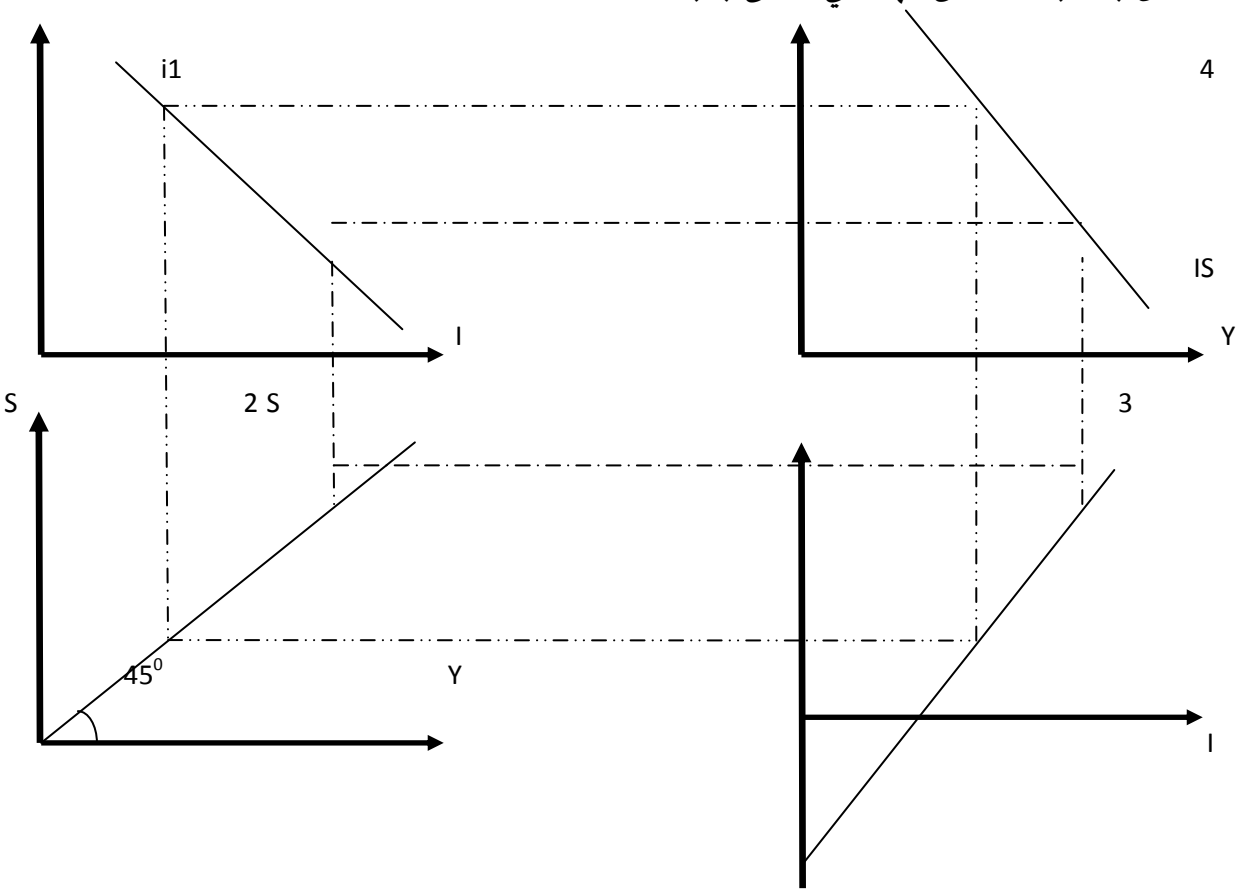

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: وليد العايب(2014)، محاضرات اقتصاد كلي دولي، المحاضرة رقم 03، التوازن في ظل نموذج (is-lm)، على الموقع: www.pr.laib-walif.sitew.com/fs/_/brf8c-_03.docx تاريخ الإطلاع: 2018/12/08 ص: 03.

يمثل الشكل 1 و الشكل 3 الدوال السلوكية لكل من الاستثمار و الادخار و هما أساس تشكيل منحنى(IS)أما المنحنى 2 فهو منحنى انتقالي يعكس التساوي بين الادخار و بين الاستثمار عند التوازن و المنحنى 4 هو منحنى(IS) حيث يكفي أن نختار نقطتين في المنحنى 1 و في تجاه اليمين ، يمكن رسم منحنى(IS)[3] الذي

[1] محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص:238.

[2] محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص ص:238-239.

[298] وليد العايب، مرجع سبق ذكره، ص:03.

يتميز بميل سالب من أجل الحفاظ على التوازن بين I وS حيث عند تغير الدخل أو سعر الفائدة في اتجاه،لابد من تغير المتغير الآخر لكن في اتجاه معاكس، حيث أن النقاط الواقعة فوق المنحنى جهة اليمين تمثل تفوق العرض الكلي عن الطلب الكلي، بينما النقاط الموجودة أسفل المنحنى (IS) جهة اليسار تمثل تفوق الطلب الكلي عن العرض الكلي.

III-1-1-2 توازن سوق النقود ومنحنى LM

يتحقق التوازن في سوق النقود عند تساوي العرض النقدي مع الطلب النقدي، مع اعتبار ثبات العرض النقدي في الأجل القصير، حيث أن عرض النقود يشكله النظام المصرفي المتمثل أساسا في البنك المركزي والبنوك الابتدائية، أما الطلب على النقود يكون لثلاث أغراض حسب كينز وهي*: دافع المعاملات، والاحتياط ودافع المضاربة.

الشكل ((III-4):الاشتقاق الهندسي لمنحنى (LM)

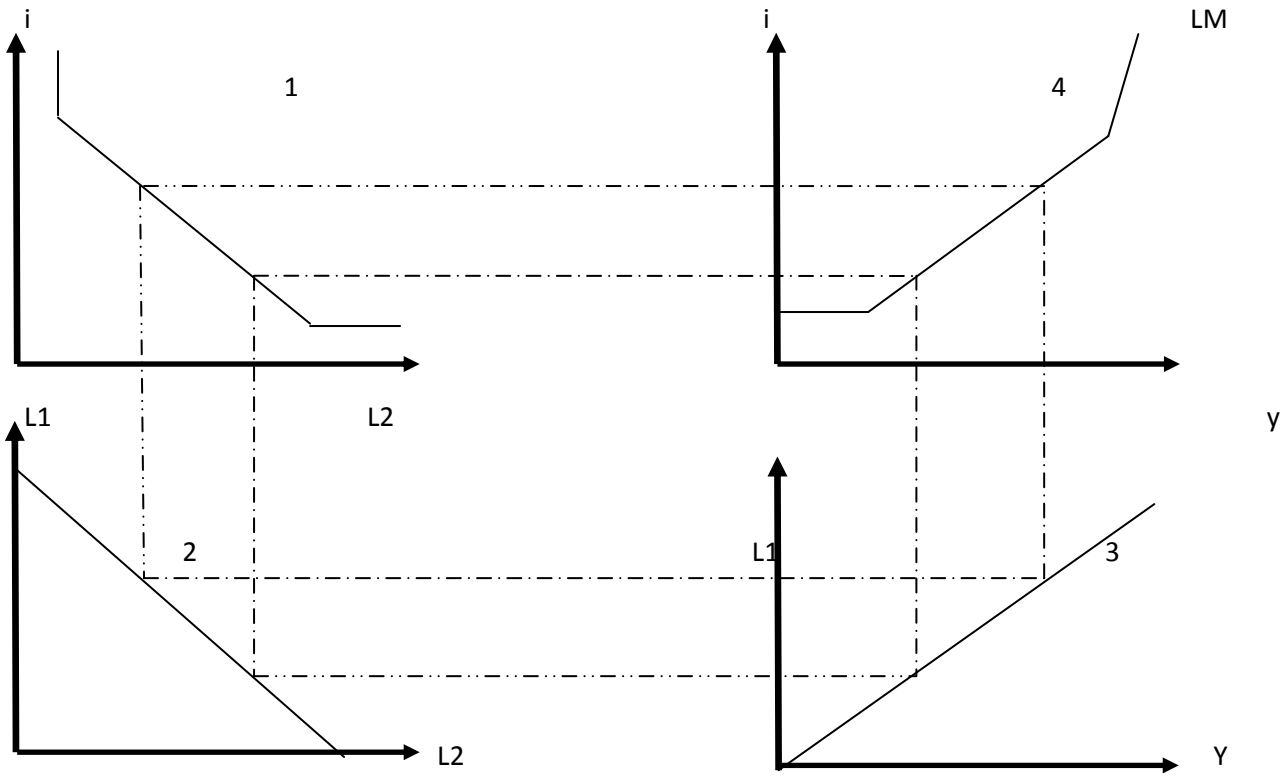

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: وليد العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 05

* دافع المعاملات: كلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود لغرض المعاملات من أجل تغطية الفترة التي يتم الحصول على الدخل فيها ، أما دافع الاحتياط: هو احتفاظ الأعوان الاقتصاديون بمبالغ نقدية سائلة من أجل الاستجابة لبعض الحوادث غير المن نظرة، أما دافع المضاربة: هوالأصول المالية المتمثلة في السندات و النقود السائلة، التي يكون لها علاقة عكسية مع معدل الفائدة حيث عند انخفاضه يزيد الطلب على النقود لغرض المضاربة، وإذا ارتفع يدفع بالأفراد إلى التخلص من تلك السندات والاحتفاظ بالنقود السائلة.

يتم اشتقاق منحنى (LM) بنفس طريقة اشتقاق منحنى (IS)، الذي يمثل الثنائيات النقطية(y،i)التي تحقق التوازن في سوق النقود، حيث هناك علاقة طردية بين الدخل ومعدل الفائدة ، فبزيادة معدل الفائدة يزداد الناتج الوطني، إضافة إلى أن النقاط الموجودة على يمين المنحنى (LM) تمثل فائض في الطلب النقدي والنقاط التي على يسار المنحى(LM)تمثل فائض العرض النقدي.

III-1-1-3 التوازن الآني لسوق السلع والخدمات(سوق الإنتاج) و سوق النقود (IS- LM)

يتحقق التوازن الكلي في كل من سوقي الإنتاج والسوق النقدي عندما يتقاطع كل من منحنى (IS) ومنحنى (LM) في نقطة توازنية وحيدة تحدد كل من سعر الفائدة التوازني وحجم الدخل التوازني [1]، مثلما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل ((III-5):التوازن الاقتصادي الكلي(IS- LM)

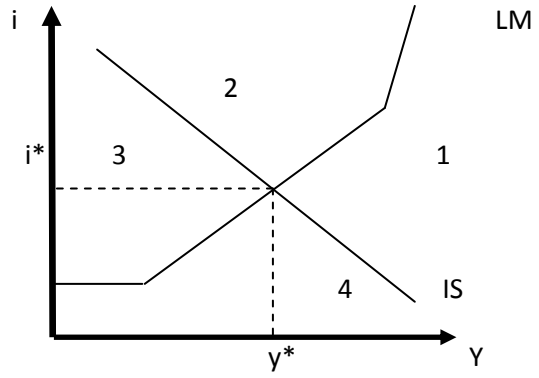

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: محمد فوزي أبو السعود، ص: 258.

حيث أن *y تمثل الدخل التوازني و *i تمثل معدل الفائدة التوازني، من خلال الشكل يمكن استنتاج أربعة مناطق هي[2]:

- المنطقة 1: فائض عرض كلي و فائض طلب نقدي
- المنطقة 2: فاض عرض كلي و فائض عرض نقدي
- المنطقة 3: فائض طلب كلي و فائض عرض نقدي
- المنطقة 4: فائض طلب كلي و فاض طلب نقدي

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي ، مرجع سبق ذكره، ص: 276.
[2] لعايب وليد، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

نموذج(**IS LM**) يسمح بتوضيح الآثار المرتبة على قيام الحكومة بإتباع كل من السياسات المالية والنقدية التي تسعى من خلالها إلى المحافظة على مستوى مستقر للناتج (الدخل)، حسب ما يوصي به الكنزيون، لكن ما يعاب عليه إغفال جانب العرض، وكيفية تحديد مستوى التوظيف،إضافة إلى عدم إعطائه تفسيرا للبطالة أو التضخم.

III-2 الإنفاق الحكومي الاستثماري و تأثيره على البطالة

يعتبر الإنفاق الحكومي الاستثماري عنصرا مهما في عملية التنمية الاقتصادية، حيث أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة يتطلب المزيد من الاستثمارات التي تساهم في تشغيل اليد العاملة، فالعلاقة قوية بين الإنفاق الاستثماري ومعدل النمو والبطالة أو الشغل [1] وتظهر أهمية الإنفاق الحكومي الاستثماري في تأثيرها على مستوى التشغيل من خلال الاستثمار في الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة من أجل تحقيق التشغيل الكامل لكل عوامل الإنتاج.

III-2-1 دور الإنفاق الحكومي الاستثماري في القضاء على البطالة

إن أهم الأهداف التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية هي تحقيق العمالة الكاملة، الاستقرار في الأسعار ، العدالة في توزيع الدخل الوطني إضافة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي [2]، حيث يساهم الإنفاق الحكومي في زيادة الطلب وزيادة الاستهلاك عن طريق زيادة الاستثمار أو إعادة توزيع الدخل.

III-2 -1-1 الإنفاق الحكومي الاستثماري أداة فعالة في التقليص من معدلات البطالة

يعبر الإنفاق الحكومي عن السلوك المالي للحكومات من أجل تحقيق أهدافها ، فمن وجهة النظر التقليدية ذات التوجه الكنزي، يسمح الإنفاق الحكومي بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وهو ذو تأثير مباشر على منحنى الطلب الكلي [3]الذي يسمح بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الاستثماري هو أحد أقسام الإنفاق الحكومي الذي يعتبر مكونا رئيسيا للناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن زيادة الاستثمارات في المجالات كافة و خاصة المجالات الإنتاجية تتطلب بذل جهد كبير من قبل الدولة وخاصة الدول النامية أين

---

[1] علاء الدين جعفر(2008)، **الإنفاق الاستثماري ومستقبل الطلب على الأيدي العاملة في العراق**، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة الاستثمار الحكومي، قسم الدراسات والبحوث، بغداد، على الموقع:https://mop.gov.iq/static/uploads/1/pdfتاريخ الإطلاع: 2018/12/08 ص: 10.

[2] محمد فرحي(1999)، **النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ، على الموقع:dspace.univ-tlemcen.dz تاريخ الإطلاع: 2018/12/08 ،ص: 194.

[3] عطا الله بن مسعود، بوثلجة عبد الناصر(2014)، **أثر مزاحة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،العدد السابع، المجلد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، على الموقع الإلكتروني: تاريخ الإطلاع: 2018/12/08 ،ص: 30.https://www.asjp.cerist.dz

تعتبر الدولة هي الراعي الرسمي للمشاريع الاستثمارية [1]،وباعتبار أن الإنفاق الاستثماري جزءا من السياسة المالية التي تعتبر أكثر فعالية في الدول النامية في مجال تحريك عجلة الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة بما يسهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

يلعب الاستثمار في البنية التحتية دورا مهما وعاملا محفزا على تشجيع المنتجين للقيام بنشاطاتهم وزيادة إنتاجهم الذي يتطلب المزيد من اليد العاملة النشطة، واهتمام الاقتصاديون بالاستثمارات وتكوين رأس المال خاصة في الدول النامية هو نتيجة للوظائف الثلاث التي يقوم بها، حيث يؤدي إلى [2]:

- ✓ زيادة الإنتاج الكلي وزيادة القدرة الإنتاجية لعناصر الإنتاج؛
- ✓ تغيير البنيان الاقتصادي أو الهيكل الاقتصادي ونقله من طرائق الإنتاج التقليدية إلى طرائق الإنتاج المتطورة؛
- ✓ التخفيف من آثار البطالة ومشاكلها وخاصة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية.

فتطوير معدلات الاستثمارات الحكومية تؤثر في جانب الطلب لسوق العمل،حيث أنه للزيادة السكانية خاصة في المجتمعات الفتية أثر على الاستثمار لأنها تفسر بوجود أعداد كبيرة من العمالة تستدعي زيادة رأس المال الثابت لتأمين الآلات والمعدات للقيام بالعملية الإنتاجية، كما أن نسبة الإعالة العالية تتطلب رفع معدل الإنتاجية للمحافظة على مستوى الدخل الفردي، وهذا يعني زيادة رأس المال لتشغيل العامل الواحد، وزيادة الإنفاق على الاستثمارات خاصة الاجتماعية [3] ،ومن هنا يستخلص أنه كلما زاد النمو السكاني كانت الحاجة إلى الاستثمار أعلى، وهذا ما نصت عليه الأفكار الكنزية، وبالتالي توظيف أكبر لليد العاملة، ونتائج الدراسة القياسية التي قام بها الباحثان(**بن عيسى كمال الدين، مراس محمد، أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر، في الفترة الممتدة بين 2001-2014**) على الاقتصاد الجزائري توصلت إلى أن العلاقة بين الإنفاق والتشغيل هي قوية تفسر بأن البرامج الإنفاقية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية في تلك الفترة كانت برامج ذات طابع اجتماعي، هدفها تحسين القدرة الشرائية، إضافة إلى القضاء أو التخفيف من نسبة البطالة.

---

[1] أحمد جبر سالم، أحمد جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[2] هيثم عجام(2006)،**التمويل الدولي**، زهران للنشر، ص: 30.

[3] خزامى عبد العزيز الجندي، عبد الرحيم بوادقجي (2010)، **الاستثمار في الجمهورية العربية السورية**، دمشق سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونة، المجلد 26، العدد الثاني،، على الموقع: www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images تاريخ الإطلاع: 2018/12/14، ص: 617.

وقد كانت فكرة المضاعف التي طورها كينز ثمرة بحث للعالم الإنجليزي (Richard khan) عام 1931 التي يؤكد بمقتضاها حتمية التزام الحكومة بتوفير الاستثمار في البنية التحتية لمضاعفة حجم التشغيل [1]، وقد بينت دراسة(D.A Aschauer)، سنة 1989 أن مرونة الإنتاج لرأس المال العام في الولايات المتحدة الأمريكية تساوي إلى 0.39 وأن انخفاض الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات السبعينيات مرده إلى انخفاض حجم الاستثمار العمومي[2].

III-2-1-2 علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري بسوق التشغيل

يعمل الاستثمار على استخدام الأصول المالية والرأسمالية والمادية والبشرية وكل المعلومات اللازمة من أجل تحقيق عوائد اقتصادية، وبالتالي تحقيق أهداف المجتمع، فهو يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة في التحكم في النشاط الاقتصادي ، فالإنفاق الاستثماري يعتبر جزء من الطلب الكلي وبالتالي فهو يؤثر على الطلب الفعال الذي بدوره يساهم في رفع مستويات التشغيل ومكافحة البطالة (لعجال العمرية، الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل، 2012، ص: 09).

سيتم من خلال هذا الجزء تبيان العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري وخلق فرص العمل بالتطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي كان لها وجهة نظر في هذا الموضوع، فقد جاءت دراسة (Joel HinaunyeEita,Johannes M.AS، 2010، ص: 92-98)[3]،التي تم القيام بها على اقتصاد ناميبيا من أجل التحقق من محددات البطالة فيها خلال الفترة (1971-2002)، وباستخدام جذر الوحدة ونموذج تصحيح الخطأ بتقدير نموذج البطالة مع المتغيرات الكلية الاقتصادية، توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين البطالة ومعدل التضخم مما يؤكد انطباق نظرية فيليبس على اقتصاد ناميبيا ،وأن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار والبطالة، أي زيادة الاستثمار تؤدي إلى انخفاض البطالة وبشكل ملحوظ، وأضافت الدراسة إلى انه هناك علاقة طردية بين البطالة وكل من الأجر الحقيقي وفجوة الإنتاج.

قد توصلت دراسة (قريب الله عبد المجيد، عبد القادر حامد، 2017، ص: 415) والتي تم إجراءها على الاقتصاد السوداني المعنونة بـ: المحددات الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في السودان دراسة قياسية باستخدام انحدار المركبات الرئيسية للمدة: 1981-2015) إلى مجموعة من النتائج تتوافق مع النظرية الاقتصادية والتي من أهمها: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين البطالة وكل من : الإنفاق الحكومي، ومعدل التضخم، وإجمالي التكوين الرأسمالي، وكذلك وجود علاقة طردية بين البطالة والحرب

[1] بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

[2] بلقاسم رحالي، مرجع سبق ذكره، ص: 167.

[3] Joel HinaunyeEita,Johannes M.AS(2010) ,**Determinants of umployment in Namibia** , University of Johannesburg , International Journal of Business and Management, vol 05, No 10.https://www.researchgate.netConsulté le: 15/12/2018 , pp: 92-98.

الأهلية، إذن هي إضافة أخرى تؤكد على أنه زيادة الإنفاق العام بإمكانها تقليص معدلات البطالة وبالتالي زيادة مناصب الشغل.

دراسة الباحث (علاء الدين جعفر، 2008، ص: 10) بعنوان: الإنفاق الاستثماري ومستقبل الطلب على الأيدي العاملة في العراق، أكدت على أن العلاقة قوية ومترابطة بين الإنفاق الاستثماري والنمو والتشغيل أو البطالة وأن أي سياسة اقتصادية تهدف إلى التخفيض من حجم البطالة فلابد أن تعتمد التوسع في الإنفاق الاستثماري كأداة أساسية لتحقيق ذلك الهدف إضافة إلى سياسات أخرى مكملة، حيث أوصت بالتوسع في حجم الإنفاق الاستثماري لاستيعاب أيدي عاملة جديدة خاصة في قطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي.

إذن بشكل عام وكخلاصة لما سبق يعتبر التوسع في الإنفاق الحكومي خاصة الاستثماري محفزا لزيادة الطلب على اليد العامة وزيادة فرص العمل وبالتالي التقليص من معدلات البطالة، وكذلك يساعد في المحافظة على تقليص الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، واقتصاد الجزائر خلال الفترة (1909-2014) شهد تقلصا في معدلات البطالة نتيجة تدفق لإيرادات نفطية مكنتها من التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري بتنفيذ جملة من الإصلاحات لتشمل تنمية اقتصادية واسعة ساهمت وبشكل كبير في الطلب على القوى العاملة وتنشيط سوق العمل.

III-2-1-3 آثار الإنفاق الحكومي الاستثماري في رفع مستوى العمالة في الجزائر

يعتبر تحقيق التشغيل الكامل من أهم أهداف السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة، وتظهر أهمية الإنفاق الحكومي في تأثيرها على مستوى التشغيل بمدى مساهمتها في الإفادة بالموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج [1]، ومنذ الاستقلال إلى اليوم عرفت الجزائر مجموعة من القوانين التي تعالج موضوع الاستثمارات في الجزائر والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

[1] وليد عبد الحميد عايب،مرجع سبق ذكره، ص ص: 161-164.

الجدول رقم(III-1): الإطار التشريعي للاستثمار في الجزائر

المرجع	تاريخ النشر
رقم 01-08 المؤرخ في 2001/12/12	قانون توجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
رقم 08/06 المؤرخ في 2006/07/15	أمر يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار
رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20	أمر يتعلق بتطوير الاستثمار
رقم 07-298 المؤرخ في 2007/09/27	مرسوم تنفيذي يحدد مبلغ تحصيل مستحقات معالجة ملفات الاستثمار وكيفياتها
رقم 07-08 المؤرخ في 2007/01/11	مرسوم تنفيذي يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار
رقم 06-355 المؤرخ في 2006/10/09	مرسوم تنفيذي يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره.
رقم 06-356 المؤرخ في 2006/10/09	مرسوم تنفيذي يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
رقم 06-157 المؤرخ في 2005/05/03	مرسوم تنفيذي يتضمن تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
رقم 05-165 المؤرخ في 2005/05/03	مرسوم تنفيذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة وتنظيمها وسيرها.
رقم 98-67 المؤرخ في 2001/02/21	مرسوم تنفيذي يتضمن إنشاء صندوق ضمان الصفقات العمومية وتنظيمه وسيره.
رقم 98-68 المؤرخ في 2001/02/21	مرسوم تنفيذي يتضمن إنشاء صندوق ضمان الصفقات العمومية وتنظيمه وسيره.
رقم 98-69 المؤرخ في 2001/02/21	مرسوم تنفيذي يتضمن إنشاء المعهد الجزائري للتقييس ويحدد قانونه الأساسي
رقم 98-70 المؤرخ في 2001/02/21	مرسوم تنفيذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة.
رقم 07-01 المؤرخ في 2007/02/07	مقرر يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر
الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخ في 2009/04/29	قرار وزاري مشترك يتعلق بالكشف السنوي لتقدم مشاريع الاستثمار.
الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخ في 2009/04/29	قرار يحدد كيفيات تعديل قوائم السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية ويحدد مكونات الملف المتعلق به.
رقم 05-03 المؤرخ في 2005/06/06	نظام يتعلق بالإستثمارات الأجنبية.
*رقم 16-09 مؤرخ في 03 غشت سنة 2016	يتعلق بترقية الاستثمار

المصدر: سي محمد كمال(2017)، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص: 249.

*: الجريدة الرسمية العدد 46.

1-حسب القطاعات

اهتمت الحكومة الجزائرية مؤخرا بعمليات الاستثمار في كل القطاعات باعتباره يعد ذو أهمية كبيرة بالنسبة للدول لأنه يسهم في زيادة الإنتاج وتدعيم الاقتصاد إضافة إلى توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، ويعتبر القطاع الفلاحي من أولوياتها وذلك من أجل اتخاذ الفلاحة كمحرك للتنمية والتنويع الاقتصادي عن طريق تطوير وتنمية القطاع الفلاحي،إضافة إلى زيادة اهتمامها بالقطاعات الأخرى كالصناعة والخدمات والتربية والتعليم ...إلخ والتي يمكن تبيان الآثار التي خلفتها تلك الاستثمارات على معدلات البطالة فيما يلي:

أولا: القطاع الفلاحي

إن نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات والتي يمكن حصر بعضها فيما يلي[1]:

- تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرفتها من خلال دواوين التسويق التي أدت إلى ظهور السوق الموازية والتي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج والمستهلك؛
- ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها، وهذا ما تفتقده الدول النامية بما فيها الجزائر التي يتطلب قطاعها الفلاحي الاهتمام أكثر بتحديث وسائل الإنتاج الخاصة بالقطاع الزراعي التي ساعدت وبشكل كبير على هجرة الفلاحين إلى المدن؛
- توفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد وبالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يتم استيرادها من الخارج مع ضرورة الاهتمام بالائتمان وجعله يسير وفق ميكانيزمات السوق سواء تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة.

وعلى الرغم من الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر، والمساحة الشاسعة والمتنوعة من التضاريس وأراضي صالحة للزراعة، وغناها بالموارد الطبيعية من بترول وغاز وغيرها، وإمكانات بشرية ضخمة، إلا أن الجزائر لا تزال لم تضع قاطرتها التنموية على سكة الإقلاع الاقتصادي [2]، لتحقيق التنمية الشاملة، ويمكن القول بأن السياسات الزراعية المنفذة في الجزائر اتسمت في العقود الثلاثة الماضية بعدم الاستمرارية، باعتبار أن فترة الستينيات تميزت بتجربة في الإدارة الذاتية وسياسة إعادة التحويل الجزئي لنظام الإنتاج، أما فترة السبعينيات فقد عرفت المشاركة المؤسسية للدولة في إدارة القطاع، ليأتي في فترة الثمانينات الإصلاح الزراعي الذي حاول ضمان الانتقال نحوى اقتصاد السوق[3].

سعت الحكومة إلى المحافظة على التوازن العام عن طريق المشاريع الاستثمارية، واهتمت بالدرجة الأولى في الجانب الفلاحي باستصلاح الأراضي الزراعية باعتبارها من المشاريع التي تساهم بالقدر الكافي في تنمية القطاعات الإنتاجية وتعمل على دعم ميزان المدفوعات بزيادة الطاقة التصديرية الزراعية (رشيد زوزو، 2014، ص: 06)، وقد ظهر الاهتمام بالقطاع الفلاحي مؤخرا بتخصيص مبالغ مالية ضخمة حيث قدر المبلغ الذي خصص للقطاع الفلاحي خلال المخطط الخماسي بحوالي 1000 مليار دينار ما قيمته 13.5 مليار دولار

---

[1] باشي أحمد(2003)، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات**،مجلة الباحث ، الجزائر العدد 02، ص:110.

[2] فاروق طيفور(2015)، **لماذا تخلفت الجزائر وتقدمت ماليزا، رؤية تنموية مستقبلية مقارنة من منظور المشروع الحضاري، الجزائر**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة 2015، ص:216.

[3] عمر جنيه، مديحة بخوش(2011)، **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة ، على الموقع الإلكتروني: iefpedia.com/...، تاريخ الإطلاع: 2018/12/19 ، ص: 11.

للفترة (2010-2014) وذلك مواصلة للجهود السابقة، وقد اهتمت أيضا بتمكين الفلاحين من اقتناء العتاد الفلاحي من جرارات وآلات حصاد وتجهيزات الري المصنعة محليا، من خلال تعبئة المؤسسات الوطنية وتوجيهها لخدمة هذا القطاع عبر مجموعة التحفيزات الاستثمارية المتنوعة [1]، المبالغ المالية المخصصة للقطاع الفلاحي سمحت بتوفير يد عاملة معتبرة، ويمكن تبيان مساهمة القطاع الفلاحي في خلق مناصب الشغل من خلال ما يلي:

الجدول رقم(III-2): تطور تعداد اليد العاملة النشيطة ونسبة الفلاحة من القوة العاملة النشيطة خلال الفترة (2007-2016)

القطاع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الفلاحة(1000)فرد	1170	1252	1242	1136	1034	912	1141	899	917	865
نسبة الفلاحة%	13.6	13.70	13.1	11.7	11.7	9	10.6	8.8	8.7	8.0

Source : www.ons.dz

بناء على الجدول السابق الذي يمثل تطور اليد العاملة لقطاع الفلاحة خلال الفترة (2007 -2016) يتضح بأنه عرف زيادة لليد العاملة خلال سنتي 2007و 2008 نتيجة مشاريع التشغيل الريفي لكن سرعان ما بدأت نسبته تتراجع بدء من سنة 2009 على الرغم من المبالغ المالية الموجهة إليه والسبب في ذلك راجع إلى عزوف الأفراد عن العمل في هذا القطاع نتيجة الأجور الزهيدة التي تتراوح بين 500 و800دينار جزائري رغم شقاوة العمل في هذا القطاع،وبالمقابل هناك مغريات في قطاعات أخرى كقروض دعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة التي تجعل الأفراد يتوجون إلى قطاعات أخرى ذات جهد بسيط وربح سريع كالصناعة والخدمات، فقد وصلت نسبة الفلاحة إلى 8% سنة 2016 وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى لا تعكس ما كان متوقعا تحقيقه من إصلاحات لهذا القطاع، فظاهرة النزوح الريفي تعتبر أهم عامل في إهمال القطاع الفلاحي والتمركز في المدن نتيجة سهولة الحياة فيها، على الرغم من مشروع التشغيل الريفي الثاني الذي تم الانطلاق فيه نهاية 2003 بعدما حقق المشروع الأول نجاحا حيث كان الهدف الأول منه هو إنشاء مناصب شغل دائمة وذلك في إطار مكافحة ظاهرة البطالة والنزوح الريفي بتمويل ثنائي لقرض مالي بين الحكومة الجزائرية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة 95 مليون دولار على مدى خمس

[1] سليمان بلعور، لخميسي الواعر(2018)، **دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009-2014، في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الجزائري**، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جماعة برج بوعريريج، الجزائر، العدد: الخامس، https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 2018/12/20 ،ص ص: 318-320.

سنوات(2004-2009) من أجل خلق 36 ألف منصب شغل مباشر[1] وكانت مساهمته في الناتج الداخلي الخام تقدر 2.4% ورغم ذلك تبقى نسبة مشاركته ضعيفة ولا تتجاوز 6.3% سنة 2016[2] نتيجة تراجع في أغلب المحاصيل الزراعية رغم شساعة الأراضي الزراعية .

بشكل عام تبقى مشاركة القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الجزائري ضعيفة وفاشلة نتيجة ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية، وضآلة الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي،إضافة إلى غياب الاهتمام الكافي بالتسويق الزراعي والمنافسة ، ناهيك عن تذبذب المغياثية وقلة الأراضي الزراعية.

ثانيا: القطاع الصناعي

تعد الصناعة أحد الركائز التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري باعتباره مهما في دفع عجلة التنمية خاصة صناعة الطاقة والمحروقات فبدون صناعة لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق تنمية شاملة ويمكن إبرا ز أهميتها في الاقتصاد فيما يلي[3]:

- ✓ الصناعة تتميز بقدرتها على استيعاب اليد العاملة وتوسيع فرص الشغل والتخفيف من حدة البطالة، وارتباطها بالقطاعات الأخرى بعلاقات تكاملية يجعلها محفزة على النمو المستدام؛
- ✓ التطور الصناعي يعتبر عنصرا أساسيا في خلق المهارات والخبرات الصناعية والتقنية، مما ينعكس على زيادة مستويات المداخيل والتوزيع العادل لها؛
- ✓ زيادة إنتاجية القطاع الصناعي تساهم في تسريع وتيرة نمو الدخل القومي ؛
- ✓ عملية التصنيع تعتبر مهمة في تحقيق الأمن الغذائي الناتج عن تطوير القطاع الزراعي بأحدث الآلات والمعدات خاصة باعتبارهما متكاملان فلا تطوير للصناعة بدون توفر مواد خام ناتجة عن قطاع الزراعة ؛
- ✓ توفر الدولة على قطاع صناعي متنوع وقوي يساعد على التخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن عدم الاستقرار التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية ويجعلها أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات؛
- ✓ للصناعة دور كبير في تحسين الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار المنتوجات المصدرة فينعكس ذلك إيجابا على المداخيل ورفاهية الأفراد.

---

[1] تمار توفيق(2016)، **التنمية الريفية المستدامة في الجزائر ، الأهداف والمعوقات**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، على الموقع:these.univ-msila.dz تاريخ الإطلاع: 2018/12/22 ، ص ص:138-139.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2016(2017)، ص: 22.

[3] مخضار سليم(2018)، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، على الموقع: dspace.univ-tlemcen.dz ، تاريخ الإطلاع: 2018/12/22،ص ص: 101-102.

قد عرف الاقتصاد الجزائري فترة تراجع خلال عقد التسعينيات بسبب انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية وتخلي الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية التابعة لهذا القطاع ومحدودية استثمارات القطاع الخاص فيه (ساعو باية، 2017، ص: 78)، إضافة إلى ضعف كفاءة اليد العاملة ونقص الخبرات الفنية القادرة على تحمل عبء التصنيع ويمكن اعتبار السبب في ذلك راجع إلى أمرين هما: أولهما صعوبة تكيف اليد العاملة القادمة من الزراعة مع أساليب التصنيع الغريبة عنها، والسبب الثاني أغلب المؤسسات التعليمية في الدول المتخلفة بما فيها الجزائر تعتمد على الأساليب القديمة كالتدريس والتكوين كالتلقين ، (محمد زوزي، 2010، ص: 16).

قطاع الصناعة في الجزائر بقي بين مد وجزر منذ الاستقلال، وقد مر بثلاث مراحل: مرحلة البناء والتطوير 1966-1986 ومرحلة الانكماش 1987-1989، ومرحلة الاستقرار والانتعاش بعد 1999 (حنان حيمر، 2013، ص:01)، وقد سعت الحكومة إلى تطوير هذا القطاع مؤخرا بتسهيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، خاصة مع تغيير دور الدولة من الحارسة إلى المتدخلة في النشاط الاقتصادي، و زيادة الانفتاح الاقتصادي و تحفيز دور القطاع الخاص الذي أصبح يلعب دورا كبيرا في مجال الخدمات التي يقدمها لأنه يتفوق على القطاع العام في استخدام الأساليب الإدارية الحديثة و كذا التكنولوجيا الحديثة مما يساعد على زيادة الإنتاجية وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، لأنه من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص يمكن تحقيق تعاون متوازن و متكامل بين الدولة و رجال الأعمال، باعتبار أن القطاع الخاص يعتبر المدرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية المحلية، من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تفوقه في جلب اليد العاملة النشيطة مقارنة بالقطاع العام.

الجدول رقم(III-3): تطور تعداد اليد العاملة النشيطة ونسبة الصناعة من القوة العاملة النشيطة خلال الفترة (2007-2016) الوحدة: (1000 فرد)

القطاع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصناعة	1027	1141	1194	1337	1367	1335	1407	1290	1377	1465
نسبة الصناعة%	11.96	12.48	12.61	13.73	14.24	-	13.0	12.6	13.0	13.5

Source : www.ons.dz

اقتصاد الجزائر مرهون بإنتاج المحروقات فقاعدته الصناعية خارج قطاع المحروقات ضعيفة ناهيك عن تحدي العولمة، وانطلاقا من معطيات الجدول يتضح أن اليد العاملة المشغلة في قطاع الصناعة عرفت تطورا وصل سنة 2016 إلى 1436 ألف عامل، بنسبة تقدر بـ 13.5%، فابتداء من سنة 2000 عرفت أسعار

النفط ارتفاعا جعلت الحكومة تعيش في أريحية مالية إيجابية،وشهدت تلك الفترة استحداثا لآليات تشغيل جديدة وهذا راجع إلى خلق هيئات مساعدة على إنشاء المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، وذلك باعتبار المؤسسة أهم أداة لإنشاء مناصب الشغل بالمجتمع(مغاري محي الدين عبد القادر، مختاري خالد، لقام حنان، 2018، ص: 07).الكل يعلم أن وضعية الاقتصاد الجزائري مرهونة بحركات تقلبات أسعار النفط والتي غالبا ما تتحكم فيها العوامل الخارجية، رغم ذلك فهي تعتبر قبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث احتلت المرتبة الرابعة عربيا سنة 2012 بقيمة 2.9 مليار دولار وبحصة 6.2% حسب ما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار لسنة 2012(نشرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الصناعية بالوطن العربي، 2013، ص: 01)،ويتميز قطاع الصناعة في الجزائر بمميزات وخصائص تعتبر كنقاط قوة له من بينها[1]:

- ✓ توفر المادة الخام، والطاقة واليد العاملة الرخيصة، وتوفر سوق عمومية لجميع المنتجات؛
- ✓ موقع الجزائر الديمغرافي يجعلها قبلة للاستثمارات الأجنبية ويشجعها على نشوء سوق إقليمية ونقل صناعي؛
- ✓ تتوفر على فرص كبيرة للإدراج في التقسيم الدولي للعمل؛
- ✓ وجود أداة هامة للإنتاج بطاقات مركبة قادرة على تلبية الطلب من عدد كبير من المنتجات وإمكانات التكامل الوطنية بأشكال مختلفة؛
- ✓ قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة.

لكن على الرغم من مميزات الاقتصاد الجزائري إلا أن السياسة الاقتصادية لا تزال بعيدة عن تطبيقها بفعالية وهذا يتطلب إعادة النظر فيها وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل جلب اليد العاملة.

ثالثا: القطاع الخدماتي

يعتبر القطاع الخدماتي جالبا لليد العاملة في الاقتصاديات الحديثة باعتباره قلب الاقتصاد المعاصر ويساهم بقيمة كبيرة في القيمة المضافة للبلد، فعند زيادة الدخل يؤدي ذلك إلى تزايد الطلب على الخدمات أي زيادة مرونة الدخل، ويعتبر نمو العمالة أكثر في القطاع الخدماتي ،وقد صنفه (فيشر ، 1935) في المرتبة الثالثة بعد كل من قطاع الزراعة والصناعة(بوصالح سفيان، بوثلجة عبد القادر، 2015، ص: 81)، لكن مؤخرا عرف هذا القطاع نموا كبيرا والسبب في ذلك راجع إل عدة أسباب منها :

[1] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة(2015)، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، على الموقع: www.univ-oeb.dz تاريخ الإطلاع: 2018/12/26 ، ص: 283.

الجدول رقم(III-4): أسباب نمو القطاع الخدماتي

السبب	النتيجة
- ارتفاع المستوى المعيشي؛ - زمن العطل؛ - المرأة في ميدان الشغل؛ - الأمل في الحياة؛ - تعقد المنتجات؛ - اهتمامات بيئية وانخفاض الموارد؛ - عدد كبير من المنتجات الجديدة.	- استبدال الخدمات الموجهة للاستهلاك الذاتي بالخدمات المسوقة؛ - رحلات وخدمات ثقافية؛ - مساعدات عائلية؛ - الصحة؛ - وكلاء؛ - كراء، تقاسم؛ - تكوين، تنصيب.

المصدر: بوصالح سفيان، بوثلجة عبد الناصر(2015)، **دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة، مجلة البديل الاقتصادي**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الرابع ،الجزائر، على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 2018/12/2 ،ص:84.

وبالرجوع إلى الاقتصاد الجزائري فإن قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة سجل قيمة مضافة متراكمة قدرت بـ 7856.8 مليار دينار، أي بنسبة تقدر 45.1% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2016، وسجل نموا يقارب 2.4% حيث ساهم بواقع 31.8% في توسع إجمالي الناتج الداخلي من حيث الحجم مقارنة بسنة 2015 (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2016، ص ص: 25-26)، ويعتبر قطاع الخدمات العام وجهة لتشغيل اليد العاملة، ويمكن تبيان تطور اليد العاملة في قطاع الخدمات من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(III-5): تطور تعداد اليد العاملة النشيطة ونسبة الخدمات من القوة العاملة النشيطة خلال الفترة (2007-2016) **الوحدة: (1000 فرد)**

القطاع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الخدمات	4871	5178	5318	5377	5603	6260	6449	6224	6524	6620
نسبة الخدمات%	56.59	56.6	56.14	55.23	58.37	-	59.8	60.8	61.6	61.0

Source : www.ons.dz

معطيات الجدول تبين أن قطاع الخدمات يساهم في جلب اليد العاملة حيث ارتفعت مساهمته من القوة العاملة بنسبة 4.41% خلال الفترة(2007-2016)،وخلق ما يقارب 1749 ألف منصب شغل في نفس الفترة رغم التراجع الطفيف بين سنتي 2015 و2016 الذي يفسر بتراجع الخدمات المسوقة نتيجة تباطؤ نمو الواردات من السلع وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات غير المسوقة تمثل ثاني أكبر مساهم في خلق الثروة بقيمة

تقدر بـ 3018.9 مليار دينار سنة 2016 حسب معطيات تقرير بنك الجزائر،وقد عرف هذا القطاع تحديثا معتبرا خاصة بعد البرامج التنموية التي ساهمت في تطويره، ودعم انفتاحه على الأسواق الدولية، وتنميته من خلال تحرير التبادل التجاري، الذي انعكس إيجابا على معدلات نمو هذا القطاع،ويعتقد خبير الاقتصاد الأمريكي وليام بومول أن قطاع الخدمات هو قطاع مقاوم لتحسن الإنتاجية وسبب ذلك هو صعوبة التماشي مع مسائل توحيد المقاييس والتجارة، التي تمثل مصدر نمو الإنتاجية ومن ثم الدخل (براكاش لونغاني، سوراب ميشرا، قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم، 2014، ص: 51).

يشهد قطاع الخدمات في الجزائر زيادة متنامية في إحداثات الشغل، خاصة إذا تم الاستثمار فيه والاهتمام به أكثر كخيار لتحقيق التنمية بعيدا عن قطاع المحروقات، وأحسن خيار لها في قطاع الخدمات هو الاهتمام بالسياحة كبديل استراتيجي خاصة وأن الجزائر تزخر بشريط ساحلي معتبر ومواقع آثارية تعد قبلة للزوار، فالسياحة تعتبر مصدرا للعملة الصعبة ومجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة ومنه الزيادة في الدخل الوطني، لكن على الرغم من تلك الأهمية إلا أن هذا القطاع لا يزال مهملا يستوجب إعادة النظر فيه بالخوض في إستراتيجية فعالة وطموحة للمشي قدما والاقتداء بالدول التي كانت سباقة لها ونجحت في ذلك كبلد تونس الشقيقة وتثمين الوجهة السياحية بتطوير وتأهيل هذا القطاع.

رابعا: قطاع البناء والأشغال العمومية

يعد قطاع البناء والأشغال العمومية مصدر اهتمام الحكومة الجزائرية ومن أولوياتها ودليل ذلك المبالغ المالية الضخمة التي رصدت له مؤخرا خلال برامج الإصلاحات التنموية، خاصة مع تزايد الطلب على السكنات الذي يصل إل حوالي 200 ألف وحدة سكنية سنويا في حين لا تتجاوز طاقة الإنتاج المحلية 80 ألف وحدة سكنية (أحمد بكاي، محمد السعيد سعيداني، 2017، ص: 67)، حيث بلغ عدد السكنات المسلمة خلال سنة 2016 ما قيمته 338300 وحدة بزيادة قدرت بـ 3.1% مقارنة بسنة 2015 حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2016.

قطاع البناء والأشغال العمومية مدعوما بالنفقات العمومية في البنى التحتية والبناء اكتسب توسعا ليبلغ نموه 5% وبلغت القيمة المضافة له إضافة إلى قطاع الري ما قيمته 2069.3 مليار دينار سنة 2016، ما يمثل 15.9% من القيمة المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي ، و 11.9% من إجمالي الناتج الداخلي، حيث ساهم هذا القطاع بواقع 17.4% في النمو الإجمالي للناتج الداخلي [1]، فهذا القطاع يساهم بشكل كبير في نمو الناتج المحلي إضافة إلى دوره في توسيع حجم العمالة، ويعتبر هذا القطاع وقطاع الخدمات العمومية أكثر

[1] التقرير السنوي 2016 لبنك الجزائر(2017)،**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ص: 24.

مساهمة في النتاج المحلي، ويرتبط انتعاش هذين القطاعين بحجم الإنفاق العام للدولة عليهما الذي كان سببا وراء تحسن معدلات نموهما.

الجدول رقم(III-6): تطور تعداد اليد العاملة النشيطة ونسبة قطاع البناء والأشغال العمومية من القوة العاملة النشيطة خلال الفترة (2007-2016) **الوحدة: (1000 فرد)**

القطاعات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البناءو الأشغال العمومية	1523	1775	1718	1886	1595	1663	1791	1826	1776	1895
نسبة البناء والأشغال العمومية%	17.73	17.22	18.14	19.37	16.62	-	16.6	17.8	16.8	16.6

Source : www.ons.dz

قطاع البناء والأشغال العمومية عرف في السنوات الأخيرة نموا في القوة العاملة المشغلة، فهو يعمل دورا مهما في دعم النمو وتوفير اليد العاملة ، لكن معطيات الجدول توضح بأنه على الرغم من المبالغ المالية الضخمة التي رصدت له إلا أن نسبته من اليد العاملة تراجعت خلال العشر سنوات الأخيرة من 17.73% سنة 2007 إلى 16.6% سنة 2016 يمكن إرجاع السبب إلى العجز الحاصل بين العرض والطلب بسبب لجوء الشركات إلى اليد العاملة الأجنبية خاصة الصينية دون اليد العاملة الجزائرية، إضافة إلى توقف أشغال العديد من المشاريع بسبب مشكل التمويل وترشيد النفقات الذي انتهجته الدولة مؤخرا،ناهيك عن عزوف الشباب عن العمل في هذا القطاع وقطاع الفلاحة وهروبهم لمشاريع أونساج، إضافة إلى نقص التأهيل والتكوين في هذا القطاع،زيادة على غلق العديد من المؤسسات العمومية التي سرحت العديد من العمال، وغالبا ما يكون هناك نسبة من اليد العاملة في هذا القطاع غير مصرح بها سواء أجنبية أو جزائرية نتيجة ارتفاع نسب التكاليف الجبائية وشبه الجبائية، وقد وصلت إلى حوالي 4% من اليد العاملة الأجنبية غير مصرح بها من بينهم سوريين وصينيين وحتى أفارقة[1] نظرا لما تتوفر عليه هذه اليد العاملة من خبرة وإنتاجية أكثر لذا تم تعويضها باليد العاملة الجزائية، فقطاع البناء عموما والأشغال العمومية خصوصا يعتبر المحرك الفعال للحياة الاجتماعية والاقتصادية.

قد سعت الجزائر إلى عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة تماشيا مع التطورات التي تفرضها المنافسة الشديدة في الأسواق المحلية والأجنبية في ظل الانفتاح الاقتصادي باعتبارها جزء من قطاع

[1] موسوس مغنية(2018)، **ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، الموقع الإلكتروني: www.univ-chlef.dz تاريخ الإطلاع: 2018/12/29 ، ص: 183.

البناء والأشغال العمومية ، ويمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما نسبته 97 % من المجموع الإجمالي للمؤسسات الناشطة حسب إحصائيات سنة 2017، لكنها شهدت اندثارا كبيرا سنة 2017 قدر بـ 520 مؤسسة مقارنة بسنة 2016 بسبب العديد من العراقيل والصعوبات التي تعترضها، إضافة إلى تحديات المنافسة من الشركات الأجنبية ، ونقص التمويل الذي تعاني منه المؤسسات الجزائرية نتيجة تراجع أسعار المحروقات،وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات العمومية تمثل نسبة ضئيلة أمام المؤسسات الخاصة تقدر بـ 2%، رغم اتباع الجزائر العديد من الاستراتيجيات التي ترمي إلى تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أسست مجموعة متكاملة من المؤسسات لدعم وتمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيعها وقد مكنت تلك المجهودات من استحداث 2601958 منصب عمل، مثلما يمثله الجدول الموالي:

الجدول رقم(III-7): تطور عدد مناصب العمل المصرح بها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي (2016-2017)

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	السداسي الأول لسنة2016		السداسي الأول لسنة2017		(%التطور)
	العدد	(%النسبة)	العدد	النسبة (%)	
مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة					
الأجراء	5794381	57.82	9905171	58.34	5.52
المستخدمون	1 013 637	40.74	2891 060	40.75	4.60
مجموع القطاع	**2 452 216**	**98.57**	**2 279578**	**99.09**	**5.14**
مؤسسات صغيرة ومتوسطة عمومية	35 698	1.43	67923	0.91	-33.67
المجموع الكلي	**2 371 020**	**100**	**2 958601**	**100**	**4.58**

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statique, N 31, Op-cit, P14.

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد بلغ سنة 2017 حوالي 2601958 عاملاً من بينهم 279 578 2 عاملاً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أي بنسبة 99.09 % من اجمالي العاملين، و 67923 عاملاً فقط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ما نسبته 0.91% من المجموع الكلي للعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي زاد بنسبة 4.58%بين سنتي 2016 و 2017.

III-2-1-4 العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الجزائر

من المعلوم أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى مزاحمة الإنفاق الخاص، خاصة وأن المشاريع الاستثمارية الخاصة تعاني من ضعف ونقص في التمويل وتراكم الديون، فالزيادة في الإنفاق الحكومي في حالة التشغيل

التام ستؤدي إلى تخفيض الإنفاق الخاص، وتلك الزيادة لها آثارا سلبية قد تؤثر على القدرات الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد الوطني على المدى الطويل [1]،وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الإنفاق العام والاستثمار الخاص كانت ومازالت موضوعا للجدل في كثير من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وتضاربت الآراء فثمة من يرى أن العلاقة بين الاستثمار العام والخاص تنافسية، بينما يرى فريق آخر أن العلاقة تكاملية [2] ومن بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع يذكر:

-دراسة David Alan Aschauer(، 1989) التي أجراها على الاقتصاد الأمريكي فيما يخص إنتاجية القطاع العام التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص،خاصة في البنية الأساسية،وكانت دراسة (حسن بن بلقاسم غصان، حسن بن رفدان الهجهوج، 2012)، التي عنونت بـ: اختبار أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي ، والتي جاءت لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص للاقتصاد السعودي، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات العامة السعودية تزاحم استثمارات القطاع الخاص ويعتبر الإنفاق الحكومي على البنية التحتية عاملا محفزا لزيادة مستوى الاستثمارات الخاصة، أما دراسة(Aperigs,Nicholas، 2000)فكانت على النقيض من ذلك إذ توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للاستثمار الحكومي على الاستثمارات الخاصة، حيث كلما ارتفعت الاستثمارات العامة زاد أثر مزاحمتها للاستثمار الخاص في اليونان للفترة 1980-1996،أما دراسة (كمال سي محمد، 2016) أيضا كانت تشبه سابقتها،حيث حاولت الدراسة اختبار علاقة تزاحم الإنفاق العام للاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1994-2015 باستخدام نموذج العزوم المعممة GMM، فكانت نتائج الدراسة تؤكد وجود أثر تكامل إلى جانب مبدأ المزاحمة من الاستثمار العام للبنية الأساسية خاصة في المشاريع الإنتاجية نحو الاستثمار الخاص، وتشير الدراسة إلى أن أثر التكامل أكبر من أثر المزاحمة.

يمكن تلخيص بعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص فيما يلي:

[1] عطا الله بن مسعود، بوثلجة عبد الناصر(2014)، **أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد السابع، المجلد الثاني، جامعة الوادي ، الجزائر.الموقع الإلكتروني: http://www.univ-eloued.dz تاريخ الإطلاع: 2019/01/01 ، ص: 28.

[2] سميحة فوزي، نهال المغرب(2012)، **الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر ، مزاحمة أم تكامل**، ورقة عمل رقم 96، على الموقع: www.eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files/a78edcd0.pdf تاريخ الإطلاع: 2019/01/01.

الجدول رقم(III-8): العلاقة بين الاستثمار العام والخاص، نتائج بعض الدراسات التطبيقية

الدراسة	عينة البلدان	النتائج
Mamatzakis(2001)	اليونان	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص،ولكنه يزاحمة على الموارد.
Periera(2001)	الولايات المتحدة الأمريكية	-على المستوى الإجمالي يتكامل الاستثمار العام مع الاستثمار الخاص -الاستثمار العام في المعدات يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Ahmed and Miller(2000)	دول نامية	الاستثمار العام في النقل والاتصالات يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Ghura and Goodwin(2000)	دول نامية	-إجمالي العينة ترجح التكامل -الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص في إفريقيا جنوب الصحراء، ويزاحمه في آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي.
Ramirz(2000)	أمريكا اللاتينية	الاستثمار العام له أثر إيجابي على الاستثمار الخاص.
Apergis (2000)	اليونان	1980-1984: تكامل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص. 1980-1996: مزاحمة بين الاستثمار العام والخاص.
De Oliveira Cruz and Teixeira (1999)	البرازيل	الاستثمار العام في البنية الأساسية يزاحم الاستثمار الخاص في المدى القصير ويتكامل معه في المدى الطويل.
Sobhee (1999)	موريشيوس	الإنفاق العام على الصحة والبنية الأساسية المادية يتكامل مع الاستثمار الخاص، ولكن الإنفاق العام على التعليم لا يشجع الاستثمار الخاص.
Balassa (1988)	دول نامية	الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص.
MonadjemiandHuh (1998)	أستراليا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة	أثر المزاحمة بين الاستثمار العام والخاص غير مؤكد.
Looney and Frederiken(1997)	باكستان	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Nazmi andRamirez (1997)	المكسيك	الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص.
Argimon, et al. (1997)	OECD	الاستثمار العام في البنية الأساسية يتكامل مع الاستثمار الخاص من خلال زيادة الإنتاج.
Odedokun (1997)	دول نامية	الاستثمار العام في البنية الأساسية يتكامل مع الاستثمار الخاص، بينما العكس يحدث حالة في حالة الاستثمار في غير البنية الأساسية.
Heng (1997)	دول نامية	الاستثمار العام قد يتكامل مع الاستثمار الخاص من خلال رفع

		الإنتاجية الحدية للعمال والمدخرات.
Oshikoya(1994)	إفريقيا	الاستثمار العام في البنية في البنية الأساسية يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Clements and Levy (1994)	دول الكاريبي	الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص.
Sakr (1993)	باكستان	الاستثمار العام في غير البنية الأساسية يزاحم الاستثمار الخاص.
Erenburg (1993)	الولايات المتحدة الأمريكية	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Greene and Villanueva (1991)	دول نامية	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Musalem (1989)	المكسيك	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Blejer and Khan (1984)	دول نامية	الاستثمارالعام في البنية الأساسية يتكامل مع الاستثمار الخاص الاستثمار العام في غير البنية الأساسية يزاحم الاستثمار الخاص
Wai and Wong (1982)	اليونان،كوريا،ماليزيا، المكسيك،تايلاند	الأثرالصافي للاستثمار العام موجب،على الرغم من حدوث قدر من المزاحمة على الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمارات

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على: سميحة فوزي، نهال المغرب(2000)، **الاستثمار العام والاستثمار الخاص**، في مصر، ورقة عمل 96، على الموقع: *www.eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files/a78edcd0.pdf* تاريخ الإطلاع: 2019/01/28 ، ص: 08.

سعيا من الحكومة الجزائرية لزيادة نموها الاقتصادي، جعلت من الاستثمار في البنية التحتية مجالا لتحقيق أهدافها، فاهتمت بكل ما يتعلق بإنشاء و صيانة وإعادة تأهيل البنية التحتية كالطرق والموانىء و المطارات و شبكات الاتصالات و الكهرباء ، و قد برمجت لذلك خططا تنموية و برامج إصلاح خصصت لها مبالغ مالية مهمة من أجل الإصلاح الاقتصادي مست الاستثمار في البنية التحتية،فالاستثمار يعتبر حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،خاصة في مجال البنية التحتية الذي يحظى بقسط وافر وأهمية بالغة من حجم النفقات العامة نظرا لتأثيرها الواضح على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية،أما بالنسبة للاستثمار الخاص في الجزائر فإنه لم يتحرر إلا بعد التخلص من الاشتراكية والتوجه إلى اقتصاد السوق وفي هذا السياق أبرمت الحكومة الجزائرية عدة إصلاحات اقتصادية مع صندوق النقد الدولي، وعلى الرغم من مرور أكثر من 20 سنة على ولادته لا يزال يساهم بمعدلات ضعيفة من الناتج الإجمالي بمتوسط حوالي 12% من 1994 إلى 2015[1]،وفي قطاعات محدودة ربحية كالنقل والتجارة، ومن أجل تدارك تلك المساهمة الضعيفة سعت الحكومة إلى إعطاء دور متزايد للقطاع الخاص وفتحت المجال للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لأن الشراكة بينهما تزيد من كفاءة الخدمات المقدمة والزيادة في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام، وتعتبر تلك الشراكة أيضا فرصة للنهوض بالاقتصاد الجزائري من خلال

[1] كمال سي محمد، محمد خليفة رقيق و آخرون(2016)، **الإنفاق العام والاستثمار الخاص، علاقة تكامل أم إزاحة**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد الخامس، العدد 4(11)، جامعة معسكر، الجزائر، على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 2019/01/04 ، ص: 66.

تعبئة موارد القطاعين العام والخاص للإنفاق في مجال البنية التحتية، وعلى الرغم من تلك المجهودات إلا أن القطاع العام يبقى مزاحما للقطاع الخاص حيث يعتبر نصيب مؤشر القروض الموجهة للقطاع العام مرتفع مقارنة بالقطاع الخاص وعلى الرغم من ذلك يبقى القطاع الخاص مسيطرا على جل المشاريع التي يتم إنجازها ما يدعو إلى استنتاج نتيجة مفادها أنه هناك تكامل بين الاستثمار الخاص و العام و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي الذي يبين عدد المشاريع الاستثمارية الموزعة حسب نوع القطاع القانوني:

الجدول (III-9):: توزيع المشاريع المصرح بها عبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب نوع القطاع القانوني للفترة 2017/2002

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دج	%	مناصب الشغل	%
القطاع الخاص	61926	%98.8	8570379	%88.2	1050246	%94.5
القطاع العام	1197	%1.1	4518781	%10.7	131914	%4.9
مختلط	112	%0.1	1211505	%1.0	49434	%0.7
المجموع	63235	100%	14300664	100%	1231594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من خلال الجدول يتضح أن القطاع الخاص يسيطر على حوالي **98%** من المشاريع أي ما قيمته **61926** مشروع ، دليل على أن جل المشاريع يتم انجازها من قبل القطاع الخاص الذي عرف تحررا بدء من سنة 2006 بسبب التذبذب الذي عرفته المؤسسات العمومية في استقلاليتها المالية، في حين يتم انجاز **1197** مشروع من قبل القطاع العام ، أي بنسبة **1.1**% وتبقى مشاركة القطاع المختلط ضعيفة بنسبة 0.1%.

الشكل (III-6) توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع القطاع القانوني للفترة **2017/2002**

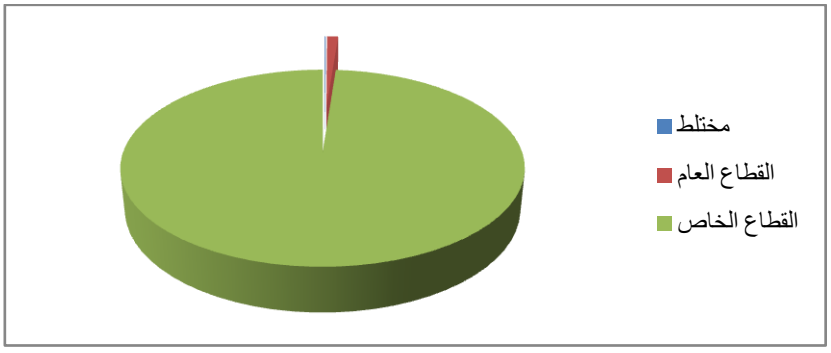

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

يوضح الشكل أن القطاع الخاص يساهم بشكل واسع في إنجاز الاستثمارات ، سواء المنجزة من حيث الإنشاء أو التوسع أو إعادة التأهيل، حيث أن الاستثمارات الجديدة و التوسعية هي التي تلقى إقبالا من قبل

المستثمرين على حساب الاستثمارات الأخرى وبلغت نسبتها حوالي **98.19%** من مجموع عدد المشاريع [1]،ومعظم تلك الاستثمارات تكون في قطاع الصناعة والبنية التحتية.

إذن انطلاقا مما سبق يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أنه إلى جانب أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الجزائر هناك أثر إيجابي يترتب على زيادة النفقات العامة يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الخاصة، فزيادة النفقات العامة يؤثر على الاقتصاد الكلي والجزئي للدولة،وعلى مختلف الجوانب الاقتصادية، ويقدم إعانات وحوافز للقطاع الخاص الذي يعاني من نقص في التمويل، فالإنفاق الحكومي وخاصة الجاري يعتبر مكملا للاستثمار الخاص ومساعدته على تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة عن طريق إتمام المشاريع التي تحقق تلك السياسة وزيادة إنتاجيته وتشجيعه، لذا يتوجب على الحكومة تكثيف الجهود بغية تطوير هذا القطاع إلى قطاع حيوي ومزدهر بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل على غرار الدول الأخرى و من أجل ذلك يجب توفير المناخ المناسب للاستثمار ، و تدعيم المشاريع الاستثمارية الخاصة ،وتشمل عملية تنمية القطاع الخاص في عوامل أساسية يذكر منها[2]:

- ✓ تسهيل المشاركة المباشرة للقطاع الخاص في قطاعات غير تقليدية؛
- ✓ تعزيز المؤسسات و تطوير أطر تنظيمية تدعم التنمية المحلية للقطاع الخاص؛
- ✓ إصلاح بيئة الأعمال و السياق القانوني الذي تواجهه الشركات بما فيها المنشآت الصغيرة جدا؛
- ✓ رفع مستوى القدرات و المهارات المهنية التي تتميز بها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، لاسيما من خلال تعزيز توفير خدمات تطوير الأعمال؛
- ✓ تشجيع الشراكة ما بين القطاع الخاص و القطاع العام.

فمن خلال الشراكة بين القطاع العام و الخاص يمكن تحقيق تعاون متوازن و متكامل بين الدولة ورجال الأعمال، باعتبار أن القطاع الخاص يعتبر المدرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية المحلية، عن طريق زيادة معدلات النشاط الاقتصادي ،والملاحظ أن الحكومة الجزائرية بدأت بالاهتمام أكثر بهذه الشراكة حيث منحت تحفيزات جبائية و شبه جبائية و جمركية، إضافة إلى الإعفاء عن القيمة المضافة بالنسبة للسلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار ، تخفيض بنسبة **90%** من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة طول فترة الاستثمار [3]، كلها تسهيلات منحت أمام

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر،بونوة شعيب(2010)، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الواحات للبحوث و والدراسات العدد 09 ،كلية العلوم الاقتصادية و علو التسيير، جامعة ورقلة ،الجزائر،على الموقع: https://dspace.univ-ouargla.dz تاريخ الإطلاع: 2019/01/05 ،ص:66.

[3] المادة 12 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق ل 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار.

المستثمرين الخواص من أجل استيعاب أكبر عدد من المشاريع مع مراعاة متطلبات الشراكة الناجحة بينهما كبناء عملية تعاقدية جيدة وذو شفافية .

III-2-1-5 دور القطاع الخاص في معالجة مشكل البطالة

يلعب القطاع الخاص دوار مهما في زيادة الدخل القومي ويساهم في دعم السوق المحلية بالإنتاج المحلي من سلع ومادة أولية، ويعتبر القطاع الخاص من المشاركين في محاولة حل مشكل البطالة بالتعاون مع القطاع العام خاصة بعد اعتماد الدول سياسة خصخصة المؤسسات العمومية بما فيها الحكومة الجزائرية التي قلصت القيود القانونية على القطاع الخاص بغية الحد من تهميشه، مع العلم أن الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص له منافع كبيرة تعود على الدولة، من بينها جلب رؤوس الأموال للبلد مما يزيد من تدعيم الاقتصاد القومي له،زيادة إلى البعد الاجتماعي الكبير والمتمثل في اصطدامه بالجمهور المتمثل في الأيدي العاملة والتي تعتبر عنصرا مهما من عناصر الإنتاج [1]، وباعتبار أن الرهان الحقيقي للصناعة في البلاد يتوقف على صناعة القطاع الخاص، و أن كفاءة وجودة الإنتاج و الميزة التنافسية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال قطاع خاص يتربع على أكبر نسبة من النشاط الاقتصادي ، لذا على الدولة توفير البنية التحتية و تيسير شروط الإقراض من أجل ضمان نمو طبيعي لهذا القطاع [2]، ومشكل البطالة مثلما سبق الذكر يعتبر من أهم التحديات التي تعاني منها الجزائر أمام عجز القطاع العام في استيعاب العدد الهائل من البطالين، إضافة إلى افتقار التعليم في الجزائر إلى إخراج مكونين وإطارات حسب متطلبات السوق، فمزال التعليم بطرق تقليدية تسعى إلى العمل في القطاع العام وعدم تشجيع التعليم الحرفي والمهني وأعمال المقاولاتية.

يختلف القطاع العام عن القطاع الخاص فيما يخص تشغيل الأيدي العاملة كون أن هذا الأخير التشغيل فيه يعتبر غير مضمون والمناصب مؤقتة، نظرا لاحتمال الاستغناء عن تلك المناصب في أي وقت، ناهيك عن الأجور المنخفضة،لكن رغم هذا إلا أن العديد من الدول المتقدمة وحتى المتخلفة خاضت تجارب عديدة ناجحة في مجال خصخصة القطاع الخاص من بينها:

- **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية**: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دولة القطاع الخاص، فقد خاضت ثورة للخصخصة في معظم الولايات المتحدة الأمريكية امتدت في الآونة الأخيرة إلى معالجة مياه الصرف الصحي، وسكك الحديد والمستشفيات والسجون، وقامت بعض الولايات بإخضاع أكثر من 50 خدمة عامة للمنافسة في السوق، وتخفيض الرسوم التي يدفعها المواطن عن الخدمات المقدمة له [3]، وقد

[1] أسماعيل علي شكر، مجيد جواد مهدي(2016)، **مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ص: 70.

[2] عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص: 318.

[3] أسماعيل علي شكر، مجيد جواد مهدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 80-81.

استفادت الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا من منتجات القطاع الخاص وتخصصها في قطاعات التكنولوجيا الدقيقة المتطورة كالطيران والفضاء، وتعتبر الرائد في مجال الاستيراد والتصدير.

- **تجربة جمهورية مصر العربية** : اعتبرت البداية صعبة بالنسبة لمصر وسبب ذلك راجع إلى رفض الرأي العام لفكرة الخصخصة، رغم ذلك إلا أنها كانت متقدمة مقارنة بالدول العربية في مجال الخصخصة، حيث ذكرت الإحصائيات المنشورة أن مساهمة القطاع الخاص المصري من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي العمالة يقدر بـ 33% خلال منتصف الثمانينات وحتى منتصف التسعينات [1] وقد شهد الاتجاه الصحيح للخصخصة بصدور قانون قطاع الأعمال رقم 203 لعام 1991 والذي تم بموجبه تحويل بعض شركات القطاع العام البالغ عددها 314 من القانون رقم 97 إلى القانون 203 السابق الذكر وأصبحت تابعة لـ 27 شركة قابضة قلصت لاحقا إلى 17 شركة، وتم قبول ذلك من جماهير المجتمع المصري ليتم خصخصة ما يقارب 116 شركة فقط خلال الفترة 1996-1999 (شهاب حمد شيحان، 2008، ص:12)، ليصل العدد إلى 1990 شركة سنة 2002، ومن أهم العوامل التي ساعدت على عملية الخصخصة هي السماح بدفع تعويضات المعاش المبكر والاستقالة الاختيارية مع دفع لرواتب ثلاث سنوات، وإعفاء الحكومة من تحمل أعباء خسارة الكثير من الشركات التي تم تخصيصها.

يذكر أنه هناك تجارب أخرى لم يحالفها الحظ في تجارب الخصخصة وتعثرت في ذلك ولم تحقق الأهداف المرسومة نتيجة عدم توفر البيئة المناسبة والمستلزمات الضرورية[2]، ومن بينها يذكر:

- **تجربة ماليزيا**: تعد ماليزيا من دول العالم الثالث التي تميزت كثيرا في مجال التنمية لتصبح من أهم التجارب العالمية التي نجحت حقا في تحقيق معدلات نمو جيدة وتطور اقتصادي ملحوظ في ظرف معتبر جدا، ففي وقت قصير تحولت من بلد صادراته مواد أولية بسيطة على رأسها المطاط والقصدير إلى أكبر الدول المصدرة للسلع في جنوب شرق آسيا،قد بدأت مسيرة التنمية في ماليزيا مباشرة بعد حصولها على الاستقلال(1958)،حيث تم اللجوء إلى الاستراتيجيا التقليدية وهي الإحلال محل الواردات، فركزت في البداية على صناعات السلع الاستهلاكية التي كان معظمها مملوكا للشركات الأجنبية [3] وأحدثت تغيرات جذرية في هيكل اقتصادها الذي أدى إلى زيادة في معدل نمو الدخل القومي،والتغلب على مشاكل الاقتصاد،لكنها تعثرت في مجال الخصخصة التي كانت تهدف إلى إعادة توزيع الثروة بين الأجناس، لتتعرض إلى تأثيرات قوية ولم تتمكن من تحقيق أهدافها وعوائدها،وعملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص لم تمكنها من تحقيق التخفيض المتوقع في تكاليف الإنتاج وتحسين نوعية الخدمات

---

[1] أسماعيل علي شكر، مجيد جواد مهدي، المرجع نفسه، ص: 75.

[2] عادل عامر(2015)، **التجارب الدولية في الخصخصة والمعاش المبكر**،على الموقع: https://www.almjhar.com تاريخ الإطلاع: 2019/01/11 ، ص:08.

[3] فاروق طيفور، مرجع سبق ذكره، ص:64.

وبشكل محسوس[1]،وأصبحت تميل للقطاع العام بدلا من الاعتماد على القطاع الخاص أوالتركيز أكثر على مفهوم ماليزيا كشراكة، أي الجمع بين القطاعين العام والخاص.

- **التجربة التشيكية**: قامت جمهورية تشيك بخصخصة ما يقارب 1810 شركة وذلك عام 1995 لكنها فشلت في تحسين أداء وإدارة خصخصة تلك المؤسسات وصعب عليها تعظيم وتحصيل الإيرادات من الخصخصة بسبب تأخر الإصلاحات الهيكلية [2] وقد ترتب على ذلك تراجع الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 2.5% في عام 1998 لتجد نفسها في ركود اقتصادي السبب في ذلك يعود إلى فشل البرامج التي تمت بها عملية الخصخصة نتج عنها عرقلة ظهور شركات رشيدة وكفوءة وظهور الأعمال غير القانونية[3].

بالرجوع إلى اقتصاد الجزائر فإنها وفي ظل إدراك الدول النامية على غرار الدول المتطورة للتحديات الجديدة التي أفرزها النظام الجديد حتم على الحكومة الجزائرية إتباع استراتيجيات جديدة للتنمية الاقتصادية والتركيز على الإصلاحات الهيكلية كترشيد الإنفاق وتحرير الاقتصاد واعتماد آليات السوق ودعم هيكل الميزانيات الحكومية ودعم الإطار القانوني للاستثمار وإصلاح الإدارة الاقتصادية والخوصصة [4]،فاتبعت سياسة تخصيص المؤسسات والاهتمام أكثر بالقطاع الخاص من أجل تكثيف فرص العمل وتحسين مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و القيمة المضافة وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة،واعتمدت أكثر على مبدأ الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل تكثيف وضمان المشاريع المنجزة من الطرفين خاصة فيما يخص البنية التحتية،وتخفيف العبء على ميزانية الدولة من خلال تحمل مصاريف المشاريع العامة من القطاع الخاص، باعتباره يلعب دورا مهما في تشغيل اليد العاملة ويسيطر على أكثر من 94.5% تقريبا من مناصب الشغل مقابل 4.9% للقطاع العام، وفي هذا السياق أصدرت مجموعة من التشريعات تعالج موضوع الخوصصة على رأسها الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العامة الاقتصادية[5]،ثم تمت إعادة النظر في الإستراتيجية ليتم إقرار شطر ثاني من عمليات الخوصصة في سنة 2001، من خلال الأمر 01-04[6] المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم وتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية، وقد وضح القانون 95-22 القطاعات التي تمسها الخوصصة وهي القطاعات التنافسية بما فيها قطاع البناء والأشغال العمومية والفندقة والسياحة والتجارة والتوزيع والصناعات والتأمينات باستثناء قطاع

---

[1] عادل عامر، مرجع سبق ذكره ص:08.

[2] Ladislaw Svitek(2002),**Privatization in the Czech republic during the transition years : success or failure ؟, thesis** , Navel postgraduateschoolMouterey,California, www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a406186.pdfConsulté le: 12-01-2019, p p :93-94.

[3] عادل عامر، مرجع سبق ذكره، ص:09.

[4] صبايحي ربيعة (2009)، **الخوصصة بنقل ملكية المؤسسات العامة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق، تيزي وزو،الجزائر، ص:01، على الموقع: https://dl.ummto.dz/bitstream/handle/ummto/1685/%20pdf.. تاريخ الإطلاع: 2019/01/12 على الساعة: 15:07.

[5] الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادر في: 03-09-1995.

[6] سي محمد كمال، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، مرجع سبق ذكره، ص:86.

المحروقات[1]، وذلك نظرا لأهميته، واتخاذ مسيرة الخوصصة من الحكومة الجزائرية كان بهدف خروجها من أزمة سنة 1986 الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات، وعدم تحقيق الفاعلية من المؤسسات العمومية التي أصبحت فاشلة عن تحقيق أهدافها، واللجوء إلى مسار الخوصصة من أجل دعم حرية المبادرة والتسيير بغية بعث وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية وفتح المجال أمام اقتصاد السوق[2].

يلعب القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل في الجزائر مثلما سبق ذكره، وقد جاء في التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي أنه وفي ظل التحديات الجسيمة المرتبطة بانخفاض أسعار المحروقات وتباطؤ النشاط الاقتصادي الحث على تكثيف جهود السلطات من أجل مواصلة عملية التصحيح لتيسير الانتقال إلى نموذج نمو أكثر تنوعا ودعم متواصل لتنمية القطاع الخاص من خلال المضي قدما لتحسين بيئة الأعمال، زيادة فرص الحصول عل التمويل، إضافة إلى تعزيز الحوكمة والشفافية والتنافس، وتحسين أداء أسواق العمل وتشجيع زيادة دور المرأة زيادة مشاركة المرأة سوق العمل،فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2016 أنه يوجد في 100 بلد تمنع المرأة من مزاولة بعض المهن لأنها إمرأة،وجاء في التقرير السماح بفتح الاقتصاد بدرجة أكبر أمام التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر[3].

خلاصـة:

يعد المناخ الاستثماري في أي اقتصاد الدعامة الرئيسية لتطور المجتمع في ظل وجود المصداقية والإخلاص من قبل القائمين على إدارة التنمية الاقتصادية وتكمن أهمية الإنفاق الاستثماري في تقليل الفجوة بين الموارد المحلية ومتطلبات التنمية الاقتصادية من الاستثمارات(عبد الكريم عبد الله محمد، محمد محسن خنجر، 2016، ص:03).

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى العلاقة التي تربط بين الإنفاق الاستثماري والتشغيل من خلال تحليل التوازن في سوق العمل و سوق السلع والخدمات، وتأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على معدلات البطالة، باعتبار أن الاستثمار يمثل الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية ويساهم بشكل كبير في كبح معدلات البطالة، فالإنفاق الحكومي من أهم المكونات ذات التأثير الإيجابي على الطلب الكلي ويمثل دعما للقطاعات الاقتصادية،فمن أولاويات أهداف السياسة الاقتصادية هو تحقيق العمالة الكاملة، والعدالة في توزيع الدخل، إضافة إلى زيادة النمو الاقتصادي،فهو يعتبر أكثر فعالية في الدول النامية في مجال تحريك عجلة الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة، وقد اهتمت الجزائر به خاصة في السنوات الأخيرة واتبعت العديد من

[1] سي محمد كمال، المرجع نفسه، ص: 88.
[2] صبايحي ربيعة، مرجع سبق ذكره، ص: 13
[3] تقرير صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 18/1/207، 18 يونيو 2018، ص: 02.

الإجراءات الرامية إلى مضاعفة الاستثمارات العامة وزيادة اليد العاملة والاهتمام أكثر بالقطاع الخاص الذي بات يسهم بشكل كبير في خلق اليد العاملة، بحوالي 94.5% مقابل حوالي 4.9% للقطاع العام خلال سنة 2017 وهي نسبة ضئيلة جدا أمام الاستثمارات والأموال الضخمة الموجهة له.

وقد تم من خلال هذا الفصل التعريج على بعض النماذج الناجحة لدول اهتمت بالقطاع الخاص كالتجربة التشيكية وتجربة ماليزيا وجمهورية مصر الذين حققوا نجاحا كبيرا ونموا اقتصاديا موسعا بخصخصتهم للعديد من المؤسسات العمومية التي ساهمت بشكل كبير في خلق مناصب الشغل وزيادة معدل نمو الدخل القومي والتغلب على مشاكل الاقتصاد.

الفصل الرابع: تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على سوق التشغيل في الجزائر خلال الفترة: 1990-2017

تمهيـــــد:

من خلال هذا الفصل سيتم القيام بالدراسة التحليلية والقياسية لتأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على التشغيل من أجل اختبار فرضيات الدراسة والتحقق من مدى صحتها والتي أهمها كيفية تحكم الدولة في سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري واستغلال الموارد المتاحة من أجل تحقيق التشغيل التام، واختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والتشغيل.

ففي الجانب التحليلي سيتم التعريج على برامج الإصلاح الاقتصادي والتي امتدت على طول الفترة 1990-2019 بتقييم أدائها من أجل رسم السياسات اللازمة التي تخدم طبيعة الاقتصاد الجزائري وتتلاءم مع خصائصه،أما في الجانب القياسي فسيتم الاعتماد على وسائل قياسية حديثة،باعتبار أن أسلوب الاقتصاد القياسي يهتم بالتقدير العددي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية اعتمادا على النظريات الاقتصادية باستخدام أدوات الإحصاء والرياضيات لإيجاد التقدير الكمي لتأثير العوامل المؤثرة على الظواهر الاقتصادية المدروسة من حيث حجم التأثير واتجاهه وتطبيق ذلك على الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2017 وقد تم اختيار نماذج قياسية لتوصيف ظاهرة تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على التشغيل،وتتمثل في:

الاعتماد على طريقة **المربعات الصغرى العادية (MCO)** لأنها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة ،ولهذا تعد من الأساليب المهمة المستعملة في الدراسات الاقتصادية القياسية التي تمتاز بيسر شروطها وتعتبر من أحسن النماذج لأنها تعطي أفضل النتائج للمعلمات .تهدف الدراسة التطبيقية إلى دراسة المتغيرات الستة (حجم باقي الاستثمارات، حجم الإنفاق على البنية التحتية، حجم الناتج المحلي الإجمالي ، أسعار المحروقات وحجم الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى معدل التضخم) على حجم التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2017،حيث تم التطرق إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية في الفترة محل الدراسة،وتقدير النموذج القياسي مع تحليل تطور متغيرات الدراسة من خلال التحليل الإحصائي والاقتصادي .

IV-1 واقع سوق التشغيل في الجزائر

عرف النمو الاقتصادي معدلات منخفضة غير كافية لمواجهة نسبة تطور اليد العاملة التي تقارب 4% سنويا،خاصة إذا أخذ بعين الاعتبار مناصب الشغل التي تم تضييعها بسبب إعادة هيكلة القطاع العمومي [1]، وقد عرف سوق التشغيل عدة تغيرات خاصة وأنه يتميز بالاعتماد المفرط على القطاع العام في خلق مناصب الشغل،اتبعت الجزائر عدة إصلاحات وسياسات لتطوير سوق التشغيل في الجزائر سيتم التطرق إليها فيما يلي:

IV-1-1 -سياسات التشغيل المتبعة في سوق العمل الجزائري

موضوع التشغيل تناوله العديد من المفكرين من خلال عرض النماذج النظرية التي حاولت التوصل إلى طرق لتحقيق التوازن في سوق العمل نظرا لمرونته والسعي إلى إصلاحات تعزز الطلب على العمالة [2]،وقد سعت الجزائر مرارا إلى خفض معدلات البطالة نظرا لاعتبارها أهم خاصية يتميز بها سوق العمل الجزائري الذي مر بمراحل حسب المسار الاقتصادي للدولة من انكماش وتوسع حسب الوضعية المالية للدولة، حتمت عليها اعتماد سياسة تشغيل تتضمن سن قوانين واعتماد مخططات تنموية من شأنها الحد من معدل البطالة مقتدية بذلك على نماذج دولية ناجحة في ذلك، كالأردن ودول شرق آسيا...إلخ، ومن أجل تحقيق سعيها تم تبني مالي[3]:

- العمل على إنشاء وتشجيع نظام التعاونيات الشبانية؛
- إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء مناصب العمل المأجور عن طريق الجماعات المحلية؛
- الاهتمام بمجال التكوين المهني والتمهين؛
- تخصيص موارد مالية خاصة بذات الغرض في صناديق تستمد مواردها المالية من الغلاف المالي المخصص لتشغيل الشباب.

وبالرجوع إلى القوانين التي اهتمت بها في هذا المجال يوجد القانون المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل في المادة الثالثة منه والتي تنص على[4]:

---

[1] عبد الحميد تومي(2011)، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، الواقع والآفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 116.

[2] Britta Gehrke, Enzo Weber(2018) , **Identifying Asymmetric Effects of Labor Market Reforms**, European Economic Review, volume 110, https://doi.org/10.1016/j.euroecorev.2018.07.006Consulté le: 13/10/2018, p: 03 ..

[3] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 275.

[4] القانون رقم 04-19 مؤرخ في 13 ذي القعدة 1425 الموفق لـ 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، ص: 09.

- ✓ المحافظة على التشغيل وترقيته؛
- ✓ الدراسات الإستشرافية المتعلقة بالتشغيل؛
- ✓ المقاييس القانونية والتقنية لتأطير التشغيل ومراقبته؛
- ✓ أدوات تحليل وتقييم سياسات التشغيل؛
- ✓ أنظمة الإعلام التي تسمح بمعرفة سوق العمل وتطوره.

قد اهتمت الدولة بتطوير سوق العمل ،وأضافت إلى القانون السابق القانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل، والذي يهدف إلى[1]:

- ✓ وضع تدابير تشجيعية لدعم وترقية التشغيل عن طريق تخفيف الأعباء الاجتماعية للمستخدمين ومختلف أشكال المساعدة.

فسياسة الخصخصة التي اتبعتها الجزائر في سنوات السبعينات كان لها الأثر البليغ في مضاعفة معدل البطالة، من خلال التسريح الجماعي للعمال، فقد فكرت في طرق جديدة وهذا بعد الإصلاحات التي سيتم التطرق إليها لاحقا، فقد مالت أكثر إلى المعالجة الاجتماعية التي تعتمد على مجموعة من الأجهزة الحكومية للتشغيل تعمل على توفير مناصب شغل مؤقتة، وما يعاب عليها أنها بأجور زهيدة ولفترات قصيرة فقط والتي من بينها:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)؛
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)؛
- عقود ما قبل التشغيل(CPE)؛
- الأشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة(TUP-HIMO)؛
- النشاطات ذات المنفعة العامة(AIG)؛
- برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية(ESIL).

يمكن تلخيص خصائص مختلف الأجهزة والبرامج المساعدة على تقليص معدلات البطالة فيما يلي:

[1] المادة رقم 01 من القانون رقم 06 المؤرخ في 20ذي القعدة عام 1427 الموافق لـ 11 ديسمبر 2006، المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل، ص: 05.

الجدول (IV-1): خصائص مختلف الأجهزة والبرامج للحد من زيادة مشكلة البطالة

الأجهزة	الوصاية	المهمة	فئات الأفراد المعنية	النصوص
الوكالة الوطنية للتشغيل(ANGEM) والتي أنشئت في سنة 1990.	وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي	تنظيم سوق العمل ووضع برامج خاصة بالتشغيل	جميع الأفراد الذين يعرضون خدمات عملهم	DAIP : 1-CID 2- CIP 3-CFI
وكالة التنمية الاجتماعية(ADS)	وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي +محافظة من الحكومة	مساعدة الفئات المحرومة ترقية وتطوير التشغيل	الفئات المسنة (60 سنة فأكثر وبدون دخل) الأفراد النشطين وبدون دخل الطلبة الجامعيين والذين يبحثون عن عمل لأول مرة	**الشبكة الاجتماعية:** AFS LAIG **التنمية الجماعية** **التساهمية:** القرض المصغر **برنامج TUPHIMO**: الجزائر البيضاء برنامج عقود ما قبل التشغيل **CPE**: مناصب الشغل الموسمية ذات المبادرة المحلية(**ESIL**) الشبكة الجوارية لوكالة التنمية الاجتماعية.
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**(ANSEJ)** أنشئت سنة 1996	وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي + محافظة من الحكومة	المساعدة على خلق نشاطات في صالح الشباب العاطلين عن العمل	طالبي العمل ضمن فئة السن 19-35 سنة مع إمكانية التمديد حتى سن الأربعين (40)	مؤسسات مصغرة لا تتجاوز تكاليف إنشائها 10 ملايين دينار.
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**(CNAC)** أنشئت سنة 1994	وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي	المساعدة على إعادة تسجيل العاطلين عن العمل للتأمين عن البطالة	الأفراد العاطلين بين 35و50 سنة والمسجلين خلال 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل	-مراكز البحث عن عمل -الإعادة إلى الوضعية السابقة -التمويل لخلق نشاطات

ANGEMأنشئت سنة2004	وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي	تسيير القرض المصغر	الشباب، المرأة التي تمارس العمل المنزلي، الحرف الصغيرة..إلخ	قرض مصغر تتغير قيمته.
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)**	وزارة الصناعة والمؤسسات المصغرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	تستقبل وتنصح وتصطحب المستثمرين	المستثمرين المحليين والأجانب	-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لاقتناء التجهيزات الضرورية الخاصة بالمشروع سواء في حالة الإنشاء أو التوسع. -تخفيض **05%** في حالة اقتناء التجهيزات المستوردة من الخارج.
البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	إعادة بناء المجال الفلاحي وحماية الموارد الطبيعية (ماء وتربة)، واستصلاح الأراضي الفلاحية.	المستثمرين المحلين في القطاع الفلاحي	تقديم الدعم المالي وكذا القروض للفلاح عن طريق الهيئات المالية المتخصصة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)
صندوق الزكاة	وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	تفعيل سياسة التكافل الاجتماعي من خلال إستراتيجية الصندوق والتي تقوم على فكرة مفادها "لا نعطيه ليبقى فقيرا إنما ليصبح مزكيا".	ذوي الاحتياجات الخاصة القادرين على ممارسة نشاط ما؛ الأسر الفقيرة وكذا المنتجة ؛ أصحاب الحرف؛ المتخرجون من الجامعات ومراكز التكوين المهني.	تقديم مبالغ مالية للفقراء المسجلين لدى الصندوق وجزء من حصيلة الزكاة يخصصه الصندوق للقادرين على العمل (القرض الحسن).

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: دحماني محمد ادريوش(2013)، **إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، على الموقع: dspace.univ-tlemcen.dz تاريخ الإطلاع: 2019/01/25 ،ص ص: 219-220.

IV-1 -1-1 تقييم الإصلاحات الحكومية على سوق العمل من عام 1990 إلى2014

مثلما تم الذكر سابقا فإن الدولة وابتداء من سنة 1990 لجأت إلى تغيير جذري في سياستها الاقتصادية من أجل التكيف مع متطلبات العولمة، إضافة إلى أنها كانت تمر بمرحلة صعبة في تاريخ الاقتصاد، جعلتها تلجأ إلى مؤسسات مالية ونقدية دولية من أجل التدخل للإفراج عليها، وبدأت بأول خطة وهي الانتقال إلى اقتصاد السوق، ثم مباشرة مجموعة من المخططات التنموية .

1- في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق 1990

بعد سنة 1989 وجدت الجزائر نفسها أمام وضعية محرجة جدا، ولا خيار أمامها سوى رد الفعل وبسرعة من أجل البحث عن حلول لأربعة ملفات على الأقل لا تقبل الانتظار وهي[1] :

أولا: العمل على توقيف التراجع الاقتصادي، وبعث النمو من جديد؛

ثانيا: البحث عن حل عاجل للديون الخارجية الثقيلة،

ثالثا: السعي لإعادة التوازن لميزان المدفوعات؛

رابعا: وضع آليات لضبط العمل السياسي، وتحقيق السلم الاجتماعي.

إذن وضعيتها الصعبة جعلتها تلجأ لمساعدة صندوق النقد الدولي*، الذي يهتم بالإشراف على السياسات الاقتصادية والرقابة على الاقتصاد العالمي، من خلال إبرام اتفاقيات، وسن قوانين وقد قامت بما يلي:

أ - الإجراءات المتعلقة بتحرير السوق

هي إجراءات كان هدفها الأول تسوية الأوضاع المالية من خلال الضغط على الاستهلاك، وبالتالي الطلب الداخلي شريطة أن يتم توفير الشروط اللازمة لتحريك العرض[2] خاصة وأنه في تلك الفترة المؤسسات العمومية لم تكن قادرة على تحقيق الفعالية ،هو ما دعاها إلى التوجه نحو اقتصاد السوق وكان ذلك واضحا من خلال بيان الحكومة المعتمد في ديسمبر 1990، وقد تم تجزئة المؤسسات العمومية إلى مؤسسات صغيرة يسهل التحكم فيها، ومنحها الاستقلالية في التسيير، وقد ظهر ذلك في المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في

---

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص:60.

* هو منظمة دولية تم الإتفاق على إعلانها في مؤتمر بروتون وودز بموافقة 44 دولة، وكان ذلك عام 1944، الذي من بين أهدافه : التحكم في كمية النقد المتداول، وخفض عجز ميزان المدفوعات، ورفع أسعار الفائدة، فهو يعتبر مركزا للتعاون من خلال مد المساعدة في حالة الصعوبات المالية، وتصحيح الإختلالات في الاقتصاد(Dominique Carreau"2013"، Le Fond Monétaire International, Edition A.Pedone, pp :11-117)، http://academic.fimaktabati.dz.2018/10/16

[2] عبد القادر مشدال(2014)، **تجربة الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق و إشكالية تطور الصناعة**. www.enssea.ne تاريخ الإطلاع: 2018/10/16، ص:09.

أكتوبر 1993 الذي خصص لترقية الاستثمارات الذي دعا إلى إدماج الاستثمار العام والخاص، وإعطاء الحرية لصاحب المشروع ومن بين أهدافه يذكر[1]:

- إنجاز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع المعمول به؛
- استفادة الاستثمارات المنجزة بتقديم حصص من رأس المال، مع ضمان تحويل رؤوس الأموال المستثمرة ومداخيلها واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاعات؛

هو مرسوم أعطى كل الحرية لإدماج القطاع العام مع الخاص كشريك فعال في زيادة النشاط الاقتصادي، وخلق مبدأ الشراكة بين الطرفين.وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل الانتقال من نظام اقتصادي موجه فشل كلية في تحقيق الفعالية إلى نظام اقتصاد السوق الذي يعتمد أساسا على آلية العرض والطلب، يتم المرور بثلاث مراحل[2]:

المرحلة الأولى : هي مرحلة تحرير الأسعار وفتح المجال للفاعلين الاقتصاديين في مجال المنافسة، وفتح الأسواق، وتمثل أصعب مرحلة ، لأنها هي مفتاح ظهور إبعاد دور الدولة المراقبة وما ينجر عنه من أخطار؛

المرحلة الثانية: مرحلة الاستقرار، وتتم باتخاذ قواعد وإجراءات اقتصادية، ومن خلال هذه المرحلة يتم ظهور دور الدولة وقوتها في التحولات الاقتصادية والاجتماعية؛

المرحلة الثالثة: هي أهم مرحلة من خلالها يتم ضبط وتحديد النموذج المراد إتباعه، إضافة إلى تحديد المستوى الممكن الوصول إليه من التنمية في الآجال المستقبلية، أي في المرحلة الأخيرة للتحول، مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف ذلك التحول وضرورة الربط بين التخطيط وعمل السوق.

في سياق التحول إلى الاقتصاد الحر دائما، دعت الدولة إلى تحرير التجارة الخارجية ورفع الاحتكار عنها، بمنحها رخص إستراد للمتعاملين الخواص، وإعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الضريبة، من أجل رفع التحدي والاقتداء بالدول التي نجحت في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل المنافسة في السوق لأنها تعتبر من بين أساسيات اقتصاد السوق إضافة إلى كل من[3] الخصخصة، الاستثمار والحرية.

---

[1] المرسوم التشريعي رقم93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993 ، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 84، المواد: 03-12.

[2] مختاري ملوكة(2017)، **التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر، "دراسة مقارنة"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد رقم 09، مخبر البحث والتنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية، جامعة مصطفى اسطمبولي ، معسكر، الجزائر، ص: 32.

[3] المكي دراجي(2004)، **التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر بين ثقل الواقع وطموح المستقبل**، مجلة البحوث والدراسات، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، ص: 76.

ب-المؤشرات المعتمد عليها لقياس الانتقال إلى اقتصاد السوق وفق EBERD 2003:

كما سبق الذكر عملية التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق تعتمد على ثلاث مراحل أساسية، ولقياس ذلك الانتقال يتم الاعتماد على المؤشرات التالية:

الجدول (IV-2): مؤشرات قياس التحول الاقتصادي وفق EBERD لسنة 2003

المؤسسات	الأسواق والتجارة	المؤسسات المالية	إصلاح البنية التحتية	المؤشرات القانونية للانتقال
- إعادة الهيكلة والحوكمة؛ -الخوصصة (المؤسسات ذات الحجم الصغير والكبير) .	- تحرير الأسعار؛ - التجارة ونظام التبادل الأجنبي ؛ - سياسة المنافسة.	- إصلاح النظام البنكي؛ - تحرير أسعار الفائدة؛ - أسواق الأوراق المالية والمؤسسات غير البنكية.	- الخدمات العامة والمتمثلة أساس في: السك الحديدية، الماء، الطاقة.	- الاتساع القانوني، والفعالية القانونية.

RECURCE : **EBRD, transition rapport 2003** , *https://www.ebrd.com* Consulter le : 19/10/2018 **, P :** 06.

تلك المؤشرات السابقة الذكر تعكس الحد الأدنى من المتطلبات، حيث تأخذ بعين الاعتبار كل الأسواق الاقتصادية القائمة بالدول الصناعية (OECD)، وعلى أساس مقاربة EBREDيمكن أيضا حساب مؤشر كلي للسنة[1]، وكلها قد باشرت الجزائر في إتباعها أثناء مرحلة الانتقال.

2- وضعية التشغيل خلال الفترة 1990إلى 2000

بسبب الارتباط الوثيق لاقتصادها بأسعار المحروقات، الجزائر قلصت من توسعها في الإنفاق بسبب العجز ،مما زاد من حدة البطالة، وبعد يسرها المالي سعت إلى الاهتمام بالتخطيط من أجل التشغيل الذي يعتبر محور اهتمام اقتصاديات العالم كلها.

وقد بلغ معدل البطالة سنة 1990 ما قيمته 19.7% بسبب تراجع أسعار النفط، وتسريح العديد من العمال استجابة لشروط صندوق النقد الدولي الذي التزمت به بنفس السنة، حيث قدم لها ما قيمته 403 مليون دولار سنة 1991، أما البنك الدولي قدم لها 350 مليون دولار أمريكي، كلها تتعلق بالإصلاحات الهيكلية الخاصة بالنظام المصرفي [2]،تلك القروض جعلها مثقلة بالديون حيث وفي الفترة 1994-1998 تم

[1] مختاري ملوكة، مرجع سبق ذكره، ص:33.

[2] عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره ص:66.

تسريح أكثر من 500 ألف عامل وإغلاق ما يزيد عن 1000 مؤسسة[1]، ويمكن توضيح تطور معدل البطالة خلال الفترة 1990-2001 فيما يلي:

الجدول (IV-3): تطور معدل البطالة والتشغيل خلال الفترة 1990-2000

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	2000
معدل البطالة (%)	19.70	21.2	23.80	23.15	24.36	28.10	26.41	26.41	28.00	28.90
عدد المشتغلون(بالآلاف)	4695	4852	4968	5042	5154	5436	5625	5815	5993	6240

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz، البنك الدولي.

عرفت هذه الفترة ارتفاع ثقيل في معدلات البطالة، حيث انتقلت من 19.70% إلى 29.80% سنة 2000 بسبب الأوضاع المالية الحرجة التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة، دون نسيان الظروف الأمنية التي كانت تمر بها والتي أثرت سلبا على اقتصادها،واختناقها نتيجة ضغوطات صندوق النقد الدولي،وقد وصلت نسبة التشغيل إلى 30.5% بمعدل 6240 ألف عامل في نفس السنة ،فسوق العمل الجزائري عرف مرحلتين على طول الفترة 1990-2014، المرحلة الأولى من سنة 1990 إلى سنة 2000، أما الثانية من سنة 2001 إلى سنة 2014 وهي بداية مرحلة جديدة حافلة بالتغيرات، التي شهد خلالها مؤشر التشغيل شكلا آخر نظرا لمباشرة الدولة للمخططات التنموية .

أ-عرفت بداية المرحلة الأولى **صدور برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1989/05/31 إلى 1990/05/30 والذي تضمن ما يلي**[2]:

قد خاضت الجزائر عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، استطاعت تنفيذ بعضها والبعض الآخر لم يجد مجالا للتنفيذ لأسباب عديدة حتى تم صدور هذا البرنامج الذي استطاعت تنفيذه، لأنها مجبرة على ذلك بسب ثقلها بالديون وتوقف الهيئات الدولية عن منحها القروض والمساعدات المالية، فلجأت إلى صندوق النقد الدولي وقبلت بشروطه التي من أبرزها تخفيض سعر الصرف، وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية. هذه الشروط جعلتها تسرع في إصدار قانون النقد والقرض.

تعتبر سنة 1990 منعرجا حاسما في تاريخ مسار الإصلاحات المالية والنقدية الجزائرية، نظرا لصدور قانون النقد بها، وكان ذلك بتاريخ 14 أفريل 1990 الذي ينص على مايلي[1]:

---

[1] وليد عبد المجيد عايب(2009)، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا،ص: 240.

[2] مدني بن شهرة(2009)، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، "التجربة الجزائرية"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، ص: 130.

- إعطاء الاستقلالية المالية للبنك المركزي، والتمتع بالشخصية المعنوية ؛
- تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها والسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد؛
- إمكانية البنوك في القيام بعملية الإيجار العادي، للأموال المنقولة وغير المنقولة؛
- بإمكان البنك المركزي أن يمنح قروضا للبنوك والمؤسسات المالية وفق شروط يحددها القانون؛
- فقد قامت الدولة برفع الدعم عن القروض الموجهة للمؤسسات العمومية، ووضع نظام مصرفي فعال لمحاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات، هذا القانون كان بمثابة تصحيح هيكلي للسياسة النقدية الجزائرية .

ب-بسبب مواصلة الدولة في علاقتها ولجوئها إلى صندوق النقد الدولي، جاء برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03إلى 1992 /03/30 ومضمون ما جاء به هو[2]:

- تحرير أسعار السلع والخدمات بهدف تقليص الدعم الذي تقدمه الحكومة خاصة للسلع الواسعة الاستهلاك؛
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛
- تخفيض الاستهلاك وتشجيع الاستثمار؛
- دائما مواصلة إعطاء الاستقلالية المالية للبنك المركزي؛
- العمل على رفع صادرات النفط و تحرير التجارة الداخلية و الخارجية.

وقد أعطت تلك الإجراءات نتائج إيجابية نوعا ما، وأساس ذلك هو انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 مع ارتفاع خدمة المديونية التي انتقلت من 73.9%سنة 1990إلى 76.5% 1992(مدني بن شهرة، 2009،ص: 134)، رغم التحسن إلا أن أوضاع الدولة بقيت متدهورة لأنها سجلت عجزا مع حلول سنة 1992 جعلها توافق مرة أخرى برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي بسبب حاجتها إلى التمويل.

[1] القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410، الموافق لـ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 16، المواد: 11-55-74.
[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص: 132

ج- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994إلى غاية مارس 1995:

اضطرت الجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى لطلب المساعدة باعتبارها في أمس الحاجة إلى المحافظة على التوازن المالي، وإيجاد المعالجة لقضايا توزيع الدخل والبطالة والسكن، والرعاية الاجتماعية[1]،وقد تمحورت أهداف هذا البرنامج فيما يلي[2]:

- ✓ تشجيع الاستثمار في قطاع السكن؛
- ✓ بعث وتيرة النمو، مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة؛
- ✓ مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة؛
- ✓ ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وافق صندوق النقدي الدولي بمنحها مساعدة مالية قدرت بـ 731.5 مليون حقوق سحب الخاصة وتخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي[3].

ونتجت عن تلك البرامج نتائج عدة أثرت على الاقتصاد الجزائري، خاصة بعد عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها المالية، مما أدى تباطأ النشاط الاقتصادي وتفاقم معدل البطالة ونتج عن ذلك أيضا[4]:

- ✓ فقدان أكثر من 360 ألف منصب شغل وتسرب أكثر من 600 ألف تلميذ سنويا؛
- ✓ أكثر من 30%من البطالين لا تتجاوز سنهم 30 سنة؛
- ✓ ثلثي (3/2) من البطالين يلتحقون بسوق الشغل لأول مرة؛
- ✓ 80% من البطالين عديمي التأهيل؛
- ✓ 73 ألف بطال حامل للشهادة؛
- ✓ اقتحام المرأة لسوق العمل مراعاة للجانب الاجتماعي؛
- ✓ تجاوزت مدة البحث عن الشغل 30 شهرا عام 1998.

د- برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998

تم تنفيذ هذا البرنامج تجسيدا للإجراءات المسطرة بغية إنعاش الاقتصاد الوطني ، بالتقليص من معدلات البطالة والتضخم وتحقيق نمو ولو كان متوسطا خارج قطاع المحروقات، ويهدف أساسا إلى ما يلي[1]:

---

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 99-101.

[2] الهادي خالدي(1996)، **المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار الهومة، الجزائر، ص ص: 202-203.

[3] مدني بن شهرة، نفس المرجع أعلاه، ص: 137.

[4] سعدية قصاب، فاطمة الزهرة(2016)، **سياسات التشغيل في الجزائر ، 1990-2014، تشخيص وتقييم**، مجلة معارف،جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، العدد العدد 20،الجزائر، https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 2018/10/20 ، ص: 38.

✓ رفع معدل النمو الاقتصادي، بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة، وخفض البطالة تدريجيا؛

✓ استعادة قوة ميزان المدفوعات مع السعي إلى تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي؛

✓ خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية خاصة الأكثر تضررا؛

✓ الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة مقارنة مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية الأخرى.

قد أثمرت سيرورة تلك الإصلاحات بنتائج إيجابية مست مجالات عدة ومن بين تلك النتائج يذكر [2]:

-تم تحقيق فائض في الميزانية قدر بـ 3% من إجمالي الناتج الخام في عام 1996،و 1.3% في عام 1997، وعلى الرغم من أنها قد حققت عجزا سنة 1995 قدر بـ 1.4% ؛

-قد شهدت تلك الفترة انخفاضا في معدل التضخم حيث انتقل من 21.7% سنة 1995 إلى **7%** سنة 1997، والسبب في ذلك راجع إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية، وتغيير أسعار السلع المدعومة؛

-انخفاض واضح في قيمة الدين العام بسبب إعادة الجدولة حيث انخفضت بنسبة 58% للفترة 1993-1997 لتصبح 24% سنة 1997.

على الرغم من النتائج المحققة سابقا والتحسن إلا أنها غير مشجعة بسبب القيود والتحديات التي واجهتها ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية:

الجدول رقم(IV-4): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية (1990-2000)

المؤشرات	1990	1995	1999	2000
الناتج المحلي الخام(مليار دج)	554.4	1967	3168	4023
الناتج المحلي الخام/السكان(مليار دج)	2471	1499	1593	1673
التضخم(%)(متوسط سنوي)	17.90	29.78	2.64	0.34
خدمة الدين/الصادرات(مليار دج)	66.9	38.8	20.8	19.5
سعر الصرف(دج/دولار،أورو)	8.96	47.65	66.57	75.29
مخزون الصرف (شهر استيراد)	1.5	2.2	4.6	11.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر.

بنظرة أولية للجدول السابق يلاحظ أن الناتج المحلي الخام قد ارتفع من 554.4 مليار دينار جزائري، سنة 1990إلى 4023 مليار دينار جزائري سنة 2000، نتيجة النمو الذي تم تحقيقه خارج قطاع المحروقات ، وقد

---

[1] عبد المجيد قدي(2006)، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، محاولة تقويمية**، Cahier du CREAD n^{0} 61 ,3ème trimestre 2002، p :06.

[2] كربالي بغداد(2005)، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، ص: 12.

يكون السبب الأول هو تخفيض قيمة الدينار الجزائري، و بالرجوع إلى التضخم فإن متوسطه السنوي عرف انخفاضا خاصة بين سنتي 1999و 2000 وصل إلى 0.34% على الرغم من محاولات عديدة للتحكم فيه، أما الناتج المحلي لكل فرد شهد انخفاضا واضحا في الفترة 1990-1995،نتيجة تراجع الإنتاج بسبب الأزمة التي لحقت بالدولة، والتي تميزت بخوصصة المؤسسات العمومية وتحرير الأسعار الذي أثر على استهلاك الأفراد، ليعاود الارتفاع بين سنتي 1999و2000 ولكن بوتيرة ثقيلة، وقد سجل سعر الصرف تزايدا معتبرا لم يسبق له مثيل .

3- وضعية التشغيل خلال المخططات التنموية المنفذة منذ سنة 2001إلى 2014

بعد مرحلة التعديل الهيكلي انتهجت الدولة مرحلة ثانية للإنعاش الاقتصادي من أجل إعادة بعث النمو، وذلك بغية تدارك التأخر الذي سجلته المؤشرات الاقتصادية الكلية بعد الأزمة، وسطرت في ذلك ثلاث برامج على طول الفترة 2001-2014، تمثلت في كل من: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو ومخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا:وضعية التشغيل خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001

باشرت الدولة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين وضعية سوق العمل وتدارك التأخر المسجل، وقد خصصت لذلك ما قيمته 525 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 7 مليار دولار من أجل تدعيم الهياكل القاعدية، وتحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي بهدف تكثيف اليد العاملة، وإنشاء مناصب شغل،ويمكن ملاحظة تطور أهمم المؤشرات الاجتماعية خلال نفس الفترة في الجدول الموالي:

الجدول (IV-5): أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة(2001-2004) الوحدة: %

السنة / البيان	2001	2002	2003	2004
النمو السكاني	1.55	1.53	1.58	1.63
الناتج الداخلي الخام	2.10	4.10	6.80	5.20
رواتب العمال	10.50	7.60	9.80	8.00
التحويلات الاجتماعية	16.60	14.60	6.30	7.80
البطالة	27.30	25.70	23.70	17.70
الفقر	22.60	8.50	8.00	6.80

المصدر: عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص: 237.

من خلال الجدول السابق يتضح أنه على الرغم من التطور الذي عرفه الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2004 ،إلا أن الغلاف المالي المخصص لم يغط الاحتياجات، ويلاحظ ذلك من خلال التراجع في مرتبات العمال والتحويلات الاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه يظهر الانعكاس الإيجابي على معدلات البطالة التي بدأت في التراجع لتصل إلى **17.70**% سنة **2004** لأن إنشاء مثل تلك البرامج يستوجب المزيد من اليد العاملة النشيطة.

استطاعت الدولة أن تقلص من معدل الفقر بين سنتي 2001-2002 بنسبة 14.1% لأن الجزء الأكبر من الغلاف المالي للبرنامج تم تخصيصه للمشاريع المثمرة التي تجلب اليد العاملة وامتصاص أكبر قدر ممكن من معدلات البطالة وقد استطاعت أن تحافظ على انخفاضه على طول الفترة المعنية على الرغم من زيادة نمو السكان، وقد احتلت الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2011 لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المرتبة 96 من بين 187 دولة بمعدل تنمية قدر بـ 0.554، بعدما كانت تحتل المرتبة 108 سنة 2002 بمعدل 0.704[1]، لتحتل المرتبة 83 لسنة 2015 حسب تقرير التنمية لسنة 2016.

الشكل (IV-1): تطور أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة 2004/2001 الوحدة: %

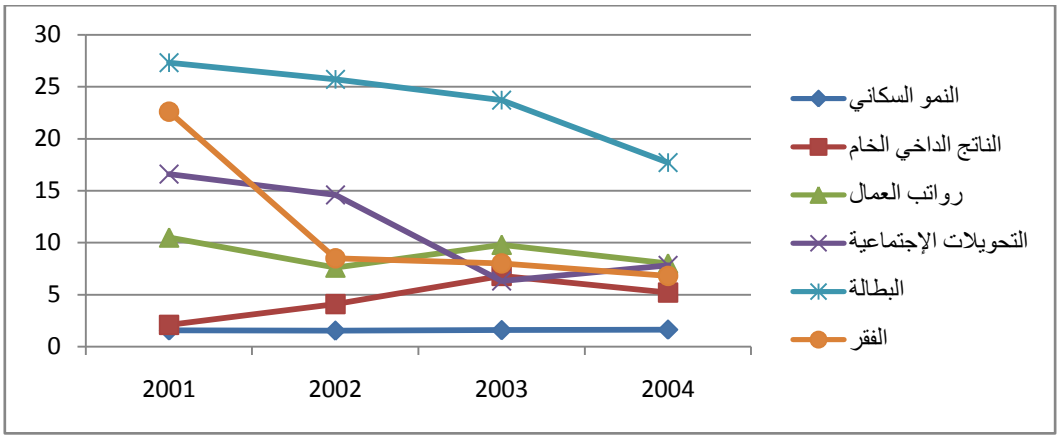

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

ويمكن تبيان تغيرات معدل البطالة والتشغيل حسب القطاعات من خلال الشكل الموالي:

[1] حاجي فطيمه(2017)، **سياسات مكافحة الفقر، دراسة تحليلية الجزائر والصين نموذجا**، عمان، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، ص: 46.

الشكل رقم(IV-2) : تطور معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر حسب القطاعات(2001-2004).

الوحدة: فرد واحد

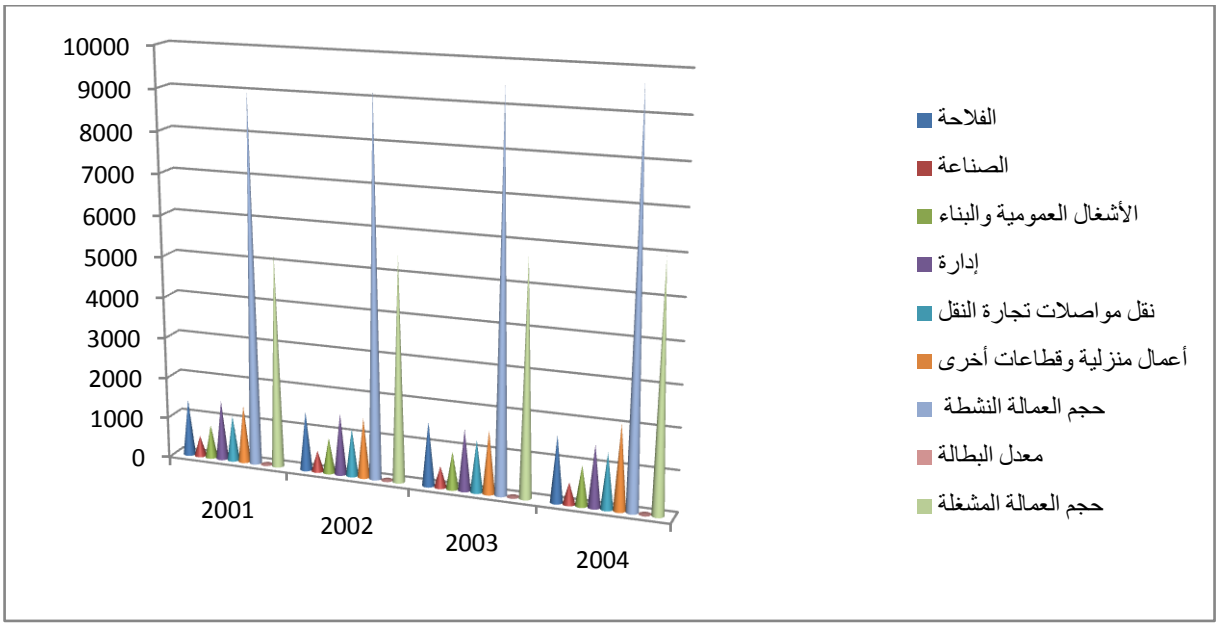

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:Banque d'Algérie , op-cit , p : 162,180

انطلاقا من نتائج الشكل أعلاه يظهر جليا أن حجم العمالة المشغلة بدأ يتزايد خاصة في سنتي **2003** و **2004** حيث يسيطر قطاع الخدمات على بقية القطاعات الأخرى في جلب اليد العاملة النشيطة التي انتقلت من **1456** عامل سنة **2001** إلى **1510** عامل سنة **2004** بزيادة قدرها **54** عامل نظرا لزيادة الطلب على اليد العاملة في هذا القطاع بسب تطبيق عقود ما قبل التشغيل خلال نفس الفترة ، و كذا قطاع الفلاحة الذي عرف زيادة متذبذبة في اليد العاملة على الرغم من الظروف المناخية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة من إجحاف في حجم المغياثية، كما يلاحظ زيادة حجم العمالة المشغلة في القطاعات الأخرى من صناعة و نقل ومواصلات و كذا الأعمال المنزلية مما يفسر خروج الاقتصاد من حالة الانكماش و ظهور بوادر النمو و زيادة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حيث سجل الناتج الداخلي الخام مع نهاية سنة **2004** زيادة قدرت ب **49.5**% معدلات البطالة عرفت انخفاضا على طول الفترة قدر ت بـ 9.6% بين سنتي 2001و2004، باعتبار أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كان يستهدف المشاريع الاستثمارية الرامية إلى جلب اليد العاملة وبالتالي التقليص من معدلات البطالة.

ثانيا: وضعية التشغيل خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005/2009

بعد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي واصلت الجزائر مسيرتها الإصلاحية لتدعم البرنامج السابق بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وقد ركز على مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي من شأنها

تحسين وضعية معيشة الفرد ودعم التنمية الاقتصادية، وقد خصص له غلاف مالي معتبر ما يقارب 55 مليار دولار،ومن بين المحاور التي ركز عليها يوجد[1]:

الجدول (IV-6): محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)

محاور البرنامج	المبلغ(مليار دج)	%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.41
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.53
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8.03
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.85
تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال	50.0	%1.18
مجموع البرنامج الخماسي	4202.7	100%

المصدر: عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص:243.

من معطيات الجدول تبين بأن البرنامج ركز وبصفة كبيرة على ضرورة تحسين ظروف معيشة السكان، وتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهما ما نسبته 85.49% من الغلاف المالي للبرنامج، من أجل تطوير البنية التحتية ومعالجة الأضرار التي لحقت بالأفراد جراء الفقر والبطالة، خاصة وأن تلك الفترة عرفت ببحبوحة مالية حسنة بسبب ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى 38.5 دولار سنة 2004، هذا البرنامج يعتبر امتداد لسابقه وإتمام الأعمال التي تعذر إنجازها من البرنامج الأول، ومن بين المشاريع الكبرى التي ركز عليها البرنامج هي المنشآت القاعدية ومن بينها[2]:

أ - قطاع الأشغال العمومية

- إنجاز الطريق السريع شرق غرب 1216 كلم؛
- تحسين شبكة الطرق؛
- إنجاز 03 طرق سريعة حول المدن؛
- تعزيز المنشآت الخاصة بالموانئ؛
- عمليات تعزيز تحديث المطارات؛
- كهربة السكة الحديدية الموجودة 1200 كلم؛
- تحديث الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال عنابة-الجزائر-وهران والحدود المغربية 1200 كلم؛
- تجهيز ميترو العاصمة ودراسة إمكانية توسيعه؛

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص:243.

[2] www.premier.ministre.gov.dz تم الإطلاع عليه يوم: 2018/10/26.

- دراسة إنجاز ثلاث مطارات؛
- إنجاز خطوط سكة حديدية جديدة 391 كلم؛
- إنجاز 8 سدود؛
- إنجاز و إعادة تأهيل 20 محطة لتصفية المياه؛
- إعادة تأهيل 11 محطة للتصفية؛
- إنجاز 8 محطات لتحويل أو نقل المياه، مستغانم-أرزيو-وهران-بن هارون- تاقصبت

هي مشاريع من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي وتنمية الاقتصاد.

ب-تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

قد قلصت تلك المشاريع من معدلات البطالة مقارنة مع البرنامج السابق، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل (IV-3): تطور معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر حسب القطاعات (2005-2009) . الوحدة: فرد واحد

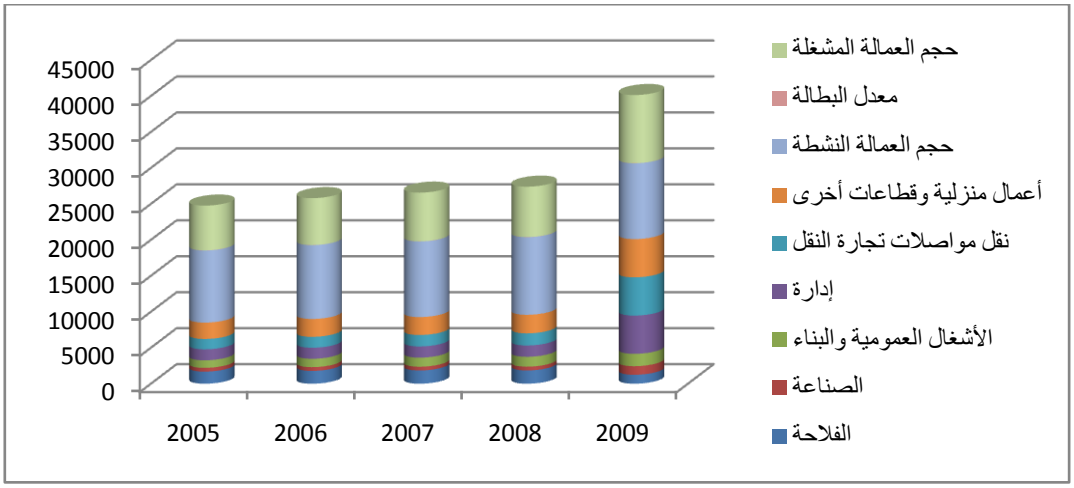

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات من: Banque d'Algérie , op-cit ,p p : 162,180,194

بناء على معطيات الشكل أعلاه يتضح أن نتائج برنامج النمو ظهرت آثارها من خلال التراجع الملحوظ في معدلات البطالة حيث تقلصت من **17.5**% سنة **2004** إلى **10.2**% سنة **2009** وهو تراجع ملحوظ يدل على إنتاجية البرامج الحكومية المطبقة من خلال انخراط الدولة في المشاريع الاستثمارية الكبرى ، فقد بلغت نسبة التشغيل **89.83%** سنة **2009** ، و هي نسبة معتبرة تصدر من خلالها قطاع البناء و الأشغال العمومية أكبر نسبة لجلب اليد العاملة قدرت ب **18.13%**بسبب التركيز على زيادة المشاريع في ذلك القطاع ، مقارنة بقطاع

الفلاحة الذي عرف حالات متفاوتة من زيادة و تراجع بسب حالة الجفاف التي عرفتها البلاد خلال ذات الفترة على الرغم من المبلغ المالي الكبير الذي خصص له المقدر بـ 300 مليار دج، بالمقابل تظهر نسبة العمالة جد ضعيفة في قطاع الصناعة مما يعكس ضعف أداء البرنامج في هذا القطاع.

بالرجوع إلى مناصب الشغل المستحدثة فقد وفر البرنامج **مليوني منصب شغل جديدة** نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، و النصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة(عبد الرحمان تومي، 2011، ص: 2014)، ويمكن تبيان ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول (IV-7): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009 الوحدة: فرد واحد

التعيين	الفترة: 2005-2009
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية و المؤسسات	3.166.374
معادل مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة.	1.865.318
المجموع العام	5.013.692

المصدر: بيان السياسة العامة، ملحق 2، أكتوبر 2010، ص 05.

استحدث البرنامج مناصب شغل معتبرة من حيث الكم والكيف، قلصت من معدلات البطالة بشكل ملحوظ. خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي (**2001-2004**) يلاحظ أنه هناك زيادة إيجابية للناتج الداخلي الخام بمعدل يعادل **5.2%** مع مشارف نهاية سنة **2004**، و يفسر ذلك بتحسن معدل نمو قطاع المحروقات، وفي المرحلة الثانية الخاصة بفترة برنامج دعم النمو الاقتصادي (**2005-2009**) يلاحظ تراجع ملحوظ في معدل الناتج الداخلي الخام وصل إلى **2%** سنة **2006** وذلك راجع إلى الانهيار الحاد الذي عرفته أسعار المحروقات حيث بلغ معدل النمو في قطاع المحروقات (- **2.5%**) في نفس السنة، ليستأنف الانتعاش مرة أخرى لكن بوتيرة ضعيفة نتيجة بقاء أسعار المحروقات في تذبذب من زيادة و نقصان وبقيم سالبة، لكن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات سجلت تزايدا على طول الفترة **2001-2009** لينتقل من **5%** سنة **2001** ليصل إلى **9.6%** سنة **2009** ، و هي نسبة مشجعة تترجم إمكانيات الدولة المالية و المادية و البشرية التي تستوجب التحكم في حسن تسييرها وتنويع اقتصادها، على الرغم من أن هذا التقدم يعتبر هشا مقارنة بالدول الأخرى المصدرة للنفط كدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الشكل (IV-4): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2009).

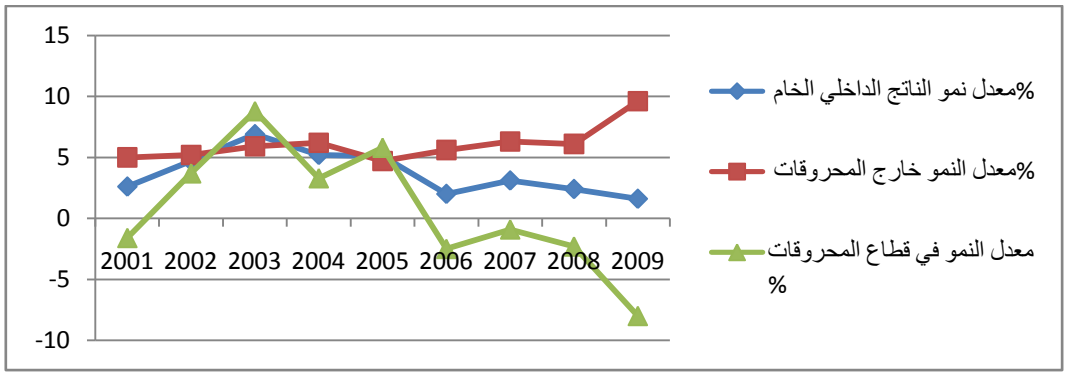

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, p 190
- Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005, p 17

-World Bank

ثالثا: وضعية التشغيل خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو البرنامج الخماسي 2014/2010

مع مطلع سنة 2010 شرعت الجزائر في برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو ما أطلق عليه برنامج التنمية الخماسي على طول الفترة 2010- 2014 ، خاصة وأن الجزائر في تلك الفترة أثرت عليها الأزمة الاقتصادية ، حيث أشار قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إلى أن الانعكاسات المباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية على الجزائر وصلت إلى تقليص عدد المناصب المالية لسنة **2010** لأزيد من **31** ألف منصب شغل [1]، الأمر الذي حتم عليها إطلاق البرنامج الخماسي لتدارك ما لم يتم تحقيقه من قبل البرنامجين السابقين و الذي أفرد له غلاف مالي قدره **21.214** مليار دينار جزائري لإنجاز العديد من البنيات التحتية ، و محاربة معدل البطالة الذي بلغ سنة **2014** معدل **10.6%**، حيث خصص ما قيمته **40%** من إجمالي الغلاف المالي لتنمية الموارد البشرية[2]، و قد مكن هذا البرنامج من تحقيق العديد من الإنجازات: تقليص معدلات البطالة ، تحسين المستوى المعيشي ، وتطوير في البنية التحتية ، وقد تم التركيز من خلاله على مجموعة من المجالات،كتحسين التنمية البشرية ومواصلة توطيد المنشآت القاعدية من أجل التحسين أكثر في الخدمة العمومية، وجلب اليد العاملة النشطة من خلال إنشاء مناطق صناعية من أجل التشجيع على جلب اليد العاملة النشطة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

[1] ضياء المجيد الموسمي(2015)، **التنمية الاقتصادية في: التثبيت و التكييف و الإصلاح الهيكلي للاقتصاد**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الجزائر، ص: 134.

[2] هواري عامر، قاسم حيزية(2013)، **"السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها"**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول:" السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع و التحديات" ، جامعة سوق أهراس ، الجزائر،ص: 12.

الشكل (IV-5): مجالات برنامج توطيد النمو (2010-2014)

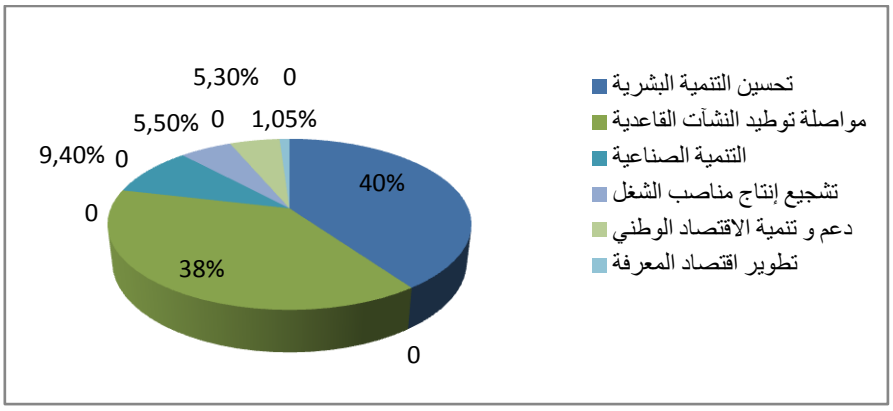

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: موقع وكالة دعم و تطوير الاستثمار www.andi.dz تاريخ الإطلاع:2018/10/27 .

من خلال هذا البرنامج كان اهتمام الدولة بتحسين التنمية ومواصلة توطيد المنشآت القاعدية واضحا حيث خصص لهما ما نسبته 78% من الغلاف المالي الكلي،من أجل تحسين البنية التحتية وتطوير الخدمة العمومية، وقد استطاع البرنامج تحقيق مايلي[1]:

- ✓ إتمام إنجاز مشروع **2** مليون وحدة سكنية؛
- ✓ إنشاء ما يقارب **5000** منشأة للتربية الوطنية؛
- ✓ إنجاز أكثر من **1500** منشأة قاعدية موجهة للشباب و الرياضة؛
- ✓ توصيل **مليون** بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد **220000** سكن ريفي بالكهرباء؛
- ✓ تحسين التزويد بالماء الشروب؛
- ✓ مواصلة دعم التنمية الفلاحية الريفية بمبلغ **13** مليار دولار؛
- ✓ تخصيص ما قيمته **15.6 مليار دولار** لمكافحة البطالة ، موزعة على البرامج المدعمة للتشغيل منها:

- تمويل المؤسسات المصغرة؛

- مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين ؛

- تراتيب التشغيل المؤقت.

[1] جديدي روضة(2013)، **أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي:" تقييم أثار برامج الإنفاقات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1،يومي 11-12 مارس،الجزائر، ص ص : 12-13.

أ- تطور معدلات البطالة والتشغيل خلال برنامج توطيد النمو في الجزائر للفترة 2010-2014

بالرجوع إلى معدلات البطالة فقد عرفت انخفاضا ملحوظا، حيث وصل إلى 10.6% سنة 2014 ،وقد تزايد حجم اليد العالمة المشغلة من 9736 عامل سنة 2010 إلى 10239 عامل سنة 2014، موزعة على مجموعة من القطاعات، قد حصل قطاع البناء والأشغال العمومية على قسط وافر من اليد العاملة نظرا لكثافة البرامج التي خصصت له، يليه قطاع الخدمات النقل والاتصالات التي سجلت نموا ملحوظا في اليد العاملة المشغلة ناتجة عن النفقات الحكومية الموجهة لتلك القطاعات، حيث بلغ معدل النشاط 41.7% سنة 2010 ،وقد عرفت اليد العاملة المشغلة زيادة مقدرة بـ 847 عامل بين سنتي 2010و2014،بالنسبة لقطاعي الصناعة والفلاحة عرفا تراجعا ضئيلا في نسبة اليد العاملة المشغلة دليل على ضعف إنتاجية القطاعين على الرغم من تركيز البرنامج على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخصيص 1000مليار دج لقطاع الفلاحة، أما البطالة حافظت على معدلات منخفضة على طول فترة البرنامج لتستقر عند معدل 10.6% سنة 2014.[1]

الجدول (IV-8): تطور معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر خلال الفترة(2010-2014).

الوحدة: فرد واحد

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
حجم العمالة المشغلة	9736	9599	10170	10788	10239
الفلاحة	1136	1034	912	1141	899
الصناعة	1337	1367	1335	1407	1290
البناء و الأشغال العمومية	1886	1595	1636	1791	1826
النقل الاتصالات التجارة والخدمات	5377	5603	6260	6449	6224
حجم العمالة النشطة	10812	10661	11423	11964	11453
معدل البطالة	**10.0**	**10.0**	**11.0**	**9.8**	**10.6**

Source :Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie , 2014 , p :154

ب-تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2014

عرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام زيادة مع مطلع سنة 2010 بنسبة قدرت بـ 2. % ، وبقيت تلك الزيادة ضعيفة على طول فترة برنامج دعم النمو وتلك النتائج الضعيفة راجعة إلى التراجع الذي عرفه نمو قطاع المحروقات باعتباره مسيطرا على النمو الذي عرف معدلات سالبة حتى مطلع سنة 2014 سجل تحسنا

[1]O.N.S ;Données statistique 2010.2011.2012. Démographie algérienne n 520.

سالبا قدر بـ 0.6-%،أما معدل النمو خارج قطاع المحروقات بقي يتحسن و بوتيرة ضعيفة على طول الفترة 2010-2013 ليعرف تراجعا ملحوظا سنة 2014 قدرت بـ 5.6% كمحاولة تقييم لهذا البرنامج يلاحظ أنه قد استطاعت الدولة من خلاله السيطرة نوعا ما على التوازنات الاقتصادية الكلية، دليل ذلك تحكمها في معدلي البطالة والتضخم والتخفيف من المديونية الخارجية، لكن رغم ذلك بقيت تحتاج إلى انطلاقة جديدة أخرى لتنويع اقتصادها ومواصلة مسيرة النمو والتنمية واستكمال المشاريع الاستثمارية التي بقيت قيد الإنجاز.

الشكل (IV-6): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال برنامج توطيد النمو في الجزائر للفترة 2010-2014

الوحدة: %

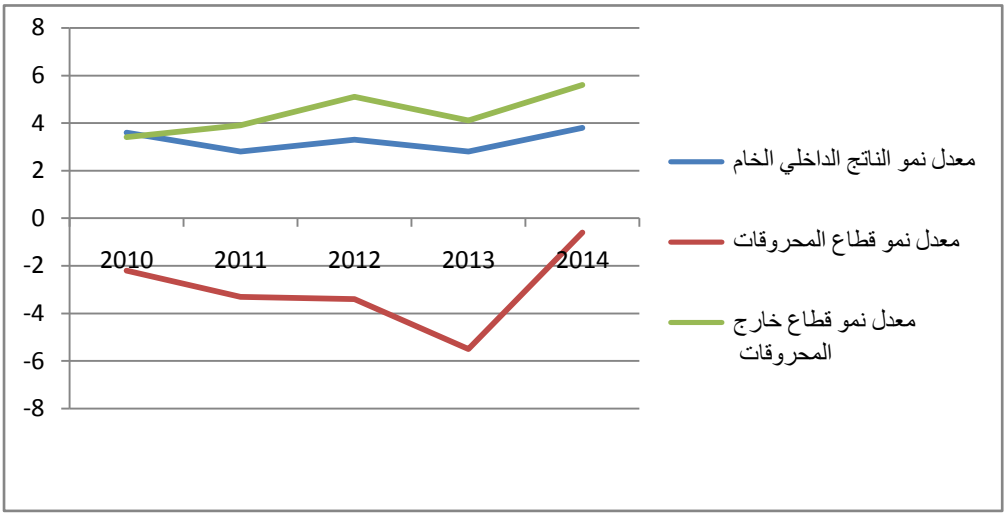

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

-Banque d'Algérie , op-cit , p 159 .

-Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie , 2014 , p 151.

IV-1 -1-2 تقييم الإصلاحات الحكومية على سوق العمل من عام 2015 إلى 2017

باشرت الحكومة في الآونة الأخيرة العديد من الإصلاحات و المبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد و تطوير الاقتصاد الأخضر، و تقليص معدلات البطالة ، من أجل دعم مسيرة النمو و التنمية، بخطة خماسية جديدة على طول الفترة 2015-2019، وخصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره **22.100** مليار دينار، أي ما يقارب **280** مليار دولار[1]،هذا البرنامج الذي ينتظر أن يساهم في إنعاش العديد من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، شرع في تنفيذه بداية من سنة 2015، ويهدف أساسا إلى مايلي[2]:

- ✓ استهداف معدل نمو سنوي يقدر بـ 7% مع مطلع سنة 2019؛

[1] مشري محمد ناصر،بقة الشريف (2015)،"تقييم حصيلة برامج و مخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015"، مداخلة ، ضمن مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ،الموقع الإلكتروني http://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120 تاريخ الإطلاع: 2018/10/28 ، ص:12.

[2] مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول ماي 2014، ص ص: 10-15.

- ✓ مواصلة الاستثمار في البنية التحتية؛
- ✓ تحسين الظروف المعيشية للسكان مع التركيز على السكن والتربية والصحة العمومية، والإمداد بشبكة الكهرباء والغاز؛
- ✓ إعطاء أهمية بالغة للتنويع الاقتصادي بغية التحرر من التبعية للمحروقات، والاهتمام أكثر بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية؛
- ✓ تخفيض نسبة البطالة من خلال استحداث مناصب للشغل جديدة؛
- ✓ العمل على تحسين تكوين اليد العاملة المؤهلة، وإعطاء أهمية خاصة لتكوين الموارد البشرية.

رغم كل ما تم تسطيره لهذا البرنامج إلا أنه اصطدم بأزمة تراجع أسعار المحروقات مع مطلع سنة 2015 حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط 49.49 دولار سنة 2015 بعدما كان يبلغ 96.29 دولار سنة 2014 ، هذا التراجع حتم على الدولة اتخاذ سياسة ترشيد النفقات، حيث تم تجميد كل البرامج الاستثمارية وإلغاء خطط التنمية، واختل التوازن في المؤشرات الاقتصادية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول (IV-9): أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة (2014-2017)

معلومـات	الوحدة	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	213,5	172,3	166,0	173,9
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%	3,8	3,8	3,5	1,3
نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني	%	5,6	5,0	2,9	1,3
البطالـة	%	10,6	11,2	11,5	11,7
التضخـم	%	2,9	4,8	6,4	4,8
إجمالي الإيرادات	الناتج المحلي%	33,4	30,8	29,5	34,3
إجمالي النفقات	الناتج المحلي%	41,3	46,6	43,5	37,3
الدين الحكومي الإجمالي	الناتج المحلي%	8,0	8,8	21,0	18,3
الدين الخارجي	الناتج المحلي%	1,7	1,8	2,5	2,5
ميزان الحساب الجاري	الناتج المحلي%	-4,4	-16,6	-16,9	-11,9
إجمالي الاحتياطيات	أشهر الواردات	33,5	28,4	22,5	19,5
الاستثمار الأجنبي المباشر	الناتج المحلي%	0,7	-0,4	0,9	1,1
سعر الصرف الفعلي الحقيقي	%	2,1	-4,3	-2,0	/
متوسط سعر برميل البترول الخام دولار	دولار	96.29	49.49	40.68	52.51

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير صندوق النقد الدولي(FMI) لسنتي 2016، 2017.

معطيات الجدول تبين انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 2015و 2016 بقيمة 6.3 مليار دولار، نتيجة انخفاض أسعار المحروقات، وارتفاع في نسبة البطالة لتصل إلى 11.7% سنة 2017،وقد عرفت معدلات التضخم زيادات متذبذبة لتصل إلى 4.8% سنة 2017، وحسب معطيات صندوق النقد الدولي قد واجهت الجزائر تحديات فرضها هبوط أسعار النفط خلال السنوات الأربعة الأخيرة، فقد تقلصت الاحتياطات

المالية للدولة وزاد عجز المالية العامة إلى الضعف ليصل إلى 16%من الناتج المحلي بسبب تراجع الإيرادات سنة 2015، وسجل ميزان الحساب الجاري عجزا قدر بـ (-11.9%) سنة 2017 نتيجة تراجع الصادرات الهيدروكربونية وعلى الرغم مما حققته الدولة من ضبط مالي خلال سنة 2017 إلا أن نفقاتها تقلصت بسب إتباع سياسة ترشيد النفقات وتقليص الإنفاق الحكومي على الاستثمار والتجهيز ، وبقي عجز المالية العامة مرتفعا ومتكررا خاصة مع محاولة الدولة منع الدين الخارجي الذي شهد تراكما في السنوات الثلاثة الأخيرة .

نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات شهد النشاط الاقتصادي تباطأ بشكل عام، فقد تراجعت الواردات الجزائرية بدء من سنة 2014، لتسجل انخفاضا قدر بـ 21.55% خلال الفترة (2014-2017) والسبب في ذلك راجع إلى قرار الجزائر تخفيض فاتورة الاستيراد في إطار اتباعها لسياسة التقشف خاصة بعد تراجع أسعار البترول ، وكذلك الأمر بالنسبة للصادرات التي بلغت نسبة انخفاضها 44.72 % في نفس الفترة، أما الميزان التجاري بعدما كان يسجل فائضا سنة 2014 بحوالي 1.48 مليار دولار أمريكي، أصبح يسجل عجزا قدر بحوالي 11.19مليار دولار أمريكي عام 2017، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (IV-7): تطور الصادرات، الواردات والميزان التجاري للجزائر خلال الفترة الممتدة (2014-2017)

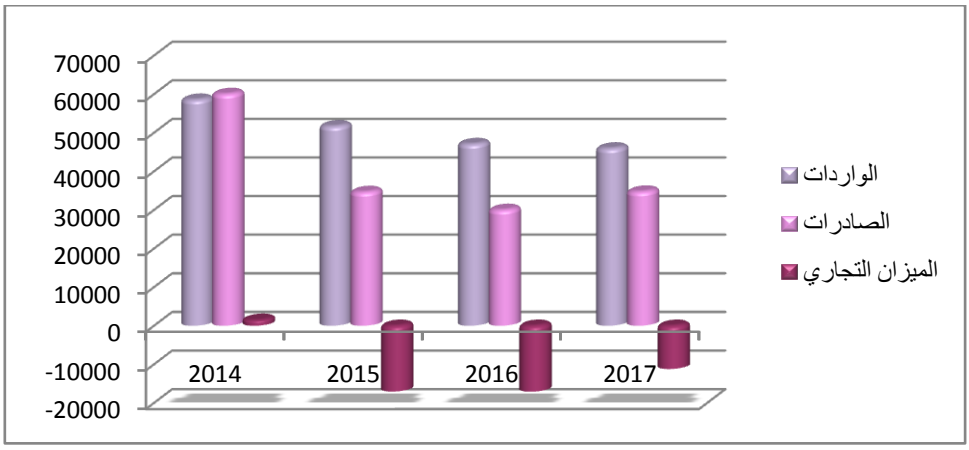

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات على معطيات من:

-المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للاعلام الآلي والاحصاء (CNIS)، احصائيات التجارة الخارجية في الجزائر، فترة : سنة 2017، متاح على الخط:httpwww.douane.gov.dzpdfr_periodiqueAnn%C3%A9e%202017.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/10/30 ، ص 05.

الجدول رقم (IV-10): معدل البطالة في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية لسنة 2017

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	مصر	الإمارات	الكويت	السودان	السعودية	الأردن	العراق
معدل البطالة	11.7%	15.4%	9.3%	12.1%	1.7%	2.1%	12.7%	5.5%	14.9%	8.2%

المصدر: البنك الدولي

من خلال الجدول يتضح بأن الإمارات كانت لها أقل نسبة للبطالة بلغت 1.7% نتيجة الاستثمارات المبرمجة والأجور المرتفعة فيها تليها الكويت بنسبة 2.1%، وعند مقارنة معدل البطالة لدى الجزائر الذي بلغ 11.7%ببقية الدول العربية يتضح أنها أقل من تونس والأردن والسودان وحتى مصر،فارتفاع البطالة بتونس مثلا خاصة بين حاملي الشهادات أكثر من 30% يعود إلى تباطؤ عجلة الإنتاج نتيجة الاضطراب في البلاد، بالمقابل هناك دول تتفوق عن الجزائر بتحقيق معدلات بطالة منخفضة كالسعودية والعراق والمغرب بسبب ارتفاع فرص العمل وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، وانفتاحها على العالم الخارجي وأدائها الاقتصادي الجيد الذي أحرز تقدما ملحوظا في معالجة مشكل البطالة.

IV-1-1-3 آفاق النموذج الاقتصادي الجديد مع بداية سنة 2019

الأزمة المالية الأخيرة الناتجة عن صدمة النفط، حتمت على الدولة إجراء ضبط مالي خلال الفترة (2016-2017)حيث واصلت العمل على انتهاج إستراتيجية طويلة الأجل لإعادة صياغة نموذج النمو الجزائري، وتنمية اقتصاد الطاقة وتشجيع وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لصناعة اقتصاد كفيل بالحد تدريجيا من التبعية إلى المحروقات من خلال دعم التنمية والنمو وتشجيع الاستثمارات ومواصلة دعمها للتنمية الفلاحية ، وعدلت إستراتيجيتها في مجال السياسة النقدية وسمحت بإنشاء سوق لعقود العملات الأجنبية الآجلة، وبعد اليسر المالي مع بداية سنة 2017 وتحسن متوسط سعر برميل النفط الذي قارب 52.51دولار، عدلت السلطات إستراتيجيتها الكلية القصيرة الأجل، واعتمدت ميزانية توسعية مع مطلع سنة 2018 بغية تعزيز النمو وتوسيع خلق مناصب الشغل، وحشد موارد إضافية لازمة في السوق المالية الداخلية وتشديد القيود على الاستيراد، ومن أجل المحافظة على التوازنات المالية أصبحت تفكر في استئناف عملية الضبط المالي مع بداية سنة 2019،من أجل استعادة التوازنات العامة مع مطلع 2022 ومراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي من خلال تكثيف البرامج التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في إدارة وتنويع الاقتصاد الجزائري وتحسين أدائه وفي هذا الصدد قد استفادت الجزائر كثيرا في مجال الشراكة مع دول الاتحاد الأوروربي من مساعدات مالية وصلت إلى 148 مليون أورو بين سنتي(2014-2017)، استفادت منها في إصلاح سوق العمل وخلق فرص الشغل، وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة إضافة إلى إصلاح العدالة[1].

تسعى الجزائر جاهدة إلى تنويع اقتصادها من خلال بناء نموذج اقتصادي جديد تطمح من خلاله إلى تحقيق معدل نمو خارج قطاع المحروقات، يهدف إلى تنويع الصادرات وتقليص الفارق بينها وبين الواردات خارج

[1] European Commission(2018), **European Neighbourhood Policy And Enlargement Negotiations: Algeria**, Available on line at:https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/algeria_en, Retrieved the 02/11/2018 ,p:10.

المحروقات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع وأكثر استدامة، لكن تلك السياسات القصيرة قد تؤدي إلى بعض المخاطر كالضغوط التضخمية خاصة وأن أسبابها في الجزائر تعود إلى التوسع في الإنفاق العام التي تقف كعائق أمام تحقيق الأهداف المسطرة.

الهدف الأساسي لذلك النموذج هو تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في نهاية العشرية القادمة وذلك من خلال تخطي ثلاث مراحل للنمو هي[1] :

1-مرحلة الإقلاع(2016-2019): هي مرحلة يتم من خلالها تحقيق كل المؤشرات القطاعية ورفعها إلى المستويات المستهدفة، وتهيئة ظروف مناخ الاستثمار من أجل الانطلاق نحو التصدير، وتقليص عجز الميزانية؛

2-مرحلة التحول (2020-2025): يتم من خلالها إنجاز وتحقيق ما تم استهدافه في مرحلة الإقلاع، واستدراك تأخر الاقتصاد؛

3-مرحلة الاستقرار(2026-2030): في هذه المرحلة يستفيد الاقتصاد من استغلال كل القدرات الاستدراكية المتراكمة وكل المتغيرات الاقتصادية من أجل توظيفها لاستقراره.

حصل تأخير في انطلاقة هذا النموذج نظرا للصدمات النفطية التي حلت بالاقتصاد الجزائري نتيجة تراجع أسعار المحروقات ،

ومن أجل الوصول إلى أهدافها عليها حتما المرور بمراحل النمو السابقة الذكر، وتلك الأهداف متمثلة أساسا في[2]:

- تحسن في الإيرادات الضريبية العادية حتى تستطيع تغطية نفقات التشغيل؛
- تحقيق نمو للناتج المحلي خارج قطاع المحروقات يقدر بـ 6.5% على طول الفترة (2020-2030)؛
- إضافة إلى رفع دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 2.3مرة، والاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات؛
- الاهتمام بمضاعفة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة لتنتقل من 5.3% سنة 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي مع مطلع سنة 2030.

[1] عبد الوهاب بوكروح(2018)، **النموذج الاقتصادي الجديد: 6 توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع**، متاحة على الموقع:http://aljazairalyoum.comتاريخ الإطلاع: 2018/11/02.

[2] **Le nouveau model de croissance(synthèse)(2016)** , http://aljazairalyoum.comConsulté le : 03/11/2018 ,p :02.

ستواجه الدولة عدة تحديات في مسيرتها التنموية بسبب تضاءل مواردها المالية، لذا هي مجبرة على البحث عن تدابير لإنجاح برنامجها وتخطي العراقيل وتجسيد خططها على أرض الواقع من خلال الاهتمام بما يلي[1]:

- ✓ القيام بإصلاح هيكلي عميق، ومواكبة التطورات الحاصلة في العالم، وخلق شعب إنتاجية جديدة كتطوير الطاقات المتجددة؛
- ✓ تحفيز العمل المقاولاتي وإعطائه أهمية أكبر؛
- ✓ تطوير سوق رؤوس الأموال، وإصلاح النظام البنكي؛
- ✓ الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي وعصرنته، وتنويع الصادرات؛
- ✓ إعطاء أهمية أكثر لقطاع السياحة باعتباره مولدا للثروة؛
- ✓ منح عقود الملكية للفلاحين والمستثمرين؛
- ✓ استغلال الطاقات البديلة كمصدر للطاقة، أو الغاز لبعث النشاط الاقتصادي؛

على الرغم من الجهود المبذولة تبقى نسبة التشغيل في تراجع من سنة لأخرى وخاصة عند الإناث ويمكن ملاحظة ذلك الفرق من خلال الجدول الموالي:

الجدول(IV-11): التشغيل والبطالة في فئة الشباب و حسب الجنسين للفترة من 2008-2018

السنوات	نسبة البطالة عند الذكور%	نسبة البطالة عند الإناث%	نسبة التشغيل عند الذكور %	نسبة التشغيل عند الإناث%	نسبة البطالة عند الشباب من 16 إلى 24 سنة%
2008	10,1	17,4	62	11,6	23,8
2009	8,6	18,1	62,8	11,4	21,3
2010	8,1	19,1	63,3	11,5	21,5
2011	8,4	17,2	59,8	11,8	22,4
2012	9,6	17	61,3	13,1	27,5
2013	8,3	16,3	63,7	13,9	24,8
2014	9,2	17,1	60,1	12,3	25,2
2015	9,9	16,6	60,2	13,6	29,9
2016	8,1	20,0	61,2	13,3	26,7
2017	9,4	20,7	60,0	13,5	28,3
2018	9,0	19,5	60,7	13,4	26,4

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءONS

من الجدول يتضح بأن نسبة البطالة ترتفع لدى عنصر الإناث والسبب في ذلك راجع إلى أن غالبية النساء لا يكملن دراستهن لظروف اجتماعية أو عادات وتقاليد وتبقى نسبة البطالة مرتفعة عند الشباب بين سن

[1] مبتول عبد الرحمان، الجزائر لا تعيش أزمة مالية، على الموقع: http://sahafaty.net/news8674312.htm تاريخ الإطلاع:2018/11/03،ص:05.

(16-24) سنة خاصة لحاملي الشهادات نظرا لعدم توافق الشهادات مع متطلبات سوق العمل،إضافة إلى اشتراط الخبرة المهنية عند التوظيف التي لا تتوفر لدى الخريجين الجدد.

ويبقى رهان الجزائر كبيرا من أجل تطبيق خطط النموذج الجديد نظرا للصعوبات التي ستواجهها، لذا عليها تدارك النقائص في النموذج وتجنب لعنة الموارد في انطلاقتها الاقتصادية واعتماد التخطيط الاستراتيجي لأن مناخ الجزائر أهلا للتغير والتنويع إذا ما سهرت على ذلك كفاءات بشرية تسعى إلى الإصلاح الجذري.

IV-2 واقع الاستثمار في البنية التحتية في الجزائر

تعتبر البنية التحتية إحدى الركائز الأساسية التي تساهم و بشكل كبير في دعم و تحريك النمو الاقتصادي، وجلب الاستثمارات المحلية و الأجنبية، و قد أخذت مفهوما واسعا و اختلفت وجهات النظر في إعطاء مفهوم لها.

IV-2 –1الاستثمار في البنية التحتية

تلعب البنية التحتية دورا مهما في التحولات المجتمعية[1]، من خلال المساهمة في دعم كافة القطاعات الاقتصادية وتوفير فرص العمل للأفراد، وتسمح بتقديم الخدمات الاجتماعية المهمة كالنقل والطرقات والمستشفيات والمدارس، فتطوير البنية التحتية يلعب دورا بارزا في تحديد التنمية الاقتصادية الحضرية، وله دور لا غنى عنه في معيشة السكان وكفاءة وفعالية مقدمي الخدمات، وتطوير أي بلد [2]، قد شهدت الجزائر في هذا الجانب مؤخرا استثمارات ملموسة في البنية التحتية للطرقات والمباني وغيرها، وقد أكدت دراسة قام بها كل من(محمد مدياني، كمال محلي، 2018) على أن الإنفاق العام في البنية التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر لهما علاقة إيجابية، بمعنى أن الإنفاق على البنية التحتية يساهم في النمو الاقتصادي، على المدى الطويل وحتى القصير[3]،وقد عملت الحكومة على اتخاذ عدة تدابير في البنية التحتية من خلال عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص،وبذلك يتم تعزيز أكبر لمناخ الاستثمار في مجال الشراكة.

---

[1]Noel Cass, Tim Schowanene, Elizabeth Shove(2018),**Infrastructure, intersection Societal Transformation**,Journal of Technological Forecasting and Social Chnge,volume 137, on the site: https://doi.org/10.1016/j.techfore.2018.07.039 consult the: 26/01/2019, p:160.

[2]MhletG.yalema,AlbertoGianoli(2018), **Instructure governance :causes for the poor secttoral coordination among infrastructure sector of Addis Ababa**, Cities, volume: 83, on the site: https://doi.org/10.1016/j.cities.2018.06.019 consult the: 26/01/2019, p:01.

[3]محمد مدياني، كمال محلي(2018)، **الإنفاق العام على البنية التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية(مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 21، العدد 01، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر03، الجزائر، على الموقع:https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 2019/01/26 ، ص: 25.

IV-2 -1-1مفهوم الاستثمار في البنية التحتية

تم استخدام مصطلح البنية التحتية منذ عام 1927 و ذلك للإشارة إلى الطرق و الجسور و خطوط السكك الحديدية و الأشغال المماثلة المطلوبة للاقتصاد، فضلا عن المنشآت العسكرية الدائمة اللازمة للدفاع عن البلاد[1]، فالإنفاق على البنية التحتية خاصة في الدول النامية يعتبر الراعي الأول لتقديم الخدمات، انطلاقا من الإنفاق العام الاستثماري الذي يمول من خلال موازنتها، و هذا لأن عمليات الاستثمار تحتاج أموال ضخمة لا يستطيع القطاع الخاص تمويها .

و قد عرفتها النظرية الماركسية على أن ذلك المصطلح يشير إلى جميع قوى الإنتاج التي تشكل الأساس المادي للمجتمع(Ahmed ZAKANE ,2009,P :29)، فالبنية التحتية تعتبر شرط أساسي لا غنى عنه لتطوير أي اقتصاد لأنه ضروري بسبب تأثيره على الكفاءة ونمو الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وعلى الرفاه ، النقل، الاتصالات الطاقة و المياه...التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من الوجود البشري، حيث يستحيل تخيل عالم بدون تلك المرافق[2] حيث أن البنية التحتية تعتبر حجر الزاوية لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، سواء في اقتصاديات الدول المتطورة أو الدول النامية ، فمن الناحية الاقتصادية هي عبارة عن مشروعات تتطلب بنية هندسية طويلة الأجل تقدم تسهيلات و خدمات تستخدم في الإنتاج و المعيشة كأنابيب الغاز و خطوط الاتصالات[3] أما اجتماعيا تتمثل في كل ما يتعلق بالتعليم و الصحة و الإسكان، فهي تساهم في توسيع الحجم الفعال لسوق العمل و أسواق السلع ، و بالتالي زيادة الإنتاجية و الإنتاج ، و للأنظمة المؤسسية و المالية تأثير مباشر على الكفاءة الاجتماعية و الاقتصادية للبنية التحتية، لأن هذه الأخيرة لها دائما بعد حكومي و أيضا بعد خاص (Rémy Prud'homme,2004,p :01)،فموضوع البنية التحتية يعد أحد المشكلات التي تواجه النمو الاقتصادي في البلدان النامية، لذا فهي تستخدم أموالا ضخمة تخصصها من أجل جلب تقنيات متطورة للنهوض بذلك القطاع، لذا يعتبر دور الدولة مهم في توفير إطار عمل مدعم ماديا من أجل تطوير البنية التحتية.

---

[380] أحمد جبر سالم، أحمد جاسم محمد(2017)، **الاستثمار في البنية التحتية و مصادر التمويل**، دار الأيام للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، ص:15.

[2] JellaliMadjida ,Brahime Halima(2016) ,**Etude comparative de l'impact de l'infrastructure régionale sur la croissance économique en Tunisie**, international Journal of Business and strategy (IJBES),VOL 04,*ijbs-journal.org,Consulté le :03/06/2018* , P :01.

[382] محمد صلاح(2014)، **السياسات العمومية الحديثة لبناء و تحديث البنية التحتية، مشروعات البناء و التشغيل و نقل الملكية(BOT) نموذجا**، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد:12، الجزائر، الموقع الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz *تاريخ الإطلاع: 2018/08/03*، ص:133.

IV-2-1-2 أنواع البنية التحتية

تلعب البنية التحتية دورا مهما في دعم كافة القطاعات الاقتصادية عن طريق تزويدها بالعديد من المشاريع التنفيذية و التشغيلية، وهي تشكل أنواعا عديدة ، لكن الاقتصاديين رغم اختلاف أفكارهم اتفقوا على خطوط عامة تحدد مجموعتين من البنية التحتية و هي[1]:

المجموعة الأولى:

تشمل الهياكل الهندسية و المعدات و المرافق المعمرة، و تضم البنية الأساسية المادية، المرافق العامة مثل الطاقة الكهربائية، و الغاز المنقول بواسطة الأنابيب للمباني السكنية، و الاتصالات السلكية و اللاسلكية، وإمدادات المياه، زيادة إلى الأشغال العامة و التي تشمل السدود ، و أشغال القنوات العامة من أجل الري ، والطرق خاصة السريعة، ناهيك عن قطاعات النقل الأخرى مثل السكك الحديدية ، و الموانئ و النقل النهري و المطارات، فكلها توفر خدمات عامة تعزز النشاط الاقتصادي.

المجموعة الثانية:

البنية الأساسية الاجتماعية و تضم في الغالب التعليم و الرعاية الصحية و المحاكم و المتاحف و المسارح والحدائق العامة، ولها نفس الأهمية كالمجموعة الأولى فهي تعمل على تشجيع المعايير الصحية و التعليمية والثقافية للسكان، فهي ضرورية وعملية توفيرها للمستخدمين يمثل أحد التحديات الكبيرة التي تواجه عملية التنمية ، فمن الصعب زيادة الإنتاج و الإنتاجية و تقليل الهدر في المواد الأولية ، و تخفيض تكاليف الإنتاج، إضافة إلى توسيع السوق الداخلية مع تنويع مصادر الدخل الوطني أو توسيع التجارة الخارجية ، مع التصدي للنمو السكاني و التخفيف من الفقر، أغلب الدراسات تؤكد بأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة البنية التحتية فهي عنصر حيوي في النمو الاقتصادي و التنمية اللذان يمثلان الخطوة الأولى في رفع معدلات المعيشة.

IV-2-1-3 البنية التحتية والنمو الاقتصادي

الاستثمار في البنية التحتية يعتبر أحد متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، ووجود بنية تحتية قوية من شأنه جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو،فالبنية التحتية تمثل العمود الفقري للحياة اليومية وهي تعد ركيزة النشاط الاقتصادي، وقد أشارت دراسات البنك الدولي إلى أن العالم يتحضر بسرعة كبيرة وأن أكثر من نصف سكان الكرة الأرضية أصبحوا يعيشون في المدن والمناطق الحضرية الأمر الذي يستوجب الاهتمام أكثر بالبنية التحتية التي تعد أحد المقومات الرئيسية في النجاح الاقتصادي لأي دولة و بإمكانها

[1] أحمد جبر سالم، أحمد جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 18-19.

تحفيز الإنتاج الاقتصادي على المدى الطويل أكثر من أنواع الاستثمار الأخرى، ومن أبرز الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع البنية التحتية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي يوجد نموذج بارو (Barro،1990) الذي اعتبر أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي حيث يمكنها شراء جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، وبهذا تساعد المؤسسات على الاستثمار أكثر لتحقيق النمو [1]، فقد صاغ الاقتصادي **بارو** نموذج يفسر التأثير الإيجابي للإنفاق العام ليس على مستوى المتغيرات الاقتصادية فحسب بل أيضا على مستوى معدل النمو الاقتصادي، وقد أضاف إلى النموذج النفقات الحكومية واعتبرها كمتغير مفسر لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب كل من التكنولوجيا، رأس المال والعمل، من خلال هذا النموذج اهتم الاقتصادي بارو أكثر بنشاط الحكومة المتمثل بالإنفاق على الاستثمار في رأس المال العام في البنية التحتية، وفكرته في ذلك هي أن النفقات الموجهة للبنية التحتية تجعل من النشاط الإنتاجي أكثر فعالية [2]، ويعتمد نموذجه على دالة الإنتاج (Cobb-Dauglas) ذات المردودية الثابتة، باعتماد النموذج التالي:

$$y = AK^{(1-\alpha)}G^{\alpha}$$

حيث أن: y تمثل الناتج الداخلي ، و G تمثل النفقات الحكومية و K تمثل رأس المال الخاص، أما A فهي مستوى التكنولوجيا،

توصل نموذج **بارو** إلى أن الإنفاق العام هو منتج وأن حجم التدخل الحكوم (g/y) يكون في حجمه الأمثل لما تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق العام مساوية للواحد (dy/dg=1) مثلما يبينه الشكل الموالي[3]:

---

[1] بن عزة محمد(2013) **أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، تحليل احصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي ،" تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 12 مارس 2013 بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامع سطيف1، الجزائر، ص: 09.

[2] سرين جميل حسن الوحيدي(2017)، **الإنفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني دراسة قياسية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، على الموقع: www.alazhar.edu.ps/arabic/He/files/20140034. تاريخ الإطلاع: 2019/03/22 ، ص: 41.

[3] بن عزة محمد، نفس المرجع أعلاه، ص: 09.

الشكل (IV-8):الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والإنتاجية الحدية للإنفاق العام

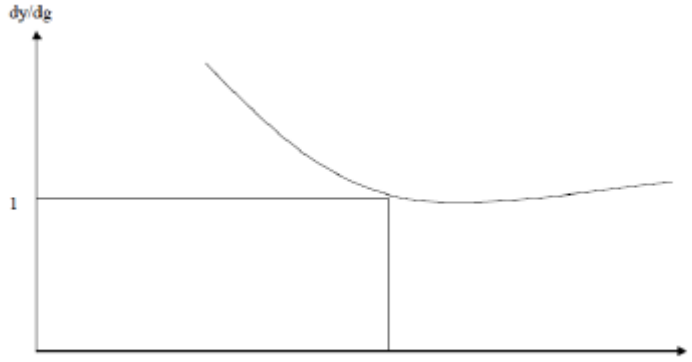

المصدر: بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

الإنفاق الرأسمالي يعد من أهم الأدوات التي تساهم في نمو السياسات التي تتماشى بشكل معاكس مع الدورات الاقتصادية والتي تعد فعالة في المدى المتوسط ، حيث يمكن استخدامه لموازنة التباطؤ في الأنشطة الاقتصادية الناتجة عن الانخفاض في الطلب الداخلي أو الخارجي، كما أن تأثير الإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بتسرب الإنفاق الرأسمالي على شكل ادخار أو استثمار [1]، فحسب كينز محرك الاقتصاد هو استثمار الدولة، لأن له أثر مضاعف على المواطنين .

أضاف Barroإلى أن الإنفاق العام يهدف إلى خلق البنية التحتية كالطرق وسكك الحديد، وشبكات الاتصال، حيث يخلق ما يعرف بالتأثيرات الجانبية الإيجابية "Positive externalitiesوالتي تكون على شكل انخفاض في مدة وتكاليف النقل، وانفتاح وتوسع في حجم الأسواق، وتآزر بين القطاعات الاقتصادية وارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل [2]،يضيف Barroبأنه بإمكان أي دولة متقدمة أو نامية من تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي.

IV-2-1-4- مصادر تمويل مشروعات البنية التحتية في الجزائر

تعتبر عملية تمويل البنية التحتية عبء ثقيل على الدولة لأنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لتمويلها، حيث يشمل تمويل البنية التحتية في الجزائر مصادر داخلية وخارجية ،و هذا ما سيتم التطرق إليه.

---

[1] مخلد العمري(2013)، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، منتدى الإستراتيجيات الأردنيعلى الموقع:
jsf.org/sites/default/.../effect_of_gov_spending_on_growth_0.pdf *تاريخ الإطلاع:2019/03/23* ، ص: 08.

[2] مرابط فوزي، نادية شطاب(2015)، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2011، دراسة قياسية وفق سببية Granger**،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات –العدد 37 ، جامعة عنابة، الجزائرعلى الموقع: http://journals.qou.edu/index تاريخ الإطلاع:2019/04/04 ، ص: 292.

1- مصادر التمويل الداخلية

تتمثل في جميع مصادر التمويل الداخلية و المتمثلة عموما في الإيرادات الحكومية ، و الإصدار النقدي، أو القروض العامة الداخلية أو أموال الخزينة العمومية، و هي تعتبر أفضل من المصادر الخارجية، نظرا لأنها لا تتعلق بأي طرف آخر أجنبي، و لا تحمل الدولة أي أعباء للدين، و التمويل الداخلي للبنية التحتية في الجزائر يخضع إلى قانون الصفقات العمومية، نظرا لأن تشييد البنية التحتية من صفقات الأشغال العمومية.

2- مصادر التمويل الخارجية

وتشمل جميع المنح و المساعدات و الإعانات و القروض التي ترد إلى الدولة من العالم الخارجي خاصة في حالة الكوارث الطبيعية، ويمكن استثمارها في تنمية وتطوير الاقتصاديات الوطنية لتمويل احتياجات البرنامج الإنمائي[1]،كالقروض و المساعدات الخارجية، أو التمويل وفق نظام البوت*،الذي يتم بالمشاركة مع القطاع الخاص، حيث تتعهد الشركة الخاصة بإنشاء مرفق عام تقترحه الحكومة و تقوم بالإشراف عليه وإدارته واستغلاله لمدة معينة، و يتم تعويض كل التكاليف التي تتحملها أثناء مدة تنفيذ المشروع من خلال الرسوم والعوائد التي يقوم بدفعها مستخدمي المشروع، و بعد الانتهاء من مدة الامتياز تسلمه إلى الدولة بكل عناصره فهو يساعد الدولة على إقامة مشاريع تحتاج إلى أموال ضخمة لا تكون متوفرة لدى الحكومة.

IV-2 -1-5 مساهمة قطاعات البنية التحتية في الناتج الوطني الإجمالي

تساهم البنية التحتية بصورة مباشرة في عملية النمو الاقتصادي، لأن هناك ارتباط قوي بين الإنفاق على البنية التحتية و النمو الاقتصادي،و هذا ما أكدته الأدبيات النظرية، فالدولة التي ترغب في رفع معدلات نموها الاقتصادي لابد لها من العمل على تشجيع استثماراتها العامة و الخاصة في مشروعات البنية التحتية [2] فالإنفاق الحكومي يعتبر من أهم المكونات ذات التأثير الإيجابي في الطلب الكلي ، و من ثم النمو الاقتصادي ، فالإنفاق العام في البنية التحتية يلعب دورا حاسما في أداء أي اقتصاد، وحتى في تطويره [3]، فقد احتلت الجزائر المرتبة الرابعة (04) بالنسبة لمؤشر البنية التحتية في ترتيب الدول العربية في تنافسية الاقتصاديات

---

[1] أحمد جابر سالم،أحمد جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 54 .

*نظام البوت(B.O.T): هو عبارة عن نظاما استثماريا للمشاريع الحكومية و خاصة مشاريع البنية التحتية، و التي يتم تمويلها عن طريق القطاع الخاص، سواء كان ذلك محليا أو أجنبيا، حيث تتم العملية على ثلاث مراحل متتالية هي: بناء(Build)، و يرمز لها بالرمز B، تشغيل (Operate)، و يرمز لها بالرمز O، و مرحلة التحويل(Transfer)، و يرمز لها بالرمز T(أحمد جابر سالم، أحمد جاسم محمد، نفس المرجع أعلاه، ص: 36).

[2] مي موسى سليمان علي(2016)، **أثر الاستثمار المحلي في مشروعات البنية التحتية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2000-2012)**، مجلة العلوم الاقتصادية،العدد 17، جامعة الزعيم الأزهري، الموقع الإلكتروني: http://scientific-journal.sustech.edu ، تاريخ الإطلاع: 2018/08/21 ، ص:26.

[3] محمد مدياني،كمال محلي(2018)، **الإنفاق العام في البنى التحتية و النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، المجلد 21، العدد 01، الجزائر، الموقع الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 2018/08/22 ، ص: 25.

العربية لعام 2017، في التقرير الذي أصدره صندوق النقد العربي في حين استحوذت المملكة العربية السعودية على المركز الأول من أصل 22 دولة عربية[1]، وبلغ الإنفاق الحكومي الرأسمالي للجزائر (0.553مليار دولار) وهذا رغم تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية ،فحسب الهيئات المشرفة على الاستثمار "في الجزائر الاستثمار حر، مشجع و مضمون، و هو شعار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (A.N.D.I)[2]،

و قد استثمرت الجزائر حوالي 500 مليار دولار في مجال البنية التحتية(طرقات، شبكة الكهرباء و الغاز، سدود، الربط بالمياه، موانئ و كذا شبكات الهاتف النقال و الثابت)، خلال العشر سنوات الأخيرة و قد حان الوقت للاستفادة من عائداتها خاصة إذا اعتمدت الدولة على آليات للحصول عليها [3]،خصوصا و أنها تتمتع بموقع استراتيجي مهم يساعدها على جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية كالنقل،السكن و الطرقات و غيرها من المشاريع ، و يمكن توضيح تغيرات الاستثمار العام ممثلة بالتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت و الناتج المحلي في الجدول الموالي:

الجدول (IV-12): الناتج المحلي الإجمالي و التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر للفترة 2012-2016الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت(FBCF)	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)
2012	4992400	16209600
2013	5691000	16647900
2014	6446700	17228600
2015	7041700	16702100
2016	7467300	17406800

المصدر: بيانات مجمعة من الديوان الوطني للإحصائيات(الجزائر)، و بنك الجزائر

من الجدول يتضح أن هناك علاقة طردية بين تكوين رأس المال الثابت و الناتج المحلي الإجمالي، فبزيادة حجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت قد يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لأن التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت يعد المكون الرئيسي للاستثمار و يعتمد كأحد المؤشرات الدالة على مدى نجاح أي اقتصاد في جذب رؤوس أموال الاستثمار [4]،فالناتج المحلي الإجمالي يتأثر بحجم الاستثمارات المتراكمة، فكلما زاد حجم الاستثمارات كلما انعكس ذلك إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي حيث أنه انتقل من 16 مليون دينار جزائري

[1] صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الثاني، 2017، الموقع الإلكتروني:www.amf.org.ae/sites/default *تاريخ الإطلاع:* 2018/08/22 ، ص: 38.

[2] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص:88.

[3] على الموقع: https://elmaouid.com، تاريخ الإطلاع: 2018/08/22،ص:03.

[4] ساحلي لزهر(2018)، **تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي و التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر للفترة (1990-2016)، باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي(VAR)**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد06، العدد:01، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر، الموقع الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 2018/08/23 ،ص: 69.

سنة 2012 إلى 17 مليون دينار جزائري سنة 2016 و هذا بتراكم لإجمالي رأس المال الثابت من 49 مليون دينار جزائري سنة 2012 إلى 74 مليون دينار جزائري سنة 2016 ، فالناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشرا لتحديد مستوى الأداء الاقتصادي للدولة.

الجدول (IV-13): حوصلة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2017 (مليار دج)

الفترة / القطاعات	2004-2000		2009-2005		2014-2010		2017-2015		2017-2000	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
المحروقات	8 725,90	**35,95**	19 431,10	**41,84**	24 585,10	**32,06**	9 768,60	**18,43**	62 510,70	**31,19**
الفلاحة	2 271,30	**9,36**	3 589,70	**7,73**	7 031,70	**9,17**	6 394,30	**12,06**	19 287,00	**9,62**
الصناعة	1 687,20	**6,95**	2 437,90	**5,25**	3 612,20	**4,71**	2 917,30	**5,50**	10 654,60	**5,32**
البناء و الاشغال العمومية	2 057,00	**8,47**	4 022,90	**8,66**	7 503,30	**9,78**	6 200,10	**11,69**	19 783,30	**9,87**
الخدمات	7 736,20	**31,87**	14 071,90	**30,3**	28 793,20	**37,55**	23 643,40	**44,60**	74 244,70	**37,05**
حقوق و رسوم على الواردات	1 797,50	**7,40**	2 887,70	**6,22**	5 160,40	**6,73**	4 091,70	**7,72**	13 937,30	**6,95**
الناتج الداخلي الخام	24 275,0	**100**	46 441,4	**100**	76 686,0	**100**	53 015,40	**100**	200 417,60	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 1 إلى غاية 41، 2007-2018

Banque d'Algérie, "Evolution Economique et Monétaire en Algérie",2008, p 189.
Banque d'Algérie, "Evolution Economique et Monétaire en Algérie",2009, p 202.
Banque d'Algérie, "Evolution Economique et Monétaire en Algérie",2014, p 150.

بنك الجزائر، "التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، 2015، ص 154.

Banque d'Algérie, "Evolution Economique et Monétaire en Algérie",2016, p 106.

بنك الجزائر، "التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، 2017، ص 139.

Ministère des Finances-DGPP-DRI-, "Rétrospective Statistique 1963-2014", 2016, p 5-6.
Ministère des Finances-DGPP,"Rétrospective-PIB", www.dgpp-mf.gov.dz.

بناء على معطيات الجدول السابق يمكن تحليل مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2017 كما يلي:

- **قطاع المحروقات** : نسبة مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 2000-2004 بلغت 35.95% محتلا بذلك المرتبة الأولى، لترتفع في الفترة الموالية (2005-2009) بنسبة تقدر بـ 5.89% مقارنة بالفترة السابقة محافظة على المرتبة الأولى، لتتراجع خلال الفترات الموالية حيث بلغت 18.43% خلال الفترة 2015-2017 نظرا للانخفاض الذي عرفته أسعار المحروقات مع مطلع سنة 2014 جعلها تتراجع إلى المرتبة

الثانية مقارنة بباقي القطاعات، وعلى العموم يبقى هذا القطاع مسيطرا وله أكبر مساهمة في الناتج الداخلي الخام.

- **قطاع الخدمات**: بعد قطاع المحروقات يأتي قطاع الخدمات الذي بقي محافظا على مرتبته الثانية على طول الفترات لتصل نسبته إلى 44.60% في الفترة 2015-2017 محتلا المرتبة الأولى بين القطاعات خارج قطاع المحروقات والسبب في ذلك راجع لحصوله على تمويل معتبر خلال برامج الإصلاحات، ويعد هذا القطاع أهم الاتجاهات الحديثة للاقتصاديات المعاصرة نظرا لحصته المعتبرة في الميدان، ومساهمته الكبيرة في الناتج الداخلي الخام وهو قطاع تراهن الدولة عليه في رفع نسبة التشغيل والتقليص من معدلات البطالة.
- **قطاع البناء والأشغال والعمومية**: رغم المبالغ المالية الضخمة الموجهة لهذا القطاع إلا أن مساهمته في الناتج الداخلي الخام تبقى منخفضة تراوحت بين 8.47% خلال الفترة 2000-2004 لتصل 11.69% خلال الفترة 2015-2017 ؛
- **قطاع الفلاحة**:يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الأساسي لضمان العيش الكريم للمجتمعات، وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أن نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام تبقى منخفضة، قدرت نسبته 9.36% خلال الفترة 2000-2004، لتصل إلى 12.06%خلال الفترة(2015-2017)ويبقى مهمشا على الرغم من الأراضي والإمكانات التي تتوفر عليها البلاد؛
- **قطاع الصناعة**:تحصل القطاع الصناعي على آخر المراتب فقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام 5.50% خلال الفترة 2015-2017 وهي ضعيفة جدا مقارنة بباقي الدول الصناعية،وقد عرف تغيرات عديدة ارتبطت بمراحل مختلفة للاقتصاد الوطني، وواجه عدة تحديات جعلت مساهمته محدودة وبشكل فعال في التنمية الاقتصادية، وسبب ذلك تراجع أسعار المحروقات، الذي جعل القطاع الصناعي يعاني من الركود وضعف الإنتاجية.

IV-2 -1-6 مساهمة قطاعات البنية التحتية في تقليص معدلات البطالة

البطالة تعتبر ظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في السياسات الاقتصادية، فهي تعتبر أحد التحديات الكبيرة التي تواجه معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، فهي معضلة فاعلة سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ، لهذا تعمل جل الدول على خفض معدلاتها من أجل التخفيف من آثارها، الملاحظ أنه أبرز ما أفرزه الحراك الاجتماعي العربي هو قضايا التشغيل والبطالة و الفقر و التنمية

المحلية،أو ما أصبح يطلق عليها بالربيع العربي و في الأقطار العربية ككل [1]. بالنسبة للجزائر فإنه و بعد التذبذبات التي عرفتها الإيرادات الجزائرية الصادرة عن المحروقات تأثر عالم الشغل و تأثرت دالة الطلب على العمل مما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة ، خاصة و أن اقتصاد الجزائر مرتبط بالمحروقات، مما أدى إلى تقليص الاستثمارات، فعلى الرغم مما تنفقه الجزائر من أموال على البنية التحتية إلا أن تقرير"تمكين التجارة العالمية 2014" الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي دافوس صنف الجزائر في المرتبة 97 من أصل 138دولة في مؤشر تمكين التجارة العالمية، حيث منح للجزائر درجة 3.6من أصل 7 درجات، وحمل التقرير تقييم سلبي خاصة لمؤشر لبنية التحتية للنقل و المواصلات في الجزائر، حيث احتلت الجزائر ضمن هذا المؤشر المرتبة 122عالميا على الرغم من الأغلفة المالية الضخمة التي رصدت لتطويره خلال السنوات السابقة [2].

إن زيادة إنفاق الحكومة على مشاريع الاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب على العمال و يقلل من نسبة البطالة[3]فالاستثمار يعتبر من بين سياسات الحكومة من أجل الحد من معدلات البطالة، لأن من بين آثارها هو تعطل عنصر أساسي من عناصر الإنتاج ألا وهو العمل و لا يمكن محاربته إلا بزيادة حجم الاستثمارات خاصة في مجال البنية التحتية، و قد تبنت الدولة الجزائرية مجموعة من الاستراتيجيات التنموية خاصة في مجال الاستثمار من أجل تنمية شاملة و هذا سيتم التطرق إليه لاحقا. يبقى الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية الأكثر تأثيرا على زيادة الناتج الداخلي الخام و بالتالي تقليص معدلات البطالة و رفع معدلات النمو الاقتصادي.

IV-2-1-7 التحديات التي تواجه سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر

باعتبار أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد و بكثافة على النفط و الغاز، الذي يمثل حوالي 94%من إجمالي إيرادات التصدير، فإن اقتصادها مرشح للتباطؤ خاصة مع تراجع أسعار النفط، الذي جعلها تقلص من إنفاقها الحكومي الاستثماري[4].

قد أثر الانخفاض في أسعار النفط الذي اشتد منذ سنة 2014 حيث انخفض من حوالي 100 دولار للبرميل إلى أقل من 40 دولار للبرميل و هذا مع مطلع سنة 2016، الذي أصاب الاقتصاد الجزائري بإرهاق كبير

---

[1] **مستقبل التشغيل في ضوء المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في الوطن العربي**(2013)، مؤتمر العمل العربي ، الدورة الأربعون، الجزائر، 15-22 أبريل 2013،البند التاسع، منظمة العمل العربية، الموقع الإلكتروني: *alolabor.org/wp-content/uploads/2014/02/ALO_S_41_03*، تاريخ الإطلاع: 2018/08/24 ،ص:03.

[2] تقرير "منظمة التجارة العالمية"(2014)، الموقع الإلكتروني: https://ar-ar. k.com/permalink. تاريخ الإطلاع: 2018/08/24 ،ص:12.

[3] خضر عقل، ياسر أحمد عربيات(2010)، **مرجع سبق ذكره** ،ص: 180.

[4] محمد علي(2017)، **تراجع الإنفاق الحكومي يبطيء اقتصاد الجزائر**، العين الإخبارية، الموقع الإلكتروني: https://al-ain.com تاريخ الإطلاع: 2018/08/24،ص: 01.

فالاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الآلة الإنتاجية بسبب تخلف تطوير البنية التحتية وكذا نقص الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى غياب استعمال الأسس الحديثة في مجال تسيير الميزانية العامة الأمر الذي يساهم في تقليل رشادة إنفاق المال العام على مختلف الاستثمارات العمومية (بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، ص: 80) و عدم كفاءته في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ، فعلى الدولة العمل على تحسين مردودية عناصر الإنتاج الذي يفرضه انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، ومضاعفة الجهود من أجل تهيئة المناخ الاستثماري المناسب، لاستيعاب أعداد كبيرة من قوة العمل لتلبية حاجات التنمية و إشباع سوق العمل.

هناك تحديات كبيرة تواجه الاستثمار العام في الجزائر من بينها نقص الشفافية و الرشوة و الفساد، إضافة إلى عدم احترام مواعيد و آجال تنفيذ المشاريع الاستثمارية المقترحة، و ضخامة التكاليف، إضافة إلى غياب تام للتنسيق بين المصالح و الجهات المخصصة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية و كذا ضعف الدراسات التقنية للمشروعات العامة، و يبقى السبب الرئيسي في ضعف الاستثمار العام هو اعتماد الاقتصاد على قطاع واحد و عدم تنويعه لمصادر تمويله الذي لايزال معرض للصدمات و الهزات البترولية الأمر الذي يحتم عليها إعادة النظر في استراتيجياتها من أجل توسيع برامج الاستثمار و تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال تشجيع القطاع غير النفطي من أجل التخلص من لعنة النفط.

IV-2 -1-8 المعوقات التي تؤدي إلى فشل سياسة التشغيل في الجزائر

شهد سوق العمل الجزائري منعرجا حاسما خاصة بعد التوجه إلى اقتصاد السوق، على الرغم من المجهودات المبذولة من الحكومة لتحسين مؤشر التشغيل وخفض معدلات البطالة ، و ما يعاب عليه أنه يتميز باتساع المناصب المؤقتة والشغل غير الرسمي ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول(IV-14): تطور سوق العمل في الجزائر للفترة 2010-2016

السنة	طلبات العمل المتاحة	عروض العمل المسلمة	توظيفات دائمة	توظيفات مؤقتة	مجموع توظيفات الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM	توظيفات مباشرة	توظيفات الهيئات الخاصة لتنصيب العمل OPAP	توظيفات في إطار عقود العمل المدعم CTA	مجموع التوظيفات المنجزة	توظيفات في إطار جهاز النشاطات المدمجة المهنية DAIP	المجموع العام
2010	1090963	234666	21988	176788	**198776**	_	2018	16937	**198776**	273141	**471917**
2011	1647047	253605	18580	193442	**212022**	_	6245	24188	**212022**	660810	**872832**
2012	903134	287110	23007	191805	**214812**	_	6425	41753	**262990**	241993	**504983**
2013	1136477	349179	26627	233527	**260154**	_	9267	49076	**318497**	138973	**457470**
2014	1198088	400734	25202	279181	**304383**	3892	10822	47262	**366359**	113417	**479776**

487917	95084	**392833**	39445	12859	2408	**338121**	318917	19204	441812	1005506	2015
488165	68287	**419878**	35302	14046	386	**370144**	359662	10482	465901	1037095	2016

Source : Adaptée D'après, Ons, Algérie En Quelques Chiffres, N° 44, 45, 47., Site ; http://www.ons.dz/-L-Algerie-en-Quelques-Chiffres-.html consulter le : 18/02/2019.

بيانات الجدول تبين أن التوظيفات المؤقتة تفوق التوظيفات الدائمة حيث بلغت سنة 2016 ما قيمته 359662 وظيفة مؤقتة، وانخفضت التوظيفات الدائمة إلى 10482ما يقارب 9 آلاف وظيفة، على الرغم من أن نسبة التشغيل ارتفعت في الفترة (2010-2016) إلا أنها أمام طلبات الشغل المتزايدة لا تزال عاجزة عن تلبيتها، وتبقى كل من الهيئات الخاصة لتنصيب العمل (OPAP)، وعقود العمل المدعم (CTA)، وجهاز النشاطات المدمجة المهنية (DAIP) تساهم وبشكل كبير في التقليل من معدلات البطالة.

ويمكن القول بأن المعوقات التي تؤدي إلى فشل سياسة التشغيل تتعلق بهشاشة التشغيل وهو مظهر أصبح يميز التشغيل في العالم في الآونة الأخيرة وقد أشارت إليه الكثير من تقارير المكتب الدولي للعمل (CNES ,2016) والتي من بينها:

- ✓ ضعف التشغيل الذي يؤدي إلى إهدار جزء من القوى العاملة حيث أن 10.3% يعملون أقل من 25 ساعة في الأسبوع وأن 51.4% فقط يعملون العدد الاعتيادي من الساعات (40 إلى 48 ساعة في الأسبوع)[1]؛
- ✓ عدم التصريح لدى مصالح الضمان الاجتماعي ويحدث هذا غالبا في القطاع الخاص الذي يتهرب من دفع مستحقات الضمان الاجتماعي حيث حسب إحصائيات (CNES ,2016) عدم التصريح في الجزائر يصيب حوالي 42.5%من المشغلين، وذلك له تأثير سلبي على الحياة الاجتماعية للعمال[2]؛
- ✓ ما يعاب على سياسات التشغيل في الجزائر كما سبق الذكر أنها ظرفية وتوفر حلولا قصيرة المدى،مما يجعل طلبات العمل تزيد بمجرد انتهاء عقود التشغيل المؤقتة من خلال سياسة ملأ الفراغ التي تقدم عقودا الإدماج المهني التي غالبا ما تنتهي بفسخ العقد بانتهاء المدة المحدودة ففي ظل زيادة العدد الهائل لخريجي الجامعات تعتبر تلك العقود مجرد مسكنات خوفا من انفجار الأزمة؛
- ✓ التشغيل في الجزائر لا يزال رهين الآراء والحسابات السياسية، دون الدراسة الدقيقة لمتطلبات سوق العمل وخريجي الجامعات الذين أصبحوا يشكلون طبقة البطالين ذوي الخبرة المهنية الذين حتم عليهم الواقع المر التوجه إلى العمل غير الرسمي والتشغيل الهش الذي طغى على سوق العمل الجزائري؛

[1] مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد و آخرون(2018)، **التشغيل في الجزائر، قراء تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم والعمل**، جامعة مصطفي اسطمبولي، معسكر، المجلد 7، العدد 01، الجزائر، على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 2019/01/25 ،ص: 23.

[2] مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

- ✓ عند وضع سياسات التشغيل من قبل الحكومة لا تراعي في ذلك الأخذ بعين الاعتبار تركيبة محفزات الاقتصاد الكلي، وتأثيرها الكلي على النمو(منظمة العمل الدولية، 2013)، فمثلا عليها التخطيط للبرامج المنتجة التي تستوعب أكبر قدر من مناصب الشغل؛
- ✓ غالبا ما تكون مناصب الشغل المتوفرة لا تتناسب مع المؤهلات الموجودة، لذا وجب العمل على تحديث الأنظمة العلمية، وتسطيرها وفق متطلبات السوق،وضرورة وضع قاعدة حديثة تعمل على الإحصاء الفعلي للعاطلين عن العمل وتخصصاتهم لتكوين صورة واضحة عن المجتمع البطال.

IV-2-1-9 آفاق الجزائر المستقبلية في مجال سوق التشغيل و الحد من معدلات البطالة

على الجزائر كغيرها من الدول العربية أن تتأهب لمواجهة تحدي النمو والبطالة، ولا يمكن إنكار فضل الدولة والمجهودات التي بذلتها في سبيل تطوير سوق العمل وتقليص معدلات البطالة ورغم ذلك بقيت تعرف حالة من عدم الاستقرار، والتزايد المستمر مما يشكل عقبة وتحدي واضح ودق ناقوس الخطر لتكثيف الجهود من أجل مواجهة تلك الأوضاع، باتخاذ سياسات جدية وخلق حلولا مجدية سريعة لذلك، خاصة وأن المجتمع الجزائري يتميز بالشبانية تلك الفئة التي تمثل أكثر من ثلثي المجتمع وتعتبر أول متضرر من نقص مناصب الشغل وبالأخص حاملي الشهادات لأن الفئة التي لم تكمل دراستها غالبا ما تتوجه إلى المهن الحرة، خاصة مع قلة المناصب التي تخص القطاع العمومي مثلما ذكر سابقا، وبالتالي المهمة مهمة الجميع بتكاتف الكل ويمكن تلخيص تلك الآفاق فيما يلي:

- عدم التمييز بين الجنسين في سياسات التشغيل، وتعزيز المساواة بينهما وتقوية مشاركة المرأة في سوق العمل؛
- تقليص الفجوة بين الطلب والعرض على العمل من خلال التنسيق والربط بين أساليب ومناهج التعليم ومتطلبات سوق العمل؛
- ضرورة تبني و تطبيق فكرة المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تمثل احد ابرز الآليات المباشرة لمواجهة مشاكل البطالة في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة للشباب، و تعتبر هذه الآلية ملائمة جدا لظروف الدول العربية[1] بما فيها الجزائر؛
- زيادة وتكثيف مشاريع القطاع العام لتي تمكن من استقطاب أكبر عدد من البطالين كمشاريع البناء والأشغال العمومية ؛
- ضرورة تبني سياسة تشغيل محكمة طويلة المدى،مع تنمية الاستثمارات ومرافقتها خاصة التي تحتاج تمويل أكبر ويتعسر على القطاع الخاص تمويلها؛

[1] طاهر أحمد، سعودي أحمد(2007)، **البطالة، المشكلة والحل**، المحروسة للنشر والخدمات الثقافية والمعلومات، مصر، ص:64.

- تنويع النشاطات الاقتصادية،وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار واستيعاب أكبر عدد من البطالين الذين عجز القطاع العمومي عن تشغيلهم نظرا لمحدودية الموارد المالية نتيجة تراجع أسعار المحروقات؛
- تعزيز مناخ الاستثمار وتسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي وتخفيض التكاليف، وإعادة النظر في الضرائب المفروضة ؛
- إذا كانت الخوصصة خطوة لابد منها،على الحكومة وضع إستراتيجية بعيدة المدى تضمن توظيف العمال المسرحين، والاستفادةمن خبرتهم تحت غطاء القطاع الخاص[1]، الذي بإمكانه منح فرص عمل جديدة،
- ضرورة ترشيد النفقات العامة خاصة في القطاعات الإنتاجية الحساسة، وتكثيف الرقابة على المال العام

IV-3 تشخيص المعطيات و المتغيرات الخاصة بالدراسة

سيتم من خلال هذا المبحث القيام بالدراسة القياسية باستخدام الوسائل الإحصائية الحديثة من أجل معرفة الأثر الذي يحدثه الإنفاق الحكومي الاستثماري على التشغيل،وذلك خلال الفترة (1990-2017) اعتمادا على المقاربة الكينزية التي تعتبر أن الإنفاق الحكومي محفزا للاقتصاد الوطني وتنشيط سوق التشغيل في الجزائر وقبل التعرف على النموذج المعتمد في هذه الدراسة يمكن التطرق إلى الدراسات السابقة التي كانت لها وجهات نظر مختلفة في هذا الموضوع، من خلال النتائج المتوصل إليها والتي من بينها يذكر:

- قد جاءت دراسة (القنيعي عز الدين، 2013) لتبيان الأثر الذي تحدثه السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1990-2011)مع التنبؤ لآفاق 2017،حيث أخذ الباحث وجهة نظر تحليلية لواقع العمل والبطالة في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العملي، التي عنونت بـ" **أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر أفاق 2017**"، وقد بين الباحث المفهوم الدقيق للتشغيل، سوق العمل والبطالة والعلاقة التي تربطهما،وباستخدام دراسة قياسية باستعمال أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، تم بناء ثلاث نماذج أولها تمثل في نموذج يسمح بتحديد المتغيرات المؤثرة في حجم التشغيل خلال الفترة 1990-2011، أما الثاني يسمح بالتنبؤ بمستوى التشغيل على المستوى الوطني خلال الفترة 2012-2017،وفي الأخير اعتماد نموذج ثالث يسمح أيضا بالتنبؤ بمستوى التشغيل لكن على المستوى القطاعي خلال نفس الفترة، وقد كان النموذج الأول كالتالي:

$$Y= f(X1,X2,X3,X4,X5)$$

[1] علة مراد، ضيف أحمد(2011)، **التشغيل في الجزائر..آفاق وتصورات**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الثاني،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 2019/01/26 ، ص: 144.

حيث أن:

Y: حجم التشغيل؛

X1: حجم الاستثمارات الكلية المنفذة؛

X2: برامج الإصلاح الاقتصادي، تم اعتبارها كمتغير صوري أو نوعي، وقد افترض الباحث بأن قيمة X2تكون مساوية للواحد الصحيح خلال الفترة 1990-1998، ومساوية للصفر فيما عدا ذلك؛

X3:معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛

X_4:حجم الإنفاق الحكومي؛

X_5:حجم إنتاجية العمل

فتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المحرك الأساسي للتشغيل في الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص هو إمكانات العرض الكلي الشيء الذي يتطلب زيادة الاستثمار العمومي والخاص وأن حجم التشغيل في الجزائر يتأثر بمتغيرين أساسين هما: الاستثمار الكلي وإنتاجية العمل حيث حسب معطيات النتائج المتوصل إليها أن 97.89% من المتغيرات في مستوى التشغيل ترجع أساسا إلى التغير فيهما، وقد أضافت نتائج الباحث إلى أنه هناك متغيرات أخرى إلى جانب الاستثمار تؤثر في التشغيل من بينها: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، إنتاجية العمل، ويتوقع البحث أن تأثير الاستثمار العمومي وإنتاجية العمل قد تؤثر في حجم التشغيل بنسبة 97%خلال فترة الدراسة ليحقق ما قيمته 2.68 مليون عامل، وبالنسبة للتنبؤ على المستوى القطاعي قدرت نتائج الدراسة التنبؤية احتلال المرتبة الأولى لقطاع التجارة والخدمات الذي يستحوذ على أكبر حصة تقارب مليوني عامل في آفاق 2017 ، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يرتقب أن يستوعب 1.3 مليون عامل خلال نفس السنة، ليأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بتوفير ما يقارب 799ألف منصب شغل، بحصيلة شغل تقدر بحوالي 2.27 مليون عامل، وأوصت الدراسة بتشكيل لجان وطنية استثمارية للتشغيل، مع ضرورة تشجيع الاستثمار المنتج الخلاق للثروة .

- اعتمد كل من (كمال عايشي، سليم بوهيدل)، في دراستهما التي كانت بعنوان:" **الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010**"، على النموذج التالي:

حيث:

Y: يمثل المتغير التابع (التشغيل).

x: يمثل المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي).

u:التغير غير المفسر في y.

قد توصلت نتائج الدراسة إلى أن قيمة R (معامل بيرسون) تقترب من الواحد الصحيح وهذا دليل على قوة العلاقة العكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة،أي أن الزيادة المعتبرة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تقليص معدلات البطالة، بمعنى أن سياسة الإنفاق التوسعية بإمكانها التأثير على سوق الشغل إيجابا، لكن يبقى العائق الأول لها هو الاعتماد المفرط على عائدات المحروقات التي غالبا ما تعرف حالة أللاستقرار مما يعرقل ذلك عملية تمويل المشاريع.

- دراسة أكاديمية أخرى عن الإنفاق والتشغيل تختلف عن سابقتها وهي لكل من (**بن عيسى كمال الدين، مراس محمد**)،والتي عالجت موضوع"**أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر للفترة 2001-2014**" باقتراح نماذج تعالج أثر تداعيات الأزمة العالمية 2008 على تطورات كل من: الدخل، التشغيل، الأسعار في الجزائر، وبالاعتماد على مصفوفة الارتباط واختبار السببية لقرانجر واختبار جذر الوحدة لجوهانس للتكامل المتزامن ،ونموذج تصحيح الخطأ، فتوصلت نتائج الدراسة إلى أن: كل من الإنفاق العام والدخل والتشغيل لا تتأثر بالمتغيرات الخارجية لأنها بدت مستقرة دليل على عدم تأثرها بالأزمة العالمية 2008، أما الأسعار تظهر مستقرة من الدرجة الثانية ما يؤكد تؤثرها بارتفاع الأسعار التي نتجت عن الأزمة العالمية بسبب الاعتماد الكبير لاقتصاد الجزائر على الاستيراد والتصدير،هذه الدراسة أكدت بأن برامج الإنفاق العام المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية كان لها أثر مباشر على التشغيل، وحتى على الدخل من خلال ارتفاع فاتورة الاستهلاك العام والخاص.
- أما الباحثة (**بن عزة هناء، 2017**) كانت لها دراسة في هذا الموضوع لكنها بحثت في علاقة الإنفاق بالنمو في دراسة بعنوان: "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2014)**"،الهدف منها هو اكتشاف كل من أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي، باستعمال

طريقة الانحدار الذاتي المتجه (VAR Model) وقد تم اعتماد الصيغة الرياضية للنموذج التي كانت من الشكل التالي[1]:

$$Y_t = A_0 + \sum_{i=1}^{p} A_i Y_{t-i} + U_t$$

بحيث: $Y_t = [GDPgr \quad gL \quad gGconc \quad gGinv \quad SECstb]$

$U_t = [u_{1t} \; u_{2t} \; u_{3t} \; u_{4t} \; u_{5t}]$

Y_t: مصفوفة متغيرات النموذج.

U_t: مصفوفة أخطاء النموذج.

A_i: مصفوفة معلمات النموذج.

$U5_t$، U4t، U3t، U2t،U1t: هي الأخطاء العشوائية لانحدارات المتغيرات التالية على الترتيب:

GDPgr، gl، gGconc، gGinv، SECctb، والتي تعبر عن:

b: عدد فترات التباطؤ الزمني؛

GDPgr: معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (GDP Grawth Rate)؛

gl: معدل النمو لحجم اليد العاملة ، gGconc: معدل النمو للإنفاق الحكومي الاستهلاكي ، gGinv: معدل النمو للإنفاق الحكومي الاستثماري، SECctb: استقرار الوضع الأمني.

لينتهي العمل بنتائج مفادها أن: الإنفاق الحكومي الاستهلاكي له أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير،سرعان ما يصبح غير معنوي على المدى المتوسط والطويل،أما فيما يخص الإنفاق الحكومي الاستثماري له أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير، ليصبح ذلك الأثر غير معنوي في المدى المتوسط والطويل، وقد أوصت الباحثة بضرورة دعم الاستثمارات المحلية باعتبارها مصدر أساسي لتمويل التنمية الاقتصادية وتسريعها،وتسهيل الإجراءات من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من تأثير إيجابي على مختلف القطاعات الاقتصادية.

[1] هناء بن عزة(2017)،**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2014)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، كلية الاقتصاد بجامعة أم البواقي، الجزائرعلى الموقع: https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 2019/01/31 ، ص: 135.

- أما دراسة (MassoumeFouladi، 2010) كانت لها وجهة نظر أخرى من خلال الورقة البحثية المعنونة بـ" TheImpact of Government Expenditure on GDP,Employment and Private Investment a CGE Model Approach" والتي تمت المحاولة من خلالها الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في: هل فعلا كفاءة الإنفاق العام تعتمد على نوعه؟، اعتمدت الدراسة على نموذجCGE" نموذج التوازن العام"، الذي اعتبرت من خلاله الإنفاق الحكومي كمتغير تابع، أما كل من: قطاع الفلاحة النفط والغاز، والصناعة والتعدين، البناء والخدمات متغيرات مستقلة، توصلت نتائج الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الاستثماري له تأثيرات مختلفة على الاقتصاد حيث أن زيادة الإنفاق على قطاع الخدمات والنفط والغاز له تأثيرات إيجابية على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لكن الإنفاق على الزراعة والبناء والصناعة والتعدين له تأثيرات سلبية على الاقتصاد باعتبار أن زيادة الإنفاق على هذه القطاعات يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج والاستثمار.
- دراسة حديثة بعنوان: " Public Spending for Growth – Induced Employment TheNigerianExperience" للباحث(Samuel Oseloka Okafor، 2016)، لتبيان أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والعمالة المستحدثة من خلال التجربة النيجيرية التي عرفت ارتفاعا محسوسا لمعدلات البطالة وصلت إلى 40 مليون شاب بطال، واستندت الدراسة على نموذج مستنبط من دراسة أجريت على اقتصاد غانا(Obeng،2015) من الشكل:

$$\ln E_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln R_t + \varepsilon_t \qquad (1)$$

$$\ln R_t = \beta_0 + \beta_1 \ln E_t + \mu_t \qquad (2)$$

وقد تم التعبير عن تأثير الإنفاق العام على التشغيل في نيجيريا كما يلي:

$$GEX = f\ (GDP,\ PCE,\ GCF,\ GCE,\ TEM,\ REV,\ INF)$$

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي لا يكون دائما مولدا لفرص العمل الناتجة عن النمو، خاصة في نيجيريا حيث اعتمادها على التمويل بالعجز عرقل فعالية الإنفاق العام وتأثيره على التشغيل، خاصة وأن جزء صغير فقط من الإنفاق يوجه للاستثمارات الرأسمالية التي بلغت أقل من 30%، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على الميزانية المتوازنة واعتماد الضريبة لتحقيق النمو المستدام والعمالة الكاملة، وتبيان أهداف واضحة وصياغة سياسة ديناميكية للتوظيف.

- أما دراسة (Louis Phaneuf, Etienne Wasmer، 2014) كان عنوانها " **Une étudeéconométriquede l'impact dépenses publiques et des prélèvements fiscaux sur l'activité économique au Québec et au Canada**"،حيث حاول الباحثان تبيان تأثير السياسة الحكومية على النشاط الاقتصادي في كل من كندا وكيبيك وإن كان الإنفاق يساعد أم يعرقل النشاط الاقتصادي، واعتمد الباحثان على نموذج (SVAR)،وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق العام في كندا بنسبة 1% يؤدي في المدى القصير إلى زيادة بنسبة 0.1% في الناتج المحلي الإجمالي حيث أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين نسبتي 20% و25% أي أن كل دولار يتم إنفاقه يساهم بـ 0.4إلى 0.5 دولار، أما بالنسبة لكيبيك زيادة 1% في النفقات العامة يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.28%،كما أضافت نتائج الدراسة بأن الإنفاق العام يولد نشاطا اقتصاديا لكن بشكل منخفض، أما الضرائب لها تأثير سلبي على الاقتصاد بسبب آثارها التشوهية.

- قد تطرق (**Leon-Amath Dione، 2016**) إلى محاولة التعرف على الآثار التي تحدثها النفقات العامة على النمو الاقتصادي في دراسة مشابهة لسابقتها بعنوان: " **Composition des dépenses publiques et impacts sur la croissance économique : analyses théoriques etempiriques sur des panels de pays développés ,émergents et en voie de développement**"،فتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الحجم الأمثل لميزانية الدولة هو دالة متنامية لمستوى دخل الفرد في البلدان العالية الدخل، مع تحقيقها مستوى أمثل لنفقاتها ،كالإنفاق على التشغيل أما البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل لا تصل حتى إلى العتبات المثلى في كل أنواع نفقاتها .

-"**النمذجة القياسية لأثر الإنفاق العام على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة 2001-2014 باستخدام نموذج التكامل المتزامن (ECM)**" هي دراسة قام بها كل من (مراس محمد، بن سماعيل مراد، 2014)،حاول الباحثان تبيان العلاقة التي تربط الإنفاق العام بالتشغيل والدخل والأسعار، بالاعتماد على أدوات كمية مصفوفة الارتباط واختبار السببية لجرانجر واختبار جذر الوحدة، واختبار جوهانسن للتكامل المتزامن إضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ والسلاسل الزمنية، فتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية في اتجاهين أي أن التغيير في مستوى الإنفاق العام يتسبب في تغيير الدخل، والعكس صحيح، وتوجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين التشغيل والإنفاق العام بمعنى أن التغيير في هذا الأخير يتسبب في زيادة التشغيل أما التغيير في التشغيل لا يؤثر على الإنفاق العام، في حين نفت الدراسة العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام والأسعار لعدم وجود علاقة سببية بينهما، فالسياسة الإنفاقية التي قامت بها الجزائر على حد قول الباحثين سمحت بزيادة دخل الأفراد من خلال زيادة فرص العمل الممنوحة ولم يكن لها تأثير على مستوى الأسعار نتيجة ظاهرة الخداع النقدي أي كل زيادة في الإنفاق العام أدت إلى زيادة الأسعار.

- في دراسة أخرى على الاقتصاد الأردني قام بها (سليم سليمان الحجايا، محمد خليل عدينات، 2017) تحت عنوان"**الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن، للفترة (1980-2014)**"، والتي حاول الباحثان من خلالها اقتراح نموذج لقياس الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن، بالاعتماد على دراسة (Scully ،للفترة1998-2003) والتي بدورها اعتمدت على أعمال(1989)Barro، عن طريق تصميم لشكل دالة كوب دوغلاس كما يلي:

$$Y = a(G_{t-1})^b[(1-T_{t-1})Y_{t-1}]^c \quad \ldots\ldots\ldots(01)$$

حيث أن:

Y: تمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛

G: يمثل مجموع الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة؛

T: معدل الضرائب بمجموعها العام، ونفس المتغير مصمم أيضا لقياس نسبة الإنفاق العام منسوبا للناتج المحلي الإجمالي مع افتراض الميزانية المتوازنة أي (G=TY)، أي أن الميزانية يتم تمويلها من الضرائب وعدم قبول عجز في الميزانية، وبتعويض (G=TY) في المعادلة (01)، تم الحصول على المعادلة التالية:

$$Y_t = a(T_{t-1}Y_{t-1})^b[(1-T_{t-1})Y_{t-1}]^c \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02)$$

وبأخذ المشتقة الأولى والثانية لـ (Y) يتم التوصل إلى أن الإنفاق الحكومي يعظم النمو الاقتصادي عندما يصبح:

$$T^* = b/(b+c)$$

وبالقيام بعملية الإنحدار على المعادلة رقم (02)، ومختلف العمليات تم التوصل إلى أن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن يتراوح بين (35.6%-38%) وبما أنه بلغ خلال الفترة (2010-2013) نسبة 31.4% هذا دليل على أن الإنفاق العام في الأردن لا يزال يعمل في طور الكفاءة وبالتالي فهو يساهم وبشكل إيجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي [1]، أوصت الدراسة بمحاولة التخلص من مشاكل الميزانية غير المتوازنة التي تعرقل كفاءة الإنفاق العام.

[1] سليم سليمان الحجايا، محمد خليل عدينات(2017)، **الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1985-2014)**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد2،الأردن، على الموقع:
https://journals.ju.edu.jo/JJES/article/download/15464/7643 تاريخ الإطلاع: 2019/1/02/02 ، ص ص: 178- 179

- دراسة أخرى بعنوان **"Essays on GovernmentSpending and Employment":** للباحث **(Alexander Teney**، 2016) والتي من خلالها قام بشرح العديد من المقالات التي تتعلق بالإنفاق العام والعمالة، حيث تطرق في الفصل الأول منها إلى دراسة فرضية العجز المزدوج في الاقتصاد الكلي والتي كان أول ظهور لها في الفترة (1980-1986) حيث ارتفع العجز في الميزانية الفيدرالية الأمريكية من 59 مليار دولار إلى 221 مليار دولار ليتحول رصيد الحساب الجاري الأمريكي من فائض قدره 2.3 مليار دولار إلى عجز قدر بـ 147.2 مليار دولار، حيث حاول الباحث اختبار هذه الفرضية على عينة من الدول منها: كندا، ألمانيا والمملكة المتحدة، باستخدام بيانات (Panel) ونموذج (VAR) من أجل تبيان أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج الحقيقي، الحساب الجاري، معدل الفائدة الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي، من خلال صيغة النموذج التالية:

$$y'_{it} = x'_{it}\beta + c_i + v_t + u'_{it}.$$

وبعد تجميع البيانات وتبسيطها تم التوصل إلى الصيغة الكلية للنموذج التي كانت من الشكل:

$$\mathbf{Y} = \tilde{\mathbf{X}}\mathbf{B} + \mathbf{U}.$$

لتختم هذه الدراسة بنتائج مفادها أن الزيادة في عجز الموازنة الحكومية تؤدي إلى زيادات في عجز الحساب الجاري وهو ما يطلق عليه اسم العجز المزدوج، إضافة إلى أن أسعار الفائدة الحقيقية تستجيب للصدمات الإيجابية للنفقات الحكومية وما ينتج عنها من مشاكل اقتصادية.

- بالنسبة لعلاقة الإنفاق العام بالتضخم عالجها (بوالكور نور الدين، 2017)، في ورقة بحثية بعنوان: " **تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل ،(1970-2015) في إطار السببية والتكامل المشترك** " لاقتصاد الجزائر وذلك خلال الفترة (1970-2015)، بالاعتماد على أدوات التحليل القياسية المتمثلة في السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر بالاستعانة باللوغاريتم وتطبيقها على الإنفاق الحكومي والرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتبار أن قياس ظاهرة التضخم لا يمكن قياسها إلا بالاعتماد على قياس كل التغيرات التي تحدث في الأسعار، قد توجت نتائج الدراسة بوجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك وهذا ما يؤكد بأن أي زيادة في الإنفاق الحكومي في الجزائر تؤدي إلى زيادة معدل التضخم،وقد أوصت الدراسة بعدم فتح المجال لتفاقم الضغوط التضخمية من خلال إخضاع الإنفاق الحكومي إلى لمعايير الجدوى الاستثمارية والاقتصادية، وتوجيهه إلى المشاريع المربحة.

- دراسة شبيهة ولحد كبير لموضوع هذا البحث تمت على الاقتصاد العراقي حيث قام الباحث (علاء الدين جعفر، 2008)، بورقة بحثية و الموسومة بـ: " **الإنفاق الاستثماري ومستقبل الطلب على الأيدي العاملة في العراق**" ، واعتمادا على قانون أوكون (Okun's LAW) القائم على أساس مفاده أن معدل البطالة ينخفض لما يتغير النمو الاقتصادي بمعدل أكبر من 2.5% أو بصيغة أخرى أنه إزاء كل نقطة مئوية فوق المعدل في النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ينخفض معدل البطالة بنسبة 0.4% والتي تم التعبير عنها بما يلي[1]:

$$\Delta U = - 0.4 (Y - 2.5)$$

ΔU : التغيير في معدل البطالة

Y : معدل نمو الناتج

وبتطبيق القانون السابق على اقتصاد العراق يجب أن يقل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن 10% لكي يتم تخفيض معدل البطالة في حدود 3% الذي يعتبر مساويا لمعدل نمو السكان، الأمر الذي يتطلب معدلات استثمار في حدود 40% سنويا، لكن واقع الاقتصاد العراقي لا يمكنه تحقيق ذلك باعتبار التخصيصات الاستثمارية غير كافية لإخراج الاقتصاد العراقي من الأزمة وبالأخص مشكل البطالة، لذا في رأي الباحث على الدولة العمل على تنشيط القطاع الخاص لتمكينه من استيعاب الأيدي العاملة ومراجعة سياسة الاستثمار مع إتباع الأسلوب العلمي من أجل توزيع عادل للتخصيصات الاستثمارية بالموازاة مع واقع المتغيرات الاقتصادية.

- "**أثر الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في دعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية** " هو عنوان ورقة بحثية قام بإعدادها الباحثان: ميرانا خالد محمد العقيل و نشوى مصطفي علي محمد، على اقتصاد السعودية، بهدف تحليل أثر الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في دعم الاقتصاد الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1982-2014 بالاعتماد على الأسلوب الوصفي والقياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد عن طريق تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية، وكانت صيغة النموذج القياسي كما يلي:

---

[1] علاء الدين جعفر(2008)، **الإنفاق الاستثماري ومستقبل الطلب على الأيدي العاملة في العراق** ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة الاستثمار الحكومي ، قسم الدراسات والبحوث، العراق ،على الموقع:https://mop.gov.iq/.../pdf/1505382528031b9b0bd5c33e83493c99تاريخ الإطلاع: 2019/02/04 ، ص: 02 .

حيث أن:

Y: يمثل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛

C: يمثل القاطع؛

β_1,β_2,β_3: معلمات النموذج المقدر؛

X1:الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية، وتم قياسه بمؤشر معدل التغير في الإنفاق الحكومي على تنمية تجهيزات البنية الأساسية بالأسعار الثابتة؛

X2: واردات السلع والخدمات، معبر عنها بنسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، التي تشكل منافسًا محليًا لمنتجات القطاع الخاص؛

X3: يعبر عن الانفتاح على النظام الإنتاجي العالمي مقاسًا بنسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي؛

X4:السياسة المالية، معبر عنها بنسبة صافي الميزانية الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي؛

μ:عن المتغير العشوائي للنموذج

توصلت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة بين متغيرات الدراسة، بمعنى أن الإنفاق على مشاريع البنية التحتية لا يساهم في دعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، واعتبر الباحثان السبب في ذلك راجع إلى طبيعة مشروعات البنية التحتية وعدم توافقها مع طبيعة مشروعات القطاع الخاص، لتدعم نتائج الدراسة بتوصيات مفادها ضرورة توجيه جزء من الإنفاق الحكومي على البنية التحتية لإقامة المشاريع التي تعمل على تدعيم القطاع الخاص.

- جاءت دراسة كل من (مسعودي زكارياء، لفضل سليمة، 2019) والتي كانت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي تم برحاب جامعة الجزائر 03، تحت عنوان: نموذج النمو الاقتصادي الجديد وسياسة التشغيل في الجزائر، ليوم: 12 فيفيري 2019، وقد كان عنوان المداخلة:" **اختبار علاقة أوكن في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة 1986-2018** "،غير منشورة، بتطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، باستخدام النموذج التالي:

$$d(chom_t) = c + \beta_1 chom_{t-1} + \beta_2 grow_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \gamma_{1i} d(chom)_{t-i} + \sum_{k=1}^{d} \gamma_{2l} d(grow)_{t-k} + \varepsilon_t$$

خلصت الدراسة إلى تحقق نموذج أوكون في الاقتصاد الجزائري والذي عكسته العلاقة العكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الفترة المدروسة، وأن آثار التغيير في نمو الناتج على معدلات البطالة يكون في فترات متأخرة وليس فورا وفي الأجلين القصير والطويل، بمعنى زيادة معدل النمو تؤدي إلى تقليص معدلات البطالة .

- وضمن فعاليات نفس الملتقى السابق الذكر" نموذج النمو الاقتصادي الجديد وسياسة التشغيل في الجزائر، ليوم: 12 فيفيري 2019"، قد شارك الباحث (**قوري يحي عبد الله**، 2019) بمداخلة غير منشورة عنوانها:"أ**ثر الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص على معدلات البطالة في الجزائر، 1997-2017"باستخدام نموذج الانحدار الخطي للفجوات الموزعة (ARDL) AutoregressiveDistributed Lag**)، بالاعتماد على نموذجين كالتالي :

النموذج الأول:

$$D(\log(U_t)) = c + \sum_{i=1}^{p} a_i D(\log(U_{t-i})) + \sum_{i=1}^{q} b_i D(\log(GI_{t-i})) + \psi ECT_{t-1} + v_t$$

النموذج الثاني:

$$D(\log(U_t)) = c + \sum_{i=1}^{p} a_i D(\log(U_{t-i})) + \sum_{i=1}^{q} b_i D(\log(PI_{t-i})) + \psi ECT_{t-1} + v_t$$

فالأول من أجل تبيان أثر الاستثمار الحكومي على معدلات البطالة، أما الثاني من أجل معرفة أثر الاستثمار الخاص على معدلات البطالة، حيث أن :

(GI): تمثل حجم نفقات الاستثمار الحكومي بالأسعار الجارية؛

(PI): حجم الاستثمار الخاص بالأسعار الجارية؛

(U): معدلات البطالة؛

(V_t): شعاع الأخطاء الذي يحقق الفرضيات الكلاسيكية في نماذج الإنحدار؛

(log): يرمز إلى اللوغاريتم النبيري.

وأيضا من أجل التأكد من وجود تأثير معنوي للإستثمار الحكومي على الاستثمار الخاص قد قام الباحث بإضافة نموذج ثالث من الشكل:

$$D(\log(PI_t)) = c + \sum_{i=1}^{p} a_i D(\log(PI_{t-i})) + \sum_{i=1}^{q} b_i D(\log(GI_{t-i})) + \psi ECT_{t-1} + v_t$$

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سالبة في الأجل الطويل بين معدلات البطالة وكل من الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص في النموذج الأول وحتى الثاني، حيث أن الزيادة بنسبة 1% في حجم الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص تؤدي إلى انخفاض وبنسبة 0.37% و0.48% على الترتيب في معدل البطالة،مع وجود علاقة معنوية موجبة في الأجل الطويل بين كل من الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص، وهذا في النموذج الثالث، أي الزيادة بنسبة 1% في الأول تؤدي إلى ارتفاع الثاني بحوالي 0.76% ويكون ذلك في الأجل الطويل، فسياسة الإنفاق الحكومي تؤثر على التشغيل من خلال ثلاث قنوات رئيسية، الأولى تتمثل في معالجة حالة الكساد عن طريق الرفع من الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع الاستثمار والإنتاج وتراجع معدلات البطالة، أما القناة الثانية فتتمثل في برامج المشروعات العامة والاستثمار في البنية التحتية التي تسمح بزيادة الاستثمار الخاص ومنه زيادة فرص الشغل، أما فيما يخص القناة الثالثة فتتمثل في المشاريع الاستثمارية المباشرة التي تشرف عليها الحكومة والتي بدورها تساهم في امتصاص معدلات البطالة (**قوري يحي عبد الله، 2019**، ص: 02).

- قد تطرق كل من (**سميحة فوزي، نهال المغرب، 2003**)، في ورقة بحثية لهما بعنوان: " **الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل** "، حيث تمت الدراسة القياسية على الاقتصاد المصري من أجل معرفة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص هل هي علاقة تنافسية أم تكاملية، من أجل اقتراح أنسب السياسات التي من شأنها ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق الاستثماري العام، وبالمقابل تساعد في تحفيز معدلات الاستثمار الخاص، واعتمدت الدراسة على نموذج المعجل المرن من أجل قياس العلاقة بين الاستثمار العام والخاص، من خلال نموذج VAR/ECM الذي يوضح التفاعلات الديناميكية بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير، وبالاعتماد على قيم الناتج المحلي الإجمالي الذي تم التعبير عنه في صورتين رئيسيتين : الأولى الاستثمار العام في البنية الأساسية (الاستثمارات في المرافق العامة والنقل...)، والثانية الاستثمار في الأنشطة خارج نطاق البنية الأساسية (الصناعة، التجارة...)، بالإضافة إلى بيانات سنوية لكل من الاستثمار الخاص للناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،

ونسبة الإئتمان الذي يحصل عليه القطاع العام والحكومة للناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف للفترة(1973-2003)، خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة مزاحمة بين الاستثمار العام في غير البنية الأساسية والقطاع الخاص وذلك بسبب تعطيل الاستثمار العام للقطاع الخاص ويتسبب في انخفاض انتاجيته، وربحيته، بالمقابل وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار العام في البنية الأساسية وبين الاستثمار الخاص، لكن على الرغم من ذلك ،الدراسة تؤكد على أن الأثر التكاملي يفوق أثر المزاحمة.

- "**إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل** " هو عنوان لأطروحة قام بإعدادها الباحث (دحماني محمد أدريوش، 2013) على الاقتصاد الجزائري، للفترة (1980-2010) من أجل عرض التجربة الجزائرية في ميدان التشغيل ومجابهة البطالة، بالاعتماد على دراسة تحليلية وتطبيقية وباستخدام طرق قياسية حديثة،واختبار قانون أوكون من أجل تقدير مرونة التشغيل بالنسبة للنمو الاقتصادي باستخدام معادلة الإنحدار وتقدير الناتج المحتمل ومعدل البطالة الطبيعي بالاعتماد على نموذج الفجوة ونموذج الفرق كما يلي:

- نموذج الفرق: $$U_t - U_{t-1} = \alpha - \beta\left(\frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}\right) + \varepsilon_t \qquad (3)$$

$$\left(\frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}\right) = VarY_{Dif} \quad \text{و} \quad U_t - U_{t-1} = VarU_{dif}$$

- نموذج الفجوة: $$U_t - U_{Na} = \alpha - \beta\left(\frac{Y_t - Y_{Po}}{Y_{Po}}\right) + \varepsilon_t \qquad (4)$$

$$U - U_{Na} = VarU_{gap} \quad \text{and} \quad \left(\frac{Y - Y_{Po}}{Y_{Po}}\right) = VarY_{gap}$$

وباستخدام نموذج ARDL من أجل فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل تم الاعتماد على دراسةPesaranet Al (2001)، بطريقة اختبار الحدود، باستخدام النموذجين التالين:

$$\Delta VarU_{dif} = \alpha + \beta_1 VarU_{dif_{t-1}} + \beta_2 VarY_{dif_{t-1}} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_1 \Delta VarY_{dif_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_2 \Delta VarU_{dif_{t-1}} + \varepsilon_t \quad (5)$$

$$\Delta VarU_{gap} = \alpha + \beta_1 VarU_{gap_{t-1}} + \beta_2 VarY_{gap_{t-1}} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_1 \Delta VarY_{gap_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_2 \Delta VarU_{gap_{t-1}} + \varepsilon_t \quad (6)$$

وتم أيضا من خلال هذه الدراسة تقدير العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي باستخدام طريقة الإنفاق من خلال النموذج التالي:

$$Emp = f(INV, GCE, IM, EX) \quad (1)$$

وبإدخال اللوغاريتم على المتغيرات من أجل إزالة الاتجاه الأسي للمتغير أصبح النموذج كما يلي :

$$\log Emp = f(\log INV, \log GCE, \log IM, \log EX) \quad (2)$$

حيث:

Emp: القوة العاملة؛

INV: قيمة تكوين رأس المال (الاستثمار)؛

GCE: النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة؛

IM: قيمة الواردات؛

EX: قيمة الصادرات.

ومن أجل اختبار أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات الديموغرافية على معدلات البطالة في الجزائر تم الاعتماد على النموذجين كالتالي:

- **النموذج الأول:**

$$UNEM = f(GDP, INV, NTOT, ACTPOP) \quad (1)$$

- **النموذج الثاني**

$$UNEM = f(GDP, ROIL, RECETT, EXPEN, INF, EXPOR) \quad (2)$$

حيث كانت متغيرات الدراسة كما يلي:

UNEM: معدل البطالة؛

GDP: الناتج المحلي الإجمالي (القيم الثابتة وبالعملة المحلية)؛

INV: نسبة مساهمة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

NTOT: صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (100=2000)؛

ACTPOP: معدل النشاط الخام؛

ROIL: أسعار النفط الحقيقية،

RECETT: نسبة الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛

EXPEN: نسبة الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛

INF: معدل التضخم السنوي؛

EXPOR: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أهم متغير له تأثير إيجابي في تقليص معدلات البطالة هو أسعار النفط الحقيقية،ووجود أثر سلبي لقوة العمل النشطة للواردات وحتى حجم الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة،إضافة إلى أن معدلات البطالة يمكن لها الانخفاض عند ارتفاع معدلات النمو الحقيقي وحجم الاستثمار والصادرات ، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أن قانون أوكون لا يصلح لحالة الاقتصاد الجزائري ، ومعدل النمو الاقتصادي للجزائر لا يساهم في خلق مناصب الشغل.

- دراسة على الاقتصاد اليمني قام بها الباحث (سالم عبد الله محمد باسويد، 2003)، بعنوان: "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن،خلال المدة 1990-2014**" ، بالاعتماد على الأساليب القياسية لاختبار العلاقة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي من خلال بناء النموذج الموالي:

$$GDP = a + b^1 CEX + b_2 IEX$$

حيث أن:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي؛

CEX: الإنفاق الجاري الحقيقي، ويمثل الإنفاق الاستهلاكي؛

IEX: الإنفاق الرأسمالي الحقيقي؛

وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) واعتمادا على طريقة المربعات الصغرى ،قد أعطى النموذج جودة توفيق عالية، وتوافقت إشارة المعلمات مع النظرية الاقتصادية ، لتتوصل الدراسة إلى نتائج مفادها أن الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري له أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي وذلك يتوافق مع نظرية كينز في وجود العلاقة السببية الموجبة من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أن زيادة الإنفاق الحكومي تنعكس على الناتج المحلي الإجمالي في اليمن،وهناك أثرا معنويا موجبا للإنفاق الجاري الحقيقي والإنفاق الرأسمالي الحقيقي على الناتج المحلي الحقيقي، وهناك أثر أكبر للإنفاق الرأسمالي،فزيادته بريال واحد تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي بحوالي 3.941 ريال ،بالمقابل الإنفاق الجاري يؤدي إلى زيادة بحوالي 2.847 ريال، وقد أعطت الدراسة بعض التوصيات التي أهمها تحسين أداء الإنفاق الحكومي اليمني وتصحيح الاختلال الهيكلي وإعادة النظر في الاعتماد على النفط كمصدر أساسي لتمويل الإنفاق نظرا لسرعة تقلب أسعاره والسعي إلى تنويع الإيرادات.

- نفت بعض الدراسات وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة، والتي منها يذكر دراسة الباحثين (بن يوب لطيفة، عدادي توفيق، 2019)، بمشاركتهما بورقة بحثية بعنوان: " **اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**"، ضمن فعاليات الملتقى الموسوم بـ"نموذج النمو الاقتصادي الجديد وسياسة التشغيل في الجزائر، ليوم: 12 فيفري 2019"، بجامعة الجزائر 03،وباستخدام منهجية التكامل المشترك لانجل- غرانجر واختبار السببية على طول الفترة 1990-2017، وقد تم وضع نموذج متجه الإنحدار الذاتي للمتغيرين GOVو UNEكما يلي:

$$GOV = a_1 + \sum_{i=1}^{p} b_{i1} \text{gov}_{t1-i} + \sum_{i=1}^{p} c_{i1} \text{une}_{t2-i} + \varepsilon_{t1}$$

$$UNE = a_2 + \sum_{i=1}^{p} b_{i2}\, une_{t1-i} + \sum_{i=1}^{p} c_{i2}\, gov_{t2-i} + \varepsilon_{t2}$$

حيث أن:

GOV: هو الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

UNE: هو معدل البطالة؛

$a_0 a_1$المعلمات؛

ε_tهو المتغير العشوائي،

توصلت الدراسة إلى نفي وجود العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، وتم إثبات ذلك من خلال تقدير اختبار السببية التي وضحت عدم وجود للعلاقة العكسية بينهما، وعلل الباحثان ذلك باعتماد الجزائر المفرط على البترول، وعدم وجود جهاز إنتاجي مرن أي أن الزيادة في الإنفاق الحكومي لا تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية ورفع مستوى الأجور فالتشغيل، وإنما تزيد من الطلب على الواردات.

-أما فيما يخص أثر الإنفاق العام في البنية التحتية وتأثيراته على النمو، كانت له وجهة نظر من خلال الدراسة التي قام بها كل من (محمد مدياني، كمال محلي، 2018) للفترة(1996-2015)على الاقتصاد الجزائري تحت عنوان:"**الإنفاق العام في البنية التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر** "، من أجل إثبات دور الإنفاق العام في البنية التحتية على النمو الاقتصادي الجزائري، بالاعتماد على أساليب وأدوات التحليل القياسي واعتماد نموذج تصحيح الخطأ ودالة الإنتاج لكوب دوقلاص، وقد كانت متغيرات الدراسة كما يلي:

- حجم الإنتاج: يرمز له بالرمز (RGNP) والمتمثل الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر المتغير التابع؛

- حجم اليد العاملة ويرمز لها بالرمز (LPOP-OCC)؛

- رأس المال (الاستثمارات الحكومية في البنى التحتية) ويرمز لها بالرمز (LINFR) والتي تنقسم إلى الاستثمارات الحكومية في القطاعات الاقتصادية والإدارية ويرمز لها بالرمز $LINFR_{ECO-ADM}$والاستثمارات الحكومية في القطاعات الاجتماعية والثقافية ويرمز لها بـ $LINFR_{SOC-CULT}$والتي تعتبر متغيرات مفسرة،

توصلت نتائج الدراسة إلى أن علاقة البنية التحتية بالنمو مؤكدة على المدى الطويل وحتى على المدى القصير،ولها أثر إيجابي على النمو بشقيها البنية التحتية الاقتصادية والبنية التحتية الاجتماعية.

IV-3-1تقديم متغيرات الدراسة

قبل الشروع في الدراسة القياسية وتقديم النموذج المراد تطبيقه على الاقتصاد الجزائري من أجل معرفة الأثر الذي تحدثه زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التشغيل في الجزائر، لابد من التعرف على متغيرات هذا النموذج والتي تم اختيارها باعتبار أنها تؤثر في حجم التشغيل .

IV-3-1-1 متغيرات الدراسة المؤثرة في حجم التشغيل

تم الاعتماد على المنهج الكمي القياسي في دراسة أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التشغيل في الجزائر بالاستعانة بطريقة **المربعات الصغرى العادية(MCO)** لأنها تعطي أفضل النتائج .

1-حجم الإنفاق الحكومي في البنية التحتية: يساهم الإنفاق الحكومي على البنية التحتية بشكل كبير في دعم كافة القطاعات الاقتصادية لأن هذا النوع من الاستثمار له دور كبير في تطوير القاعدة الإنتاجية التي تسهم بشكل واضح وفعال في رفع كفاءة المشاريع الصناعية، ويمكن اعتبارها مفتاح أساسي لتحقيق مزيد من النجاحات والإنجازات،والمساعدة على إيجاد فرص العمل والقضاء على البطالة والتنمية والتكامل الاقتصادي،فبزيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية يزيد حجم التشغيل والعكس صحيح وهي تضم الإنفاق في البنية التحتية في القطاعات الاقتصادية والإدارية والاستثمارات الحكومية في القطاعات الاجتماعية والثقافية، وانطلاقا مما سبق واعتمادا على ما جاءت به الأفكار الاقتصادية يمكن **تصور وجود علاقة طردية بين حجم الإنفاق على البنية التحتية وحجم التشغيل .**

2-باقي الاستثمار الحكومي: بعد استبعاد حجم الإنفاق الحكومي على البنية التحتية من إجمالي حجم الاستثمار الكلي، تبقى بقية الاستثمارات العمومية كالإنفاق على التربية والتكوين والصناعة والفلاحة والري.....وغيرها من الاستثمارات التي تؤثر هي الأخرى في حجم التشغيل، فبزيادة الاستثمارات تزيد فرص العمل والعكس صحيح وبالتالي **من المتوقع أن تكون العلاقة بين حجم باقي الاستثمارات وحجم التشغيل طردية.**

3-حجم الناتج المحلي الإجمالي

الذي يعبر عن القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة نهائيا لاقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، حيث أنه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، يزداد معدل النمو الاقتصادي بزيادة الأيدي

العاملة التي تساهم في العملية الإنتاجية والعكس صحيح حسب النظريات الاقتصادية، فالعلاقة تبدو متبادلة بينهما، أي أنه **يتوقع وجود علاقة طردية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم التشغيل.**

4- سعر برميل النفط: اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية على إيرادات صادرات المحروقات والتي تتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار في أسعارها،الذي بتراجعه يشكل أثرا فادحا على الاقتصاد،فيتقلص حجم الإنفاق الحكومي فالاستثمارات وبالتالي تراجع حجم التشغيل، وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن **سعر برميل النفط يؤثر بالسلب على حجم التشغيل عند انخفاضه وبالإيجاب عند ارتفاعه، وبالتالي العلاقة المتوقعة بينهما هي علاقة طردية.**

5-**حجم الإنفاق الحكومي**: قد نصت النظريات الاقتصادية على أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع الطلب الداخلي الذي بدوره يؤدي إلى تشجيع الإنتاج ومنه ارتفاع قدرات التشغيل والعكس صحيح، ومما سبق يتضح بأنه يتوقع أن هناك **علاقة طردية بين حجم الإنفاق الحكومي وحجم التشغيل.**

6-معدل التضخم: من المعلوم أن التضخم هوارتفاع تصاعدي ومستمر لمستوى العام للأسعار في الاقتصاد، وسبب ذلك راجع إلى انخفاض قيمة النقود، ويؤثر ذلك الارتفاع على أسعار الفائدة فيقل الاقتراض من البنوك، فتنخفض الاستثمارات وتتراجع فرص التشغيل والعكس صحيح، وهذا حسب الأفكار الاقتصادية، يوحي كل ذلك بأن **العلاقة التوقعية بين معدل التضخم وحجم التشغيل هي علاقة عكسية.**

IV-3-2 دراسة وصفية للمعطيات

IV-3-2-1دراسة وصفية لتأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التشغيل

سيتم من خلال هذه الجزئية وصف مختلف المتغيرات التي تم الاعتماد عليها في تحليل الظاهرة المدروسة ومدى تغيرها خلال فترة الدراسة للفترة 1990-2017 والتي تم اختيارها نظرا لاحتمال تأثيرها على العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والتشغيل وتمثيلها بيانيا والمتمثلة في:

أولا: حجم الإنفاق الحكومي على البنية التحتية

الإنفاق العام على البنية التحتية يلعب دورا مهما في أي اقتصاد ،وقد أثبت العديد من الاقتصاديين أن الإنفاق على البنية التحتية له تأثير إيجابي على الإنتاجية وعلى النمو على المدى الطويل [1]، و قد اهتمت الجزائر مؤخرا بها من خلال مضاعفة المبالغ الموجهة لهذا القطاع، وهي تعتبر سياسة إنفاقية استثمارية تساعد على

[1] محمد مدياني، كمال محلي (2018)، **الإنفاق العام على البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)،جامعة الجزائر 03، الجزائرعلى الموقع: https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 2019/05/17 ، ص: 25.

زيادة خلق اليد العاملة، وقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على مبالغ الإنفاق العام في البنية التحتية الإدارية والاقتصادية والبنية التحتية الاجتماعية، مقومة بالدينار الجزائري.

الشكل (IV-9) : تطور حجم الإنفاق على البنية التحتية الإدارية، الثقافية والاجتماعية(IGI)

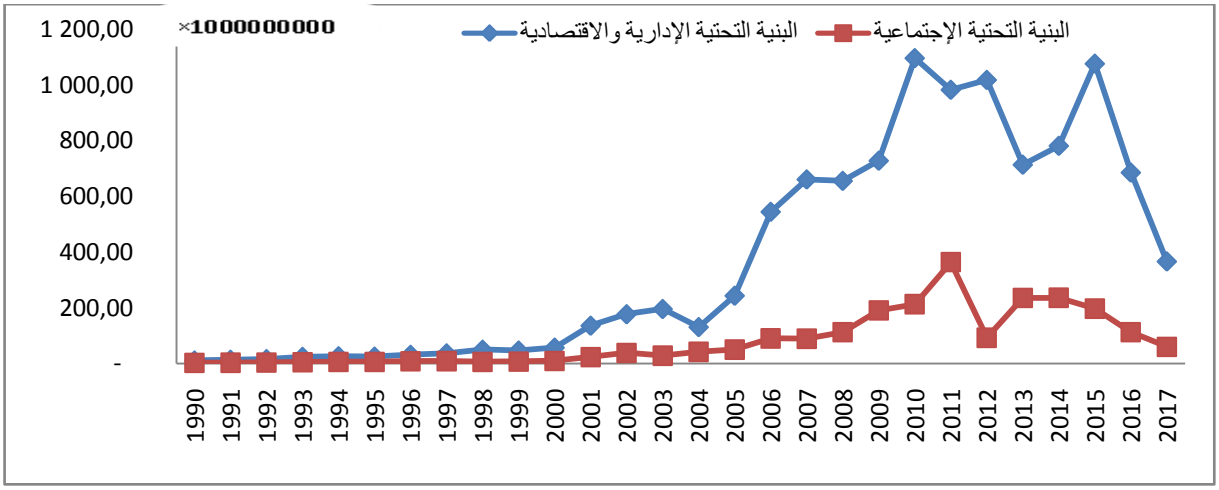

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات 1990-2017

- **تحليل المنحنى**

انطلاقا من معطيات المنحنى السابق يتضح أن هناك تذبذب وزيادة ضعيفة في حجم الإنفاق العام على مجموع البنية التحتية الإدارية والاقتصادية وحتى الاجتماعية ابتداء من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 حيث أن المبالغ الموجهة لهما كانت ضعيفة سرعان ما بدأت الحكومة الجزائرية تهتم بهذا النوع من الاستثمارات وتسطر له مبالغ مالية معتبرة خاصة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014)، وتشير الإحصائيات إلى أنه خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) تم تنفيذ حوالي **15974** مشروعا حيث حضي قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بأكبر حصة من إجمالي الغلاف المالي للبرنامج، بنسبة **40.1%** أي بمبلغ **210.5** مليار دج وذلك لتغطية النقص الحاصل فيه نتيجة ابتعاد الدولة عن دعمه فترة التسعينات أين قامت الدولة بالحد من الإنفاق العام و خاصة الإنفاق الاستثماري وتضاعفت المبالغ الموجهة للاستثمارات أكثر خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج التنمية الخماسي(2005-2014)،والملاحظ من خلال المنحنى أن المبالغ الموجهة للبنية التحتية الإدارية والاقتصادية أكبر من تلك الموجهة للبنية التحتية الاجتماعية وذلك بهدف تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمس جميع القطاعات ومع مشارف نهاية سنة 2014 تقلص الإنفاق العام على البنية التحتية في كلا النوعين نتيجة تراجع أسعار البترول وانتهاج الحكومة سياسة تقشفية.

ثانيا: حجم باقي الاستثمار الحكومي

الاستثمار الكلي يتمثل في مجموع نفقات التجهيز، وبعد طرح الإنفاق العام على البنية التحتية من نفقات التجهيز تبقى المبالغ المالية المخصصة لبقية الاستثمارات كالنفقات الموجهة للصحة والفلاحة والري.....إلخ مقومة بالدينار الجزائري باعتبارها هي الأخرى يمكن أن تؤثر في حجم التشغيل.

الشكل (IV-10): تطور حجم باقي الاستثمارات(RIG)

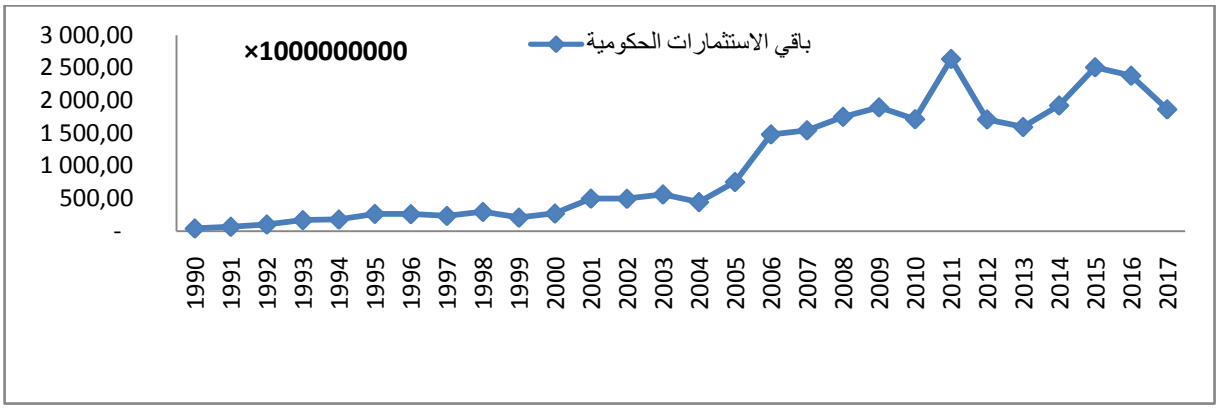

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات 1990-2017

- **تحليل المنحنى**

من خلال المنحنى يتضح أن الإنفاق العام الموجه للاستثمار في بقية القطاعات كالصناعة ،الفلاحة والري والتربية والتكوين عرف زيادة طفيفة ابتداء من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 أين أطلقت الحكومة مجموعة من الاستثمارات بعد البحبوحة المالية التي عرفتها ميزانية الدولة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات تمثلت في برامج الإنفاق العام مثلما سبق الذكر بمباشرة قائمة كبيرة من الاستثمارات شملت العديد من القطاعات كشق الطرقات وتشييد المباني وشبكات الغاز والكهرباء، ليسجل الإنفاق العام على باقي الاستثمارات سنة 2010 تراجعا بسبب الركود الذي عرفته نفقات التجهيز مقارنة بسنة 2009 والذي يترجم بإنهاء المشاريع الكبرى للبنية التحتية والسكن وفي الجانب الصناعي أوقفت 645 مؤسسة نشاطها سنة 2010 (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2010)، لتزيد الدولة من إنفاقها على الاستثمارات مع نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 حتى 2014 أين انتهجت الحكومة سياسة ترشيد النفقات بسبب تراجع إيراداتها نتيجة الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار المحروقات واستمرت في ذلك حتى سنة 2017.

ثالثا: حجم الناتج المحلي الإجمالي

عرف الناتج المحلي الإجمالي فترات نمو و ركود تبعا لزيادة وانخفاض أسعار المحروقات ، لكن يمكن تجاوز ذلك وتحقيق معدل نمو مرتفع إذا تمت تعبئة الإمكانات المتوفرة لدى الحكومة من أجل تحقيق أقصى قدر من التمويل للاستثمارات العمومية وخاصة المتعلقة بالانتعاش الاقتصادي بغية إعادة بعث النمو خارج قطاع المحروقات، وقد تم التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي بمعدل النمو .

الشكل (IV-11): تغيرات حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

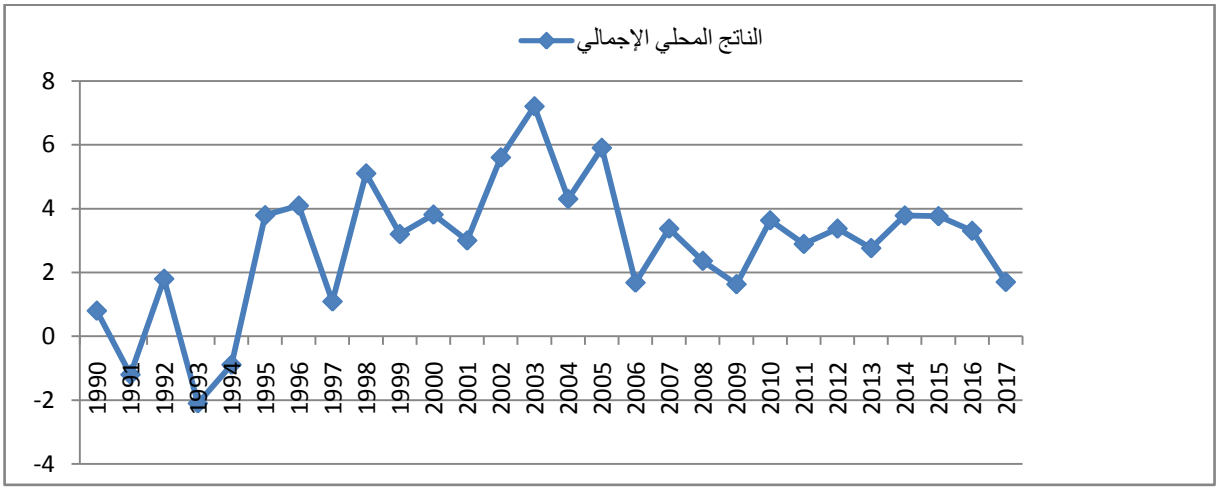

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي للسنوات 1990-2017

- **تحليل المنحنى**

الجزائر تعد دولة ترتبط عائداتها بأسعار المحروقات التي تمثل مداخيلها من أهم مكونات الإنتاج الكلي، وانطلاقا من المنحنى البياني السابق يتضح بأن معدلات النمو عرفت تذبذبا وسجلت نسبا متناقصة خلال السنوات (1991-1993-1994)، بسبب انخفاض أسعار البترول في الجزائر الذي أثر بشكل واضح على نسبة الناتج المحلي الإجمالي فمعدلات النمو، وقد سجل معدلات موجبة ابتداء من سنة 1995 لكنه لم يتعافى من الانخفاض نتيجة تراجع أسعار المحروقات وركود النمو في القطاعات غير النفطية، وقد حقق أعلى قيمة له سنة 2003 قدرت بـ 7.2% نتيجة سياسة الإنعاش الاقتصادي المتبعة في تلك الفترة،ليواصل في معدلاته المتذبذبة التي لم تفق 5 % على الرغم من الأداءات المالية التي حققتها الحكومة خلال السنوات الأخيرة، وقد انخفض معدل النمو إلى نسبة 1.7% سنة 2017 هذه السنة التي عرفت تباطأ في النشاط الاقتصادي نتيجة التراجع الملحوظ والقوي لإيرادات قطاع المحروقات.

رابعا: سعر برميل النفط

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا ،فالإيرادات البترولية تساهم بأكثر من الثلث في الناتج المحلي الإجمالي، لكن أسعار البترول تعرف بعدم الاستقرار ،فبانخفاضه يخلف آثرا على الاقتصاد بتأثره بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط، فقد تم التعبير على أسعار النفط في هذه الدراسة بالأسعار الحقيقية للدولار الأمريكي.

الشكل (IV-12): تغيرات سعر برميل النفط($ROIL_P$)

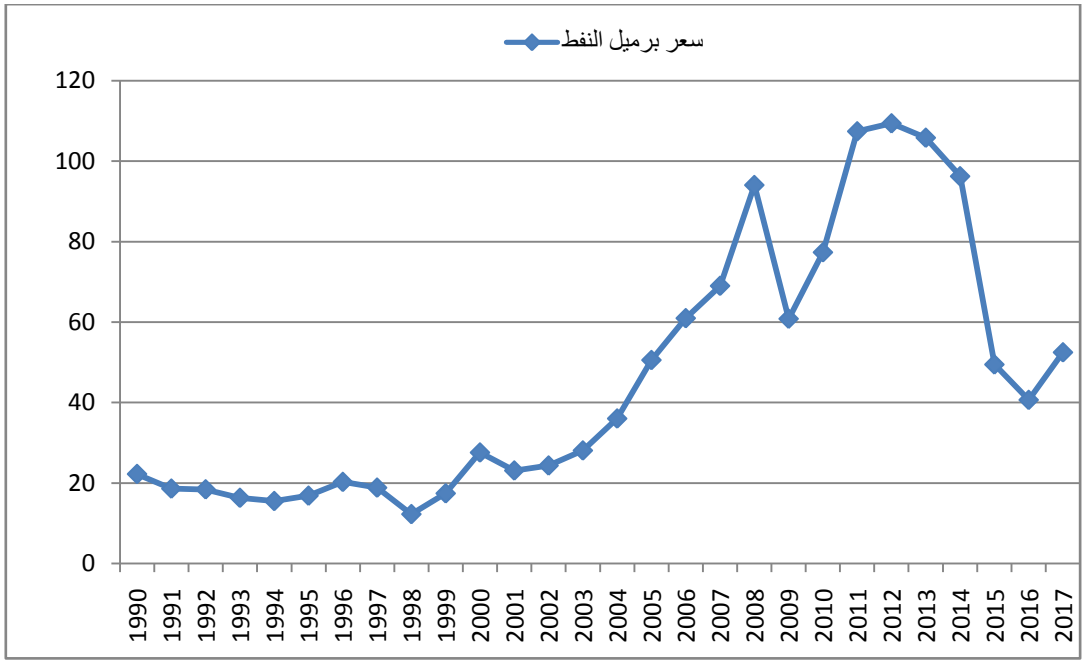

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي للسنوات 1990-2017

- **تحليل المنحنى**

في سنة 1949 تم اكتشاف البترول في الجزائر وبالضبط في الجنوب الغربي لها، هذه الثروة التي أعطت امتيازات كبيرة لاقتصادها بوفرة الموارد الطاقوية، نتائج المنحنى البياني تظهر بأن أسعار البترول شهدت تزايدا على طول الفترة (1990-2014) باستثناء سنة 2009 التي عرفت انخفاضا نتيجة الأزمة المالية لسنة 2008، ليعاود الانخفاض بحدة مع منتصف سنة 2014 أين انهارت الأسعار وبصفة مفاجئة ليصل سعر برميل النفط إلى 96.29 دولار بعدما كان يبلغ 105.87 سنة 2013 ويواصل في الانخفاض ليبلغ 52.51 دولار سنة 2017 وقد نتج عن ذلك خسائر مرتفعة في ميزانية الدولة والأرصدة المالية واتساع في عجز الموازنة العامةوأثر ذلك سلبا في متغيرات الاقتصاد الكلي .

خامسا: حجم الإنفاق الحكومي

تعد النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و تحريك النمو، والتي تتمثل في نفقات التسيير ونفقات التجهيز و ترتبط إلى حد كبير بأسعار المحروقات في الدول النفطية ،حيث تم التركيز في هذه الدراسة على نفقات التجهيز التي تشمل المشاريع الإنمائية والإنفاق على البنى التحتية كالطرق والسكك الحديدية والمياه والكهرباء...إلخ، أما نفقات التسيير هي نفقات عادية تتمثل في كل ما تنفقه الدولة لسير مصالحها و تمتاز بدوريتها ،وقد تم التعبير عن حجم الإنفاق العام بنسبة التغير لكل سنة خلال الفترة 1990-2017 .

الشكل (IV-13): تغيير حجم الإنفاق الحكومي(GOV)

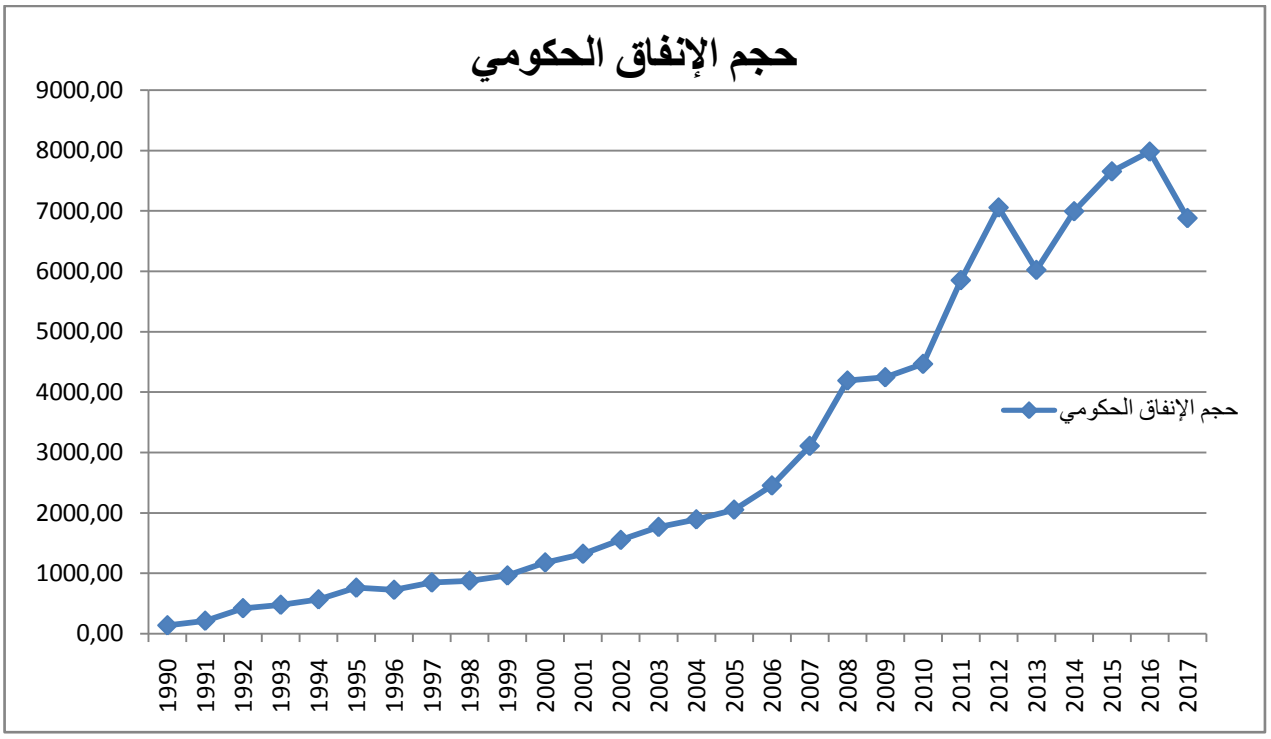

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات قوانين المالية للسنوات 1990-2017

- **تحليل المنحنى**

انطلاقا من المنحنى البياني يتضح جليا بأن حجم الإنفاق الحكومي عرف تزايدا وتضاعفا على طول الفترة (1990-1995) والسبب في ذلك راجع إلى تسديد المديونية في ذات الفترة، أما خلال الفترة (1996-2000) عرف حجم الإنفاق الحكومي تراجعا نتيجة التغير في أسعار المحروقات التي عرفت حالة من عدم الاستقرار ، فالجزائر تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وبأقل إنفاق، لكن يبقى هاجس انخفاض أسعار المحروقات عائقا أمام تحقيق ذلك وأثرا مدمرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالنفقات الحكومية تعكس دور

الدولة وتطورها، إضافة إلى أن تلك المرحلة تعتبر مرحلة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي والتي عرفت دعما من قبل صندوق النقد الدولي مع فتح المجال أمام القطاع الخاص،إضافة إلى أن تلك المرحلة تعتبر انتقالية من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وبقي الإنفاق العام يتزايد بدءا من سنة 2001 بمعدلات متفاوتة حتى مشارف نهاية سنة 2008 عاود الانخفاض مرة أخرى نتيجة الأزمة التي أدت إلى انخفاض أسعار المحروقات، على الرغم من ذلك شهدت الجزائر انتعاشا لم يسبق له مثيل على طول الفترة 1999-2014 بسبب انتهاج سياسة توسعية ومضاعفة الإنفاق العام نتيجة وفرة الموارد المالية وقد بلغت نسبة الزيادة سنة 2014 (16.13%) مقارنة بالسنوات السابقة، عموما قد أدت النفقات العامة إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح العديد من الفئات نتيجة الرفع في الأجور وقد تزامن ذلك مع برنامج توطيد النمو الاقتصادي،الذي أنفق عليه ما يقارب **286 مليار دولار**، ومع نهاية سنة 2014 عرفت النفقات العامة تذبذبا بسبب الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات، فقد بلغت نسبة النقصان (- 6.99%) سنة 2015، وقد سجلت أداء ضعيف خلال سنة 2017 لتصل إلى (-16.79%) مقارنة بسنة 2016 وهذا راجع لقرار التقشف الذي اعتمدته الدولة في السنتين الأخيرتين.

سادسا: معدل التضخم

يعد التضخم من أبرز مشاكل السياسة النقدية و يعتبر مؤشرا من مؤشرات الوضع الاقتصادي التي تصيب الدول النامية خاصة، فتنامي معدلات التضخم تتسبب في العديد من الضغوطات التي تستوجب التعجيل بإيجاد مخرج لذلك، والجزائر هي الأخرى تعاني من ارتفاع معدلات التضخم التي نتج عنها ظهور العديد من الاختلالات بات يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري، والتي حتمت على الدولة التسريع بإيجاد حلولا لذلك من أجل التخفيف من الزيادة المفرطة في المعروض النقدي، وسيتم توضيح تغير معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2017 في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل (IV-14): تغيرات معدل التضخم(INF)

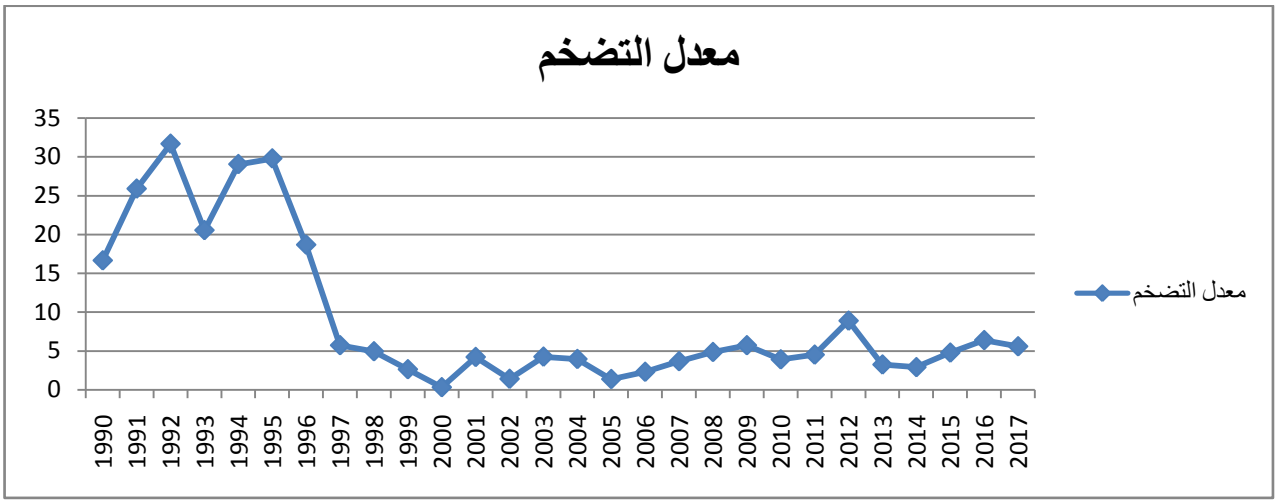

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي للسنوات 1990-2017

- **تحليل المنحنى**

معدل التضخم عرف ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 1990-1995، بلغت أكبر نسبة له سنة 1992 قدرت بـ 31.66% ليعرف تراجعا ابتداء من سنة 1997 ويحافظ على معدلات منخفضة نتيجة سياسة الدولة التي تهدف إلى تقليص معدل التضخم ورفع معدلات النمو الاقتصادي، فالتضخم يعد من بين أهم مشاكل السياسة النقدية لكن يمكن أن يكون أثره إيجابيا أو سلبيا لذا لابد السيطرة عليه قبل فوات الأوان، بلغ معدل التضخم أقل قيمة له سنة 2000 قدرت بـ 0.33% وبقي يحافظ على معدلات منخفضة حتى سنة 2016 سجل قيمة مرتفعة قدرت بـ 6.39% نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات الذي بدأ منذ سنة 2015 وامتد إلى غاية سنة 2016التي استعاد فيها التضخم اتجاهه التصاعدي حيث بلغ في ديسمبر 2016 نسبة 6.4% (**التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016**)،وقد بلغ سنة 2017 ما قيمته 5.59% رغم توقع قانون المالية لسنة 2017 نسبة تضخم تقارب 4% ، وقد شهدت معظم الأسعار ارتفاعا لهيبا خاصة المواد الاستهلاكية.

سابعا: حجم التشغيل

تعتبر سياسة التشغيل وسيلة من وسائل الدولة التي تستخدمها في استحداث مناصب الشغل، عن طريق مختلف الآليات والتدابير من أجل مكافحة معدلات البطالة، ويمكن تبيان تغيرات حجم التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل (IV-15): تغيرات حجم التشغيل(EC)

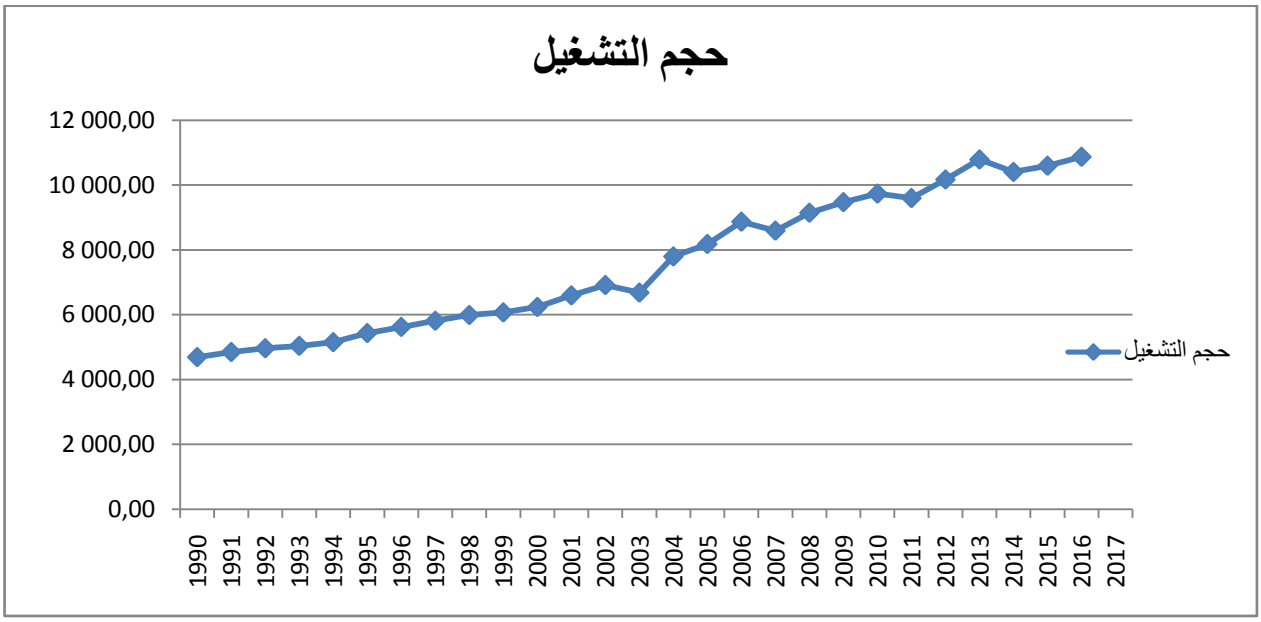

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي للسنوات 1990-2017

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن حجم التشغيل عرف تزايدا مستمرا على طول الفترة 1990-2000 نتيجة السياسة الاقتصادية الجديدة التي تهدف إلى خفض معدلات البطالة ورفع مستويات التشغيل، حيث ارتفع مستوى التشغيل من 4695 ألف عامل سنة 1990 إلى 6240 ألف عامل سنة 2000 ،ويمكن اعتبار سياسة التشغيل المتبعة غير فعالة، لأن فرص العمل المولدة أغلبها مؤقتة، والتي بلغت نسبتها حوالي 74.5% سنويا،وبعد انخفاض أسعار البترول المفاجئ تراجعت إيرادات الدولة واتبعت سياسة إنفاق إنكماشية مست كل القطاعات،إضافة إلى إتباع سياسة الخوصصة التي كان ضحيتها تسريح آلاف العمال،ومع مطلع سنة 2001 باشرت الجزائر سياسة تنموية جديدة المتمثلة في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعتمد على عملية التوسع في الإنفاق الحكومي واستثمار القدرات البشرية المؤهلة في خلق الثروة الاقتصادية، وقد تراوح عدد العمال المشتغلين خلال الفترة 2001 و 2017 مابين 6 و 10 مليون مشتغل وتعتبر نسبة معتبرة بالمقارنة بسنوات التسعينيات وذلك راجع إلى آليات التشغيل التي اعتمدتها الحكومة والتسهيلات الممنوحة من أجل خلق مناصب الشغل، لكن رغم ذلك تبقى تلك الأرقام ضعيفة مقارنة بباقي دول العالم والسبب في ذلك كما ذكر سابقا اعتماد س ياسة تشغيل مؤقتة إضافة إلى حاجة الاقتصاد الجزائري إلى تنويع اقتصادي، والاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي الذي يفترض الاعتماد عليه في تكثيف مناصب الشغل.

IV-3-3 منهجية الدراسة

IV-3-3-1 اقتراح نموذج قياسي لقياس أهم المتغيرات التي تؤثر في حجم التشغيل

قبل الشروع في عرض هذا النموذج لابد من تبيان أهدافه، والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

- ✓ حصر المتغيرات الأكثر تأثيرا في حجم التشغيل للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2017)؛
- ✓ بعد تحديد المتغيرات التي تؤثر بشكل واضح في حجم التشغيل، تتضح الصورة ويمكن الاعتماد على نتائج الدراسة من أجل اختيار السياسة الملائمة التي تزيد من فرص الشغل؛
- ✓ انطلاقا من نتائج الدراسات السابقة في هذا الموضوع والتي يمكن الاعتماد عليها ومحاولة إتمام ما لم يتم مناقشته؛
- ✓ تبيان الأثر الذي يحدثه الإنفاق الحكومي الاستثماري على التشغيل في الجزائر للفترة (1990-2017)؛
- ✓ اقتراح نموذج يمكن من خلاله قياس حجم التشغيل انطلاقا من حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري.

يغطي النموذج الفترة (1990-2017) ويفترض أنها كافية لمتطلبات النموذج القياسي ، فضلا عن أنها تغطي مختلف البرامج الحكومية للجزائر والتغيرات والتقلبات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في ذات الفترة.

- ➢ كل الأرقام الإحصائية المعتمد عليها تم إدراجها في ملاحق في آخر الأطروحة مرقمة كما يلي:

الملحق رقم (01): حجم التشغيل، حجم البنية التحتية وحجم باقي الاستثمارات.

الملحق رقم (02):معدل النمو، أسعار البترول الحقيقية، حجم الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم.

IV-3-3-2 توصيف النموذج

تم الأخذ بعين الاعتبار عند صياغة هذا النموذج أن الظاهرة المدروسة بسيطة غير معقدة أي أن التغيرات المؤثرة فيها يمكن تحديدها من أجل تبيان أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التشغيل.

النموذج ينطلق من مبدأ المقاربة الكنزية التي تفترض أن زيادة الإنفاق الحكومي تسمح بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي هذه الأخيرة التي تعتبر أحسن مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي ، وبارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يتحسن المستوى المعيشي وترتفع نسبة التشغيل .

تم بناء النموذج اعتمادا على دراسات سابقة، كان لها وجهات نظر مختلفة حول الموضوع.

يمكن تلخيص متغيرات النموذج في الجدول الموالي:

الجدول (IV-15): **تحديد وتعريف متغيرات الدراسة ، رموزها ومصادرها**

المتغيرات	الاسم	الرمز	المصدر
المتغير التابع	حجم التشغيل	**EC**	الإحصاءات المالية الدولية – بيانات صندوق النقد الدولي
المتغير المستقل	حجم الإنفاق الحكومي على البنية التحتية	**IGI**	قوانين المالية للسنوات: 1990-2017
	حجم باقي الاستثمار الحكومي	**RIG**	قوانين المالية للسنوات: 1990-2017
	حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية	**GDP**	بيانات صندوق النقد الدولي
	أسعار البترول الحقيقية	**ROIL**	بيانات صندوق النقد الدولي
	حجم الإنفاق الحكومي	**GOV**	قوانين المالية للسنوات: 1990-2017
	معدل التضخم	**INF**	بيانات صندوق النقد الدولي

المصدر: من إعداد الطالبة

أي أن التشغيل **متغير تابع** ، وكل من: حجم الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، و حجم باقي الاستثمار الحكومي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، سعر برميل النفط الحقيقي، وحجم الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم هي **متغيرات تفسيرية** .من أجل القيام بالدراسة القياسية يتم إتباع العديد من الخطوات من أجل اختبار استقرارية المتغيرات والتي يمكن اختصارها في المخطط التالي:

الشكل (IV-16): خطوات التحليل في الاقتصاد القياسي التطبيقي

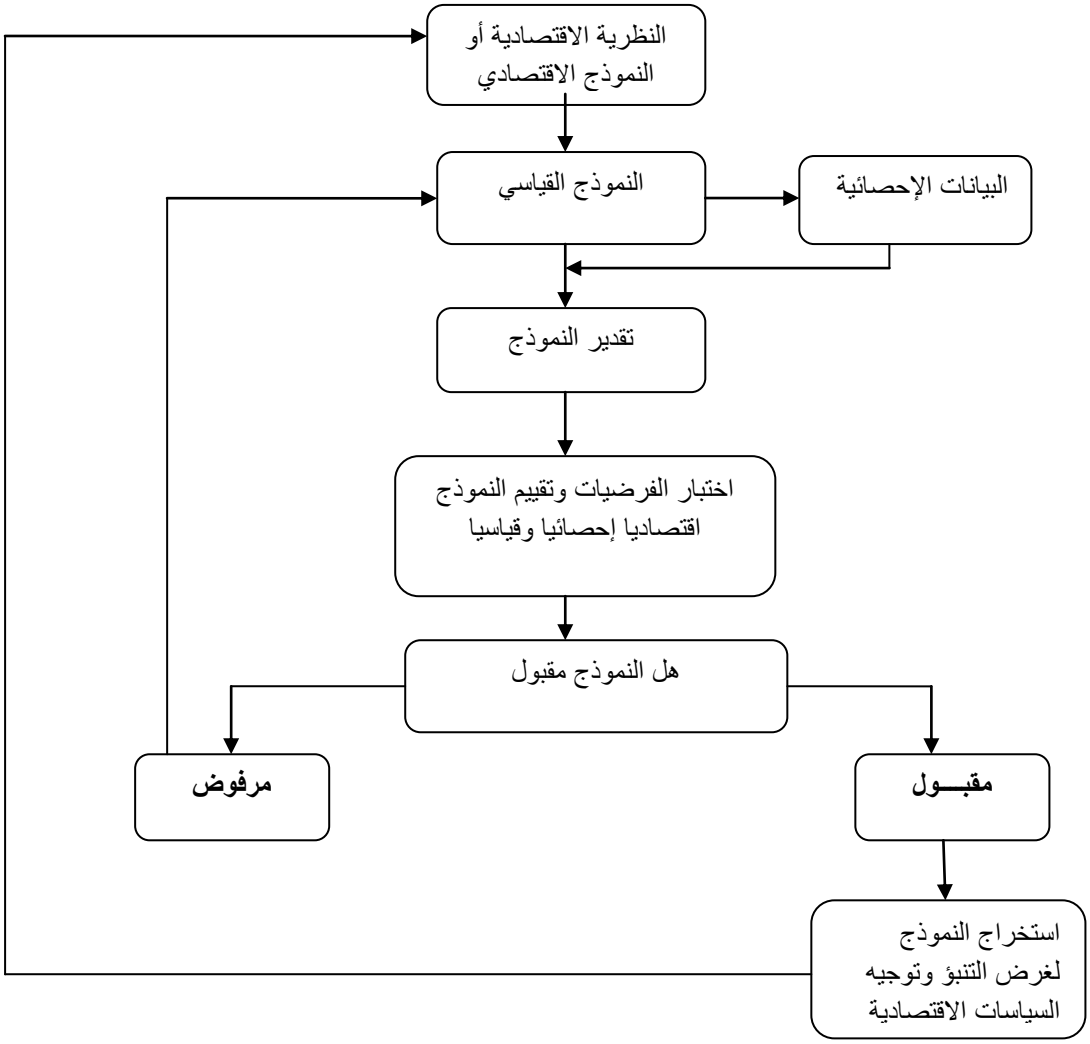

المصدر: قوري يحي عبد الله (2018)، **الاقتصاد القياسي محاضرات وتمارين محلولة**، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائرعلى الموقع:dlibrary.univ-boumerdes.dz تاريخ الإطلاع: 2019/03/30، ، ص: 10.

من أجل بناء نموذج قياسي يحتوي الظاهرة المدروسة يجب القيام بالعديد من الاختبارات القياسية وهي:

IV-3-4 اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة تتكون من:حجم التشغيل (EC) والذي يمثل المتغير التابع، وكل من حجم الإنفاق الحكومي على البنية التحتية (IGI)، وحجم باقي الاستثمار الحكومي (RIG)، حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية (GDP)، أسعار البترول الحقيقية (ROIL) وحجم الإنفاق الحكومي (GOV)، إضافة إلى معدل التضخم(INF) هي متغيرات تفسيرية مستقلة.

IV-3-4-1 دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

أولا: مفهوم الاستقرارية: تستقر السلسلة الزمنية إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي ثابت،وتباين مستقل عن الزمن[1]،وقد ظهر مصطلح الإستقرارية عند Granger &newbold سنة 1974 أول مرة مقترنا بمصطلح الانحدار الزائف بحيث ذكر بأن في السلاسل الزمنية المستقرة الصدمات ستكون مؤقتة وتأثيرهم عبر الزمن سوف يتلاشى كما تعود لقيم المتوسط في الأجل الطويل، وتعتبر السلسة الزمنية مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية[2]:

- ✓ ثبات متوسط القيم عبر الزمن؛
- ✓ ثبات التباين عبر الزمن؛
- ✓ أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

ثانيا: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية : قبل تقدير النموذج لابد من التأكد من إستقرارية السلسلة الزمنية ،إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا أي السلسلة لا يوجد فيها إتجاه لا نحو الزيادة و لا نحو النقصان أما السلسلة غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار نحو الزيادة ، فنقول على أن السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت توقعها ، تباينها ، وتبايناتهاالمشتركة ثابتة عبر الزمن أي[3] :

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$

$$Var(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \gamma(0) = \sigma^2 < \infty \,, \forall t$$

$$Cov(Y_t \,, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = cov(Y_{t+k} \,, Y_{t+k+s}) = \gamma(k)$$

الهدف من دراسة الاستقرارية هو معرفة طبيعة التغيرات التي حدثت في الفترات الزمنية السابقة، والتي من خلالها يتم التحكم في التغيرات التي تطرأ على السلسة الزمنية مستقبلا[4].

---

[1]Melard Guy, (1991), Méthodes de prévision à court terme, Edition Ellipses, Bruxelles, Sur le cite : www.editions-universite-bruxelles.beConsulté le : 19/04/2019, P :282 .

[2]عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2004)، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، مكة المكرمة، بدون ذكر دار النشر،على الموقع: sooqukaz.com/index.php?option=com_edocman...id تاريخ الإطلاع: 2019/04/20 ، ص: 658..

[3]شيخي محمد(2012) ، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن عمان ، الطبعة الأولى ، ص ص: 200-201

[4]عثماني الهادي، هيشر أحمد تيجاني و آخرون(2015)، **اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر ، أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2017**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر، على الموقع: https://dspace.univ-ouargla.dz تاريخ الإطلاع: 2019/04/22 ، ص: 63.

للقيام باختبار الاستقرارية يتم الاعتماد على اختبارين، أول الاختبارات هو اختبار ديكي فولار والثاني هو اختبار فيلبس بيرون وهذا لإعطاء مصداقية لنتائج الاستقرارية ومعرفة نوع النموذج الواجب استعماله في الدراسة، ونظرا لأن اختبار فيلبس بيرون يعطي نفس نتائج اختبار ديكي فولار سيتم الاعتماد على هذا الأخير فقط.

IV-4-3-2 إختبار جذر الوحدة لديكي فولر Dickey-Fuller: تعمل إختبارات ديكي فولر على البحث في الإستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما و ذلك بتحديد مركبة الإتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية لعرض هذا الإختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى و لقد جرت العادة على إجراء إختبار **Dickey-Fuller** باستخدام عدد من صيغ الإنحدار تتمثل في :

$$\nabla Y_t = (\emptyset - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\nabla Y_t = (\emptyset - 1)Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$
$$\nabla Y_t = (\emptyset - 1)Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$$

إذا وضعنا $\lambda = \emptyset - 1$ تصبح :

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$
$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$
$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3)$$

حيث أن إختبار الفرضية $H_0: \lambda = 0$ هو نفسه إختبار الفرضية $H_0: \emptyset = 1$.

و في كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات من الشكل :

$$\begin{cases} H_0: \lambda = 0 (\emptyset = 1) \\ H_1 : \lambda \neq 0 \ (\emptyset \neq 1) \end{cases}$$

إن مبدأ هذا الإختبار بسيط هو :

ـ إذا تحققت الفرضية $H_0: \emptyset = 1$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة .

ـ في النموذج الثالث إذا قبلنا الفرضية البديلة $H_1: \emptyset \neq 1$ و كانت b معنويا يختلف عن الصفر فإن النموذج من نوع TS و يرجع مستقرا بطريقة الإنحدار.

في النماذج السابقة عند إستعمالنا لاختبار ديكي فولر البسيط فإن النموذج ε_t عبارة عن صدمات عشوائية إفتراضا ففي حالة وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي فولر إختبارا يسمى إختبار ديكي فولر المطور(Augmented Dickey- Fuller (ADF test .

إن إختبارات ADF ترتكز على الفرضية $H_1: |\emptyset| < 1$ و على التقدير بواسطة المربعات الصغرى :

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \nabla Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (6)$$

بعد القيام بتطبيق هذا الإختبار على متغيرات الدراسة كل على حدى،والجدول التالي يظهر نتائج إختبارات جذر الوحدة عند المستوى والفروقات من خلال الملاحق:14،13،12،11،10،09،08،07،06،05،04،03، 15،16،17،21،22،23،27،28،29).

الجدول(IV-16): نتائج إختبار ADF على سلاسل المتغيرات عند المستوى 0

المتغيرات	النماذج	معالم النموذج	الإحتمالات	المقارنة	التعليق
Ec	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.011	0.05>.0.011	رفض H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.968	0.05<0.968	قبول H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.001	0.05>0.001	رفض H_0
RIG	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.000	0.05>0.000	رفض H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.000	0.05>0.000	رفض H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.000	0.05>0.000	رفض H_0
IGI	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.000	0.05>0.19	رفض H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.000	0.05>0.00	رفض H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.003	0.05>0.003	رفض H_0
GDP	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.002	0.05>0.002	رفض H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.003	0.05>0.003	رفض H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.400	0.05<0.400	قبول H_0
Roil	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.116	0.05<0.116	قبول H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.201	0.05<0.201	قبول H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.668	0.05<0.668	قبول H_0
Gov	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.062	0.05<0.062	قبول H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.988	0.05<0.988	قبول H_0

	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.098	0.05<0.098	قبول H_0
Inf	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.088	0.05<0.088	قبول H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.149	0.05<0.149	قبول H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.183	0.05<0.183	قبول H_0

المصدر:من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews

من خلال جدول نتائج إختبار ADF على سلاسل المتغيرات عند المستوى 0 نلاحظ أن سلاسل أسعار البترول والإنفاق الحكومي ومعدل التضخم تحتوي على جذور الوحدة في كل النماذج الثلاث و بالتالي السلاسل غير مستقرة ، أما باقي سلاسل المتغيرات فهي مستقرة ، والجدول التالي يبين نتائج إختبار ADF على سلاسلGov و Roil و Inf عند الفرق الأول من خلال الملاحق (18،19،20،24،25،26،30،31،32)

الجدول(IV-17): نتائج إختبارADFعلى سلاسلGov وRoil و Infعند الفرق الأول

المتغيرات	النماذج	معالم النموذج	الإحتمالات	المقارنة	التعليق
Gov	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.000	0.05>0.000	رفض H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.000	0.05>0.000	رفض H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.000	0.05>0.000	رفض H_0
Roil	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.000	0.05>0.000	رفض H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.000	0.05>0.000	رفض H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.000	0.05>0.000	رفض H_0
Inf	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.000	0.05>0.000	رفض H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.000	0.05>0.000	رفض H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.000	0.05>0.000	رفض H_0

المصدر:من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews

من خلال جدول نتائج إختبارADF نلاحظ أن السلاسل لا تحتوي على جذور الوحدة و بالتالي هي مستقرة من الفرق الأول.

IV-3-5 تقدير النموذج القياسي

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقة الإقتصادية نستخدم طريقة **المربعات الصغرى العادية(MCO)** لأنها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة ،ومنه تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أحسن

الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص و فرضيات لتقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد :

$$H_1 : E(\varepsilon_i) = 0 \qquad ,\forall i$$

$$H_2 : var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma_u^2$$

$$H_3 : cov(\varepsilon_i \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0 \qquad ,\forall\, i \neq j$$

$$H_4 : cov(\varepsilon_i X_i) = E(\varepsilon_i X_i) = 0$$

$$H_5 : \varepsilon_i \rightarrowtail N(0\,,\ \sigma^2\ )$$

و بعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي ، و جمع البيانات الخاصة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج و يكون شكل الدالة كمايلي :

$$EC = f(RIG\,, IGI\,, GDP\,, ROIL\,, GOV\,, INF\ )$$

حيث يتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة ، وتكتب صيغته على الشكل التالي :

$$EC_t = \beta_0 + \beta_1 RIG_t + \beta_2 IGI_t + \beta_3 GDP_t + \beta_4 ROIL_t + \beta_5 GOV_t + \beta_6 INF_t + \varepsilon_t$$

حيث أن :

t : تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t

$\beta_6\ \beta_5\ \beta_4\ \beta_3\ \beta_2 ،\beta_1\ \beta_0$: تمثل معلمات النموذج

ε_t : يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على حجم التشغيل والتي لم ندرجها في النموذج .

بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة في البرنامج الإحصائيEviews تحصلنا على تقدير النموذج إنطلاقا من الجدول التالي :

الجدول(IV-18): نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable: EC
Method: Least Squares
Date: 01/01/20 Time: 13:26
Sample (adjusted): 2 27
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5680.955	410.2714	13.84682	0.0000
RIG	1.294160	4.838331	0.267481	0.7920
IGI	1.028542	4.178598	0.246145	0.8082
GDP	16.92897	60.32494	0.280630	0.7820
GOV	0.571895	0.068489	8.350131	0.0000
ROIL	13.24879	5.150122	2.572520	0.0186
INF	-42.70420	15.76037	-2.709594	0.0139

R-squared	0.954027	Meandependent var	7677.525
Adjusted R-squared	0.939509	S.D. dependent var	2091.876
S.E. of regression	514.4967	Akaike info criterion	15.54906
Sumsquaredresid	5029429.	Schwarz criterion	15.88778
Log likelihood	-195.1378	Hannan-Quinn criter.	15.64660
F-statistic	65.71373	Durbin-Watson stat	1.480348
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews

من الجدول رقم: (IV-18) تعطى صيغة النموذج التالية:

$$\widehat{E}$$

$$\begin{matrix} t_c & (13.84) & (0.26) & (0.24) & (0.28) & (8.35) & (2.57) & (-2.70) \\ \delta_{\widehat{\beta}_i} & (410.27) & (4.83) & (4.17) & (60.32) & (0.06) & (5.15) & (15.76) \end{matrix}$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 5029429 \qquad R^2 = 0.95.40 \qquad \overline{R^2} = 0.9395$$

$$Dw = 1.48 \qquad F_c = 65.71 \qquad n = 28$$

IV-3-5-1التحليل الإحصائي و الإقتصادي النموذج

من خلال نتائج تقدير النموذج نلاحظ أن كل من معلمة باقي الاستثمارات و حجم البنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي جاءت غير معنوية إحصائيا لأن الإحتمالات المرافقة للمعالم المقدرة أكبر من 0.05 ، مما يقودنا إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية المعالم ، أما كل من معلمة أسعار البترول والإنفاق الحكومي ومعدل التضخم فهي معنوية إحصائيا لأن الإحتمالات المرافقة للمعالم المقدرة أصغر من 0.05 ، مما يقودنا إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية المعالم .

النموذج ككل له معنوية كلية من خلال إحصائية فيشر فالإحتمال المرافق لها أصغر من 0.05 ($ProbF = 0,000$) ، في هذه الحالة نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن النموذج له معنوية كلية.

تدل قيمة معامل التحديد على أن النموذج المقترح له قدرة تفسيرية عالية حيث أن **95,40 %** من التغيرات التي تحدث في حجم التشغيل تشرحها حجم باقي الاستثمارات وحجم البنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي وحجم الإنفاق الحكومي وأسعار المحروقات ومعدل التضخم و تبقى **4,60 %** لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي .

- إشارة معلمة باقي الاستثمارات موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين حجم التشغيل و حجم باقي الاستثمارات وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية ، حيث إذا زاد حجم باقي الاستثمارات بوحدة واحدة فإن حجم التشغيل يزيد بـ **1.29** وحدة.
- إشارة معلمة حجم البنية التحتية موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين حجم التشغيل وحجم البنية التحتية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية ،حيث إذا زاد حجم البنية التحتية بوحدة واحدة فإن حجم التشغيل يزيد بـ **1.02** وحدة.
- إشارة معلمة الناتج المحلي الإجمالي موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين حجم التشغيل وحجم الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية، حيث إذا زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن حجم التشغيل يزيد بـ **16.92**وحدة.
- إشارة معلمة أسعار المحروقات موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين حجم التشغيل وأسعار المحروقات وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية، حيث إذا زادت أسعار المحروقات بوحدة واحدة فإن حجم التشغيل يزيد بـ **0.57**وحدة.
- إشارة معلمة الإنفاق الحكومي موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين حجم التشغيل وحجم الإنفاق الحكومي وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية، حيث إذا زاد حجم الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة فإن حجم التشغيل يزيد بـ **13.24** وحدة.
- إشارة معلمة معدل التضخم سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين حجم التشغيل ومعدل التضخم وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وكذا التوقعات القبلية، حيث إذا ارتفع معدل التضخم بوحدة واحدة فإن حجم التشغيل ينخفض بـ **42.70**وحدة، بمعنى أن أي زيادة في معدل التضخم سوف تؤدي إلى تقليص الإنفاق العام وبالتالي تراجع حجم التشغيل.

من خلال التحليل نلاحظ أن بعض المعالم ليست معنوية إحصائيا لكن النموذج ككل له معنوية كلية وأن إشارة المعالم فهي موافقة للنظرية الاقتصادية ، و هذا ما يفسر بوجود مشكل التعدد الخطي أي وجود إرتباط بين المتغيرات المستقلة .

IV-3-5-2 التحليل القياسي للنموذج المقدر: بعد دراسة النموذج من الناحية الإحصائية و الاقتصادية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

أولا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء : للكشف عن وجود أو عدم وجود الإرتباط الذاتي للأخطاء نستخدم إختبار Breusch- Godfrey حيث يسمح هذا الإختبار باختبار الفرضية التالية :

$$H_0 : \rho_i = 0$$
$$H_1 : \rho_i \neq 0 \quad (\rho < 0 \ ou \ \rho > 0)$$

الجدول(IV-19): نتائج تقدير إختبار Breusch- Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.742180	Prob. F(2,17)	0.4909
Obs*R-squared	2.087894	Prob. Chi-Square(2)	0.3521

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن: $prob_{LM} = 0.35 > 0.05$ و منه نقبل H_0 و نرفض H_1 و بالتالي لا يوجد الإرتباط الذاتي للأخطاء .

ثانيا: إختبار تجانس تباين الأخطاء : سيتم إعتماد إختبار وايت **white** للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء ، والذي يعتمد على إختبار الفرضية التالية :

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \cdots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

الجدول(IV-20) : نتائج التقدير لاختبار White

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.193027	Prob. F(6,19)	0.0893
Obs*R-squared	10.63842	Prob. Chi-Square(6)	0.1002
Scaledexplained SS	2.974939	Prob. Chi-Square(6)	0.8120

المصدر:من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن: $prob_{LM} = 0.10 > 0.05$ و منه نقبل H_0 و نرفض H_1 و بالتالي يوجد تجانس تباين الأخطاء.

ثالثا: إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء :سنعتمد على اختبار $jarquebera$ والذي يسمح باختبار الفرضية التالية :

H_0 : الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي

الشكل (IV-17)توضيح إختبار $Jarquebera$ لتوزيع الأخطاء العشوائية

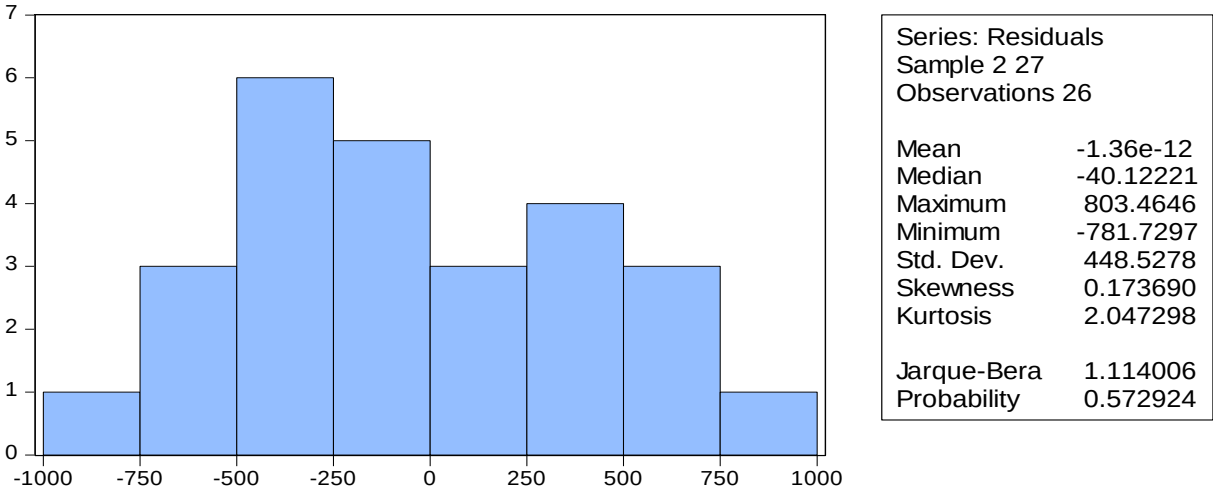

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج $Eviews$

نلاحظ من خلال الشكل أن: $prob_{JB} = 0.57 > 0.05$ و منه نقبل H_0 و نرفض H_1 و بالتالي الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي .

رابعا: إختبارالسببية لجرانجر بين المتغيرات :

يركز هذاالاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرين،حيث يقوم الإختبارعلى دراسة وجود علاقة بين متغيرين كل على حدى،ويتم تحديد السببية من عدمها بناء على القيم الإحتمالية أو مقارنة القيم المحسوبة مع القيم الجدولية ،فإذاكان الإحتمال المرافق لهذا الإختبار أصغر من 0,05 يتم رفض فرضية العدم وذلك يعني وجودسببية حسب جرانجر،كماهوموضح في الجدول التالي من خلال الملحق رقم(33):

الجدول (IV-21): نتائج اختبارالسببية لجرانجر بين المتغيرات

العلاقة	F-Statistic	Probability	القرار
باقي الاستثمارات تسبب في حجم التشغيل	0.15	0.85	لا توجد سببية
حجم التشغيل يسبب في باقي الاستثمارات	0.51	0.60	لا توجد سببية
حجم البنية التحتية تسبب في حجم التشغيل	0.62	0.54	لا توجد سببية
حجم التشغيل تسبب في حجم البنية التحتية	1.68	0.21	لا توجد سببية
حجم الناتج المحلي الإجمالي تسبب في حجم التشغيل	2.08	0.15	لا توجد سببية
حجم التشغيل تسبب في حجم الناتج المحلي الإجمالي	0.21	0.80	لا توجد سببية
حجم الإنفاق الحكومي يسبب في حجم التشغيل	2.21	0.13	لا توجد سببية
حجم التشغيل يسبب في حجم الإنفاق الحكومي	10.31	0.00	يوجد سببية
أسعار البترول تسبب في حجم التشغيل	0.37	0.69	لا توجد سببية
حجم التشغيل يسبب في أسعار البترول	1.77	0.19	لا توجد سببية
معدل التضخم يسبب في حجم التشغيل	1.34	0.28	لا توجد سببية
حجم التشغيل يسبب في معدل التضخم	0.65	0.53	لا توجد سببية

المصدر:من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews

من خلال جدول نتائج السببية نلاحظ أن باقي الاستمارات لا تسبب في حجم التشغيل،لأن الاحتمال المرافق لها يساوي 0.85 أكبر من 0.05 كما أن حجم التشغيل لا يسبب في باقي الاستثمارات لأن الاحتمال المرافق له يساوي 0.60 أكبر من 0.05، كما أن حجم البنية التحتية لا تسبب في حجم التشغيل لأن الاحتمال المرافق لها يساوي 0.54 أكبر من 0.05، و حجم التشغيل لا تسبب في حجم البنية التحتية لأن الاحتمال المرافق لها يساوي 0.21 أكبر من 0.05، وأيضا حجم الناتج المحلي لا تسبب في حجم التشغيل لأن الاحتمال المرافق لها يساوي 0.15 أكبر من 0.05، وأيضا حجم التشغيل لا تسبب في حجم الناتج المحلي الإجمالي لأن الاحتمال المرافق لها يساوي 0.80 أكبر من 0.05، وحجم الإنفاق الحكومي لا تسبب في حجم التشغيل لأن الاحتمال المرافق لها يساوي 0.13 أكبر من 0.05، كما أن حجم التشغيل تسبب في حجم الإنفاق الحكومي لأن الاحتمال المرافق لها يساوي 0.00 أصغر من 0.05، وأسعار البترول لا تسبب في حجم التشغيل لأن الاحتمال المرافق لها يساوي 0.69 أكبر من 0.05، وأيضا حجم التشغيل لا تسبب في أسعار البترول لأن الاحتمال المرافق لها يساوي 0.19 أكبر من 0.05، كما أن معدل التضخم لا يسبب في حجم التشغيل لأن الاحتمال المرافق له يساوي 0.28 أكبر من 0.05، وأيضا حجم التشغيل لا يسبب في معدل التضخم لأن الاحتمال المرافق له يساوي 0.53 أكبر من 0.05.

خامسا: اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة "جوهانسون":

يساعد هذا الاختبار على تحديد عدد العلاقات التوازنية الطويلة الأجل الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وللتحقق من أن السلاسل الزمنية محل الدراسة تحتوي على خاصية التكامل المشترك أي العلاقة بين متغيرات النموذج يكون الاتجاه في التوازن في الأجل الطويل تحت الفرضية التالية:

H_0: لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل

H_1: توجد علاقة توازنية طويلة الأجل

وقبل الشروع في هذا الاختبار نحدد أولا درجة التأخير P ، وذلك باختيار أقل قيمة للمعيارينAKAIKE وschwarez كما يبينه الجدول التالي من خلال الملحق رقم (34):

الجدول (IV-22): نتائج تحديد درجة التأخير

lag	logl	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-866.02	NA	9.31e+22	72.75	73.09	72.84
1	-756.70	145.77	7.34e+20	67.72	70.47	68.45
2	-657.44					

المصدر:من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن درجة التأخير المناسبة هي p=2 لأنها تعطي أقل قيمة للمعيارينAIC و SC

الجدول (IV-23): نتائج اختبار التكامل المشترك "جوهانسون" (أنظر الملحق رقم 35)

الفرضيات	الأثر الاحصائي	القيمة الحرجة عند مستوى 5%	الاحتمالات
	238.69	125.61	0.000
	130.41	95.75	0.000
	72.42	69.81	0.030
	40.67	47.85	0.199
	19.21	29.79	0.471
	5.92	15.49	0.703
	0.57	3.84	0.446

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews

* $None$: لا يوجد متجه (r=0)

* $At\ most1$: يوجد على الأكثر متجه واحد $(r \leq 1)$

$At\ most2$: يوجد على الأكثر متجهين $(r \leq 2)$

$At\ most3$: يوجد على الأكثر ثلاث متجهات $(r \leq 3)$

$At\ most4$: يوجد على الأكثر أربع متجهات $(r \leq 4)$

$At\ most5$: يوجد على الأكثر خمس متجهات $(r \leq 5)$

$At\ most6$: يوجد على الأكثر ستة متجهات $(r \leq 6)$

من خلال استعراض نتائج الاختبار المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- القيمة المحسوبة لاختبار الأثر $\lambda_{\text{trace}}\ (r) = 238.69$ أكبر من القيمة الحرجة لنفس الاختبار عند مستوى معنوية **5%** التي بلغت **125.61** وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك.
- القيمة المحسوبة لاختبار الأثر $\lambda_{\text{trace}}\ (r) = 130.41$ أكبر من القيمة الحرجة لنفس الاختبار عند مستوى معنوية **5%** التي بلغت **95.75** وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بوجود متجه واحد على الأكثر للتكامل المشترك.
- القيمة المحسوبة لاختبار الأثر $\lambda_{\text{trace}}\ (r) = 72.42$ أكبر من القيمة الحرجة لنفس الاختبار عند مستوى معنوية **5%** التي بلغت **69.81** وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بوجود متجهين على الأكثر للتكامل المشترك.
- القيمة المحسوبة لاختبار الأثر $\lambda_{\text{trace}}\ (r) = 40.67$ أصغر من القيمة الحرجة لنفس الاختبار عند مستوى معنوية **5%** التي بلغت **47.85** وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك.

- القيمة المحسوبة لاختبار الأثر $\lambda_{\text{trace}}\ (r) = 19.21$ أصغر من القيمة الحرجة لنفس الاختبار عند مستوى معنوية **5%** التي بلغت **29.79** وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود أربع متجهات للتكامل المشترك.القيمة المحسوبة لاختبار الأثر $\lambda_{\text{trace}}\ (r) = 5.92$ أصغر من القيمة الحرجة لنفس الاختبار عند

مستوى معنوية **5%** التي بلغت **15.49** وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود خمس متجهات للتكامل المشترك.

- القيمة المحسوبة لاختبار الأثر $\lambda_{\text{trace}}\ (r) = 0.57$ أصغر من القيمة الحرجة لنفس الاختبار عند مستوى معنوية **5%** التي بلغت **3.84** وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ستة متجهات للتكامل المشترك.

من خلال تحليل النتائج نستنتج أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

سادسا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد إجراء اختبار التكامل المشترك وبعد التأكد من وجود تكامل مشترك تأتي المرحلة الأخيرة في التحليل القياسي لهذه الدراسة والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ **(VCEM)** والجدول التالي يبين نتائج نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة المربعات الصغرى التي تساعد على معرفة معنوية المعالم ولاختبار جودة النموذج ، وحتى يتم التأكد من خلو النموذج من مشكل الارتباط الذاتي في حدود الخطأ:

الجدول رقم (IV-24): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM

VectorError Correction Estimates
Date: 02/15/20 Time: 14:19
Sample (adjusted): 4 27
Included observations: 24 afteradjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
EC(-1)	1.000000
RIG(-1)	42.76552 (1.97498) [21.6537]
IGI(-1)	-30.38801 (1.47382) [-20.6186]
GDP(-1)	-198.0625 (16.0355) [-12.3515]
GOV(-1)	-0.050678 (0.03381) [-1.49911]
ROIL(-1)	-44.90575 (2.19848) [-20.4258]
INF(-1)	-65.84708

	(4.60053)						
	[-14.3129]						
C	-4294.476						

Error Correction:	D(EC)	D(RIG)	D(IGI)	D(GDP)	D(GOV)	D(ROIL)	D(INF)
CointEq1	-0.053772	0.005368	-0.003139	-0.001106	0.569336	0.013541	0.003027
	(0.12581)	(0.01764)	(0.01920)	(0.00077)	(0.11821)	(0.00521)	(0.00159)
	[-0.42740]	[0.30432]	[-0.16352]	[-1.43507]	[4.81615]	[2.59820]	[1.90140]
D(EC(-1))	-0.221338	0.007589	0.051720	0.000616	-1.060438	-0.009344	-0.007562
	(0.26994)	(0.03785)	(0.04119)	(0.00165)	(0.25364)	(0.01118)	(0.00342)
	[-0.81996]	[0.20049]	[1.25564]	[0.37235]	[-4.18089]	[-0.83565]	[-2.21355]
D(RIG(-1))	1.027727	-0.738981	0.175718	0.029573	-10.38901	-0.379874	-0.033560
	(3.76652)	(0.52812)	(0.57474)	(0.02308)	(3.53908)	(0.15602)	(0.04767)
	[0.27286]	[-1.39926]	[0.30573]	[1.28155]	[-2.93551]	[-2.43474]	[-0.70405]
D(IGI(-1))	-0.374051	0.230458	-0.271824	-0.029826	6.696832	0.150573	0.010587
	(2.86866)	(0.40223)	(0.43773)	(0.01757)	(2.69544)	(0.11883)	(0.03630)
	[-0.13039]	[0.57295]	[-0.62098]	[-1.69710]	[2.48451]	[1.26713]	[0.29163]
D(GDP(-1))	-15.14683	4.162325	5.404106	-0.796817	54.96272	2.042583	-0.666698
	(43.5436)	(6.10546)	(6.64439)	(0.26677)	(40.9143)	(1.80373)	(0.55107)
	[-0.34785]	[0.68174]	[0.81333]	[-2.98690]	[1.34336]	[1.13242]	[-1.20983]
D(GOV(-1))	0.205311	-0.027091	-0.026032	-0.000389	-0.538032	-0.019950	-0.000877
	(0.18475)	(0.02590)	(0.02819)	(0.00113)	(0.17359)	(0.00765)	(0.00234)
	[1.11131]	[-1.04580]	[-0.92342]	[-0.34362]	[-3.09942]	[-2.60690]	[-0.37513]
D(ROIL(-1))	0.408471	0.819787	0.989743	-0.051765	26.16098	0.625308	0.108447
	(6.05267)	(0.84867)	(0.92359)	(0.03708)	(5.68719)	(0.25072)	(0.07660)
	[0.06749]	[0.96596]	[1.07163]	[-1.39598]	[4.59999]	[2.49402]	[1.41577]
D(INF(-1))	15.16449	-0.638794	-1.644879	0.128997	-4.908285	0.302182	-0.030910
	(17.3781)	(2.43667)	(2.65175)	(0.10647)	(16.3287)	(0.71986)	(0.21993)
	[0.87262]	[-0.26216]	[-0.62030]	[1.21162]	[-0.30059]	[0.41978]	[-0.14055]
C	252.7216	0.658567	-10.02618	0.438677	668.4356	7.792029	0.948418
	(128.903)	(18.0741)	(19.6695)	(0.78972)	(121.119)	(5.33960)	(1.63133)
	[1.96056]	[0.03644]	[-0.50973]	[0.55548]	[5.51883]	[1.45929]	[0.58138]
R-squared	0.285055	0.372801	0.355906	0.433885	0.723369	0.489656	0.507912
Adj. R-squared	-0.096249	0.038295	0.012390	0.131957	0.575832	0.217472	0.245465
Sum sq. resids	1767701.	34753.38	41159.46	66.34924	1560667.	3033.210	283.1200
S.E. equation	343.2881	48.13411	52.38286	2.103160	322.5592	14.22020	4.344498
F-statistic	0.747579	1.114481	1.036067	1.437049	4.902971	1.798989	1.935296
Log likelihood	-168.5402	-121.3903	-123.4204	-46.25707	-167.0454	-92.12640	-63.66833
Akaike AIC	14.79501	10.86586	11.03503	4.604756	14.67045	8.427200	6.055694
Schwarz SC	15.23678	11.30763	11.47680	5.046526	15.11222	8.868970	6.497464
Meandependent	245.9167	-2.330417	-2.297500	0.062500	315.1708	0.926667	-1.052917
S.D. dependent	327.8718	49.08309	52.71041	2.257365	495.2681	16.07517	5.001498

Determinant resid covariance (dof adj.)	9.02E+18
Determinantresid covariance	3.36E+17
Log likelihood	-722.6525
Akaike information criterion	66.05437
Schwarz criterion	69.49036

المصدر:من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews

يتضح من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن قيمة معاملال تكيف **coint Eq1**المتمثلة في المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ سالبة و معنوية و هذه الإشارة متوافقة مع النظرية الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ الذي يدل على أن المعدل الذي تتجه العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل ،أي أنه توجد علاقة سببية متجهة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع (حجم التشغيل) ،و تمثل هذه الإشارة السالبة التراجع إلى القيمة التوازنية التي تمثل قوة الجذب نحو التوازن طويل الأجل أي أن الإنحراف الفعلي لحجم التشغيل عن التوازن في الأجل الطويل يصحح كل سنة بمقدار 5.37%.

يلاحظ من خلال نتائج التقدير المبينة أعلاه أن بعض معاملات النموذج معنوية وتختلف عن الصفر لأن قيم الإحتمال أقل من مستوى المعنوية5% وبعضها غير معنوي،حيث تم بصورة متعمدة إضافة المتغيرات الغير المعنوية في المدى القصير،وذلك ليتم التعليق عليها ومقارنة مرونتها القصيرة الأجل مع مرونتها في المدى الطويل كما بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.2850$ وهذا يدل على أن جميع متغيرات النموذج تفسر28.50%من التغيرات التي تحدث في حجم التشغيل.

خلاصــة:

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى واقع سوق التشغيل في الجزائر، وذلك بالقيام بدراسة تحليلية وقياسية لتأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على سوق التشغيل، على طول الفترة 1990-2017 ، بدراسة وتحليل فترة البرامج الحكومية وكذا تحليل تطور متغيرات الدراسة السبع (التشغيل، حجم الإنفاق على البنية التحتية، حجم باقي الاستثمارات، حجم الناتج المحلي، وأسعار البترول،حجم الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم) على ذات الفترة.

بالنسبة للدراسة التحليلية للبرامج الحكومية خلصت إلى أن تلك البرامج استطاعت الجزائر من خلالها تقليص معدلات البطالة ورفع معدلات التشغيل لفترات معينة، وتبقى تلك السياسة ضعيفة نظرا لخلق مناصب شغل مؤقتة، إضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الآلة الإنتاجية بسبب تخلف تطوير البنية التحتية إضافة إلى نقص الاستثمارات الأجنبية.

أما بالنسبة للدراسة القياسية وباستعمال الأدوات الإحصائية واعتمادا على **طريقة المربعات الصغرى**، تم تحليل إحصائيا واقتصاديا أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التشغيل وذلك باختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال جذر الوحدة **لديكي فولر Dickey-Fuller**، حيث تبين أن سلاسل أسعار البترول والإنفاق الحكومي و معدل التضخم مستقرة عند الفرق الأول،أما باقي سلاسل المتغيرات فهي مستقرة عند مستوى الصفر (0)، وعند تقدير النموذج الاقتصادي وتحليله إحصائيا واقتصاديا تم التوصل إلى مايلي:

قيمة معامل التحديد ($ProbF = 0,000$) وهي أقل من 0.05 تدل على أن النموذج المقترح له قدرة تفسيرية عالية حيث أن 95.40%من التغيرات التي تحدث في حجم التشغيل تشرحها حجم باقي الاستثمارات وحجم البنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي وحجم الإنفاق الحكومي وأسعار المحروقات ومعدل التضخم وتبقى 4,60 % لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي، وبالتالي نستخلص وجود علاقة طردية بين حجم التشغيل وكل من حجم باقي الاستثمارات، وحجم البنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي وحجم الإنفاق الحكومي وأسعار المحروقات ،فارتفاع إيرادات الدولة يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الاستثماري وبالتالي رفع معدلات التشغيل، أي أنه أي زيادة في المتغيرات السابقة الذكر يؤدي ذلك إلى زيادة حجم التشغيل، بالمقابل هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وحجم التشغيل وهذا يفسر بأنه أي زيادة في معدلات التضخم تؤدي إلى تراجع في حجم الإنفاق العام فحجم التشغيل، باعتبار أن التوسع في الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم ، وعلى العموم هناك تأثير إيجابي لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على معدلات التشغيل.

الخاتمـــة العامـــة

الخاتمة العامة

عمدت الدراسة إلى محاولة تبيان الآثار التي تحدثها سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في محاولة تحقيق التشغيل التام وتقليص معدلات البطالة،لأنها تعتبر وسيلة هامة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تخفيض معدلات البطالة واستيعاب قوة العمل لتلبية حاجات التنمية ومتطلبات سوق الشغل، وارتفاع معدلات النمو وزيادة معدل الاستثمارات .

وقبل التطرق إلى تفاصيل تحليل تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على سوق التشغيل في الجزائر كان لابد من تبيان أهم المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي الاستثماري، سوق التشغيل وسياسة التشغيل وحتى البطالة،إضافة إلى محاولة توضيح العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والتشغيل وواقع سوق التشغيل في الجزائر، وسرد أهم التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خاصة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة من أجل التصدي للمشاكل الاقتصادية التي واجهتها والتي كان أهمها تراجع واضح في مستويات التشغيل وتفاقم معدلات البطالة،التي كلفت السلطات بذل جهودا كبيرة وتحديات صعبة من أجل إعادة التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، وقد تصدت لذلك بخطط تنموية تسير على القاعدة الكنزية ، وباستخدام ميزانية توسعية من أجل رفع معدلات النمو، وتحرير الاستثمارات الأجنبية وإصلاح نظام النقد، والميل أكثر إلى عملية خوصصة المؤسسات العمومية .

نشير إلى أن عملية الاصلاحات لم تحقق أهدافها المرجوة نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار المحروقات التي كان وضعها غير مستقر فترة الإصلاحات،لكن رغم ذلك كان لتلك الإصلاحات بعض النتائج الإيجابية أهمها تحسن في الناتج المحلي الإجمالي وقد حاولت السلطات التحكم في السياسة النقدية والتي أسفرت على انخفاض في معدل التضخم الذي بلغ **0.33%** كأدنى نسبة له سنة 2000 وعرفت تحسنا في مخزون الاحتياطات الرسمية خلال الفترة (1994-1997) نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات الضعيف،وعرفت الديون الخارجية تراجعا، للعلم أنه خلال هذه الفترة والتي سعت من خلالها الحكومة إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية كان لها انعكاسات سلبية على الجانب الاجتماعي، خاصة على سوق التشغيل، حيث أن عملية الخوصصة وغلق المؤسسات وتسريح العمال طورت معدل البطالة الذي بلغ حوالي **28.70%**سنة 1996(صندوق النقد الدولي)،هذا الذي جعل الحكومة تغير في سياسة الإصلاح من انكماشية إلى توسعية بداية من سنة 2001 من خلال تجسيد كل من برنامج الإنعاش، والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي ، تلك البرامج التي كان هدفها مشترك ومتمثل أساسا في تحسين المستوى المعيشي للأفراد والاهتمام أكثر بجانب الاستثمارات والبنية التحتية واستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، وقد ساهمت تلك البرامج بإعطاء دفع جديد للاقتصاد وإنعاشه ومباشرة مشاريع أخرى من شأنها تحسين التنمية البشرية

للسكان وتطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية،وقد ولدت تلك المشاريع مناصب شغل جديدة استوعبت عددا كبيرا من اليد العاملة، رغم كل هذه الإنجازات تبقى تلك المشاريع إنتاجيتها محدودة بسبب ضعف التمويل نتيجة هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي تهيمن عليه صادرات المحروقات،الأمر الذي يستوجب اتخاذ تدابير من شأنها إعادة هيكلة الاقتصاد وبشكل عميق.

دراسة الجانب النظري سمحت بالتعرف على متغيرات الدراسة وتحليل تطور سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على سوق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2017،وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على نموذج قياسي بالاعتماد على **طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)** لتبيان آثار الإنفاق الحكومي الاستثماري على التشغيل وبالأخص الإنفاق على البنية التحتية وباقي الاستثمارات تم التوصل إلى النتائج التالية:

<u>اختبار الفرضيات:</u>

بالرجوع إلى التساؤلات المطروحة في مقدمة هذا البحث وبعد التطرق إلى الجانب النظري والدراسة القياسية التي تم اعتمادها في الفصل التطبيقي يمكن اختبار صحة الفرضيات كالآتي:

- **الفرضية الأولى** التي تقضي بمدى أهمية النفقات العامة وخاصة الإنفاق الحكومي الاستثماري في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، حيث يمكن اعتبارها وسيلة علاج لإختلالات التوازن في سوق الشغل وأن الحكومة الجزائرية من أجل ذلك وضعت ضمن أولاوياتها سياسة ترشيد الإنفاق العام من أجل الحد من الاسراف في إنفاق المال العام وتوجيهه للمشاريع الاستثمارية الأكثر إنتاجية. ،فإنه من خلال الدراسة النظرية تبين بأن الإنفاق الحكومي يمكنه أن يلعب دورا مهما في علاج الأزمات الاقتصادية حسب النظرية الكنزية، خاصة الإنفاق الاستثماري حيث يؤدي إلى زيادة كل من الدخل والناتج القومي والعرض الكلي،فهو يعتبر أداة الحكومة من أجل المحافظة على التوازن العام وتعزيز النمو الاقتصادي، إضافة إلى أن زيادة الإنفاق على المشاريع الاستثمارية يؤدي إلى رفع حجم التشغيل وامتصاص معدلات البطالة وقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية حيث أن الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار المحروقات التي تراجعت بنسبة **57.75%** بين سنتي (**2014-2016**) بعدما كان يبلغ سعر البرميل 96.29 دولار سنة 2014، والذي خلق عدم الاستقرار في الإنفاق الحكومي وصعوبة في التحكم في النفقات العامة،الأمر الذي حتم على الحكومة انتهاج سياسة تقشف من أجل المحافظة على المال العام مع تحديد أهدافا واضحة للبرامج الحكومية،وإعطاء الأولوية للمشاريع المنتجة وتشديد الرقابة على مدى تنفيذها، وقد بدى واضحا ترشيد الجزائر للنفقات من خلال تراجع مؤشر المديونية الخارجية، وزيادة الضرائب وبعض السلع الاستهلاكية، مع السهر على محاربة أوجه الفساد والإسراف، وقد كان ذلك بشكل صريح في قانون المالية لسنة 2016.

- **الفرضية الثانية** التي تفترض بأن تجارب الإنعاش المنتهجة سابقا من قبل الدولة الجزائرية حققت مبتغاها في الحد من البطالة وزيادة معدلات التشغيل ،إلا أن العجز في ميزانية الدولة واعتماد الجزائر بصفة مطلقة على العائدات الريعية التي تعتبر الشريان النابض لاقتصادها يجعلها دائما عرضة للصدمات والهزات نتيجة للتغيرات السريعة في أسعارها ويقف حاجزا أمام ذلك ،وأن هناك تغيرات أثرت على سوق التشغيل سلبا وإيجابا،فقد بينت الدراسة أن الحكومة الجزائرية تعتمد في تمويلها على عائدات المحروقات بنسبة كبيرة التي تعرف عدم الاستقرار في أسعارها التي بلغت **52.51** دولار للبرميل سنة **2017** مما يدل على الهشاشة المالية للاقتصاد الجزائري والتأثير السلبي الذي يعود على ميزانية الدولة و عرقلة استمرارية الإنفاق على الاستثمارات العمومية فالتأثير على حجم التشغيل، وقد أكدت الدراسة على أن سلسلة الاصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها على طول الفترة 1990-2017 فعاليتها كانت ضعيفة على سوق الشغل والسبب في ذلك يعود حسب الدراسة النظرية إلى أن تلك الإصلاحات كانت ظرفية ومؤقتة لا تستجيب لمتطلبات سوق العمل ، وحسب دراسة واقع سوق الشغل في الجزائر تبن بأنه عرف عدة تغيرات خاصة وأنه يعتمد بشكل كبير على القطاع العام في توليد مناصب الشغل، هذا الأخير الذي يمول من إيرادات صادرات المحروقات المتذبذبة،لذا فهو يمر بفترات توسع وانكماش حسب المسار الاقتصادي للدولة، فقد اعتمدت الجزائر على سياسة الخصخصة في سنوات السبعينيات التي كان لها أثرا بليغا على مضاعفة معدل البطالة نظرا لمحدودية القطاع الخاص، بالمقابل في فترة التسعينيات مالت أكثر في الاعتماد على مجموعة من الأجهزة الحكومية للتشغيل لكنها بأجور زهيدة ولفترات قصيرة.

- **الفرضية الثالثة:** حسب النظرية الاقتصادية إن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤثر بشكل إيجابي على التشغيل، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة وهذا ما ينطبق على الاقتصاد الجزائري ،حيث أنه من خلال النموذج المقترح في الجانب التطبيقي تبين أن إشارة معلمة حجم البنية التحتية موجبة تدل على العلاقة الطردية بين حجم التشغيل وحجم البنية التحتية ، حيث أن زيادة الإنفاق على البنية التحتية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة حجم التشغيل بـ **1.02** وحدة ،وعلى الرغم من اهتمام الدولة الجزائرية بالاستثمارات وزيادة الإنفاق إلا أن نتائجها على التشغيل تبقى ضعيفة نتيجة غياب إستراتيجية واضحة ونقص الرقابة على المال العام وهو موضوع هذه الفرضية.

- **الفرضية الرابعة:** زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة حجم التشغيل بـ **13.24** وحدة هذا ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة القياسية لهذا الموضوع، فسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤثر على المتغيرات الكلية ،حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ،ومن خلال النموذج المقترح تم التوصل إلى أن زياد ة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة حجم التشغيل بـ **16.92** وحدة ،إذن عموما زيادة الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابيا على سوق الشغل وجلب اليد

العاملة وهذا ماينطبق على كل اقتصاديات الدول، لكن الاختلاف يكمن في درجة فعالية تلك الاستثمارات وهو ما يفتقر له الاقتصاد الجزائري نظرا للصدمات التي تعرض لها نتيجة انخفاض أسعار المحروقات التي تعد أول مصدر لتمويل تلك الاستثمارات كهزة سنة 2016، إضافة إلى ضعف الآلة الإنتاجية وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، كلها عوامل آلت دون تحقيق الأهداف المرجوة من سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري ومحدوديتها في الجزائر ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

على غرار ما تم ذكره سابقا يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- أكدت الدراسة القياسية بأن النموذج المقترح له قدرة تفسيرية عالية حيث أنه وانطلاقا من معامل التحديد فإن **95,40 %** من التغيرات التي تحدث في حجم التشغيل تشرحها حجم باقي الاستثمارات وحجم البنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي وحجم الإنفاق الحكومي وأسعار المحروقات ومعدل التضخم؛
- يعد الاستثمار الحكومي بشكل عام والاستثمار في البنية التحتية بشكل خاص المحرك الرئيسي والمتغير الأساسي المؤثر في حجم التشغيل في الجزائر، الذي سيتوجب الاهتمام أكثر به ومضاعفة الأموال الموجهة له، لما له من تأثير إيجابي في زيادة قوة العمل، وتقليص معدلات البطالة؛
- أبدت الحكومة الجزائرية اهتماما ملحوظا بسوق الشغل من خلال مضاعفة مجهوداتها بتسطير جملة من الإصلاحات الاقتصادية انجر عنها تحسن في معدلات الشغل، وتراجع في معدلات البطالة، لكن الجدير بالذكر أن هذه الإصلاحات يعاب عليها بعدم الاستمرارية وخلق مناصب شغل ظرفية لا تشبع متطلبات سوق العمل المتزايدة؛
- تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري فعالة في التأثير على سوق الشغل وذو تأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي ؛
- ارتباط الاقتصاد الجزائري بعوائد المحروقات عرقل عملية التنمية بها نظرا لما تعرفه من حالات عدم الاستقرار والتراجع الذي يثقل ميزانية الدولة بالديون؛
- افتقار الحكومة الجزائرية لمرونة الجهاز الإنتاجي عرقل سيرورة الاستثمارات الحكومية والحد من فعاليتها في القضاء على البطالة، والنهوض بالاقتصاد على غرار اقتصاديات الدول الأخرى؛
- وجود علاقة طردية إيجابية بين الإنفاق على البنية التحتية وحجم التشغيل؛
- وجود علاقة طردية إيجابية بين الإنفاق على باقي الاستثمارات الحكومية وحجم التشغيل؛
- وجود علاقة طردية إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم التشغيل؛

- وجود علاقة طردية إيجابية بين أسعار المحروقات وحجم التشغيل حيث زيادة الأسعار بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة حجم التشغيل بـ **0.57** وحدة؛
- وجود علاقة طردية إيجابية بين حجم الإنفاق الحكومي وحجم التشغيل؛
- وجود علاقة عكسية سلبية بين حجم التضخم وحجم التشغيل، حيث أن زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض في حجم التشغيل بـ **42.70** وحدة وسبب هذه العلاقة العكسية في الاقتصاد الجزائري خاصة تعود إلى اعتماد اقتصادها على صادرات المحروقات بنسبة عالية.

<u>التوصيات والاقتراحات:</u>

بعد عرض النتائج المتوصل إليها يتم اقتراح جملة من التوصيات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار في معالجة مشكل هذا الموضوع من بينها:

- التوجه إلى الاقتصاد الأخضر أصبح ضرورة حتمية من أجل تحقيق فعلي للتنمية المستدامة، وتحريك الاقتصاد والاهتمام أكثر بقطاعي الفلاحة والسياحة والتفكير في مرحلة ما بعد البترول؛
- الاهتمام وبشكل كبير بالاستثمار لأنه يعتبر محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ويعمل على تحسين المستوى المعشي للسكان ويزيد من كمية الإنتاج وكذا معدلات التشغيل؛
- ضرورة وضع قاعدة بيانات إحصائية يتم تحيينها شهريا أو دوريا تحصي طلبات العمل في سوق الشغل في الجزائر من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها من خلال توفير المعلومة الصادقة والآنية؛
- على الحكومة العمل على تجسيد جهاز رقابي يسهر على مراقبة صرف المال العام ومتابعة مدى إنجاز المشاريع الاستثمارية مع سن قوانين صارمة لمتابعة المختلسين والمبددين للمال العام ومحاربة الفساد بكل أشكاله؛
- لابد من العمل على التنسيق بين متطلبات سوق الشغل ومخرجات التكوين، والسياسات التعليمية والتوظيف، وعقد الشراكة مع الجامعات وشركات العمل من اجل ضمان تكوين ممتاز للطلبة ودمجهم في عالم الشغل بكل سهولة؛
- ضرورة تحريك دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في رفع نسبة الصادرات عن طريق برامج ومشاريع عمل وتسهيل منح القروض للشباب من أجل إنشاء مؤسسات مصغرة وامتصاص البطالة؛

- إعادة النظر في سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري التي يسهر على تنفيذها القطاع العام نظرا لضخامة مبالغها، وضرورة تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص خاصة في مجال البنية التحتية؛
- لكي تعطي سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري فعاليتها أكثر في التأثير على سوق التشغيل لابد من السهر على تفعيل الجهاز الإنتاجي وتقليص الواردات؛
- الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق يقتضي البحث عن سبل لتنمية واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل دورها أكثر في التنمية ؛
- تفعيل روح المقاولاتية بين الشباب خاصة في الأوساط الجامعية ومنحهم مشاريع استثمارية، مع مرافقتهم عن طريق دورات تكوينية توفرها الجامعات من أجل تجسيد أفكارهم على أرض الواقع ودمج الشباب عالم الشغل.

آفاق الدراسة:

بعد محاولة معالجة هذا الموضوع الذي يدور حول كيفية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التشغيل في الجزائر، تم ملاحظة إمكانية إثراء البحث العلمي ببعض المواضيع ذات الصلة بإشكالية هذا الموضوع والتي من بينها:

- ✓ طرق وأساليب تقوية الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال البنية التحتية في الجزائر؛
- ✓ آليات تشجيع القطاع الأخضر للخروج من التبعية للمحروقات؛
- ✓ استهداف الإنفاق الحكومي الاستثماري من أجل تطوير سوق الشغل في الجزائر؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم

أولا: الكتب

1 - ابراهيم خريس(2010)، **النظام المالي في الإسلام**، دار الأبرار، عمان.

2 - أعاد حمود القيسي(2011)، **المالية العامة و التشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان.

3 - إسماعيل علي شكر، مجيد جواد مهدي(2016)، **مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، الطبعة الأولى.

4 - الهادي خالدي(1996)، **المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار الهومة، الجزائر.

5 - أحمد جبر سالم، أحمد جاسم محمد(2017)، **الاستثمار في البنية التحتية و مصادر التمويل**، دار الأيام للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن.

6 - أيوب أديب العيسي(2014)، **الفساد الإداري و البطالة**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

7 - برحماني محفوظ(2015)، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الإسكندرية.

8 - بن داود إبراهيم(2010)، **الرقابة المالية على النفقات العامة في القانون الجزائري و المقارن**، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، القاهرة.

9 - بلعزوز بن علي(2006)، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية.

10 -جمال لعمارة(2007)،**تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، دراسة تحليلية و مقارنة، دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الجزائر الطبعة الأولى.

11 -هشام مصطفي الجمل(2013)، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

12 -هيثم عجام(2006)،**التمويل الدولي**، زهران للنشر.

13 -وليد عبد الحميد عايب (2010)،**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**.

14 -وليد العايب(2014)، **محاضرات اقتصاد كلي دولي، المحاضرة رقم 03**، التوازن في ظل نموذج (is-lm).

15 -حازم الببلاوى(1998)، **دور الدولة في الاقتصاد**،دار الشروق،القاهرة، الطبعة الأولى.

16 -حسام علي داود(2013)، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة.

17 -حمدي بن محمد بن صالح(2013)، **توازن الموازنة العامة، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي و الوضعي**، دار النفائس.

18 -حاجي فطيمه(2017)، **سياسات مكافحة الفقر، دراسة تحليلية الجزائر والصين نموذجا**، عمان، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى.

19 -طاهر فاضل البياني، خالد توفيق الشمري(2011)، **مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي** ، عمان الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

20 -طاهر أحمد، سعودي أحمد(2007)، **البطالة، المشكلة والحل**، المحروسة للنشر والخدمات الثقافية والمعلومات، مصر.

21 -كردودي صبرينة، جمال لعمارة(2007)، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، القبة القديمة، الطبعة الأولى.

22 -محمدى فوزى أبو السعود(2014)، **مقدمة في الاقتصاد الكلي ،(مع التطبيقات)**، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية.

23 -محمود حسين الوادي(2007)، **مباديء المالية العامة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان ، الأردن، الطبعة الأولى.

24 -محمد حسين الوادي(2010)، **تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي و مكافحة الفساد**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

25 -محمد خصاونة(2015)، **المالية العامة، النظرية و التطبيق**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى.

26 -محمود حسين الوادي،زكريا أحمد عزام(2007)، **مباديء المالية العامة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى.

27 -محمد فوزي أبو السعود(2014)،**مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، دار الجامعية، الإسكندرية.

28 -محمد غالي راهي الحسيني(2016)، **التوسع المالي و اتجاهات السياسة المالية**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية 2016، عمان، الأردن.

29 -مؤيد عبد الحسين الفضل، عبد الكريم هادي صالح شعبان، **ترشيد القرارات الإدارية، بأسلوب التحليل الكمي**، دار زهروان، عمان، بدون ذكر سنة النشر.

30 -محمد حسين الوادي، أحمد عارف العساف(2009)، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى.

31 -محمدى فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا ، عفاف عبد العزيز ، أسامة أحمد الفيل(2010)، **مباديء الاقتصاد الكلي"الحسابات القومية، هيكل التدفق الدائري للدخل القومي، الحسابات المالية، و مستوى النشاط الاقتصادي-التضخم –البطالة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، بدون رقم الطبعة.

32 -منصوري الزين(2012)، **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، عمان، الأردن.

33 -مدني بن شهرة(2008)، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

34 -محمد غالي راهي الحسيني(2016)، **التوسع المالي و اتجاهات السياسة المالية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن.

35 -مدحت القريشي(2007)، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى.

36 -محمود فوزي أبو السعود ،(2003)، **النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة**، جامعة الإسكندرية.

37 -محمد فوزي أبو السعود(2014)،**مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

38 -مدني بن شهرة(2009)، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، "التجربة الجزائرية"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن.

39 -محمد صلاح (2016)، **الاقتصاد الكلي، محاضرات وتمارين**، بدون طبعة، الجزائر.

40 -ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب(2010)، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية.

41 -سوى عدلى ناشد(2000)، **الوجيز في المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة ، الميزانية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

42 -سعيد عبد العزيز عتمان(2011)، **المالية العامة ، مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

43 -سعيد عبد العزيز عثمان(2008)، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

44 -سعد الله داود(2013)، **الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر.

45 -سي محمد كمال(2017)، **قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

46 -عبد المجيد قدي(2005)، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية.

47 -عبد المنعم فوزي(1972)، **المالية العامة و السياسة المالية** ،دار النهضة العربية، بيروت.

48 -عبد المجيد قدي(2005)، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية –بن عكنون-الجزائر،الطبعة الثانية.

49 -عبد الغفور إبراهيم محمد(2009)، **مباديء الاقتصاد المالية**،دار زهران للنشر و التوزيع،عمان.

50 -علي زغدود(2005)، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.

51 -**عبد الغفور ابراهيم أحمد(2013)**، **مباديء الاقتصاد و المالية العامة**، دار زهران للنشر و التوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان الأردن.

52 -عبد الرحمان تومي(2011)،**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، الواقع و الآفاق**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، طبعة 2011.

53 -عبد المحمود عبد الرحمان نصر(1997)، **الاقتصاد الكلي(النظرية المتوسطة)**، دار الخرجي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض.

54 -عبد الوهاب الأمين(2002)، **مباديء الاقتصاد الكلي**، دار الحالة للنشر و التوزيع، عمان.

55 -عبد اللطيف بن أشنهو(1982)، **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980**، ديوان المطبوعات الجامعية.

56 -عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم(2007)، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث و دراسات، الطبعة الثانية.

57 -عبد الرحمان يسرى أحمد، إيمان محب زكي (2007)، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، بدون طبعة.

58 -عبد الحميد تومي(2011)، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، الواقع والآفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.

59 -عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2004)، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، مكة المكرمة، بدون ذكر دار النشر.

60 -عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2004)، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، مكة المكرمة، بدون ذكر دار النشر.

61 -فليح حسن خلف(2008)، **المالية العامة، عالم الكتب الحديث**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان و إربد، الأردن.

62 -فاروق طيفور(2015)، **لماذا تخلفت الجزائر وتقدمت ماليزيا، رؤية تنموية مستقبلية مقارنة من منظور المشروع الحضاري، الجزائر**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة 2015.

63 -رونالد إيرنبرج، روبرت سميث، تعريب بشير الطاهر(1994)، **اقتصاديات العمل**، دار المريخ للنشر، الرياض.

64 -رمزي زكي(1998)، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، علم المعرفة، العدد 226، الكويت.

65 -شيخي محمد(2012) ، **طرق الإقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن عمان ، الطبعة الأولى.

66 -خالد واصف الوزني،أحمد حسين الرفاعي(2007)،مباديء الاقتصاد الكلي، بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة.

67 -خالد واصف الوزني(2014)، **أحمد حسين الرفاعي، مباديء الاقتصاد الكلي**، بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الحادية عشر، الأردن عمان.

68 -خضر عقل، ياسر عربيات(2010)، **مباديء مباديء الاقتصاد الجزئي و الكلي**، دار يافا العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

69 -ضياء مجيد الموسمي(2015)، **التنمية الاقتصادية في التثبيت والإصلاح و التكييف الاقتصادي**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى.

70 -ضياء مجيد الموسوي(1991)، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية(آراء واتجاهات)**،د م ج، الجزائر.

71 -ضياء المجيد الموسمي(2015)، **التنمية الاقتصادية في: التثبيت و التكييف و الإصلاح الهيكلي للاقتصاد**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الجزائر.

ثانيا: المقالات والمجلات

1 - السعيد بريكة، نور الهدى عمارة(2015)، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

2 - العارف خديجة، تراري مجاوي حسين(2017)، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، مجلة التنمية الاقتصادية ، العدد 12، جامعة مستغانم، الجزائر.

3 - التقرير السنوي 2016 لبنك الجزائر(2017)،**التطور الاقتصاي والنقدي للجزائر.**

4 - المكي دراجي(2004)، **التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر بين ثقل الواقع وطموح المستقبل**، مجلة البحوث والدراسات، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر.

5 - أحمد لعمى، محمد مسعى(2014)، **مداخلة بعنوان: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (2001/2010) ،دراسة تحليلية**، مجلة الباحث الاقتصادي ، مجلة محكمة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، العدد 14، لعام 2014،

6 - بن موسى أم كلثوم، عيسي نبوية(2016)، **ترشيد النفقات العمومية(دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980إلى سنة 2013)**، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ،العدد 02،جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر.

7 - بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف(2013)، **أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، مجلة دفاتر الاقتصادية، العدد السادس ، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

8 - بن عزة هناء(2017)، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، جوان، الجزائر.

9 - برحمومة عبد الحميد(2009)، **الطلب الاستثماري للقطاع الخاص الجزائري: تطوره و محدداته**، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، المجلد ب، الجزائر.

10 -بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف(2014)، **أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، العدد 05، أفريل، جامعة تلمسان، الجزائر.

11 -بوالكور نور الدين(2018)، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 في إطار نموذج ARDL** ، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 32 ، الجزء الثاني، جوان.

12 -بوالكور نور الدين(2017)، **تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل ، (1970-2015)**،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 02، العدد 2،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

13 -بوصالح سفيان، بوثلجة عبد الناصر(2015)، **دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الرابع، الجزائر.

14 -باشي أحمد(2003)، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات** ،مجلة الباحث ،الجزائر، العدد 02.

15 -جيهان محمد(2016)،**أثر اقتصاد المعرفة في النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثامن عشر،العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط.

16 -بن عزة محمد (2015)، **دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "دراسة العلاقة السببية بين اللإنفاق العام و أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR"** ،مجلة رؤى اقتصادية جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي ، الجزائر،العدد 09

17 -دحماني العيد(2018)، **السياسات الاقتصادية البديلة في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط في الجزائر**، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، العدد 07جانفي،جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر.

18 -هاجر سلاطني (2016)، **دور سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في تحقيق التنمية الشاملة، الإمارات العربية المتحدة نموذجا نموذجا**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية و الإدارية، العدد السادس، ديسمبر، جامعة الجزائر 03.

19 -هناء بن عزة(2017)،**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2014)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، كلية الاقتصاد بجامعة أم البواقي، الجزائر.

20 -زين العابدين معو، مبروك ساحلي(2014)، **سياسات التشغيل في الجزائر و سبل حوكمتها**، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 11، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

21 -حداب محي الدين(2017)، **ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد 03.

22 -حوحو فطوم، عساوي سهام(2016)، **تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 2000-2014**،مجلة الباحث الاقتصادي،العدد05،الجزائر.

23 -طيبي حمزة(2017)، **محاضرات في مقياس تحليل الاقتصاد الكلي**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

24 -كمال سي محمد، محمد خليفة رقيق (2016)، **الإنفاق العام و الاستثمار الخاص في الجزائر علاقة تكامل أم إزاحة**، مجلة التنظيم والعمل ،المجلد 5، العدد 4، جامعة معسكر، الجزائر.

25 -كربالي بغداد(2005)، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر. جامعة سوق أهراس.

26 -كمال عايشي، سليم بوهديل(2010)، **الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001/2010**، مداخلة بجامعة باتنة، الجزائر.

27 -لكحل ليلى(2017)، **نظرية كينز لمواجهة الأزمة الاقتصادية**، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، العدد 22، جوان، الجزائر.

28 -محمد بن عزة(2015)، **دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام و أهداف السياسة الاقتصادية باستعمال نماذج الإنحدار الذاتي VAR** ،جامعة حمه لخضر الوادي الجزائر، العدد 09.

29 -مسعودي رشيدة(2015)، **العناصر المحركة للتنمية في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، جامعة الجزائر 03،الجزائر.

30 -معتصم دحو(2016)، **سياسات التشغيل و الوساطة في سوق العمل في الجزائر بين حتمية تنفيذ البرامج و منطق الاستجابة لاحتياجات سوق العمل**، منشورات البحث و العولة و الاقتصاد الإجتماعي ، العدد: 02.

31 -محمد صايب ميزات، ترجمة : فؤاد نوار(2012)، **بانوراما سوق العمل في الجزائر : اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، إنسانيات**، المجلة الجزائرية في الأثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية، الجزائر.

32 -موسوس مغنية(2018)، **ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة**، **مجلة الاقتصاد والمالية**، المجلد 04، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر.

33 -مختاري ملوكة(2017)، **التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر، "دراسة مقارنة"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد رقم 09، مخبر البحث والتنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية، جامعة مصطفى اسطمبولي ، معسكر، الجزائر.

34 -**مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، بوابة الوزير الأول ماي 2014.

35 -مبتول عبد الرحمان، **الجزائر لا تعيش أزمة مالية.**

36 -محمد مدياني، كمال محلي(2018)، **الإنفاق العام على البنية التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية(مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 21، العدد 01، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر 03، الجزائر.

37 -محمد صلاح(2014)، السياسات العمومية الحديثة لبناء و تحديث البنية التحتية، مشروعات البناء و التشغيل و نقل الملكية(BOT) نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد:12، الجزائر.

38 -مخلد العمري(2013)، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، منتدى الإستراتيجيات الأردني.**

39 -مرابط فوزي، نادية شطاب(2015)، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2011**، دراسة قياسية وفق سببية Granger،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات –العدد 37 ، جامعة عنابة، الجزائر.

40 -مي موسى سليمان علي(2016)، **أثر الاستثمار المحلي في مشروعات البنية التحتية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2000-2012)**، مجلة العلوم الاقتصادية،العدد 17، جامعة الزعيم الأزهري.

41 -محمد مدياني،كمال محلي(2018)، **الإنفاق العام في البنى التحتية و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، المجلد 21، العدد، الجزائر.

42 -مستقبل التشغيل في ضوء المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في الوطن العربي (2013)، مؤتمر العمل العربي ، الدورة الأربعون، الجزائر، 15-22 أبريل 2013،البند التاسع، منظمة العمل العربية.

43 -محمد علي(2017)، **تراجع الإنفاق الحكومي يبطيء اقتصاد الجزائر**، العين الإخبارية.

44 -مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد ،لقام حنان(2018)، **التشغيل في الجزائر ، قراء تحليلية للسياسات التشجيعية**، مجلة التنظيم والعمل، جامعة مصطفي اسطمبولي، معسكر، المجلد 7، العدد 01، الجزائر.

45 -موسى رحماني، حنان يقاط(2016)، **نمذجة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2014/1980)** "،مجلة رؤى اقتصادية" ،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد10.

46 -مولاي علي هواري، تسابت عبد الرحمان (2016)، **دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، جامعة أم البواقي.

47 -مراس محمد، بن سماعيل مراد(2014)،**"النمذجة القياسية لأثر الإنفاق العام على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة 2001-2014 باستخدام نموذج التكامل المتزامن (ECM)"**، مجلة الاستراتجية والتنمية ، المجلد 5، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

48 -نبيل بوفليح(2012)،**دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة"2000-2010"**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 12، ديسمبر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

49 -نادي رجال الأعمال(2009)، التحديات التنموية التي تواجه الأداء الاقتصادي في اليمن، مقالات اقتصادية صادر عن نادي رجال الأعمال اليمنيين.

50 -نيكلاس بلوم، أيهان كوزي، (2013)، **قيود عدم اليقين.**

51 -سفيان بن عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز(2010)، **التنمية الاقتصادية في ماليزيا، تجربة إسلامية رائدة**، مجلة البدر العدد 12.

52 -سليمان بلعور، لخميسي الواعر(2018)، **دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009-2014، في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الجزائري**، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جماعة برج بوعريريج، الجزائر، العدد: الخامس.

53 -سميحة فوزي، نهال المغرب(2012)، **الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر، مزاحمة أم تكامل**، ورقة عمل رقم 96.

54 -سميحة فوزي، نهال المغرب(2000)، **الاستثمار العام والاستثمار الخاص، في مصر**، ورقة عمل 96.

55 -سعدية قصاب، فاطمة الزهرة(2016)، **سياسات التشغيل في الجزائر، 1990-2014، تشخيص وتقييم**، مجلة معارف،جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، العدد العدد 20، الجزائر.

56 -ساحلي لزهر(2018)، **تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي و التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر للفترة (1990-2016)، باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي(VAR)**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد06، العدد:01، جامعة 20 أوت 1955.

57 -سليم سليمان الحجايا، محمد خليل عدينات(2017)، **الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1985-204)**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد2، الأردن.

58 -سليم مجلخ(2016)، **دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985/2014** ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 09 .

59 -سليمان محمد، بايزيد علي(2015)، **دراسة تقنية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر، خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001/2014)** ،من المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 03،

60 -علي سيف علي المزروعي(2012)، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009م)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية –المجلد 28-العدد الأول.

61 -عمر سراج أبو رزيزة(2003)، **مفهوم الترشيد، أسباب فشله و عوامل نجاحه**، مجلة عبد العزيز، العلوم الهندسية، المجلد 14، العدد 01، جامعة الملك عبد العزيز.

62 -عيدودي فاطمة الزهرة(2016)، **الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، العدد 07،

63 -علي مكيد، سومية فرقاني(2016)، **قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية الاقتصادية،دراسة حالة الجزائر (2001-2014)**، دراسات –مجلة دولية علمية محكمة- العدد الاقتصادي- العدد 26أ، جوان، جامعة الأغواط، الجزائر.

64 -عيسى محمد الغزالي(2007)، **اقتصاديات الاستثمار، النظريات و المحددات**، سلسلة جسر التنمية، العدد 67، الجزائر.

65 -عبد النافع الزرري، عاطف بطارسة(2015)، **أثر الإنفاق الاستثماري لكل من القطاعين العام و الخاص، على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة، 1990-2012**، مجلة القداسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد 17 العدد 2.

66 -عجاس سهام(2016)، **واقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة، دراسة لبرامج وآليات سياسة التشغيل**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية ، العدد 06،جامعة البلدية، الجزائر.

67 -علاء الدين جعفر(2008)، **الإنفاق الاستثماري ومستقبل الطلب على الأيدي العاملة في العراق**، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة الاستثمار الحكومي، قسم الدراسات والبحوث، بغداد.

68 -عطا الله بن مسعود، بوثلجة عبد الناصر(2014)، **أثر مزاحة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،العدد السابع، المجلد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.

69 -عبد الرزاق مولاي لخضر،بونوة شعيب(2010)، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الواحات للبحوث و والدراسات العدد 09 ،كلية العلوم الاقتصادية و علو التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر.

70 -عبد الوهاب بوكروح، **النموذج الاقتصادي الجديد: 6 توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع.**

71 -عطا الله بن مسعود، بوثلجة عبد الناصر(2014)، **أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد السابع، المجلد الثاني، جامعة الوادي ، الجزائر.

72 -علة مراد، ضيف أحمد(2011)، **التشغيل في الجزائر..آفاق وتصورات**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الثاني،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.

73 -علاء الدين جعفر(2008)، **الإنفاق الاستثماري ومستقبل الطلب على الأيدي العاملة في العراق** وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة الاستثمار الحكومي ، قسم الدراسات والبحوث، العراق.

74 -عثماني الهادي، هيشر أحمد تيجاني بن ضب عبد الله(2015)، **اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر، أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 19974-2017**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر.

75 -صائب حسن مهدي(2010)، **البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 03.

76 -صندوق النقد العربي، **تنافسية الاقتصادات العربية**، العدد الثاني، 2017.

77 -قوري يحي عبد الله (2018)، **الاقتصاد القياسي محاضرات وتمارين محلولة**، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

78 -تماضر جابر البشير الحسن، على فاطن الونداوي (2013)، **قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970-2010)**، مجلة العلوم الاقتصادية، (01)14 vol.

79 -خزامى عبد العزيز الجندي، عبد الرحيم بوادقجي (2010)، **الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، دمشق سوريا**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونة، المجلد 26، العدد الثاني.

ثالثا: الرسائل والمذكرات الجامعية

1 - إيمان بوعكاز(2015)، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2001)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، الجزائر.

2 - القنيعي عز الدين(2013)، **أثر السياسة الاستثمارية في التشغيل في الجزائر في آفاق 2017**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، مالية وبنوك:جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر ،غير منشورة.

3 - داود فتيحة (2015)، **إشكالية التشغيل في الجزائر في ظل النموذج الجديد لسياسة التشغيل**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجيلالي إلياس، سيدي بلعباس، الجزائر، غير منشورة.

4 - دحماني محمد أدريوش(2013)، **اشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

5 - وليد عبد المجيد عايب(2009)، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

6 - زيرمي نعيمة (2016)، **أثر التحري التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامع تلمسان، الجزائر.

7 - حفيف فوزية(2014)، **أثر الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية في النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة علي لونيسي البليدة، الجزائر.

8 - طاوش قندوسي(2014)، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 2012/1970**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،سنة:2014/2013،الجزائر.

9 - طارق قدوري(2016)، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2016/2015، الجزائر.

10 -مختار بن هنية (2008)، **إستراتجيات و سياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منوري قسنطينة،الجزائر.

11 -محمد فرحي(1999)، **النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.

12 -مخضار سليم(2018)، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

13 -مقراني حميد(2015) ، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس الجزائر ، 2015/2014.

14 -محمد مازن محمد الأسطل(2014)، **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين، للفترة 2012/1996** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فليسطين.

15 -نبيلة عرقوب(2012)، **محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، دراسة نظرية و قياسية، 1980-2008**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

16 -سعيدي يحي(2007)، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتري قسنطينة، الجزائر.

17 -سرين جميل حسن الوحيدي(2017)، الإنفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني دراسة قياسية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

18 -عميش عائشة(2017)، **دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،الجزائر، غير منشورة.

19 -صبايحي ربيعة (2009)، **الخوصصة بنقل ملكية المؤسسات العامة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق، تيزي وزو،الجزائر.

20 -تمار توفيق(2016)، **التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، الأهداف والمعوقات**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

رابعا: الملتقيات والندوات والأيام الدراسية

1 - **بن** عزة محمد(2013) ،**أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي ،" تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 120/12مارس 2013 بكلية العلوم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامع سطيف1، الجزائر.

2 - بن عيسى كمال الدين، مراس محمد(2014)، **أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر للفترة 2001-2014**، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي:" تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 120/12مارس 2013 بكلية العلوم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامع سطيف1، الجزائر.

3 - جديدي روضة(2013)، **أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي:" تقييم أثار برامج الإنفاقات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس.

4 - جديدي روضة(2013)، **أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي:" تقييم أثار برامج الإنفاقات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1،الجزائر.

5 - دحماني محمد أدريوش، ناصور عبد القادر(2013)، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي "تقييم الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، يومي: 12/11 مارس 2013، جامعة جيلالي ليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر.

6 - دحماني محمد أدريوش، ناصور عبد القادر(2013)، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي "تقييم الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، يومي: 12/11 مارس 2013، جامعة جيلالي ليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر.

7 - هواري عامر، قاسم حيزية(2013)، **"السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها"**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول:" السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع و التحديات" ، جامعة سوق أهراس ، الجزائر ،

8 - كمال عايشي(2010)، سليم بوهديل ،الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2010/2001 ، مداخلة بجامعة باتنة لسنة 2010.

9 - لبشير عبد الكريم(2003)، **تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمرمدوية**، مداخلة ضمن الملتقى حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يوم: 23/22 أفريل.

10 -مشري محمد ناصر،بقة الشريف(2015) ،" **تقييم حصيلة برامج و مخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015**"، مداخلة ضمن مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.

11 -عمر جنيه، مديحة بخوش(2011)، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.

خامسا: التقارير و القوانين والمراسيم

1 - **تقرير صندوق النقد الدولي**، جوان 2014.

2 - **الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015**، نشرة 2016، رقم046.

3 - **تقرير صندوق النقد الدولي**، لسنتي 2016-2017.

4 - **قانون المالية** ،لسنتي 2016-2017.

5 - **الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار.**

6 - **منظمة العمل الدولية.**

7 - **تقارير صندوق النقد الدولي وإحصائيات منظمة الأوبيك(FMI)** لسنتي 2016، 2017.

8 - **الجريدة الرسمية رقم 25** المؤرخ في 2009/04/29.

9 - **الجريدة الرسمية** العدد 46.

10 -**المادة 12 من القانون رقم 16-09** المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق ل 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار.

11 -**الجريدة الرسمية، العدد 48**، الصادر في: 03-09-1995.

12 -**القانون رقم 04-19** مؤرخ في 13 ذي القعدة 1425 الموفق لـ 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل.

13 -**المادة رقم 01 من القانون رقم 06** المؤرخ في 20ذي القعدة عام 1427 الموافق لـ 11 ديسمبر 2006، المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل.

14 -**المرسوم التشريعي رقم93-12** المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993 ، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 84، المواد: 03-12.

15 -القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410، الموافق لـ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 16، المواد: 11-55-74.

16 -**النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 1 إلى غاية 41**، 2007-2018.

17 -**بنك الجزائر ، "التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** ، 2015.

18 -**بنك الجزائر ، "التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** ،2017.

19 -**مؤتمر العمل العربي ، الدورة الأربعون، الجزائر**، 15-22 أبريل 2013،البند التاسع، منظمة العمل العربية.

20 -**المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للاعلام الآلي والاحصاء (CNIS)**، احصائيات التجارة الخارجية في الجزائر، فترة : سنة 2017.

21 -**البنك الدولي**.

22 -**صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصادات العربية**، العدد الثاني، 2017.

23 -**النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 1 إلى غاية 41**، 2007-2018.

24 -**تقارير بنك الجزائر**.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

أولا: الكتب

1- Ait Mokhtar Omar،**L'ALGERIE EN QUETE D'UNE RATIONALISATION DES DEPENSES PUBLIQUES**.

2- Malaisie (2013) ،**Communauté Européenne**, Document de Stratégie, pour la période de 2007-2013.

3- Stéphanie DAMAREY(2017) **,FINANCES PUBLIQUES** ;5e édition 2017-2018 .

4- Jean-Christophe ;Boungou Basika ; Abdelali Bensaghir Naciri(2011),**Repenser les économies africaines pour le développement**.

5- Marc Raffinot(2015),**économie du développment**,Editeur :Dunode ,cours .

6- Nshue Mbo Mkime, Alexandre(2014), **Croissance économique ;une perspective africaine**, editeur ;l'Harmattan,p :18.

7- Jacques Freyssinet(2004), **Le chomage** ,11 édition ,pari ; p :116.

8- Min Cheng, Yujie Lu(2017), **Investment efficiency of urban infrastructure systems**: Empirical measurement and implications fir China.

9- Paul A.SAMUESON(1988), **The keynes –Hansen –Samuelson Multiplier-Accelerator Model of Secular Stagnation** ,Japan and the world economy1 ,North –Holland.

10- Yamna Daoud,Aida Kammoun(2011),**Contraintes Financieres et Comportement D'investissement :Cas Des Entreprises Tunisiennes**, Financial constraints and investment behavior :The case of Tunisian listed firms.

11- Clarisse Angelier, Jeanne Courouble (2018), **Ces innovateurs Créateurs de croissance**, Editeur , Eyrolles.

12- Bertrand Affilé et Christian Gentil Avec la collaboration de Franck Rimbert(2007), **Les grandes questions de l'économie contemporaine**, Editeur : l'Etudiant.

13- Braquet, Frédéric(2014),**L'essentiel pour comprendre le marché du travail**, Editeur Gualino.

14- Vatin, François(2008),**Le travail et ses valeurs**, Editeur :Albin Michel, pp :07-08.

15- Denis Anne,Yannick L'horty(2013),**Economie de l'emploi et du chômage**,Editeur :Armand colin.

16- Boni Mehaela Straoanu, Florentina Pantazi(2011),**Concept and théories regarding economic balance in incidence with the labor market**, Procidia Social and Behavioral Sciences.
17- Karl Max(2008), **Les Théories économiques du chômage**.
18- Milton Friedman(1967), **Must we choose between inflation and unemployment ؟** Stanford Graduate School of Business Bulletin.
19- Bomba , Alberto(2015), **La Théorie général de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie de John M. Keynes (analyse de livre) : Une approche social et révolutionnaire pour atteindre le plein emploi**, Editeur : 50 minutes.
20- Poulon, Frédéric(2016), **La pensé économique de Keynes Ed .4**, Editeur : Dunod,
21- Gaelle le Guirrier-Milner(2015) , **« L'essentiel des mécanismes de l'économie »**, 4 éme édition, Lextenso édition ,Paris.
22- A.w. Philips (1958) , **The relation between unemployment and the rate of change of money wages in the United kingdom**, 1861-1957.
23- Lucien Orio, Jean-josé quilès(2009) ,**KEYNES, LES enjeux de la Théorie générale, publier dans la collection « Circa », aux édition Nathan « 1993 »** , 2 e edition ,editeur :Armand Colin.
24- Ahmed Silem , D.Jean Marie Albartini (1999), **Lixique d'économie**, 6^0 édition , dalloz .
25- Oliver J.Blanchard ,Jean –Paul Fitoussi(2014), **Croissance et Chômage**, La documentation française.
26- Y-M.D (2015), **Chômage, cause des 20% suicides**, option/ Bio.
27- Omar F.Bizri(2018), **The Arab Countries 'Economies and Development Policies**, Science ,Technology, and Development in the Arab C countries.
28- Ladislaw Svitek(2002),**Privatization in the Czech republic during the transition years : success or failure ؟**, thesis , Navel postgraduate school Mouterey,California.
29- Melard Guy, (1991), **Méthodes de prévision à court terme**, Edition Ellipses, Bruxelles**.**

ثانيا: المقالات

1- Donghua Chen, Saqip Khan(2013), **Government Intervention and Investment comovement: Chine Evidence**,Journal of Business Finance and Accounting, volume 40,Issue 3-4, April 2013.
2- Ronald c.Fisher and Robert w.Wassmer(2015), **An Analysis of State-Local Government Capital Expenditure During the 2000s**,Revu Public Budgeting and Finace, volume 35, issue.
30- Wenyi Shen, Shu-Chun S.Yang , Luis-Felipe Zanna(2018), **Government Spending Effects in Low –Income Countries**, article in Journal of Development Economics,15 February 2018.
3- Abdul Abiad, Davide Furceri, Petia topalova(2016), **The Macroeconomic Effects of Public Investment : Evidence from Advanced Economies**, article in Joumal of Macroeconomics.

4- Ahmed Zakane(2009),**L'IMPACTE DES DEPENSES D'INFRASTRUCTURE SUR LA CROISSANCE EN ALGERIE UNE APPROCHE EN SERIES TEMPORALLES MULTI VARITEES(VAR)?**, ARTICLE EN LES CAHIERS DU VREAD N 87.
5- Michael A.Anderson, Arthur H.Gldsmith(19997), **Mr Keynes ,theory of investment :Do forward looking expectation and weight really matter**?,journal of economic Psychology,volume 18 , September.
6- Romualdas Juknys,Genovaite Liobidiene, Renata Dagituite(2018),**Decceleration of econmic growth –the main course seeking sustainability in developed countries**,Journal of Cleaner production.
7- Alexiou Constantinos(2009), **Government Spending and Economic Growth Econometric** :Evidence from from the South Eastern Europe, Journal of Economic and Social Research , 111-16.
8- Lionel Artige,**L'équilibre macroéconomique keynésien , Introduction à la macroéconomie HEC –Université de Liège**, , Sans année de publication.
9- Joel Hinaunye Eita,Johannes M.AS(2010) ,**Determinants of umployment in Namibia , University of Johannesburg** , International Journal of Business and Management, vol 05, No 10.
10- Dieter Denneberg(1988),**Keynes Decision Rul,on "Expectation "in the General Theory** ,European journal of political Economy ,vol 4,NO 2.
11- Ahmed zubaidi baharumshah l(2009),**The stability of money demand in China: Evidence from the ARDL model** Elsevier Economic systems N33
12- Britta Gehrke, Enzo Weber(2018) , **Identifying Asymmetric Effects of Labor Market Reforms**, European Economic Review, volume 110.
13- Noel Cass, Tim Schowanene, Elizabeth Shove(2018),**Infrastructure, intersection Societal Transformation**,Journal of Technological Forecasting and Social Chnge,volume 137.
14- Jellali Madjida ,Brahime Halima(2016) ,**Etude comparative de l'impact de l'infrastructure régionale sur la croissance économique en Tunisie**, international Journal of Business and strategy (IJBES),VOL 04.
15- Thomas Palley(2017), **The General Theory at :80 Reflection on the history and enduring relivance of Keynes economic**s,investigacion Economica, volume 76, September.
16- Mahnaz Muhammad, Tasnim Khan(2017), **Armey Curve Analysis For The Panel of Selected South Aslan Economies**,Journal of Social Social Sciences, Humanitiies and Education volume 1,N.
17- Federico Nucera(2017), **Unemployment fluctuation and the predictability of curreny returns**, Journal of Banking and Finance, volume 84.
18- Oana Simona(2015), **Classical, Neoclassical and New Classical Theories and Their Impact Macroeconomic Modelling**, Procidia Economics and Finance,volume 23.
19- Keschab Bhattaria(2016), **Unployment –inflation trad-offs in OECD Countries**, Economic Modelling, volume 58.

20- Richard Harris, Brian Silverstone (2001), **Testing for asymmetry Okun's Law : A cross-country comparison**, Economic Bulletin ,vol 5, no 02.
21- Mhlet G.yalema,Alberto Gianoli(2018), **Instructure governance :causes for the poor secttoral coordination among infrastructure sector of Addis Ababa**, Cities, volume: 83.

ثالثا: مذكرات الدكتوراه

1- Dramane Lassana Traore(2000),**Analyse de l'impact de l'investissement public sur sur la croissance économique au Mali**, thèse de doctorat en économie industrielle, option économie public, université Cheikhi Anta Diop deDakar U.C.A.D .
2- Teshoume Ketma, **The Impact of government spending on economic growth: the case of Ethiopia**, UNIVERSITY Addis Ababa school of Graduate studies.
3- Fousseynou bah(2006), **Analyse du chomage et bilan des politiques d'emploi au mali**, Thèse pour obtenir le grade de docteur , Science économique, Université de Mali.
4- Bouriche Lahcène (2012-2013), **Les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique (1980-2009)**, Thèse de doctorat en science économique, Faculté de Science économique, science du gestion et science commerciales, Université de Tlemcen.

رابعا: الملتقيات

1- Ghada Barsoum, Sarak Wahaby et Aditya Sarkar(2017), **Les Jeunes et l'emploi en Afrique du nord**, rapport de synthèse Elaboré en Préparation de la Conférence sur l'Emploi des Jeunes en Afrique du Nord, Genève,26/27 Septembre 2017.
2- Adam Martin(2004),Keynes and and Say's Law of Markets : Analysis and Implication for Austrian Economics,Conference ASSC Schedule, Grove city college .

خامسا: التقارير

1- **OPEC statistics**.
2- **Rapport Investissement Public Analyse et Recommandations**, Octobre 2017.
3- Jsecoo22(2014), **Professeur de sciences économiques et sociales**, Retraité.
4- **Ministère de l'Industrie et des Mines**, Bulletin d'information statique, N 31, Op-cit.
5- **EBRD**, transition raport 2003 .
6- Banque D'Algérie, **Rapport annuel de la banque d'Algérie** 2008.
7- Banque D'Algérie, **Rapport annuel de la banque d'Algérie** 2005.
8- World Bank.
9- **Banque d'Algérie** , op-cit.
10- Banque d'Algérie , **rapport annuel de la banque d'Algérie** , 2014.

11- European Commission, **European Neighbourhood Policy And Enlargement Negotiations: Algeria, Available on line**.
12- **Le nouveau model de croissance(synthèse)**(2016).
13- Banque d'Algérie, **"Evolution Economique et Monétaire en Algérie**",2008.
14- d'Algérie, **"Evolution Economique et Monétaire en Algérie**",2009,
15- Banque d'Algérie, **"Evolution Economique et Monétaire en Algérie**",2014.
16- Banque d'Algérie, "**Evolution Economique et Monétaire en Algérie**",2016.
17- Ministère des Finances-DGPP-DRI-, "**Rétrospective Statistique 1963-2014**".
18- des Finances-DGPP,"Rétrospective-PIB",
19- Banque d'Algérie
20- Banque D'Algérie, **Rapport annuel de la banque d'Algérie** 2008.
21- Banque d'Algérie, "**Evolution Economique et Monétaire en Algérie**",2009.
22- Banque d'Algérie, "**Evolution Economique et Monétaire en Algérie**",2014.
23- Banque d'Algérie, "**Evolution Economique et Monétaire en Algérie**",2016.
24- Ministère des Finances-DGPP-DRI-, **"Rétrospective Statistique 1963-2014**", 2016.
25- Ministère des Finances-DGPP,"**Rétrospective-PIB**", www.dgpp-mf.gov.dz.
26- Banque D'Algérie,
27- **Rapport annuel de la banque d'Algérie** 2005.
28- World Bank
29- Banque d'Algérie , **rapport annuel de la banque d'Algérie** , 2014.
30- O.N.S ;**Données statistique 2010.2011.2012**. Démographie algérienne n 520.
31- Adaptée D'après, Ons, **Algérie En Quelques Chiffres**, N° 44, 45, 47.
32- **ons rétrospective des comptes economiques 19963-2010n 166** alger decembre 2011
33- Joseph KERGUERIS(2002),**Les Déterminants de l'investissement** ,Rapport d'information n°35 (2002-2003).

سادسا: المواقع الإلكترونية

1- https://mzamzami.kau.edu.sa/Show
2- https://www.asjp.cerist.dz
3- *https://www.al-sharq.com*
4- *https://www.enabbaladi.net*
5- *https://www.tresor.gouv.qc*
6- https://www.imf.org
7- https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/csp-malaysia-2007-2013
8- https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960, from / OPEC statistics
9- www.univ-alger3.dz/labos/labo_mondialisation/
10- http://academic.fimaktabati.dz/
11- http://www.univ-alger3.dz
12- https://bu.umc.edu.dz/theses/economie
13- http://www.arab-api.org/a
14- http://libgen.io
15- https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960, from / OPEC statistics

16- https://doi.org/10.1111/jbfa.12022
17- https://www.nbb.be/doc/ts/publications/other/Report_public_investments_fr
18- https://doi.org/10.1111/pbaf.12062
19- www.beep.ird.fr/collect/ptci/index/assoc/...dir/2000-Traore-Analyse%20impact.pdf
20- https://www.senat.fr/rap/r02-035/r02-035
21- https://doi.org/10.1016/j.habitatint.2017.
22- http://www.andi.dz
23- *https://bu.umc.edu.dz*
24- https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2018.02.005
25- 10.1016/j.jmacro.2016.07.005
26- https://books.google.dz
27- . *theses.univ-batna.dz*
28- https://www.ajol.info/index.CONSULTER
29- www.iiste.org/Journals/index.consulter
30- *www.kau.edu.sa*
31- www.ybc-yemen.com
32- www.andalusuniv.net
33- https://doi.org/10.1016/S0167-4870(97)00023-8
34- https://doi.org/10.1016/j.inveco.2017.12.003
35- scientific-journal.sustech.edu
36- virtuelcampus.univ-msila.dz
37- https://doi.org/10.1016/0176-2680(88)90001-8
38- https://doi.org/10.1016/0922-1425(88)90003-5
39- http://www.arab-api.org
40- https://doi.org
41- https://www.imf.org
42- https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2018.04.231
43- https://www.jstor.org
44- https://manifest.univ-ouargla.dz
45- *theses.univ-batna.dz*
46- www.ijsshe.com/index
47- dspace.univ-chlef.dz
48- http://academic.fimaktabati.dz
49- https://platform.almanhal.com
50- https://www.ilo.org
51- www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/gb/docs
52- https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2011.03.191
53- https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2017.07.007
54- https://ec.europa.eu/eurostat
55- https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)00506-7
56- *dspace.univ-tlemcen.dz*
57- iefpedia.com

58- https://tpe-contrat-et-chomage.skyrock.com/1571414996-Les-theories-economiques-d
59- *https://miltonfriedman.hoover.org*
60- https://www.jstor.org/stable/2550759
61- https://doi.org/10.1016/j.econmod.2016.05.007 consulter le 05/10/2018
62- https://doi.org/10.1016/j.econmod.2016.05.007 consulter le 05/10/2018
63- *www.accessecon.com/pubs/.../2001/Volume5/EB-01E00001A*
64- https://hal-sciencespo.archives-ouvertes.fr/hal-01059597/document
65- https://doi.org/10.1016/S0992-5945(15)30033-7
66- https://doi.org/10.1016/B978-0-12-812577-9.00002-7
67- *https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro.../wcms_577310*
68- *www.mtess.gov.dz/mtss_fr_N/index.htm*
69- *www.crepp.ulg.ac.be/profiles/artige/documents/MacroKeynes.pdf*
70- *www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images*
71- https://www.researchgate.net
72- iefpedia.com
73- *these.univ-msila.dz*
74- www.ons.dz
75- *www.univ-oeb.dz*
76- *www.univ-chlef.dz*
77- http://www.univ-eloued.dz
78- www.eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files/a78edcd0.pdf
79- *www.eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files/a78edcd0.pdf*
80- https://www.almjhar.com
81- www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a406186.pdf
82- https://dl.ummto.dz/bitstream/handle/ummto/1685
83- https://doi.org/10.1016/j.euroecorev.2018.07.006
84- *www.enssea.ne*
85- https://www.ebrd.com
86- www.premier.ministre.gov.dz
87- http://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120
88- http www.douane.gov.dzpdfr_periodiqueAnn%C3%A9e%202017.pdf
89- https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/algeria_en,
90- http://aljazairalyoum.com
91- http://sahafaty.net/news8674312.htm
92- https://doi.org/10.1016/j.techfore.2018.07.039
93- *www.alazhar.edu.ps/arabic/He/files/20140034.*
94- http://journals.qou.edu/index
95- http://scientific-journal.sustech.edu
96- : www.amf.org.ae/sites/default
97- https://elmaouid.com
98- https://ar-ar. com/permalink
99- https://al-ain.com

100- *https://mop.gov.iq/.../pdf/1505382528031b9b0bd5c33e83493c99*
101- *ons rétrospective des comptes economiques 19963-2010n 166 alger decembre 2011*
102- *www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960*
103- dlibrary.univ-boumerdes.dz
104- *www.editions-universite-bruxelles.be*
105- sooqukaz.com/index.php?option=com_edocman...id
106- www.univ-oeb.dz/
107- www.elsevier

الملاحـــــق

الملحق رقم (01):حجم التشغيل، حجم البنية التحتية وحجم باقي الاستثمارات

السنة	التشغيل بالآلاف	مجموع البنية التحتية (الإدارية والثقافية+الاجتماعية) بالآلاف دج	نسبة التغيير في البنية التحتية(%)	باقي الاستثمارات (نفقات التجهيز- مجموع نفقات البنية التحتية) بالآلاف	نسبة تغير باقي الاستثمارات (%)
1990	4 695,00	14 755 000 000,00	–	42 257 000 000,00	–
1991	4 852,00	17 650 000 000,00	19,62	68 450 000 000,00	61,98
1992	4 968,00	20 800 000 000,00	17,85	103 200 000 000,00	50,77
1993	5 042,00	30 200 000 000,00	45,19	169 800 000 000,00	64,53
1994	5 154,00	33 100 000 000,00	9,60	178 900 000 000,00	5,36
1995	5 436,00	32 000 000 000,00	3.32–	264 900 000 000,00	48,07
1996	5 625,00	40 700 000 000,00	27,19	260 900 000 000,00	1.51–
1997	5 815,00	46 650 000 000,00	14,62	234 850 000 000,00	9.98–
1998	5 993,00	56 821 000 000,00	21,80	295 327 000 000,00	25,75
1999	6 073,00	55 020 000 000,00	3.17–	207 980 000 000,00	29.58–
2000	6 240,00	67 741 000 000,00	23,12	270 241 000 000,00	29,94
2001	6 597,00	160 280 000 000,00	136,61	499 015 000 000,00	84,66
2002	6 917,00	216 045 000 000,00	34,79	496 147 000 000,00	0,57–
2003	6 684,00	225 381 000 000,00	4,32	562 431 000 000,00	13,36
2004	7 798,00	173 969 000 000,00	22.81–	546 031 000 000,00	2.92–
2005	8 182,00	294 750 000 000,00	69,43	752 960 000 000,00	37,90
2006	8 869,16	635 380 600 000,00	115,57	1 480 498 720 000,00	96,62
2007	8 594,00	750 942 700 000,00	18,19	1 543 107 660 000,00	4,23
2008	9 146,00	769 184 000 000,00	2,43	1 749 818 500 000,00	13,40
2009	9 472,00	919 664 500 000,00	19,56	1 893 652 600 000,00	8,22
2010	9 735,00	1 309 554 000 000,00	42,39	1 713 307 000 000,00	9.52–
2011	9 599,00	1 346 637 060 000,00	2,83	2 634 743 681 000,00	53,78
2012	10 170,00	1 111 025 611 000,00	17.50–	1 709 390 970 000,00	35.12–
2013	10 788,00	949 826 100 000,00	14.51–	1 594 380 560 000,00	6.73–
2014	10 402,50	1 018 256 000 000,00	7.20	1 923 458 210 000,00	20,64
2015	10 594,00	1 273 930 036 000,00	25.11	2 507 518 794 000,00	30,37
2016	10 870,00	798 824 917 000,00	37.29–	2 378 023 326 000,00	5.16–
2017	–	427 293 210 000,00	46.51–	1 864 080 410 000,00	21.61–

الملحق رقم (02):معدل النمو، أسعار البترول الحقيقية، حجم الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم.

السنة	معدل النمو(%)	أسعار البترول الحقيقية (دولار أمريكي)	حجم الإنفاق الحكومي (مليار دج)	معدل التضخم (%)
1990	0,8	22,26	136,50	16,65
1991	-1,2	18,62	212,10	25,88
1992	1,8	18,44	420,10	31,66
1993	-2,1	16,33	476,60	20,54
1994	-0,89	15,53	566,30	29,04
1995	3,79	16,86	759,60	29,77
1996	4,09	20,29	724,60	18,67
1997	1,09	18,86	845,10	5,73
1998	5,1	12,28	875,70	4,95
1999	3,2	17,44	961,70	2,64
2000	3,81	27,6	1178,10	0,33
2001	3	23,12	1321,00	4,22
2002	5,6	24,36	1550,60	1,41
2003	7,2	28,1	1766,20	4,26
2004	4,3	36,05	1891,80	3,96
2005	5,9	50,59	2052,00	1,38
2006	1,68	61	2453,00	2,31
2007	3,37	69,04	3108,20	3,67
2008	2,36	94,1	4191,00	4,86
2009	1,63	60,86	4246,30	5,73
2010	3,63	77,38	4466,90	3,91
2011	2,89	107,46	5853,6	4,52
2012	3,37	109,45	7058,10	8,89
2013	2,76	105,87	6024,10	3,25
2014	3,78	96,29	6995,70	2,91
2015	3,76	49,49	7656,30	4,78
2016	3,3	40,68	7984,20	6,39
2017	1,7	52,51	6883,20	5,59

الملحق رقم(03):نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الرابع لمتغير حجم التشغيل ec

Null Hypothesis: EC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.641700	0.9997
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EC)
Method: Least Squares
Date: 12/30/19 Time: 20:23
Sample (adjusted): 2 27
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EC(-1)	0.029807	0.008185	3.641700	0.0012

R-squared	-0.037344	Meandependent var	237.5000
Adjusted R-squared	-0.037344	S.D. dependent var	315.9564
S.E. of regression	321.8018	Akaike info criterion	14.42345
Sumsquaredresid	2588910.	Schwarz criterion	14.47184
Log likelihood	-186.5049	Hannan-Quinn criter.	14.43739
Durbin-Watson stat	2.593041		

الملحق رقم(04): نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الخامس لمتغير حجم التشغيل ec

Null Hypothesis: EC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.040183	0.9542
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EC)
Method: Least Squares
Date: 12/30/19 Time: 20:24
Sample (adjusted): 2 27
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EC(-1)	0.001255	0.031227	0.040183	0.9683
C	228.1644	240.7832	0.947593	0.3528

R-squared	0.000067	Meandependent var	237.5000
Adjusted R-squared	-0.041597	S.D. dependent var	315.9564
S.E. of regression	322.4608	Akaike info criterion	14.46364
Sumsquaredresid	2495543.	Schwarz criterion	14.56042
Log likelihood	-186.0274	Hannan-Quinn criter.	14.49151
F-statistic	0.001615	Durbin-Watson stat	2.614703
Prob(F-statistic)	0.968280		

الملحق رقم(05): نتائج اختبار ADF لاستقرارية النموذج السادس لمتغير حجم التشغيل ec

Null Hypothesis: EC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.735793	0.2316
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EC)
Method: Least Squares
Date: 12/30/19 Time: 20:25
Sample (adjusted): 2 27
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EC(-1)	-0.429738	0.157080	-2.735793	0.0118
C	1838.873	615.8050	2.986129	0.0066
@TREND("1")	118.2132	42.41474	2.787077	0.0105

R-squared	0.252516	Meandependent var	237.5000
Adjusted R-squared	0.187517	S.D. dependent var	315.9564
S.E. of regression	284.7963	Akaike info criterion	14.24959
Sumsquaredresid	1865505.	Schwarz criterion	14.39476
Log likelihood	-182.2447	Hannan-Quinn criter.	14.29139
F-statistic	3.884935	Durbin-Watson stat	2.239648
Prob(F-statistic)	0.035190		

الملحق رقم (06): نتائج اختبار ADF لاستقرارية النموذج الرابع لمتغير حجم باقي الاستثمارات RIG

Null Hypothesis: RIG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.066901	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RIG)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 11:37
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RIG(-1)	-0.751024	0.184668	-4.066901	0.0004

R-squared	0.395260	Meandependent var	-3.215000
Adjusted R-squared	0.395260	S.D. dependent var	47.18827
S.E. of regression	36.69596	Akaike info criterion	10.08091
Sumsquaredresid	33664.83	Schwarz criterion	10.12930
Log likelihood	-130.0519	Hannan-Quinn criter.	10.09485
Durbin-Watson stat	2.146036		

الملحق رقم(07): نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الخامس لمتغير حجم باقي الاستثمارات RIG

Null Hypothesis: RIG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.905030	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RIG)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 11:38
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RIG(-1)	-0.999144	0.203698	-4.905030	0.0001
C	17.86270	7.938297	2.250193	0.0339

R-squared	0.500617	Meandependent var	-3.215000
Adjusted R-squared	0.479809	S.D. dependent var	47.18827
S.E. of regression	34.03418	Akaike info criterion	9.966411
Sumsquaredresid	27799.80	Schwarz criterion	10.06319
Log likelihood	-127.5633	Hannan-Quinn criter.	9.994279
F-statistic	24.05932	Durbin-Watson stat	2.009226
Prob(F-statistic)	0.000053		

الملحق رقم (08): نتائج اختبار ADF لاستقرارية النموذج السادس لمتغير حجم باقي الاستثمارات RIG

Null Hypothesis: RIG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.255775	0.0013
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RIG)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 11:39
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RIG(-1)	-1.089939	0.207379	-5.255775	0.0000
C	39.61731	16.35101	2.422928	0.0237
@TREND("1")	-1.368221	0.906038	-1.510115	0.1446

R-squared	0.545664	Meandependent var	-3.215000
Adjusted R-squared	0.506157	S.D. dependent var	47.18827
S.E. of regression	33.16107	Akaike info criterion	9.948797
Sumsquaredresid	25292.10	Schwarz criterion	10.09396
Log likelihood	-126.3344	Hannan-Quinn criter.	9.990599
F-statistic	13.81169	Durbin-Watson stat	2.032400
Prob(F-statistic)	0.000115		

الملحق رقم(09):نتائج اختبارADFلاستقرارية النموذج الرابع لمتغير حجم استثمارات البنية التحتية IGI

Null Hypothesis: IGI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.217456	0.0024
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IGI)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 11:41
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IGI(-1)	-0.605178	0.188092	-3.217456	0.0036

R-squared	0.291489	Meandependent var	-2.158846
Adjusted R-squared	0.291489	S.D. dependent var	50.62061
S.E. of regression	42.60892	Akaike info criterion	10.37971
Sumsquaredresid	45388.01	Schwarz criterion	10.42810
Log likelihood	-133.9362	Hannan-Quinn criter.	10.39364
Durbin-Watson stat	1.783365		

الملحق رقم(10): نتائج اختبارADFلاستقرارية النموذج الخامس لمتغير حجم استثمارات البنية التحتية IGI

Null Hypothesis: IGI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.520085	0.0015
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IGI)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 11:43
Sample (adjusted): 4 28
Included observations: 25 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IGI(-1)	-1.205682	0.266739	-4.520085	0.0002
C	25.47456	9.922097	2.567457	0.0176

R-squared	0.491276	Meandependent var	-2.574400
Adjusted R-squared	0.445028	S.D. dependent var	51.61916
S.E. of regression	38.45444	Akaike info criterion	10.24899
Sumsquaredresid	32532.36	Schwarz criterion	10.39526
Log likelihood	-125.1124	Hannan-Quinn criter.	10.28956
F-statistic	10.62271	Durbin-Watson stat	1.943204
Prob(F-statistic)	0.000591		

الملحق رقم(11): نتائج اختبار ADF لاستقرارية النموذج االسادس لمتغير حجم استثمارات البنية التحتية IGI

Null Hypothesis: IGI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.675843	0.0052
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IGI)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 11:44
Sample (adjusted): 4 28
Included observations: 25 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IGI(-1)	-1.239748	0.265139	-4.675843	0.0001
C	45.89555	19.28727	2.379577	0.0269
@TREND("1")	-1.310466	1.065708	-1.229667	0.2324

R-squared	0.525445	Meandependent var	-2.574400
Adjusted R-squared	0.457652	S.D. dependent var	51.61916
S.E. of regression	38.01456	Akaike info criterion	10.25946
Sumsquaredresid	30347.24	Schwarz criterion	10.45448
Log likelihood	-124.2433	Hannan-Quinn criter.	10.31355
F-statistic	7.750674	Durbin-Watson stat	2.006045
Prob(F-statistic)	0.001136		

الملحق رقم(12): نتائج اختبار ADF لاستقرارية النموذج الرابع لمتغير حجم الناتج المحلي الإجمالي GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.855113	0.3359
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 11:46
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.097968	0.114567	-0.855113	0.4009

R-squared	0.257986	Meandependent var	0.111538
Adjusted R-squared	0.227068	S.D. dependent var	2.267433
S.E. of regression	1.993448	Akaike info criterion	4.291413
Sumsquaredresid	95.37208	Schwarz criterion	4.388189
Log likelihood	-53.78836	Hannan-Quinn criter.	4.319281
Durbin-Watson stat	2.062279		

الملحق رقم(13): نتائج اختبار ADF لاستقرارية النموذج الخامس لمتغير حجم الناتج المحلي الإجمالي GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.270586	0.0266
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 11:47
Sample (adjusted): 2 28
Included observations: 27 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.586155	0.179220	-3.270586	0.0031
C	1.727104	0.637190	2.710500	0.0120

R-squared	0.299656	Meandependent var	0.033333
Adjusted R-squared	0.271642	S.D. dependent var	2.260231
S.E. of regression	1.928969	Akaike info criterion	4.223036
Sumsquaredresid	93.02308	Schwarz criterion	4.319024
Log likelihood	-55.01099	Hannan-Quinn criter.	4.251578
F-statistic	10.69673	Durbin-Watson stat	2.186695
Prob(F-statistic)	0.003124		

الملحق رقم(14): نتائج اختبار ADF لاستقرارية النموذج السادس لمتغير حجم الناتج المحلي الإجمالي GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.308529	0.0862
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 11:48
Sample (adjusted): 2 28
Included observations: 27 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.654063	0.197690	-3.308529	0.0029
C	1.306851	0.814044	1.605380	0.1215
@TREND("1")	0.044034	0.052573	0.837579	0.4105

R-squared	0.319546	Meandependent var	0.033333
Adjusted R-squared	0.262842	S.D. dependent var	2.260231
S.E. of regression	1.940588	Akaike info criterion	4.268298
Sumsquaredresid	90.38117	Schwarz criterion	4.412280
Log likelihood	-54.62203	Hannan-Quinn criter.	4.311112
F-statistic	5.635285	Durbin-Watson stat	2.079960
Prob(F-statistic)	0.009853		

الملحق رقم(15): نتائج اختبار ADF لاستقرارية النموذج الرابع لمتغير أسعار البترول ROIL

Null Hypothesis: ROIL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.432927	0.5172
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ROIL)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 11:53
Sample (adjusted): 2 28
Included observations: 27 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROIL(-1)	-0.022711	0.052460	-0.432927	0.6686

R-squared	0.001626	Meandependent var	1.120370
Adjusted R-squared	0.001626	S.D. dependent var	15.29631
S.E. of regression	15.28387	Akaike info criterion	8.327807
Sumsquaredresid	6073.514	Schwarz criterion	8.375801
Log likelihood	-111.4254	Hannan-Quinn criter.	8.342078
Durbin-Watson stat	1.776720		

الملحق رقم(16): نتائج اختبار ADF لاستقرارية النموذج الخامس لمتغير أسعار البترول ROIL

Null Hypothesis: ROIL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.311036	0.6095
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ROIL)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 11:55
Sample (adjusted): 2 28
Included observations: 27 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROIL(-1)	-0.118047	0.090041	-1.311036	0.2018
C	6.534558	5.048478	1.294362	0.2074

R-squared	0.064330	Meandependent var	1.120370
Adjusted R-squared	0.026903	S.D. dependent var	15.29631
S.E. of regression	15.08915	Akaike info criterion	8.337016
Sumsquaredresid	5692.061	Schwarz criterion	8.433004
Log likelihood	-110.5497	Hannan-Quinn criter.	8.365558
F-statistic	1.718814	Durbin-Watson stat	1.727167
Prob(F-statistic)	0.201761		

الملحق رقم(17):نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج السادس لمتغير أسعار البترول ROIL

Null Hypothesis: ROIL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.629396	0.7540
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ROIL)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 11:56
Sample (adjusted): 2 28
Included observations: 27 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROIL(-1)	-0.239427	0.146942	-1.629396	0.1163
C	3.207534	5.962250	0.537974	0.5955
@TREND("1")	0.635295	0.608437	1.044142	0.3068

R-squared	0.104987	Meandependent var	1.120370
Adjusted R-squared	0.030402	S.D. dependent var	15.29631
S.E. of regression	15.06199	Akaike info criterion	8.366665
Sumsquaredresid	5444.727	Schwarz criterion	8.510647
Log likelihood	-109.9500	Hannan-Quinn criter.	8.409479
F-statistic	1.407625	Durbin-Watson stat	1.607354
Prob(F-statistic)	0.264212		

الملحق رقم(18):نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الرابع لمتغير أسعار البترول ROIL عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(ROIL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.532016	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ROIL,2)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 11:59
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ROIL(-1))	-0.912521	0.201350	-4.532016	0.0001

R-squared	0.450564	Meandependent var	0.595000
Adjusted R-squared	0.450564	S.D. dependent var	21.00133
S.E. of regression	15.56702	Akaike info criterion	8.365889
Sumsquaredresid	6058.304	Schwarz criterion	8.414277
Log likelihood	-107.7566	Hannan-Quinn criter.	8.379823
Durbin-Watson stat	1.947559		

الملحق رقم(19): نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الخامس لمتغير أسعار البترول ROIL عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(ROIL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.469076	0.0016
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ROIL,2)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 11:59
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ROIL(-1))	-0.916355	0.205043	-4.469076	0.0002
C	1.244202	3.108949	0.400200	0.6925

R-squared	0.454206	Meandependent var	0.595000
Adjusted R-squared	0.431465	S.D. dependent var	21.00133
S.E. of regression	15.83528	Akaike info criterion	8.436161
Sumsquaredresid	6018.143	Schwarz criterion	8.532937
Log likelihood	-107.6701	Hannan-Quinn criter.	8.464029
F-statistic	19.97264	Durbin-Watson stat	1.954344
Prob(F-statistic)	0.000160		

الملحق رقم(20):نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج السادس لمتغير أسعار البترول ROIL عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(ROIL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.415590	0.0088
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ROIL,2)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 12:00
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ROIL(-1))	-0.928862	0.210360	-4.415590	0.0002
C	4.036037	6.941284	0.581454	0.5666
@TREND("1")	-0.191929	0.424809	-0.451801	0.6556

R-squared	0.459007	Meandependent var	0.595000
Adjusted R-squared	0.411965	S.D. dependent var	21.00133
S.E. of regression	16.10455	Akaike info criterion	8.504248
Sumsquaredresid	5965.202	Schwarz criterion	8.649413
Log likelihood	-107.5552	Hannan-Quinn criter.	8.546050
F-statistic	9.757221	Durbin-Watson stat	1.952562
Prob(F-statistic)	0.000854		

الملحق رقم(21): نتائج اختبار ADF لاستقرارية النموذج الرابع لمتغير حجم الإنفاق الحكومي GOV

Null Hypothesis: GOV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.715797	0.9760
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV)
Method: Least Squares
Date: 01/01/20 Time: 10:12
Sample (adjusted): 2 28
Included observations: 27 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOV(-1)	0.049620	0.028919	1.715797	0.0981

R-squared	-0.097522	Meandependent var	249.8778
Adjusted R-squared	-0.097522	S.D. dependent var	540.6903
S.E. of regression	566.4416	Akaike info criterion	15.55296
Sumsquaredresid	8342259.	Schwarz criterion	15.60095
Log likelihood	-208.9649	Hannan-Quinn criter.	15.56723
Durbin-Watson stat	1.787278		

الملحق رقم(22): نتائج اختبار ADF لاستقرارية النموذج الخامس لمتغير حجم الإنفاق الحكومي GOV

Null Hypothesis: GOV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.014132	0.9520
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV)
Method: Least Squares
Date: 01/01/20 Time: 13:29
Sample (adjusted): 2 28

Included observations: 27 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOV(-1)	0.000596	0.042168	0.014132	0.9888
C	248.2053	158.9537	1.561495	0.1310

R-squared	0.000008	Meandependent var	249.8778
Adjusted R-squared	-0.039992	S.D. dependent var	540.6903
S.E. of regression	551.3959	Akaike info criterion	15.53397
Sumsquaredresid	7600935.	Schwarz criterion	15.62996
Log likelihood	-207.7086	Hannan-Quinn criter.	15.56251
F-statistic	0.000200	Durbin-Watson stat	1.874894
Prob(F-statistic)	0.988837		

الملحق رقم(23):نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج السادس لمتغير حجم الإنفاق الحكومي GOV

Null Hypothesis: GOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.951561	0.6003
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV)
Method: Least Squares
Date: 01/01/20 Time: 13:30
Sample (adjusted): 2 28
Included observations: 27 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOV(-1)	-0.220696	0.113087	-1.951561	0.0628
C	-199.3095	261.0764	-0.763414	0.4527
@TREND("1")	76.32649	36.53699	2.089020	0.0475

R-squared	0.153864	Meandependent var	249.8778
Adjusted R-squared	0.083353	S.D. dependent var	540.6903
S.E. of regression	517.6661	Akaike info criterion	15.44098
Sumsquaredresid	6431477.	Schwarz criterion	15.58496
Log likelihood	-205.4532	Hannan-Quinn criter.	15.48379
F-statistic	2.182115	Durbin-Watson stat	1.838770
Prob(F-statistic)	0.134674		

الملحق رقم(24): نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الرابع لمتغير حجم الإنفاق الحكومي GOV عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.827182	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/20 Time: 13:32
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-0.807261	0.210928	-3.827182	0.0008

R-squared	0.367074	Meandependent var	-45.25385
Adjusted R-squared	0.367074	S.D. dependent var	753.3905
S.E. of regression	599.3720	Akaike info criterion	15.66734
Sumsquaredresid	8981171.	Schwarz criterion	15.71573
Log likelihood	-202.6755	Hannan-Quinn criter.	15.68128
Durbin-Watson stat	1.835656		

الملحق رقم(25): نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الخامس لمتغير حجم الإنفاق الحكومي GOV عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.605431	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)

Method: Least Squares
Date: 01/01/20 Time: 13:33
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-1.080139	0.234536	-4.605431	0.0001
C	280.7695	130.7027	2.148155	0.0420

R-squared	0.469144	Meandependent var	-45.25385
Adjusted R-squared	0.447025	S.D. dependent var	753.3905
S.E. of regression	560.2384	Akaike info criterion	15.56841
Sumsquaredresid	7532810.	Schwarz criterion	15.66518
Log likelihood	-200.3893	Hannan-Quinn criter.	15.59627
F-statistic	21.21000	Durbin-Watson stat	1.799129
Prob(F-statistic)	0.000113		

الملحق رقم (26):نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج السادس لمتغير حجم الإنفاق الحكومي GOV عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.540119	0.0066
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/20 Time: 13:33
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-1.155277	0.254460	-4.540119	0.0001
C	119.8197	241.1456	0.496877	0.6240
@TREND("1")	12.66406	15.89404	0.796780	0.4337

R-squared	0.483403	Meandependent var	-45.25385
Adjusted R-squared	0.438482	S.D. dependent var	753.3905
S.E. of regression	564.5495	Akaike info criterion	15.61810
Sumsquaredresid	7330470.	Schwarz criterion	15.76326
Log likelihood	-200.0353	Hannan-Quinn criter.	15.65990
F-statistic	10.76108	Durbin-Watson stat	1.787046
Prob(F-statistic)	0.000503		

الملحق رقم(27):نتائج اختبار ADF لاستقرارية النموذج الرابع لمتغير التضخم INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.366059	0.1555
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 12:07
Sample (adjusted): 2 28
Included observations: 27 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.099872	0.073109	-1.366059	0.1836

R-squared	0.061069	Meandependent var	-0.409630
Adjusted R-squared	0.061069	S.D. dependent var	5.250137
S.E. of regression	5.087302	Akaike info criterion	6.127706
Sumsquaredresid	672.8967	Schwarz criterion	6.175700
Log likelihood	-81.72403	Hannan-Quinn criter.	6.141977
Durbin-Watson stat	1.798426		

الملحق رقم(28):نتائج اختبار ADF لاستقرارية النموذج الخامس لمتغير التضخم INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.486453	0.5250
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 13:39
Sample (adjusted): 2 28
Included observations: 27 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.153056	0.102967	-1.486453	0.1497
C	1.020647	1.378894	0.740192	0.4661

R-squared	0.081205	Meandependent var	-0.409630
Adjusted R-squared	0.044453	S.D. dependent var	5.250137
S.E. of regression	5.132119	Akaike info criterion	6.180101
Sumsquaredresid	658.4661	Schwarz criterion	6.276089
Log likelihood	-81.43137	Hannan-Quinn criter.	6.208644
F-statistic	2.209542	Durbin-Watson stat	1.737029
Prob(F-statistic)	0.149663		

الملحق رقم(29):نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج السادس لمتغير التضخم INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.774116	0.6890
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 13:40
Sample (adjusted): 2 28
Included observations: 27 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.246707	0.139059	-1.774116	0.0887
C	4.297982	3.549746	1.210786	0.2378
@TREND("1")	-0.171584	0.171254	-1.001927	0.3264

R-squared	0.118093	Meandependent var	-0.409630
Adjusted R-squared	0.044600	S.D. dependent var	5.250137
S.E. of regression	5.131723	Akaike info criterion	6.213199
Sumsquaredresid	632.0300	Schwarz criterion	6.357181
Log likelihood	-80.87819	Hannan-Quinn criter.	6.256013
F-statistic	1.606871	Durbin-Watson stat	1.634811
Prob(F-statistic)	0.221348		

الملحق رقم(30):نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الرابع لمتغير التضخم INF عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.282530	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 13:41
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.992554	0.187894	-5.282530	0.0000

R-squared	0.526094	Meandependent var	-0.385769
Adjusted R-squared	0.526094	S.D. dependent var	7.326535
S.E. of regression	5.043650	Akaike info criterion	6.111840
Sumsquaredresid	635.9601	Schwarz criterion	6.160228
Log likelihood	-78.45391	Hannan-Quinn criter.	6.125774
Durbin-Watson stat	2.109903		

الملحق رقم(31): نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج الخامس لمتغير التضخم INF عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.285212	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 13:43
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

D(INF(-1))	-1.003686	0.189905	-5.285212	0.0000
C	-0.781839	0.999728	-0.782052	0.4418

R-squared	0.537870	Meandependent var	-0.385769
Adjusted R-squared	0.518615	S.D. dependent var	7.326535
S.E. of regression	5.083291	Akaike info criterion	6.163598
Sumsquaredresid	620.1564	Schwarz criterion	6.260375
Log likelihood	-78.12678	Hannan-Quinn criter.	6.191466
F-statistic	27.93346	Durbin-Watson stat	2.144728
Prob(F-statistic)	0.000020		

الملحق رقم(32): نتائج اختبار ADFلاستقرارية النموذج السادس لمتغير التضخم INF عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.318947	0.0011
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 13:43
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.014022	0.190643	-5.318947	0.0000
C	-2.614341	2.182743	-1.197732	0.2432
@TREND("1")	0.126098	0.133439	0.944986	0.3545

R-squared	0.555142	Meandependent var	-0.385769
Adjusted R-squared	0.516459	S.D. dependent var	7.326535
S.E. of regression	5.094661	Akaike info criterion	6.202430
Sumsquaredresid	596.9781	Schwarz criterion	6.347595
Log likelihood	-77.63159	Hannan-Quinn criter.	6.244232
F-statistic	14.35096	Durbin-Watson stat	2.213718
Prob(F-statistic)	0.000090		

الملحق رقم(33): نتائج اختبار السببية لجرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/20/20 Time: 12:09
Sample: 1 28
Lags: 2

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
RIG does not Granger Cause EC	24	0.15644	0.8563
EC does not Granger Cause RIG		0.51552	0.6053
IGI does not Granger Cause EC	24	0.62811	0.5443
EC does not Granger Cause IGI		1.68656	0.2117
GDP does not Granger Cause EC	25	2.08697	0.1503
EC does not Granger Cause GDP		0.21912	0.8051
GOV does not Granger Cause EC	25	2.21749	0.1350
EC does not Granger Cause GOV		10.3278	0.0008
ROIL does not Granger Cause EC	25	0.37088	0.6948
EC does not Granger Cause ROIL		1.77384	0.1954
INF does not Granger Cause EC	25	1.34057	0.2842
EC does not Granger Cause INF		0.65054	0.5325
IGI does not Granger Cause RIG	25	0.92186	0.4140
RIG does not Granger Cause IGI		0.33692	0.7179
GDP does not Granger Cause RIG	25	0.19833	0.8217
RIG does not Granger Cause GDP		0.21386	0.8093
GOV does not Granger Cause RIG	25	1.54757	0.2372
RIG does not Granger Cause GOV		0.83688	0.4477
ROIL does not Granger Cause RIG	25	1.19283	0.3240
RIG does not Granger Cause ROIL		0.79854	0.4638
INF does not Granger Cause RIG	25	0.07441	0.9285
RIG does not Granger Cause INF		1.00898	0.3824
GDP does not Granger Cause IGI	25	0.27105	0.7653
IGI does not Granger Cause GDP		1.23845	0.3111
GOV does not Granger Cause IGI	25	2.60679	0.0986
IGI does not Granger Cause GOV		0.95113	0.4031
ROIL does not Granger Cause IGI	25	1.69408	0.2091
IGI does not Granger Cause ROIL		1.26727	0.3033
INF does not Granger Cause IGI	25	0.44290	0.6483
IGI does not Granger Cause INF		0.68674	0.5147
GOV does not Granger Cause GDP	26	0.14665	0.8645
GDP does not Granger Cause GOV		0.00701	0.9930
ROIL does not Granger Cause GDP	26	0.26170	0.7722
GDP does not Granger Cause ROIL		0.22538	0.8001

INF does not Granger Cause GDP	26	0.95540	0.4008
GDP does not Granger Cause INF		7.70754	0.0031
ROIL does not Granger Cause GOV	26	4.68029	0.0208
GOV does not Granger Cause ROIL		0.74769	0.4857
INF does not Granger Cause GOV	26	0.79937	0.4628
GOV does not Granger Cause INF		0.07076	0.9319
INF does not Granger Cause ROIL	26	0.63962	0.5375
ROIL does not Granger Cause INF		0.01772	0.9825

الملحق رقم (34): نتائج تحديد درجة التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: EC RIG IGI GDP GOV ROIL INF
Exogenous variables: C
Date: 01/20/20 Time: 20:57
Sample: 1 28
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-866.0286	NA	9.31e+22	72.75239	73.09599	72.84354
1	-756.7008	145.7705	7.34e+20	67.72506	70.47386	68.45432
2	-657.4429	74.44337*	4.21e+19*	63.53691*	68.69090*	64.90426*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final predictionerror
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (35): نتائج إختبار التكامل المشترك لجوهانسن

Date: 01/20/20 Time: 21:01
Sample (adjusted): 4 27
Included observations: 24 afteradjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: EC RIG IGI GDP GOV ROIL INF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.989020	238.6999	125.6154	0.0000
At most 1 *	0.910770	130.4191	95.75366	0.0000
At most 2 *	0.733577	72.42211	69.81889	0.0305
At most 3	0.591144	40.67803	47.85613	0.1991
At most 4	0.425048	19.21263	29.79707	0.4777
At most 5	0.199834	5.929384	15.49471	0.7039
At most 6	0.023833	0.578926	3.841466	0.4467

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.989020	108.2808	46.23142	0.0000
At most 1 *	0.910770	57.99695	40.07757	0.0002
At most 2	0.733577	31.74408	33.87687	0.0880
At most 3	0.591144	21.46539	27.58434	0.2491
At most 4	0.425048	13.28325	21.13162	0.4265
At most 5	0.199834	5.350458	14.26460	0.6971
At most 6	0.023833	0.578926	3.841466	0.4467

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملخـص:

الهدف من هذا العمل هو قياس وتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 ،نظرا لما يشكله الإنفاق الاستثماري من تأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية و أداء الاقتصاد الوطني.

على هذا الأساس،تناولت إشكالية الدراسة مدى تأثير السياسة الاستثمارية على سوق التشغيل في خلق مناصب الشغل، وقد توصلت إلى نتائج مفادها أن الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر استطاعت أن ترفع من معدلات التشغيل لفترة معينة نتيجة الهشاشة المالية للاقتصاد الجزائري ، كما تشير الدراسة إلى أن حجم التشغيل يتأثر بكل من الناتج المحلي وحجم الإنفاق الحكومي وحجم باقي الاستثمارات وحجم البنية التحتية وأسعار المحروقات طرديا حيث الزيادة بوحدة واحدة في هذه المتغيرات تؤدي إلى زيادة حجم التشغيل بـ **16.92**، **13.24**، **1.29**، **1.02**، **0.57** وحدة على التوالي، باستثناء معدل التضخم ذو العلاقة السالبة بحجم التشغيل، حيث زيادته بوحدة واحدة تؤدي إلى خفض حجم التشغيل بـ **42.70** وحدة.هذه المتغيرات يمكنها أن تشرح التغير الذي يحدث في حجم التشغيل بنسبة **95.40%** .

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي الاستثماري، التشغيل، سياسة الإصلاح،الجزائر .

Résumé :L'objectif de ce travail est de mesurer et d'analyser l'impact de la politique des dépenses publiques d'investissement sur l'emploi en Algérie au cours de la période 1990-2017, compte tenu de l'impact des dépenses d'investissement sur les variables économiques et sociales et les performances de l'économie nationale.

Sur cette base, le problème de l'étude portait sur l'ampleur de l'impact de la politique d'investissement sur le marché de l'emploi dans la création d'emplois, et a abouti à des résultats selon lesquels les réformes économiques en Algérie ont pu augmenter les taux d'emploi pendant une certaine période en raison de la fragilité financière de l'économie algérienne, et l'étude indique également que la taille de l'emploi est affectée Avec chacun du PIB, le volume des dépenses publiques, la taille du reste des investissements, la taille des infrastructures et les prix du carburant directement où l'augmentation d'une unité dans ces variables conduit à une augmentation du volume d'exploitation de 16,92, 13,24, 1,29, 1,02 et 0,57 unités, respectivement, à l'exception du taux d'inflation connexe Négatif par le volume d'exploitation, car l'augmentation d'une unité entraîne une diminution du volume d'exploitation de 42,70 unités, ces variables pouvant expliquer la variation du volume d'exploitation de 95,40%.

Mots clés:Dépenses publiques d'investissement,emploi, politique de réforme, Algérie.

Abstratct:

The aim of this work is to measure and analyze the impact of government investment spending policy on employment in Algeria during the period 1990-2017, given the impact that investment spending has on economic and social variables and the performance of the national economy.

On this basis, the study's problem dealt with the extent of the investment policy's impact on the employment market in creating jobs, and has reached the results that economic reforms in Algeria have been able to raise employment rates for a certain period as a result of the financial fragility of the Algerian economy, and the study also indicates that the size of employment is affected With each of the GDP, the volume of government spending, the size of the rest of the investments, the size of the infrastructure and the fuel prices directly where the increase in one unit in these variables leads to an increase in the operating volume by 16.92, 13.24, 1.29, 1.02 and 0.57 units, respectively, except for the related inflation rate Negative by the operating volume, as increasing it by one unit leads to a decrease in the operating volume by 42.70 units. These variables can explain the change in the operating volume by 95.40%.

Keywords:Government investment spending, employment, reform policy, Algeria.